



أَسْوَاقُ الْعَمَلِ الْخَلِيجِيَّةِ وَتَوَقُّعَاتُ الْعَوْدَةِ

المشاركون

- د . محمد العوض جلال الدين د . أحمد محمد حمد
د . باقر سليمان النجار د . عثمان الحسن نور
د . محمد عبد الهادي العكل د . بشير حمدوش
د . حافظ شقير د . عبد الله براده
د . عبد الوازق بالحاج زكري

BP1 INFO. CENTE



KD2.250

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

أَسْوَاقُ الْعَمَلِ الْخَلِيجِيَّةِ
وَتَوَقُّعَاتُ الْعَوْدَةِ



أَسْوَاقُ الْعَمَلِ الْخَلِيجِيَّةِ وَتَوَقُّعَاتُ الْعَوْدَةِ

المشاركون

- د . محمد العوض جلال الدين د . أحمد محمد حمد
د . باقر سليمان النجار د . عثمان الحسن نور
د . محمد عبد الهادي العكل د . بشير حمدوش
د . حافظ شقير د . عبد الله براده
د . عبد الرازق بالحاج زكري

المحتويات

صفحة

- ١ — أسواق العمل الخليجية وتوقعات العودة د . محمد العوض جلال الدين ٩
- ٢ — العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربى — مشكلات ما قبل العودة د . باقر سليمان النجار ٣٥
- ٣ — حول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج د . نادر فرجاني ٦٥
- ٤ — سوق العمل والمستقبل بين مَدِّ الهجرة وجلبها — التجربة الأردنية د . محمد عبد الهادى العكل ١٢٩
- ٥ — اشكالية الهجرة السودانية العائدة — آثارها وانعكاساتها د . أحمد محمد محمد ١٩٣
- ٦ — الهجرة العائدة بالمغرب د . عثمان الحسين محمد نور ٢٢٧
- ٧ — الهجرة التونسية العائدة — المحدد والتبعات د . بشير حمروش ٢٩٩
- د . عبد الله براءة
- د . خالد الوحيشى
- د . حافظ شقير
- د . عيد الرازي بالحاج زكري

البحث الأول

**أسواق العمل الخليجية
وتوقعات العودة**

الدكتور محمد عوض جلال الدين

نظرة عامة

لن نمكنا المعلومات المتاحة من الاحاطة الشاملة بالظروف التي تمر بها اسواق العمل في الخليج وانعكاساتها على العمالة العربية غير المواطنة التي تعمل في تلك البلدان . من هنا رأينا ان نركز على بعض القطاعات والمجموعات المهنية التي يمكن تقدير اتجاهات الطلب عليها في الحاضر والمستقبل . وقبل ان نفعل ذلك يمكن تلخيص الاوضاع الراهنة المتعلقة ببعض المهن والقطاعات كالتالي :

المهن الفنية والمهنية في قطاع الخدمات الصحية : وهي المهن التي لم يتراجع الطلب عليها نتيجة الكساد الاقتصادي وربما يستمر هذا الطلب أو يتزايد خلال السنوات المقبلة لاستمرار التوسع في الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ، ولقصور عرض العمالة المواطنة في غالبية هذه المهن وبخاصة مهن الاطباء الاختصاصيين ذوي الخبرة الطويلة في العمل ومساعدتهم من الفنيين . وقد توسعنا في هذا الجزء ليس فقط بسبب اهميته من جهة ، وانعكاساته على بلدان الارسل العربية من جهة اخرى ، بل ايضاً بسبب توافر بعض البيانات والدراسات حول الخدمات الصحية في بلدان الاستقبال العربية .

الفئة المهنية الثانية تتعلق بالمهن التعليمية خاصة التدريس في مختلف المراحل التعليمية وهنا سنجد ضعفاً مختلفاً حيث يتوقع تراجع الطلب نتيجة تباطؤ التوسع في الخدمات التعليمية من جهة ، وقدرات المواطنين المتزايدة في إحلال المدرسين والاداريين في المهن التعليمية من جهة ثانية .

وبالنسبة الى مستقبل العمالة العربية الوافدة في المهن الكتابية في القطاعين العام والخاص ، يبدو ان فرصة هذه العمالة بدأت تضيق خصوصاً في القطاع الحكومي بسبب تقليص الانفاق وإمكانات الاحلال . ويساهم الكساد الذي يصيب القطاع الخاص في تراجع الطلب عليها . غير ان الوضع هنا ربما يتوقف على قضايا اخرى تتعلق بمستويات الاجور وشروط العمل وفرصة منافسة العمالة غير العربية في هذه المهن كذلك تلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً، حيث تتجه البحرين مثلاً الى منع استخدام الوافدين في المهن الكتابية بما فيها المحاسبة ولدة ثلاث سنوات^(١) .

العمالة اليدوية الماهرة : وهنا لابد من تناول القضية بالنسبة الى مختلف القطاعات الاقتصادية ، ذلك أن الطلب قد يستمر في التراجع في بعض القطاعات ، كما هي الحال بالنسبة الى قطاع البناء والتشييد ، كما قد يظل ثابتاً لقطاع الكهرباء والماء ، وربما يتزايد في قطاع الصناعات التحويلية . غير ان تزايد في هذه الحال الاخيرة ، ربما اعتمد أيضاً على مستويات الاجور التي يمكن ان تقبلها العمالة العربية وغير العربية الوافدة ، حيث ان التوسع في الانشطة ذات الناتج القابل للتداول في السوق خاصة السوق العالمية ، يتوقف على نفقات الانتاج التي قد تشكل الاجور جانباً مهماً منها . واذا كانت الاجور الخاصة بالعمالة المواطنة او العمالة الوافدة ، عربية كانت ام اوروبية ام اسيوية ، غير مرتبطة بالانتاجية وتحتوي تالياً على عنصر تحويلي ، فإنه من الصعب ان تستمر الاقطار النفطية في التوسع في الانشطة الانتاجية خصوصاً في الصناعات التحويلية التي يجد بعضها صعوبة بالغة في التسويق .

العمالة غير الماهرة : وهذه العمالة التي كانت تشكل نسبة عالية من إجمالي العاملين يتوقع ان تراجع بسرعة شديدة خصوصاً في بعض قطاعات القطاع الخاص وفي مجالات البناء والتشييد خصوصاً . غير انه يلاحظ ان غالبية هذه العمالة هي اسيوية وستظل طاغية في بعض المهن خصوصاً تلك المتعلقة بالخدمة الشخصية للعائلات وتعتبر مرونة إحلال العمالة المواطنة في هذه المهن ضعيفة جداً أن لم تكن معدومة وستظل كذلك كما ان مرونة إحلال عمالة عربية وافدة ستظل ضعيفة ايضاً خصوصاً في ما يتعلق بخدم المنازل . وتتوقف مرونة الاحلال في قطاعات البناء والتشييد وكذلك في الفنادق والمطاعم والتجارة على استعداد العمالة العربية لتقبل اجور تقارب ما تقبل به العمالة اسيوية . كذلك يتوقع في ظل الظروف الراهنة ان تنحسر العمالة غير الشرعية بسبب ضيق فرص العمل وتبدلي الاجور الذي لا يغطي تكاليف التسلل . كما يتوقع عودة نسبة كبيرة من المقيمين في صورة غير شرعية طوعاً أو كرهاً^(١) .

وعموماً يمكننا تلخيص الوضع المتعلق بسوق العمل في الخليج منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن بمايلي :

وجد عدد كبير من الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية ان لديه عدداً كبيراً من العاملين يفرض عن حاجاته مما ادى الى إنهاء عقود نسبة كبيرة من العاملين الوافدين . عجزت شركات ومؤسسات كثيرة في غالبية البلدان الخليجية عن الوفاء بالتزاماتها القانونية في دفع اجور العاملين ولشهور عدة متصلة ، الامر الذي ادى الى ظهور اضرابات عدة وتوقف عن العمل بصورة جماعية ، اضافة الى رفع العاملين شكواهم الى القضاء . ومع ذلك لم تستطع بعض الشركات تنفيذ الاحكام الصادرة بحق العاملين لديها . قامت شركات عدة بتخفيض اجور العمال وتركت لهم خيار القبول بالامر الواقع او ترك العمل ، كما قامت شركات اخرى بل ومؤسسات ودوائر حكومية بوضع عقود عمل

جديدة تبدأ بنهاية عقود العمل السارية وتنخفض الاجور في العقود الجديدة بنسبة قد تصل إلى ٣٠ بالمائة بالنسبة الى الدوائر الحكومية وإلى مايقارب ٥٠ بالمائة بالنسبة الى القطاع الخاص، ويشمل ذلك إلغاء بعض البدلات والامتيازات.

قام بعض الاجانب من مديري الشركات الخاصة بتحويل رؤوس اموالهم الى الخارج، ثم هربوا خارج البلاد تاركين العاملين معهم من دون تسوية لحقوقهم القانونية وفي هذا الصدد أيضاً كثر تحاليل الصرافات الخاصة واستيلاؤها على تحويلات العاملين وتهريبها الى الدول الغربية بدلاً من تحويلها الى بلدان المنشأ.

ازدادت البطالة بصورة كبيرة ومتزايدة بين العمال الوافدين داخل بلدان الاستقبال العربية الامر الذي ادى الى انخفاض الاجور بصورة متواصلة.

انتهزت بعض المؤسسات الخاصة والمشاركة بل وبعض الاجهزة الحكومية والمؤسسات العامة تزايد نسبة البطالة وانخفاض الاجور لتقوم بإنهاء خدمة العاملين لديها، واستبدالهم بأخرين يقبلون بأجور قد تصل الى أقل من نصف أجور العاملين القدامى في هذه المؤسسات.

نكتفي الآن بإيراد هذه الملامح والظواهر عن اسواق العمل في الخليج، وستوسع في بعضها كما سنورد ملامح جديدة واحصاءات خاصة بالاستخدام والاجور والجنسيات وامكانيات احلال العمالة المواطنة حيننا نناقش بالتفصيل الاستخدام واسواق العمل في قطاعي التشييد والبناء والخدمات الصحية.

أولاً : قطاع الخدمات الصحية

يعتبر هذا القطاع على رأس القطاعات التي تعاني قصوراً في الطاقة البشرية المواطنة في كل البلدان العربية الخليجية . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت ومازالت تبذل لاعداد اكبر عدد ممكن من المواطنين في مختلف المهن الطبية والصحية الا ان نسبة المواطنين من إجمالي العمالة في القطاع الصحي ظلت متدنية ومتراجعة، بخاصة في البلدان التي توسعت في خدماتها الصحية خلال السنوات الاخيرة . ففي السعودية حيث انتشرت الخدمات الصحية في كل مناطقها تراجعت نسبة العمال السعوديين من حوالي ٢٦ بالمائة عام ١٣٩٥ هـ الى ١٨ بالمائة فقط عام ١٤٠١ هـ - انظر الجدول رقم (١) - كما تراجعت نسبة الاطباء السعوديين من إجمالي الاطباء العاملين فيها من ٦,٥ بالمائة الى اقل من ٤,٦ بالمائة خلال الفترة نفسها .

وبالنسبة إلى الصيدلة ومساعدتهم كان عدد العاملين في حدود ٦٧٠٠ صيدلي وفي عام ١٩٨١ شكل السعوديون ٢٠ بالمائة فقط منهم^(١) . وبارتفاع هذا العدد إلى أكثر من عشرة الاف بحلول عام ١٩٨٤ تددت نسبة السعوديين الى حوالي ١٣ بالمائة فقط^(٢) . وفي مهن التمريض، كانت نسبة المرضين والمرضات السعوديين حوالي ١٠ بالمائة فقط عام

١٩٨٠ ، وظل عدد الطبييات والمرضات والقابلات السعوديات محدوداً جداً رغم أن قطاع الخدمات الصحية هو من القطاعات التي يسمح للنساء بالعمل فيه ، خصوصاً أن القيود الاجتماعية لاتسمح للأطباء الذكور بفحص وعلاج النساء^(١) في بعض المناطق .

إن السعودية تقوم بجهود متزايدة لتدريب الأطباء والفنيين والمهن المساعدة ، ولكن من الواضح أنها لن تستطيع سد الاحتياجات المقدرة حتى نهاية هذا القرن على الأقل ، وتالياً فمن المتوقع أن يستمر الطلب على العمالة الاجنبية بصورة واسعة لعقدين مقبلين على الأقل . ويتوقع في ظل انخفاض عائدات النفط ، أن يستمر عدد كبير من الأطباء والفنيين العرب في مناصبهم إذا قبلوا تثبيت أجورهم النقدية او حتى انخفاضاً متوقعاً في الأجور الحقيقية ، كما يتوقع أن يتزايد الاعتماد على العمالة الآسيوية (بخاصة من الهند والباكستان والفيليبين) في المهن الفنية وفي مهن الصيانة والنظافة كما سيستمر الاعتماد وإن كان بصورة اقل على الأوروبيين والأمريكيين في مهن الادارة الصحية غير أن مثل هذا الاعتماد سيكون مكلفاً في الظروف الراهنة والاتجاه الراهن هو اعطاء عقود ادارة المستشفيات لشركات سعودية ، وهذه ستجد نفسها متجهة أكثر فأكثر نحو العمالة الآسيوية لتحل محل العمالة الأوروبية باهظة التكاليف .

جدول رقم (١)
نسبة السعوديين الى اجمالي العاملين
والاطباء في وزارة الصحة وجميع الاطباء في السعودية

بعض السنوات المختارة	١٣٩٥ - ١٣٩٦ هـ	١٣٩٨ - ١٣٩٩ هـ	١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ
مجموع العاملين في وزارة الصحة نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٩٩١٩ ٢٥,٦	١٣٠٣٣ ٢٤,١	١٤٩٤٦ ١٧,٨
مجموع الاطباء في وزارة الصحة نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٢٢٧٥ ٦,٢	٣٢١٢ ٥,٧	٣٧٩٣ ٤,٦
مجموع الاطباء العاملين في السعودية نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٢٦٩٢ ٦,٥	٣٨٧٢ ٥,٥	٤٨٨٦ ٤,٦

المصادر : السعودية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاءات العامة ، الكتاب الاحصائي السنوي ، والنشرة الاحصائية لوزارة الصحة ، ادارة الاحصاء .

وإذا انتقلنا من السعودية الى الكويت، نجد وضعاً قريباً للسعودية من حيث طغيان العمالة الوافدة في الخدمات الصحية، غير ان مستقبل هذه العمالة الوافدة ربما سيكون مختلفاً نوعاً ما، ذلك ان نسبة العاملين في المهن الصحية كافة بالنسبة الى اجمالي السكان تعتبر من اكثر النسب انخفاضاً في العالم، بل ان نسبة الأطباء الى السكان تعتبر مقاربة جداً للوضع في اوربا والولايات المتحدة، حيث هناك طبيب واحد لكل ٦٥٠ نسمة في عام ١٩٨٥^(٣). وإذا اكتفت الكويت بهذه النسبة المقبولة فإن احتياجاتها الاضافية من الأطباء والمهن الطبية المساعدة ستظل محدودة ومتنامية فقط مع النمو السكاني، وهو نمو قد يظل منخفضاً ومقارباً فقط لمتوسط النمو الطبيعي للمواطنين والوافدين، على الأقل، خلال فترة الانحسار الحالي في اسواق النفط العالمية.

غير انه على رغم التوسع في التعليم والتدريب في المهن الطبية، الا ان الكويت ستظل معتمدة على العمالة الوافدة، ولن تستطيع الوصول الى تغطية ٥٠ بالمائة من مجموع العاملين في الخدمات الصحية على المستويات كافة بحلول القرن الحالي، ويعطينا وصف الوضع الحالي صورة اكثر وضوحاً عن احتمالات المستقبل.

ففي مطلع عام ١٩٨٤ كان الكويتيون يشكلون ٢٠ بالمائة من جملة الاطباء و١٩ بالمائة من الصيادلة وحوالي ٢٥ بالمائة من الفنيين و٩ بالمائة فقط من الهيئة التمريضية و٣٥ بالمائة من العاملين في الخدمات الصحية المساعدة. غير أن القطاع الصحي في الكويت مازال يعتمد بصورة رئيسة على العمالة العربية الوافدة: فالمصريون يشكلون حوالي ٤٠ بالمائة و٤٣ بالمائة من جملة الأطباء والصيادلة على التوالي. وتبلغ نسبة الاردنيين والفلسطينيين حوالي ١٨ بالمائة من اجمالي عدد الاطباء و٢٦,٥ بالمائة من إجمالي الصيادلة كما يشكلون ١٣,٨ بالمائة بالنسبة الى الخدمات الطبية المساعدة (انظر الجدول رقم (٢)). أما الاسيويون فيكونون أكثر من ربع إجمالي الفنيين وما يقارب نصف الهيئة التمريضية.

وعموماً يمكننا ان نلاحظ ان الكويتيين مازالوا يشكلون نحو خمس اعداد الأطباء والصيادلة وتنخفض هذه النسبة عن ذلك. إذا أخذنا في الاعتبار ان بعض الأطباء العرب تحت التدريب لا يدخلون في الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٢). وبالنسبة الى جميع العاملين في المهن الطبية بمن فيهم الاداريون والقائمون بالاعمال الكتابية وغيرهم، فقد كان العدد الاجمالي حوالي ٢٦ ألفاً في عام ١٩٨٠^(٣) شكل الكويتيون منهم نحو ٢٥ بالمائة فقط

ويتوقع ان يرتفع هذا العدد الى ٤١ ألفاً بحلول ١٩٩٠ وإلى حوالي ٥٩ ألفاً في عام ٢٠٠٠ ويتوقع خطة الخدمات الصحية في الكويت (١٩٨٢ - ٢٠٠٠) ان يتوافر من الكويتيين

انفسهم نحو ٢٠ الفا فقط بحلول ذلك العام. وهذا يعني عجزاً إجمالياً يصل الى ٣٩ الفاً .
ولسد هذا العجز، ستضطر الكويت الى الاعتماد على قوة عمل وافدة في الخدمات الصحية
لا تقل كثيراً عن المعدلات الحالية . فبالنسبة الى الأطباء الذين ستصل احتياجات الكويت
منهم الى نحو ٥٨٨٠ ، لا يتوقع ان يغطي الكويتيون اكثر من ٢٢ بالمائة من هذا العدد، كما
أنهم لن يغطوا اكثر من نصف هذه النسبة بالنسبة إلى الهيئة التمريضية والتي يتوقع أن تصل
احتياجاتها الى نحو ٢٢ الفاً في نهاية القرن الحالي غير ان الكويتيين يمكنهم تغطية غالبية
المهن الادارية والكتابية.

جدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للعاملين في الخدمات الصحية
في الكويت حسب الجنسيات في نهاية عام ١٩٨٣
(نسب مئوية)

الجنسية	الاطباء	الصيدالة	الممرضون	الخدمات المعلونة	الفنيون
الكويتيون	٢٠	١٩	٨,٧	٣٥,٣	٢٥,٤
المصريون	٣٩,٩	٤٢,٧	٢٧,٩	١١,١	٢٦,٢
الأردنيون والفلسطينيون	١٧,٩	٢٦,٥	٩,٧	١٣,٨	١٤,٦
المراقبيون	٤,٩	٣,٣	١,٣	١٣,٧	٣,١
العرب الآخرون	٤,٧	٦,٧	٥,١	١١,٨	٣,٩
الهنود	٦,٩	١,٦	٢٨,٢	٩,٦	١٤,٤
الآسيويون الآخرون	٢,١	١,٦	١٨,٦	٤,١	١١,١
جنسيات أخرى	٣,٦	١,٦	١,٥	٠,٦	١,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد	٢٥٩٢	٣٥٣	٧٩٦٤	٤٧٨١	٤٢٣١

المصدر : بحسبة من الاحصاءات السنوية لوزارة الصحة العامة في الكويت، ، انظر : ادارة التنظيم والمراقبة، قسم تخطيط
القرى العاملة احصاءات القوى العاملة، العدد ٥ (١٩٨٣)، ص ٥٥، ٨٢، ٩٨، ١١٤، ١٢٨.

وعلينا ان نلاحظ إمكان زيادة اعداد الاطباء واطباء الاسنان والصيدالة اذا كان في الامكان زيادة اعداد المقبولين في كلية الطب بمعدلات متسارعة حيث ان الاقبال على هذا النوع من التعليم والتخصص يجد قبولاً واسعاً لدى المواطنين غير ان ضيق القاعدة السكانية للمواطنين والمعدلات المطلوبة للقبول في كليات الطب سواء في جامعة الكويت او جامعة الخليج العربي في البحرين او في الدول الاخرى قد يحد من تزايد اعداد الطلاب المؤهلين للانخراط في هذه الدراسة.

من ناحية اخرى يمكن ان توفر القاعدة الطلابية الاعداد المطلوبة للانخراط في معاهد التمريض وقسم التمريض في جامعة الكويت، غير ان الاقبال من جانب الطلاب وذويهم يبدو ضعيفاً. ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى ان قسم التمريض الذي افتتح في كلية الطب في جامعة الكويت عام ١٩٨٠ لم يجد اعداداً كافية من المتقدمين الامر الذي أخر بدء الدراسة فيه الى العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣^(٨).

أما بالنسبة الى المهن في مجال الصحة. فسنجد وضعاً مماثلاً للمهن الاختصاصية حيث ان الكويتيين يشكلون فقط نحو ربع اجمالي الفنيين بينما يشكل العرب الوافدون نحو ٤٨ بالمائة، وأكثر من نصف هؤلاء من المصريين وحوالي ٣٠ المائة منهم من الاردنيين - الفلسطينيين، ويتساوى اعداد الهنود تقريباً مع اعداد الاردنيين - الفلسطينيين، بينما يحتل الفلبينيون المركز الرابع بالنسبة الى اجمالي الوافدين (انظر الجدول رقم (٢)) وهم، أي الفلبينيون، اهم الجاليات الآسيوية العاملة في القطاع الصحي بعد الجالية الهندية، وتشكل الجاليتان معاً معظم العاملين من الآسيويين.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد الى أن نسبة كبيرة من الاطباء الكويتيين تصل الى ٤٠ بالمائة من اجمالي عددهم اطباء مقيمون (Resident) بينما لا يوجد أي طبيب كويتي متخصص في التخدير او الامراض الصدرية او جراحة العظام، وتندرج نسبهم الى أقل من ٥ بالمائة من اجمالي الأطباء العاملين في الكويت في تخصصات امراض النساء والولادة والامراض العصبية والنفسية والاشعة والمسالك البولية والتناسلية وبعض التخصصات الأخرى^(٩).

أما بالنسبة الى الفنيين، فإن نحو ٢٨ بالمائة من الكويتيين هم مأمورو بدالة و٧ بالمائة باحثون اجتماعيون ونفسيون، وهم يشكلون غالبية العاملين في هذه المهن، وهذا يعني ان نسبتهم منخفضة للغاية في المهن الفنية الأكثر تعقيداً، فهم أقل من ٢ بالمائة من فني الأشعة (أو فقط ٧ من ٣٨٤ فني اشعة في نهاية عام ١٩٨٣) ولا يوجد بين الكويتيين فني تعقيم او فني مستودع، كما لا يصلون الى أكثر من ١١ بالمائة بالنسبة الى فني المختبرات او مساعديهم وهي الفئة التي تصل الى ٢١ بالمائة من إجمالي الفنيين^(١٠).

والأمر نفسه يمكن ان يقال عن العاملين في الخدمات المعاونة، فأكثر من ٩٠ بالمائة من هؤلاء ينحصرون في وظائف غير ماهرة أو شبه ماهرة، أو لاحتياج الا الى قدر محدود من

التدريب. وهكذا، ٣٨ بالمائة من الكويتيين مساعدا وخدمات كتابية و ١٧ بالمائة منهم حراس و ١٢ بالمائة مراسلات و ١٠ بالمائة مساعدا وخدمات بدالة وأكثر من ٧ بالمائة سائقون و ٤ بالمائة ملاحظو عمال. وهذا يعني أيضاً أن نسبتهم في المهن الفنية البسيطة في خدمات التمريض والتعقيم والأشعة، ستكون أدنى بكثير من نسبتهم الاجمالية البالغة ٣٥ بالمائة في هذه المجموعة من مهن الخدمات الطبية والصحية المساعدة^(١١).

وإذا انتقلنا الى المهن الادارية في وزارة الصحة، فسنجد ان الكويتيين يشكلون الاغلبية المطلقة أو ٦١ بالمائة من إجمالي العاملين في هذه المجموعة المهنية. وترتفع نسبتهم الى حوالي ٧٧ بالمائة في المهن الكتابية، بما فيها كتابة السجلات الطبية^(١٢).

إن الغرض من هذا التفصيل، هو التأكيد على ان ارتفاع نسبة الكويتيين في الاجهزة الحكومية مقارنة بما عليه الحال في القطاع الخاص، لا تعني انهم استطاعوا إحلال المهن الأكثر تخصصاً وتعقيداً، بل هم يتركزون في المهن الكتابية أو المهن التي لا تحتاج الى اكتساب مهارات خاصة. وهي مهن تصل نسبتها الى إجمالي الأطباء والفنيين الى مستوى لا نجد نظيراً له الا في الاقطار العربية الخليجية الاخرى، بسبب حرص حكومات هذه الاقطار على استيعاب جميع المواطنين في الاجهزة الحكومية المختلفة.

وفي هذا الصدد، يمكن ان نلاحظ أيضاً انعدام الكويتيين او انخفاض نسبتهم في العيادات والمستشفيات الاهلية، وهذا ينطبق على المهن والتخصصات كافة. فهناك ٣ بالمائة فقط من الأطباء الكويتيين و ٢ بالمائة من الفنيين يعملون في القطاع الاهلي، اما المرضى المواطنون، فلن نجد لأي منهم أثراً في هذا القطاع^(١٣).

إن الخلاصة التي يمكن الوصول اليها من هذا التحليل هي ان فرص استخدام الوافدين عرباً كانوا ام اجانب، ستظل متاحة في الكويت، وفي غيرها من بلدان مجلس التعاون، طالما ظل هؤلاء الوافدون يشغلون مهناً محددة يصعب على المواطنين التدريب عليها بالمعدلات المطلوبة، بل يتوقع ان تترجع نسبة المواطنين في بعض المهن المهمة التي تحتاج فيها الكويت الى اعداد اكبر مما لديها حالياً لتحسين خدماتها الصحية. فخلال السنوات الثلاث المقبلة لا يتوقع انضمام صيادلة مواطنين جدد الى القوى العاملة الصحية في الكويت حيث لا يوجد طلبة كويتيون يدرسون الصيدلة خلال الاعوام حتى عام ١٩٨٧/١٩٨٨^(١٤). كذلك مازال الاقبال على مهن التمريض ضعيفاً غير ان الاقبال المتزايد على كلية العلوم الطبية سيوفر اعداداً متزايدة في تكنولوجيا المختبرات الطبية والعلاج الطبيعي وتكنولوجيا التصوير بالأشعة، وادارة السجلات الطبية.

ولا يختلف الوضع في البلدان العربية الخليجية الاخرى عن الوضع في الكويت او السعودية. ففي قطر كان هناك حوالي ٣٠ طبيباً فقط من المواطنين من بين ٥٠٠ طبيب يعملون في عام ١٩٨١، كما ان عدد طلاب الطب من المواطنين الذين يدرسون في خارج البلاد لا يتجاوز السبعة او الثمانية في السنة. اما بالنسبة الى مهن التمريض والمهن الفنية، فالعاملون يتمتعون كلهم تقريباً الى شبه القارة الهندية او جنوب شرق آسيا، ولا تخرج

مدرسة التمريض في قطر أكثر من ١٢ ممرضة في السنة^(١).

ويقترَب الوضع من ذلك في سلطنة عمان، وفي الامارات العربية المتحدة، من حيث تدني نسبة المواطنين في الوظائف المهنية (الاطباء) والفنية والتمريضية. وعلى رغم انشاء كلية الطب في جامعة قابوس، إلا أن سلطنة عمان ستظل لفترات طويلة من دون أن تستطيع تغطية احتياجاتها كاملة.

ويتطلب هذا الوضع من بلدان الخليج أن تبذل جهداً مضاعفاً لحض المواطنين على الانخراط في مراكز التدريب للمهن الطبية ثم الالتحاق بهذه المهن في مابعد، ويمكن الاستفادة بشكل متزايد من وسائل الاعلام المتاحة، بما في ذلك اجهزة التلفزيون والفيديو، كما يمكن الاستفادة من «عربات» في بث برامج مشتركة لبلدان الخليج لتشجيع المهن الطبية بخاصة مهن التمريض الى المواطنين. وإلى أن يستجيب المواطنون لذلك بأعداد متزايدة، نرى أهمية التوجه نحو العمالة العربية لسد النقص. وهو أمر في حد ذاته قد يدفع المواطنين الى الاقبال على هذه المهن، طالما أن الذين يقومون بها يشتركون معهم في الجنس واللغة والثقافة والدين، وليسوا أجانب يختلفون عنهم ويقبلون بهذه المهن دون غيرهم.

ثانياً : قطاع التشييد والبناء

هذا القطاع كما هو معروف يتميز بأهميته بالنسبة الى استخدام العمالة في البلدان الخليجية حيث تصل هذه العمالة الى أكثر من ٢٠ بالمائة من إجمالي العاملين في هذه البلدان. ففي الكويت وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع من إجمالي العمالة الى ١, ٢٠ بالمائة في عام ١٩٨٠، ووصلت هذه النسبة نحو ٢٥ بالمائة في كل من السعودية وسلطنة عمان وقطر، وأكثر من ذلك في الامارات العربية المتحدة.

غير أنه على رغم ضخامة الاستخدام في هذا القطاع، إلا أن نسبة العمالة المواطنة العاملة في هذا القطاع ليست فقط متدنية، بل هي متناقصة باستمرار، ففي الامارات العربية المتحدة، كان المواطنون الذين يعملون في هذا القطاع يشكلون نحو ٥ بالمائة من إجمالي العمالة المواطنة في عام ١٩٧٥ غير أن هذه النسبة انخفضت الى ٢, ٧ بالمائة بحلول ١٩٨٠، وانخفضت النسبة في الكويت من نحو ٢ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٩, ٠ في ١٩٨٣، وفي البحرين من نحو ١٥ بالمائة في عام ١٩٧١ الى ٦, ٧ بالمائة في عام ١٩٨١^(٢).

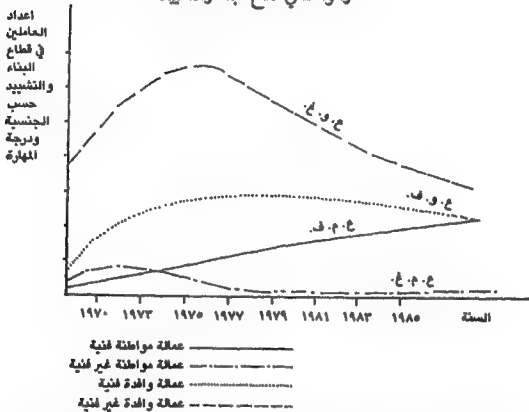
وإزاء هذا الوضع يكون نصيب القوى العاملة المواطنة من إجمالي العمالة في قطاع التشييد والبناء أقل من ١ بالمائة في كل من الكويت والامارات العربية المتحدة وأقل من ٥ بالمائة في كل من سلطنة عمان وقطر عام ١٩٨٢، وأقل من ١٠ بالمائة في كل من البحرين والسعودية عام ١٩٨١.

وبذلك يمكن القول أن العمالة المواطنة، على قلتها في هذا القطاع، كانت تتحول منه الى القطاعات الأخرى التي غالباً ما تتيح لها أجوراً أفضل وأعمالاً أكثر يسراً وأقل مشقة.

ومن هنا فنحن نتوقع ان يكون معدل إحلال العمالة الوطنية في هذا القطاع سلبيا منذ بدء الثورة النفطية ١٩٧٣ وهذا يعني أن العمالة المواطنة كانت تنتقل من هذا القطاع الى القطاعات الاخرى. (انظر الشكل رقم ١) .

إذن يمكن القول ان معظم العاملين في قطاع البناء والتشييد هم من العمال الوافدين غير ان الغالبية العظمى من هؤلاء وافدون من الدول الآسيوية غير العربية . ففي الامارات العربية المتحدة اظهرت المسوحات ان الآسيويين يشكلون نحو ٩٠ بالمائة من العاملين في هذا القطاع .

شكل رقم (١)
تطور نمو الاستخدام الفعلي او المتوقع للعمالة المواطنة
والوافدة في قطاع البناء والتشييد



ويشكل العرب الوافدون ٧ بالمائة والجنسيات الأخرى ٣ بالمائة ومن المتوقع أن تكون نسبة العمالة الآسيوية أكثر من ٩٠ بالمائة في سلطنة عمان وذلك ان أكثر من ٩٥ بالمائة من العمالة في القطاع الخاص هي عمالة آسيوية .

أخيراً يمكننا أن نلاحظ أن نصيب قطاع البناء والتشييد من إجمالي قوة العمل ، بدأ يتناقص خلال السنوات الأخيرة وحيث أن نسبة المواطنين ليست لها دلالات احصائية ، فإن الانخفاض في هذا القطاع يصيب العمالة الوافدة بشكل مباشر .

وقبل مناقشة تأثير انكماش قطاع البناء والتشييد على مختلف انواع العمالة الوافدة ، لابد من ايراد بعض الأسباب التي تؤكد على توقع الا تكون لهذا القطاع اهمية كبيرة بالنسبة الى استخدام العمالة الوافدة: ، وقد عدد نادر فرجاني في دراساته قبل ثلاث سنوات عن الكويت بعض الأسباب ويمكن تلخيصها في التوجهات الانكماشية للاقتصاد الكويتي واكتمال مشروعات البناء التحتي الاساسية وعدم احتمال تكرارها-وفي توافر الوحدات السكنية بعدد يفوق الاحتياجات وفي امكان استخدام مستوى تكنولوجيا متقدم^(١١) .

وفي ما يتعلق بالاحتياجات السكنية ، لاحظ فرجاني ان الوحدات السكنية الجديدة الخالية كانت تقدر بنحو عشرة الاف وحدة في ١٩٧٩^(١٢) ، وتقدر الوحدات السكنية الخالية في الكويت في الوقت الحالي نحو ٣٠ الى ٤٠ الف وحدة سكنية وهو يؤكد ما لاحظته فرجاني من قبل من «أن تناقص معدل نمو السكان الوافدين وقلة اصطحاب عائلاتهم سيؤدي الى تناقص اسرع في الاحتياجات السكنية»^(١٣) .

وتشير دراسة عبد الرزاق الفارس الى ان عدد الوحدات السكنية الخالية في الامارات العربية المتحدة يصل الى ٣١ ألفاً أو ١٥ بالمائة من اجمالي الوحدات السكنية في ١٩٨٠^(١٤) ويشير الفارس الى مقدار التجزئة والتفتت في قطاع البناء والتشييد في الامارات كما يؤكد على طغيان استخدام طرق العمل التقليدية في هذا القطاع ووجود فائض عمالة لدى شركات التشييد تحتفظ به تحسباً للظروف المتغيرة^(١٥) .

وبالنسبة إلى سلطنة عمان يشير محمود عيسى الى انه يتوقع أن يصل تشييد المباني الحكومية الادارية منها والخدمية وكذلك بناء الوحدات السكنية الى نقطة تشبع في وقت معين وان البنية الاساسية في جميع البلدان الخليجية ستكتمل في وقت قريب مما يعني الاستغناء عن اعمال الشركات الاجنبية والمشاركة العاملة في قطاع الانشاء^(١٦) .

أما بالنسبة إلى التأثيرات المتوقعة على انواع العمالة من حيث الجنسية ومن حيث المهارة فقد تمت الإشارة الى غلبة العمالة الآسيوية عموماً في هذا القطاع . ولا بد أن نضيف الى ان التركيب المهني للعمالة فيه يتميز بغلبة العمال العاديين ومحدودي ومتوسطي المهارة حتى في الشركات الكبيرة التي تستخدم الاف العمال . ويقدر عيسى نسبة هذه العمالة بحوالي ٨٠ بالمائة ونسبة العمال المهرة بحدود ١٣ بالمائة بينما يقدر نسبة الاختصاصيين بحوالي ٧ بالمائة فقط^(١٧) . وتتطابق هذه النتائج أو تقترب جداً من حساباتنا التي اجريناها

على نتائج التعدادات والمسوح السكانية حيث يتضح من نتائج تعداد الكويت لعام ١٩٨٠ أن نسبة العمال العاديين في قطاع التشييد تصل الى ٨١ بالمائة بينما نسبة المهنيين والفنيين الى ٧,٥ بالمائة .

وفي ما يتعلق بالتركيب المهني لكل من العمالة الوافدة العربية والعمالة الآسيوية يمكن القول ان العمالة الآسيوية تتميز بتركيب مهني متدن ، إذا قرن بالتركيب المهني للعمالة العربية في هذا القطاع .

ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة ، يمكننا ان نشير الى ان جميع الاحصاءات المتوافرة في كل من بلدان الاستقبال والبلدان العربية والآسيوية ، تشير الى ان نسبة الآسيويين من العمال العاديين اعلی بكثير من النسبة الماثلة للعرب الوافدين .

كذلك يشير التفاوت الكبير بين متوسط اجور العمالة الآسيوية والعمالة العربية ، الى الاختلاف الكبير في درجة المهارة بين الآسيويين والعرب الوافدين . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، بين مسح التوظيف والاجور ومساعدات العمل في الامارات العربية المتحدة «تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢» ان متوسط الاجر الاسبوعي للعامل الآسيوي بلغ ٣٦١ درهما بينما بلغ متوسط الاجر الاسبوعي للعامل العربي الوافد ٩٢٤ درهما اي حوالي اكثر من ٢،٥ مرة من اجر العامل الآسيوي ، وبالنسبة الى العمالة الآسيوية ، ينخفض متوسط اجر العمال الهنود ، الذين يشكلون ثلثي العمالة الآسيوية الوافدة في قطاع البناء والتشييد ، الى ٣٣٧ درهماً فقط اسبوعياً بينما يرتفع الاجر الى ٥٨٢ درهماً للفلبينيين و ٧٨٠ للكوريين و ١٢١٣ لليابانيين^{٢٢٠} .

وتؤكد البيانات الرسمية في البحرين لعام ٩٨٢ على وجود تفاوت كبير بين اجر العمالة العربية والعمالة الآسيوية ، حيث يصل اجر المستخدم من الشرق الاقصى في القطاع الخاص الى ١٩٤ ديناراً شهرياً ويتدن هذا الاجر الى ١٣٠ ديناراً فقط للعاملين الوافدين من شبه القارة الهندية ، بينما يصل اجر المستخدم العربي غير المواطن الى ٣٦٠ ديناراً ، وهذا الاجر بدوره يقل عن اجر الأوروبيين الذي يصل متوسطه الى ٥٨١ ديناراً شهرياً ، وتظهر قوة تباين هذه الفروق اوضح ، اذا اخذنا الدخل الوسيط للجنسيات الوافدة حيث يبلغ ٨٥ و ١٦١ و ١٩٨ و ٧٦٥ ديناراً للوافدين من شبه القارة الهندية ، والآسيوية من شرق وجنوب شرق آسيا ، والوافدين العرب والأوروبيين على التوالي^{٢٢١} .

ويبدو التفاوت في الاجور كبيراً ، بحيث لا يمكن ارجاعه فقط الى التفاوت في التركيب المهني أو درجة المهارة أو مستوى الانتاجية . وفي الواقع ، تشير كل الدراسات تقريباً الى ان اجور العمالة الآسيوية غالباً ماتكون أقل من اجور العمالة العربية الوافدة ، حتى مع تساوي الخبرة وظروف العمل ودرجة المهارة .

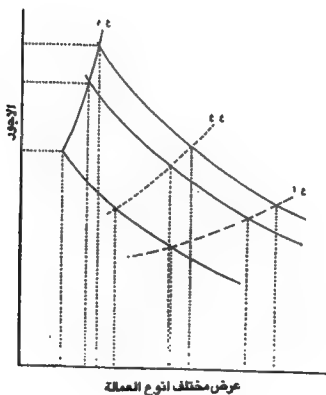
بعد هذه المعلومات ، يمكننا ان نحاول معرفة الاتجاهات المتوقعة بالنسبة الى مختلف المهارات والجنسيات ، في ضوء الانكماش المتوقع في الاقتصاد عموماً وفي قطاع البناء والتشييد خصوصاً ، ويمكن القول بدءاً ، ان اتجاه العمالة الفنية والماهرة من جهة ، والعمالة

العادية سيأخذ المسار الذي يوضحه الشكل رقم (١) . وبالنسبة الى كل من العمالة الوافدة والعمالة الوطنية ، حيث نلاحظ ان العمالة الوطنية بدأت في التناقص حتى وصلت ادنى مستوى لها في بداية الثمانينات ، ويتوقع ان تظل منخفضة وثابتة على انخفاضها . وربما ترتفع قليلاً في حال استمرار الكساد الاقتصادي بخاصة في البحرين وسلطنة عمان . اما بالنسبة الى العمالة الوطنية الفنية ، فمن المتوقع ان تستمر في التزايد بمعدلات منخفضة ، بينما تنخفض العمالة الوافدة الفنية بمعدلات موازية تقريباً لتزايد العمالة الوطنية . وبالنسبة الى العمالة الوافدة غير الماهرة ، فواضح انها بدأت تنخفض بمعدلات متسارعة ، ولكن مع تناقص اعدادها بنسب كبيرة ، سيقبل معدل الانخفاض .

اما الشكل رقم (٢) فيدعم ماورد في الشكل رقم (١) من حيث ان درجة تزايد العمالة الوطنية في المهن العادية ستكون ضئيلة ان لم تكن سالبة ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢) .

شكل رقم (٢)

منحنيات العرض والطلب للعمالة الوطنية (ع.م) والعمالة العربية (ع.ع) والعمالة الاسبوية (ع.أ) في حالتي التوسع او الانكماش في الاقتصاد



حيث يتضح ان درجة مرونة العمالة للمواطنة بالنسبة للأجور ستكون ضئيلة جداً ، اما بالنسبة الى العمالة الوافدة الآسيوية فيتوقع ان يكون منحني عرضها مرناً الى حد كبير، بل ان هذا العرض خصوصاً بالنسبة الى العمالة غير الماهرة قد يكون غير محدود عند مستوى اجر معين «الاجر كما في الشكل رقم ٢» اذا فتح الباب على مصراعيه لدخول هذه العمالة من مختلف الاقطار الآسيوية غير العربية ، وبخاصة حينما ندرك العرض الكبير لهذه العمالة في اقطارها ، والتفاوت الكبير في مستوى الاجور بين البلدان النفطية والآسيوية .

ولذلك يتوقع ان تلجأ بلدان الاستقبال العربية الى مزيد من الهجرة الآسيوية ، او على الأقل التمسك بالآسيويين ، طالما انهم سيكونون مستعدين لقبول اجور منخفضة من شأنها ان تعظم أرباح القطاع الخاص وتمكنه من المنافسة محلياً وعربياً . غير اننا نستطيع ان نفترض ايضا ان تخفيض معدلات الاجور للعمالة العربية غير الماهرة لن يؤدي الى رجوع هذه العمالة بأعداد كبيرة ، كما لن يمنع من قدوم مزيد من هذه العمالة اذا رغبت بلدان الاستقبال في اعطائها الأسبقية ، وتيسير سبل انتقالها ، ووضعت قيوداً على استقبال العمالة من غير الاقطار العربية .

ويمكننا القول ايضا ان بلدان الارسال العربية الرئيسية ربما يكون في مقدورها تغطية كل احتياجات العمالة غير الماهرة ، اذا نشطت اجهزة التشغيل في تسجيل الراغبين في الهجرة ، واجرت اتصالات فعالة مع بلدان الاستقبال العربية .

ومع كل ذلك ، فنحن نتوقع ان تتمكن العمالة الآسيوية من تقوية موقعها وبخاصة اذا ادركنا ان غالبية العمالة الآسيوية تتركز في القطاع الخاص ، بينما تتركز العمالة العربية في القطاع العام ، ففي الكويت مثلاً ، شكل الآسيويون ٣٨ بالمائة من قوة العمل الوافدة ، بينما شكل العرب الوافدون ٦٠ بالمائة حسب نتائج تعداد السكان عام ٩٨٠ غير ان احصاءات الخدمة المدنية لعام ٩٨١ تشير الى ان العرب الوافدين يشكلون ١ ، ٧٧ بالمائة من قوة العمل الوافدة في القطاع الحكومي ، بينما يشكل الآسيويون ٩ ، ١٦ بالمائة^{١٠١} .

وهذا يعني في واقع الامر ان العمالة الآسيوية تشكل غالبية العاملين في القطاع الخاص حتى في الكويت الذي كانت العمالة العربية فيه تشكل الغالبية ، في كل من القطاع الخاص والعام طيلة فترة السبعينات .

وفي الامارات ، يتركز العرب حسب نتائج تعداد ٩٨١ في الاجهزة الحكومية «الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية والقطاع العام» حيث تصل نسبتهم الى ٦٤ بالمائة بينما تصل نسبتهم في القطاع الخاص الى ٣٦ بالمائة «٦٦ الفا يعملون في الحكومة مقابل ٣٧ الفا في القطاع الخاص» في حين تصل نسبة الآسيويين في القطاع الخاص الى حوالي ٧٨ بالمائة «٣٠١ الف آسيوي يعملون في القطاع الخاص ، مقابل ٨٥ الفا يعملون في الاجهزة الحكومية» .
وعلينا أن نلاحظ ان عدد العاملين الآسيويين في الامارات يصل الى حوالي أربعة

اضعاف العرب العاملين «٣٨٦ ألفا مقابل ١٠٣ الف على التوالي» اما اذا ركزنا على العاملين في قطاع التشييد والبناء فقط ، فسنجد ان الاسويين يصلون الى عشرة اضعاف العرب الوافدين ، فقد بلغ عددهم ٢ ، ١٣٤ ألفا في هذا القطاع مقابل ٨ ، ١٣ ألفاً للوافدين العرب^(٣٣) .

غير انه لا بد من الاشارة مرة اخرى الى ان طغيان العمالة الاسيوية سيعتمد على وجود منافسة مفتوحة في اسواق العمل الخليجية ، كما يعتمد على استمرار انتشار المقاولات الصغيرة التي تستخدم طرق العمل التقليدية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة ، واذا لم يتخل القطاع الخاص الذي يستوعب الغالبية الكبرى من العمالة الوافدة عن استخدام هذه الاساليب ، فلن يكون تقليل العمالة الوافدة بالصورة التي تتوقعها خطط التنمية في هذه المرحلة .

ثالثاً: نظرة اجمالية على حالي السعودية والكويت

تتوقع خطة التنمية الرابعة في السعودية «١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ» انخفاض الحصة النسبية والعدد المطلق للعمال الوافدين من اجمالي القوى العاملة ، بل ان تخفيض العمالة الوافدة كما جاء في الخطة يعتبر من اهم اهدافها . وتتوقع الخطة ان تتحقق اهداف النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية مع تخفيض الايدي العاملة غير السعودية بنسبة ٦ ، ٢٢ بالمائة ، وهذا ما يعادل نحو ٦٠٠ الف عامل ، ومن هذا العدد يتوقع ان يرقم القطاع الخاص بالاستغناء عن ٣٧٤ ألفاً^(٣٤) . وتقدر الخطة ان نسبة العمالة غير السعودية من اجمالي العمالة المدنية ستتناقص من ٨ ، ٥٩ بالمائة في عام ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ الى ٨ ، ٤٨ بالمائة في عام ١٤٠٩ - ١٤١٠ ، اي بمعدل انخفاض مقداره ٥ بالمائة سنوياً خلال فترة الخطة ، بينما ستنمو العمالة السعودية بمعدل ٩ ، ٣ بالمائة سنوياً^(٣٥) . وتقرر الخطة ان كل العمالة الجديدة المتوقعة ستكون من نصيب القطاع الخاص ، بينما ستبقى العمالة في القطاع الحكومي على مستواها في سنة اساس الخطة ، مع استمرار احلال السعوديين محل غير السعوديين من الموظفين^(٣٦) .

ويتوقع ان يكون اكثر من ٥٠ بالمائة من العاملين الوافدين الذين سيتم الاستغناء عنهم ممن كانوا يعملون في قطاع البناء والتشييد ، حيث يتوقع ان ينخفض عددهم من حوالي ٨٨٦ ألفاً في بداية الخطة الى ٥٨١ ألفاً في نهايتها ، اي سيكون حجم الانخفاض في حدود ٣٠٥ الاف . وازضافة الى هذا القطاع ، سينخفض حجم العمالة في قطاع التجارة بنحو ٦٣ ألفاً ، وفي قطاع الخدمات الخاصة بنحو ٣٠ ألفاً وفي القطاع الحكومي بنحو ٢٥ ألفاً ، بينما يتوقع ان تزداد العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل^(٣٧) .

اما بالنسبة الى المجموعات المهنية ، فان الخطة السعودية تتوقع نمواً سالباً في كل المجموعات المهنية على النحو التالي^(٣٨) :

نسبة الانخفاض خلال فترة الخطه

٠،٩-

١،٨-

٠،٤-

١٢،٤-

مهنون وفنيون وإداريون

موظفو مكاتب

عمال مهرة وشبه مهرة يدويون

عمال غير مهرة

ومن الواضح ان معظم الانخفاض سيصيب العمالة غير الماهرة بحيث تنخفض حصتها النسبية من اجمالي العمالة من ٣٢ بالمائة الى ٢٩ بالمائة خلال سنوات الخطه ، بينما سترتفع نسبة العمالة في المجموعات المهنية الاخرى ارتفاعاً طفيفاً .

وتتوقع الخطه السعودية ان يتوافر من السعوديين خلال سنوات الخطه من المهنيين والفنيين والمديرين نحو ٥٥ ألفاً ، بينما ستكون الاحتياجات الجديدة في هذه المهن في حدود ٤ الاف فقط وهذا سيؤدي الى الاستغناء عن نحو ٥١ ألفاً من الوافدين العاملين في هذه المهن . أما بالنسبة الى موظفي المكاتب المهرة فيتوقع التحاق ٣٩ ألفاً من السعوديين ، بينما سيكون اجمالي الوظائف الجديدة في حدود ٦،٥ الاف فقط ، مما يعني الاستغناء عن ٣٢،٥ ألفاً ، ويبين الجدول رقم (٣) حجم الاستغناء في كل من المهن اليدوية الماهرة ، والمهن غير الماهرة ، خلال سنوات الخطه ، بعد الأخذ بعين الاعتبار اجمالي السعوديين المتوقع التحاقهم بالقوى العاملة .

وبإصلاح أن الخطه السعودية تهدف الى زيادة الانتاجية بمعدل ٤ بالمائة سنوياً خلال سنوات الخطه ^(٣) ، وإذا لم تتحقق هذه الزيادة فلا شك أن حجم الاستغناء عن العمالة الوافدة سيكون اقل مما هو وارد في الجدول رقم (٣) ، كما ان الحجم النسبي لمختلف انواع العمالة سيكون مغايراً لما هو وارد في هذا الجدول . اما التحدي الاخر الذي سيواجه المخططون السعوديين ، فهو ان الاعداد المقدرة من السعوديين لدخول سوق العمل قد لا تتوافر بالحجم المتوقع لها ، وان توافرت فقد لا تكون بالمهارات والمؤهلات التعليمية والتدريبية المطلوبة ، كما انهم قد لا يرغبون في الالتحاق بالقطاع الخاص الذي يفترض ان يوفر معظم فرص العمل ، سواء بسبب طبيعة العمل في القطاع الخاص او بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على دفع رواتب واجور وامتيازات يتوقعها المواطنون السعوديون . كذلك فان القطاع الخاص قد لا يكون راعياً في استخدام العمالة السعودية ، بسبب عدم كفاءتها او ضعف انتاجيتها ، او بسبب عدم انضباطها او ارتفاع تكلفتها ، او غير ذلك من الاسباب .

اخيراً ، علينا ان نلاحظ ان العمالة التي تستهدف السعودية الاستغناء عنها تتمتع بقدر من المهارة والخبرة لا يتوقع توافره في العمالة السعودية المستحدثة ، وينطبق هذا على كفاءة انواع العمالة ، خاصة المهنية والفنية واليدوية الماهرة ، اضافة الى ان نسبة السعوديين مازالت متدنية في معظم هذه المهن ، كما هو وارد في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم ٣

مقارنة المتطلبات الاضافية المتوقعة من القوى البشرية حسب المهنة ، واجمالي المتوقع للداخلين الجدد من السعوديين الى القوى العاملة حسب المستوى التعليمي «١٤٠٤-١٤٠٥/١٤٠٩-١٤١٠هـ

اجمالي الوظائف الجديدة ١٤٠٤-١٤٠٥/١٤٠٩-١٤١٠هـ	اجمالي السعوديين المتوقع التحاقهم بالقوى العاملة	صافي استقدام العمال والاجانب والذين سيستغنى عنهم (بالآلاف)
المجموعات الوظيفية . اجمالي الوظائف الجديدة (بالآلاف)	اعلى مستوى تعليمي تم الحصول عليه	المجموع (بالآلاف)
مهندسون وفنيون ، مديرون ومهندسون مساعدون	خريجو الجامعات والكليات	٥٤,٨
موظفون مكاتب مهرة	الذين لم يكملوا التعليم فوق الثانوي	٣٩,٠
عمال مهرة وشبه مهرة يدويون	خريجو المدارس الثانوية والمدارس المتوسطة برامج التدريب الفني والمهني الذين لم يستكملوا التعليم الثانوي او المتوسط مجموع فرعي	٢٨,٠ ١٠١,٢ ٩٩,٧ ٢٢٨,٩
عمال غير مهرة	المسربون والمتخرجون من المدارس الابتدائية الداخلون الجدد لسوق العمل من الأسر مجموع فرعي	٤٤,٠ ١٢٧,٥ ١٧١,٥
المجموع الكلي	المجموع	٤٩٤,٢
١٠٦,٠-		٦٠٠,٢-

المصدر : السعودية - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) . الارقام بحسبة من الجدول ١١-٥ ص ١٢٠

جدول رقم «٤»
نسبة السعوديين من اجمالي العاملين في السعودية
حسب المهنة «١٩٨٣»

المهنة	عدد السعوديين	عدد غير السعوديين	الاجمالي	النسبة مئوية السعوديون
جميع المهن	٣٠٠١٤٥	٣٠٩٥٣٥٦	٥٠٩٥٥٠١	٣٩,٣
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٨٤٣٠١	٣٦٦٥١٤	٥٥٠٨١٥	٣٣,٥
الفنيون في علوم الطبيعة	٣٦١	١٠٧٨	١٤٣٩	٢٥
علماء الطبيعة	١٧٠٥	٣٨٢٠	٥٥٢٥	٣١
المعماريون والمهندسون	٥٩١٧	٦١٨٩٥	٦٧٨١٢	٨,٧
الفنيون في الهندسة	٤١٨١	٢٤٨٦٧	٢٩٠٤٨	١٤,٤
الطيارون والملاحون وضباط السفن	١١١٢	٣٥٧٢	٤٦٨٤	٢٢,٧
علماء الحياة	٣٤٤	١٢٤٤	١٥٨٨	٢١,٧
الاطباء البشريون او البيطريون	٧٠٤	١٠٨٨٦	١١٥٩٠	٦,١
المرضيات والقابلات	٢١٩٦	١١٧٥٨	١٤٩٥٤	٢١,٤
اطباء الاسنان	٨٩	١٦٠٠	١٦٨٩	٥,٣
الصيادلة ومساعدوهم	١٣٥٨	٨٩٧٥	١٠٣٣٣	١٣,١
مساعدو الاطباء	٣٢٨٥	١٦٣٤٢	١٩٦٢٧	١٦,٧
المدرسون	١٣٢٧٩٤	١١٣٨٧٩	٢٤٦٦٧٣	٥٤
مهنيون اخرون	٢٩٢٥٥	١٠٤٦٠٤	١٣٣٨٥٩	٢٢
الاداريون	٤٦٥٩٤	٤٩٢٠١	٩٥٧٩٥	٤٨,٦
الكتابيون	٧٦٦٢٥٣	١٨٩٧٥٣	٩٥٦٠٠٦	٨٠,٢
القائمون بالبيع	١٨١٠٥٥	٢١٢٥٧٧	٣٩٣٦٣٢	٤٦
المشتغلون بالخدمات	٢٧٢٦١١	٢٧١٠٥١	٥٤٣٦٦٢	٥٠,١
المشتغلون بالزراعة	٥٤٤٠٠١	٥٢٩٤٢٤	١٠٧٣٤٢٥	٥٠,٧
المشتغلون بالانتاج ومن اليهم	١٢١٩٧٣	٤٠٢٢٥٢	٥٢٤٢٢٥	٢٣,٣
عمال التشييد ومشغلو الآلات ومن اليهم	٣٧٨٠٦١	١٠٥٢٩١١	١٤٣٠٩٧٢	٢٦,٤

المصدر : محمد العوض جلال الدين «بعض سياسات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية» .
في : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية « الكويت : المعهد العربي للتخطيط والاسكوا ، ١٩٨٦ » - جدول

١١ ص ٨٠ .

وإذا اريد لهذه النسب ان تتغير بصورة لها دلالات احصائية ذات معنى ، فلا بد للقطاع الخاص الذي يستوعب حوالى ٨٨ بالمائة من اجمالي العمالة في عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ^(٣١) أن يستخدم تقنية كثيفة الاستخدام لرأس المال ، ويلتزم باستخدام العمالة المواطنة كل ما يمكن ذلك ، مع توفير فرص التدريب في العمل واثائه لرفع مستوى مهارات العمالة السعودية . وإذا تمكنت الدولة من تقديم حوافز كافية لدفع القطاع الخاص في السير في هذا الطريق ، فلربما تمكنت السعودية من تحسين النصيب النسبي للعمالة المواطنة ، يساعدنا في ذلك الركود الاقتصادي واكتمال البنى الاساسية التي تمكن توفير العمالة غير السعودية حتى في بعض المهن المهنية والفنية .

أما بالنسبة الى الكويت ، فان خطة التنمية الخمسية ١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٩/١٩٩٠^(٣٢) تهدف بدورها الى خفض الحجم الاجمالي للعمالة من نحو ٦٧٠ الفا في عام ١٩٨٥ الى ٦٦٤ الفا في عام ١٩٩٠ . وحيث يتوقع ان تزيد قوة العمل الكويتية من نحو ١٢٦ ألفاً في سنة الاساسي الى ١٥٧ الفا في نهاية الخطة ، فانه يتوقع ان تنخفض قوة العمل الوافدة بحوالى ٣٧ ألفاً ، من نحو ٥٤٤ ألفاً في عام ١٩٨٥ الى ٥٠٧ الاف في عام ١٩٩٠ ، وعليه يبدو ان الكويت حسب خطتها لا تتوقع انخفاضاً كبيراً في حجم العمالة الوافدة لانها وعلى خلاف السعودية ، تتوقع نمواً في الناتج المحلي الاجمالي في كل القطاعات الاقتصادية ، وتستهدف الخطة زيادة انتاجية المشتغل بنحو ١ بالمائة سنوياً في المتوسط ، بينما تهدف الخطة السعودية الى زيادة الانتاجية بنحو ٤ بالمائة سنوياً .

كذلك تتوقع السعودية ان يكون النمو السنوي المركب للعمالة والناتج المحلي الاجمالي سالباً ، وفي حدود ١ ، ٨ ، ٢ ، بالنسبة الى قطاع البناء والتشييد كما تقدر الخطة ان تزيد الانتاجية في هذا القطاع بنحو ٨ ، ٥ بالمائة وهي زيادة تفوق كثيراً المتوسط المحسوب

لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط ، أما في الكويت فيقدر ان تظل الانتاجية في قطاع

البناء والتشييد ثابتة ، وأقل من ١ بالمائة سنوياً في قطاع التجارة (مقارنة بنحو ٥ بالمائة في السعودية) . وبمعدلات متدنية في جميع القطاعات الأخرى^(٣٣) .

في الكويت تبلغ نسبة حجم قوة العمل الوافدة ٥٣ ، ٥ بالمائة من اجمالي الوافدين ، وذلك حسب نتائج تعداد ١٩٨٥ ، وهذا يعني أن معدل الإعالة للوافدين يصل الى ٨٧ من المعالين لكل مائة من العاملين . وباستبعاد خدام المنازل البالغ عددهم نحو ٨٢ ألفاً ، وكذلك العاملين في حراسة ونظافة المباني والذين يصلون بدورهم الى نحو ٣٩ ألفاً ، ينخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للوافدين ، ويرتفع معدل الإعالة بينهم الى ١١١ معالاً لكل مائة من المشتغلين . وتستهدف خطة التنمية خفض معدل الإعالة من ١١١ في بداية الخطة الى نهايتها^(٣٤) . وفي تقديرنا ان هذا الهدف يستدعي التوجه نحو

العمالة الآسيوية التي تقل بينها معدلات الإعالة . أما في المهن والقطاعات التي تستدعي الاستعانة بالعمالة العربية ، فمن المتوقع ان توضع شروط وقيود متشددة في ما يتعلق باصطحاب مرافقي الوافدين الجدد ، حتى تتمكن الكويت من تحقيق وفر في إجمالي الوافدين يقدر بنحو ٨٤ ألفاً ، كما تستهدف خطة التنمية .

ويبين الجدول رقم (٥) نسبة الكويتيين في مختلف المهن أو المجموعات المهنية من واقع إحصاءات عام ١٩٨٥ ، كما يبين الجدول النسب المتوقعة أو المستهدفة في عام ١٩٩٠ .

جدول رقم (٥)
نسبة الكويتيين من إجمالي العمالة
حسب المجموعات المهنية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠

المجموعات المهنية		نسبة الكويتيين (نسبة مئوية)
	١٩٨٥	١٩٩٠
المتخصصون في علوم الطبيعة وعلوم الحياة	٢٢,٩	٣٦
المهندسون	١٠,٦	١٤
المتخصصون في الاقتصاد والمحاسبة والاحصاء	١٤,٨	٢٢,٩
المهن التعليمية	٢٨,١	٣٠,٢
المتخصصون في العلوم الانسانية والاداب والفنون	٤٢,٤	٥٢,٤
المهن القانونية ومهن الادارة العليا	٣٠,٤	٢٣,٦
اصحاب الاعمال	٢٩,٤	٣٥,٩
المشرفون	٥٧	٦٠
المساعدون الفنيين في المهن الهندسية	٢٩,١	٣٢,٦
المساعدون والفنيون في علوم الحياة والعلوم الطبيعية	١٧,٣	١٨,٦
المهن التجارية	٣٥,١	٣٦,٨
المهن المكتبية	٤٤,٣	٤٥,٢
المهن الانتاجية والخدمية التي تحتاج الى مهارة خاصة	١٠,٨	١٣,٥
المهن الاخرى	١٥,١	١٣,٤
إجمالي العمالة	٢٢,٦	٢٣,٧

المصدر : عبد الهادي محمد لموسى ، « تجربة الكويت في التخطيط » ، وزارة قُتُمَت الى : ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ ، الكويت ، ٢٥ - ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٦ ، الجدول (١٢) ، ص ٧٢ .

رغم اننا نلاحظ ان العمالة الكويتية متدنية جداً في المهن الهندسية والمهن الانتاجية الماهرة ، الا انه من المتوقع ان تكون نسبة المهندسين من المواطنين اعلى من ذلك بكثير ، اذا استمر الركود الاقتصادي الحالي خلال سنوات الخطة ، وارتفاع نسبة العمالة المواطنة لا يرجع فقد الى تأثر المهن الهندسية بالركود الاقتصادي ، بل يرجع ايضاً الى ارتفاع مرونة احلال العمالة المواطنة في هذه المهن . اما بالنسبة الى المهن الانتاجية الماهرة فإن مرونة الاحلال ضعيفة ، ولذلك من المتوقع استمرار اعتماد الكويت على العمالة الوافدة لفترات طويلة .

والواقع ان نحو ربع قوة العمل الكويتية و ٤٠ ، ٣١ ألفاً من اجمالي قوة العمل الكويتية ، البالغة ١٢٦ ، ٤ ألفاً ، تركزت في خدمات الامن والوقاية في عام ١٩٨٥ (٣٨) وحيث ان قضايا الامن في الكويت لها أولوية مطلقة على سائر القضايا الاخرى . كما يصرح بذلك المسؤولون دائماً وعلى اعلى المستويات ، فان خدمات الامن مستتوعة الميز من العمالة المواطنة ، وبذلك تقلل من الاعداد المتوافرة لمقابلة الاحتياجات من المهن في سائر القطاعات الاخرى ، ويستدعي التغلب على هذه المشكلة في ضوء الظروف والاضاع القائمة ، العمل على زيادة كفاءة العاملين في خدمات الامن ، وزيادة معدلات ادائهم بصورة ملموسة ، مع ادخال الوسائل التكنولوجية التي اذا احسن استخدامها بكفاءة واقتدار ، امكن الاستغناء عن اعداد كبيرة من العاملين في هذا القطاع .

والى جانب العاملين في خدمات الامن والوقاية ، تستوعب المهن الكتابية حسب نتائج تعداد ٩٨٥ مايصل الى ١٢ بالمائة من اجمالي قوة العمل الكويتية ، ومعظم هؤلاء يعملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام . كذلك فان الموظفين التنفيذيين في الحكومة والمدرسين من الكويتيين يشكلون ٥ بالمائة و ١٠ بالمائة على التوالي من اجمالي قوة العمل الكويتية (٣٩) . وهذا يعني ان اكثر من نصف قوة العمل المواطنة تتركز في اربع مهن فقط وكلها تقريباً في القطاع الحكومي . والواقع ان ٥ ، ٨٧ بالمائة من العاملين الكويتيين يتركزون في القطاع الحكومي ، بينما يعمل ٢ ، ١ بالمائة في القطاع المشترك ويظل حوالي ١١ بالمائة فقط يعملون في القطاع الخاص ، وهؤلاء يشكلون نحو ٥ ، ٣ بالمائة فقط من اجمالي العاملين في القطاع الخاص الذي يستوعب بدوره اكثر من ٦١ بالمائة من اجمالي قوة العمل في الكويت (٤) .

ولذلك يمكن القول ان نسبة الكويتيين ستظل ضئيلة في القطاع الخاص ، حتى وان رغب هذا القطاع في استيعابهم وتوفير الحوافز اللازمة لهم . ومن هنا كان اعتماد الكويت على العمالة الوافدة ، ليس فقط في المهن المهنية والفنية الماهرة اليدوية التي لاتتوافر بالاعداد الكافية ، وانما حتى في المهن المكتبة الماهرة وغير الماهرة في القطاع الخاص .

معلوم ان الكويت كانت تتجه بصورة اساسية لسد احتياجاتها من العمالة من البلدان العربية . ففي عام ٩٧٥ شكل العرب الوافدون نحو ٦٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل

الوافدة الى الكويت ، غير ان هذه النسبة انخفضت الى ٦٠ بالمائة فقط في عام ١٩٨٠ ، وبحلول عام ٩٨٥ شكل الوافدون من غير العرب ولأول مرة في تاريخ الكويت ، الغالبية من العمالة الوافدة . فحسب نتائج تعداد السكان لعام ٩٨٥ ، كان حجم قوة العمل غير العربية الوافدة الى الكويت نحو ٢٩١ ألفاً ، بينما كانت قوة العمل العربية الوافدة ٢٥٣ ألفاً ، وهذا يعني ان قوة العمل غير العربية الوافدة كانت تشكل ٤ , ٥٣ بالمائة من اجمالي الوافدين وكانت غالبية العمالة الوافدة من الدول الاسيوية غير العربية ، بل ان الاسيويين شكلوا نحو ٥٥ بالمائة من جملة قوة العمل النسائية في الكويت ، بينما وصلت نسبة قوة العمل الاسيوية من الذكور الى ٣٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل الاجمالية من الذكور ” .
ونحن لانود الخوض تفصيلاً في الأسباب التي ادت الى هذه الاتجاهات ، وقد ذكرنا من قبل التفاوت في الاجور بين العمالة العربية والعمالة الاسيوية ، كما اشرنا في دراسات سابقة الى وفرة العمالة الاسيوية ونشاط وكالات التشغيل المدعومة بسياسات حكومية نشطة في دول الارسل الاسيوية الرئيسية .

اما بالنسبة الى بلدان الاستقبال العربية ، ومن بينها الكويت ، فيبدو ان السياسات الحكومية تشجع وتبارك استقبال العمالة الاسيوية على اساس انها اقل اعادة وتكلفة ، واعلى دورانا ، ويمكن التخلص منها بسهولة اكثر عند الضرورة بينما يعتقد ان الوافدين العرب اكثر ميلاً الى الاستقرار ، وهو اتجاه غير مرغوب فيه على ما يبدو . ويمكن للكويت ان تعطي الاولوية في التشغيل لافراد اسر المرافقين العرب وابنائهم من الجيل الثاني الذي نشأ وترعرع في البلاد . والواقع ان السكان العرب والوافدين الى الكويت يمكنهم أن يزدوا من الاعداد الداخلة منهم في قوة العمل بنحو ٢ بالمائة وحتى لاتنشأ عطالة بين هؤلاء المقيمين «حسب تعداد ١٩٨٥ هناك حوالي ٦٠,٥٠٠ من غير المواطنين متعطلون عن العمل» يمكن اعطاؤهم اولوية في التشغيل ، حتى على حساب استقدام عمالة جديدة من بلدان عربية اخرى علماً ان السكان العرب من غير المواطنين والمولودين في دولة الكويت يصلون الى ٢٦٥ ألفاً في عام ٩٨٥ ويشكلون حوالي ٢٧ بالمائة من اجمالي السكان غير الكويتيين وتصل نسبتهم الى ٢ , ٨٧ بالمائة من اجمالي السكان غير المواطنين المولودين في الكويت ، كما يمكن تقدير اعداد الداخلين الجدد منهم الى سوق العمل ، بأكثر من عشرين ألفاً سنوياً ” .

الهوامش

- (١) Arap Times .19/7/1988.
- (٢) أخرجت الامارات العربية المتحدة ٩٧٣٦ من العمال المقيمين بصورة غير شرعية نصفهم من المنشود وربعهم من الباكستانيين وذلك خلال عام ١٩٨٥ Arap Times . 19/7/1988
- (٣) -ميريام ريان والحلقات الصحية في الشرق الأوسط تقرير خاص رقم ٢١٦ أعدته ميريام ريان لـ The Economist Intelligence Unit (EIU) ص ٢٢ .
- (٤) -محمد العوض جلال الدين ، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية ، في : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية الكويت : المعهد العربي للتخطيط والاسكوا ، ١٩٨٦ ، جدول رقم (١٠) ص ٢٥ .
- (٥) -ريان ، المصدر نفسه ص ٢٥ .
- (٦) -هذه النسبة عتسبة على أساس ان عدد السكان الاجمالي في عام ١٩٨٥ كان حوالي ١,٧ مليون وعدد اطباء العاملين حوالي ٢٦٠٠ طبيب .
- (٧) -كل الأرقام في هذه الفقرة مأخوذة من :
Kuwait, Ministry Of Public Health, Office for National Health Planning, Kuwait : Health Plan, 1982 9000 «April 1982» , vol.1, pp. v11-v16
- (٨) المصدر نفسه ، ص ٤٩
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٤٩ - ٥٠
- (١٠) هذه الأرقام والنسب عتسبة من : المصدر نفسه ص ١٠٧ - ١٠٩
- (١١) عتسبة من : المصدر نفسه ص ١٤٤ - ١٤٥
- (١٢) عتسبة من : المصدر نفسه ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .
- (١٣) المصدر نفسه .
- (١٤) إفادة وزير الصحة العامة في مجلس الأمة الكويتي عن سؤال يتعلق بالمعيدة الكويتين . كما نشرت في صحيفة الوطن (الكويت) ١٩٨٥/٥/١٠ ، ص ٢ .
- (١٥) ريان ، والحلقات الصحية في الشرق الأوسط ص ٨٤ .
- (١٦) تقديرات والاسكوا استناداً إلى التعدادات والمسوحات السكانية .
- (١٧) نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط : ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ص ١٣٨ .
- (١٨) المصدر نفسه .
- (١٩) المصدر نفسه .
- (٢٠) عبد الرزاق فارس الفارس ، تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة (الكويت : كاطمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ص ١٩٨٥) ، ص ٢٥٣ وجداول ٩ .
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .
- (٢٢) محمود حميد عيسى ، «ملاحم سياسة الاحلال والاستخدام للقوى العاملة الوطنية ، في نحو استخدام لعل للقوى العاملة الوطنية للأقطار العربية الخليجية (١٩٨٥) ، ص ١٥٧ .
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .
- (٢٤) الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للاحصاء ، مسح التوظيف والاجور وساعات العمل (أبو ظبي : [الإدارة] ، ١٩٨٣) ، جدول رقم ٤٦ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣ .
- (٢٥) البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة للعمل ، المسح السنوي للقوى العاملة عام ١٩٨٢ . كما وردت في محمد العوض جلال الدين ، والعمالة الوافدة الى الاقطار العربية : الوضع الراهن واحتياجات المستقبل ، المستقبل العربي ، السنة ٧ ، العدد ٧٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٥) ، ص ٨٧ .
- (٢٦) الكويت ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٢
- (٢٧) من نتائج تعداد الامارات لعام ١٩٨٠
- (٢٨) السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ . ص ٨٢٠

- (٢٩) المصدر نفسه ، الجدول رقم (٧/٥) ص ١١٢
 (٣٠) المصدر نفسه
 (٣١) المصدر نفسه ، الجدول (٨/٥) ص ١١٥
 (٣٢) المصدر نفسه ، الجدول (٩/٥) ص ١١٦
 (٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٢١
 (٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٥
 (٣٥) جميع المعلومات الواردة عن الكويت ، مأخوذة من : عبد الهادي محمد العوضي ، «تجربة الكويت في التخطيط» ورقة
 قُدمت الى : ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيد ، الكويت ، ٢٥-٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ .
 (٣٦) انظر : المصدر نفسه ، الجدول (١٢) ، ص ٧١
 (٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣
 (٣٨) الكويت ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٨٥ ، الجدول ١٠٩ ، ص ٢٠٨ .
 (٣٩) الأرقام محسوبة من المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤
 (٤٠) الأرقام محسوبة من عدة جداول من المصدر نفسه .
 (٤١) المصدر نفسه ، الجدول (١٢٠) ، ص ٢١١ - ٢١٨
 (٤٢) الأرقام والنسب محسوبة من المصدر نفسه ، ج ١ ، الجدول ١ ، ص ٥ ، والجدول ٢٢ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

البحث الثاني

**العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي
مشكلات ما قبل العودة**

الدكتور باقر سليمان النجار

المقدمة

الهجرة الى المنطقة العربية كانت ولا تزال احد الموضوعات التي طال البحث فيها وتشعبت واختلفت نتيجة لذلك الاراء حول حجم الظاهرة في اعلى درجاتها وفي بداية انحدارها ، او في مصاحباتها بين ايجماييات محدودة وسلبيات مدمرة . وفي قمة اهتمام البعض بالظاهرة ، وضعنا ارقاما عن المتوقع في حجم الهجرة^(١) ربما لم تسعفنا نكسة اسعار النفط الاخيرة وغير المتوقعة على اختبار صدقيتها . واحسب انها انتشلتنا من اشكال بحثي ، او انها كشفت عن عجزه .

واذا كان البعض قد اطلق على هذه المرحلة «ما بعد الطفرة»^(٢) النفطية ، فمن الطبيعي ان تكون احدى مصاحباتها عودة جزء من الباحثين عن العمل في حقول النفط الى اوطانهم ، الا ان الارقام المتوافرة ، وبعبدا عن التهويل الصحفي بظاهرة العودة ، تشير الى تزايد ولكن طفيف في حجم العمل المستورد في دول الاستقبال النفطية .

ومن دون الدخول في متاهات مفهوم الهجرة العائدة ، فاننا في دراستنا هذه نقصد فيها ، على وجه التحديد بداية عملية عودة جزء من المهاجرين من الدول النفطية او الدول ذات الارتباط بالدول النفطية ، والتي سميت في بعض ادبيات التنمية بالدول ماقحت الريعية . كالاردن واليمن والذين قضوا مدد اقامة قد تقصر الى سنة وقد تطول الى اكثر من عشرين عاما^(٣) . وهذه الورقة ما هي الا محاولة لمعرفة اثر مرحلة «ما بعد الطفرة» على اوضاع المهاجرين العرب لمنطقة الخليج العربي^(٤) . ونفترض في هذه الورقة وفي ضوء المعطيات الحالية ، ان حاجة المنطقة للايدي العاملة الوافدة ستستمر على الاقل في المدى القصير ، ولو انها تشهد او بالاحرى شهدت تقلصا في حجم العمل العربي لمصلحة العمل الاسيوي ، وان اوضاع المهاجرين ككل ، الاقتصادية منها والاجتماعية قد تتراجع سلبا ، كثيرا ام قليلا ، في ضوء التطورات الاقتصادية المقبلة . كما نفترض في هذه الدراسة وقبل كل شيء ، ان فهم ماسمي بالهجرة العائدة ، كما هي عملية الهجرة في المنطقة العربية ، لا يستقيم بعيدا عن التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي اصابته المنطقة العربية خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، وكذلك في ارتباط المنطقة بالنظام الاقتصادي العالمي . فمن اين نبدأ ؟

اولاً : الاقتصادات الخليجية : عوارض طارئة ام معضلات هيكلية ؟

يبدو انه من الصعب البحث في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية ذات الارتباط بمنطقة الخليج العربي ، بعيدا عن ارتباطاتها العلائقية ببنية المجتمع وظروف تشكله . واذا كان بحثنا هذا معنيا بدراسة ظاهرة الهجرة وانما في مرحلتها العائدة ، فمن المهم البحث عن ارتباطاتها بنمط التنمية العائدة ، ولهذا فاننا في تناولنا لمشكل الهجرة

العائلة ، لانعامها كظاهرة منفصلة عن عملية الهجرة ككل ، بقدر ما هي احدى مراحلها الاساسية ذات الارتباط بالاقتصاد السياسي العربي . اي بمعنى اخر ، كما سبق واشرنّا في دراسات سابقة ، ان دراسة الهجرة في المنطقة العربية لا تكتمل الا من خلال دراسة انماط التنمية المثناة ، والتي لم تكن الهجرة . سواء من دول الارسال ام الى دول الاستقبال الا احدى مدخلاتها الاساسية . . ففي حالة الثانية شكلت العمالة المهاجرة الدعامة التي قامت عليها مشاريعها «التنمية» او انماط التحديث الاجتماعي والاقتصادي وربما السياسي التي شهدتها المنطقة خلال الخمس عشرة سنة الماضية . اما في حالة دول الارسال فقد شكلت تحويلات عمالتها المهاجرة وكذلك حل المشكلات المحلية الاقتصادية والاجتماعية ، بتجهيزها خارج حدود القطر الجغرافية ، مدخلات انماط «التنمية الجديدة» التي تبتتها هذه الدول خلال السنوات الماضية ، ضمن ارتباطاتها الجديدة بالنظام الاقتصادي العالمي ، وكذلك فانه من الممكن القول ان بداية افول موسم الهجرة الى النفط تشكل مؤشرا حاسما في تقويم التجربة التنموية السابقة في المنطقة العربية : هذه التجربة التي لم يكن بإمكانها ان تقوم لولا الربوع النفطية . . فهل لها ان ترشد بالانقلاب النفطي المضاد ؟

الركود الاقتصادي كمشكل طارئ

شكلت العائدات النفطية الأساس الذي انبثت عليه اقتصادات المنطقة ، حيث انها قد تكون المصدر الوحيد في بعض اقطار المنطقة للايرادات العامة (تصل الى اكثر من ٩٥ بالمائة في بعض الحالات) ورغم ان البعض كان يرغب في ان تكون مرحلة الطفرة فرصة للخروج من السمة الريعية للاقتصادات النفطية وذلك بفضل مشاريع «التنمية الطموحة» الا ان المؤشرات الحالية ، على الاقل ، يبدو انها لا ترسم صورة متفائلة لاقتصادات المنطقة ، رغم التلميحات بعودة الازدهار لسابق عهده . فمن دون شك انعكست اوضاع النفط في السوق العالمية على مداخيل هذه الدول وتاليا على حجم الانفاق الرسمي ، وماتبته من «ركود اقتصادي» . فلاول مرة في التاريخ المعاصر لاقتصادات الخليج العربي ، تصاب المنطقة باضطراب بهذا الحجم وهبوط كبير في الناتج الاجمالي المحلي غير النفطي ، مما دفع البعض للاعتقاد انه من غير المحتمل ان تدفع اعادة التوازن النسبي لاسعار النفط^(١) «الازدهار» من جديد للاقتصاد الخليجي^(٢)

وفي المقابل ، تشير بعض الكتابات حول ماسمي في منطقة الخليج العربي «بالركود الاقتصادي» الى ان تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال الاعوام الثلاثة او الاربعة الماضية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) هو في الحقيقة مشكل اقتصادي طارئ او انه محصلة طارئة لطبيعة البرامج التنموية قصيرة المدى ، وكذلك بسبب الارتباط الكلي ان لم يكن المطلق لدول المنطقة بالعائدات النفطية . . الا انه من المتوقع ان تدخل المنطقة عن

قريب (حددها البعض في التسعينات) مرحلة نمو اقتصادي تعتبر متوازنة وطبيعية^(١) وإذا كان مايقال هذا حقيقة ، فما هي اذا مؤشرات الاوضاع الاقتصادية الحالية ، وهل تعيننا هذه على استشراف المستقبل ؟

فالمؤشرات المتوافرة لدينا ، تشير الى ان نمو الناتج الاجمالي المحلي قد تبسطا لعموم بلدان المنطقة ، حيث انه انخفض مثلا في السعودية من ٣٤,٩ بالمائة عام ١٩٨١ الى ٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ وكذلك يمكن القول بتراجع نمو الناتج الاجمالي المحلي في البحرين من ١٣,٣ بالمائة الى ٩,٠ بالمائة في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ اما في قطر والامارات فقد انخفض من ١٠,١ بالمائة ٣,١٠ بالمائة الى ١٥ بالمائة و٦,٥ بالمائة على التوالي وللاعوام نفسها . وتكاد تكون سلطنة عمان الدولة الوحيدة في الخليج التي لم تتأثر الا قليلا بظاهرة الركود الاقتصادي ، حيث سجل نمو الناتج الاجمالي المحلي تراجعا طفيفا ، اذ تراجع من ٢١,٣ بالمائة عام ١٩٨١ الى ٥ بالمائة عام ١٩٨٣ ثم عاود الارتفاع مرة اخرى الى ١٣,٨ بالمائة عام ١٩٨٥ في حين انه في الكويت حافظ على تراجعه ٩,٥ بالمائة و٦,٩ بالمائة لعامي ١٩٨١ و١٩٨٥^(٢)

هذا بالطبع هو محصلة لتأثير تراجع اسعار النفط على العوائد النفطية فالعائدات النفطية لعموم المنطقة تراجعت في المتوسط من ١١٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى ٦٣١٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ . اما على المستوى القطري فانها سجلت انخفاضا وصل الى اكثر من النصف في بعض الحالات ، فعوائد السعودية من النفط تراجعت من ٣٦١٨٦ مليون دولار الى ١٩٠٦٩ مليون دولار عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ وفي الكويت والامارات من ١٢٣٤٥ و١١٧٠٧ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى ٧١٢٤ و٧٠٧٢ مليون دولار لعام ١٩٨٦^(٣) على التوالي (انظر الجدول رقم (١) .

من ناحية اخرى ، تراجعت قيمة الصادرات والواردات خلال ثلاث السنوات الاخيرة بعد ان سجلت ارتفاعا حادا في السنوات السابقة لعام ١٩٨٣ حيث انخفضت قيمة الصادرات من ١٦٢٠٩٣٢ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٦٤٥٢٥٨ عام ١٩٨٥ وكذلك الواردات من ٥٢٦٤١٩ مليون دولار الى ٣٩٣١٦٠ مليون دولار للاعوام نفسها^(٤) ، وبشكل عام فان الانخفاض الكبير في العوائد النفطية دفع باتجاه تراجع واردات دول مجلس التعاون خلال ثلاث سنوات (١٩٨٣ - ١٩٨٦) بعد ان سجلت ارتفاعا وصل الى حوالي ٥٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ . وارتفاعا مقداره ١٧ بالمائة خلال سنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٥ وقد هبط مجموع الواردات من السوق الأوروبية المشتركة بحدود ٢٣ بالمائة خلال ١٩٨٣ - ١٩٨٥ في حين انخفضت الواردات من اليابان بحوالي ٣٠ بالمائة خلال المدة نفسها ، وسجلت واردات دول المجلس من الولايات المتحدة الامريكية انخفاضا كبيرا وصل الى حوالي ٤٠ بالمائة اذ تراجعت صادرات امريكا الى دول المجلس من ٤,٩ مليارات دولار عام ١٩٨٣ الى حوالي ٥,٩ مليارات دولار عام ١٩٨٥

جدول رقم (١)
تأثير تراجع اسعار النفط على الايرادات النفطية لاقطار الخليج العربي

القطر	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	الإنتاج مليون برميل يوميًا	الإيرادات مليون دولار	الإنتاج مليون برميل يوميًا	الإيرادات مليون دولار	الإنتاج مليون برميل يوميًا	الإيرادات مليون دولار
الإمارات العربية المتحدة	١,١٠	١١٧٠٧	١,٠٥	١٠٨٩٠	١,٣٠	٧٠٢٢
البحرين	٠,٠٤	١١٠٠٨	٠,٠٤	٩٥٨	٠,٠٤	٥٢٧
السعودية	٤,١٠	٣٦,٢٥	٣,٢٥	٢٧٣٦٧	٤,٣٥	١٩٠٩٠٩
عُمان	٠,٤٢	٣٨٢٩	٠,٤٠	٤٤٤٠	٠,٥٥	٢٥٤٠
قطر	٠,٣٨	٤٢٢٠٥	٠,٣٠	٣١٣٠	٠,٣٠	١٦٢٨
الكويت	١,١٦	١٢٣٥	١,٠٦	١٠٩٩٤	١,٣٢	٧١٢٧

المصدر : النشرة الاقتصادية والمالية (بنك الخليج الدولي) العدد ٦ (حزيران / يونيو ١٩٨٦). ص ٢

وقد هبطت واردات السعودية من بلدان التصدير الرئيسية أكثر من ٤٠ بالمائة خلال الاعوام الثلاثة الماضية من ٢٤,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ الى ١٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ في حين هبطت واردات الكويت حوالي ٢١ بالمائة خلال المدة نفسها بينما جاء انخفاض الواردات لكل من الامارات وقطر والبحرين في حدود ١٦ بالمائة و٢٨ بالمائة و٢٧ بالمائة على التوالي . اما سلطنة عُمان ، فقد كانت الدولة الوحيدة من دول المنطقة التي سجلت زيادة في وارداتها خلال المدة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ حوالي ٦ بالمائة^(١)

كما يمكن هنا اعتبار انخفاض معدلات التضخم مؤشرا ، رغم إيجابيته ، على الركود الاقتصادي . فالارتفاع الكبير في الاسعار في المرحلة السابقة كان مرتبطا اساسا بالانخفاض الكبير في العائدات النفطية ، وتاليا تقلص حجم الانفاق الرسمي والاموال المتدفقة الى السوق ومن ثم انحدار كبير في الاسعار اذ تراجعت الاسعار مثلامعدل ٥ بالمائة في الامارات ٢,٢ بالمائة في السعودية وجاء ارتفاع الاسعار منخفضا في بلدان المنطقة الاخرى ، اذ وصل الى ١,٥ بالمائة في الكويت و١ بالمائة في البحرين و٣ بالمائة في عُمان . ولقد تراجعت اسعار العقارات وبيمارات المساكن الى مايزيد على ٥٠ بالمائة في بعض الحالات ، مما خلق مشاكل للملاكين العقاريين والمصارف التي قدمت لهم القروض على

حد سواء . وكذلك تعرضت اسواق الاسهم للمزيد من التراجع ، اذ هبطت قيمة الرقم القياسي لاسعار جميع الاسهم ، في كل من الكويت والسعودية بنسبة ٤٠ بالمائة وكذلك سجل متوسط قيمة الاسهم انخفاضا مماثلا^(١٦)

اضافة لذلك فان بعض التقارير والدراسات المعنية بالوضع الاقتصادي في المنطقة ، تشير الى ان انخفاض العائدات النفطية قد انعكس سلبا على الصناعات البتروكيمياوية القائمة في المنطقة . فالشركة القطرية للبتروكيمياويات خسرت ما يقارب ٤٢,٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، وانخفضت كذلك أرباح ومبيعات الشركات الصناعية الاخرى ، كالحديد الصلب وصناعة الاسمدة الى ما يقارب ٣٥ بالمائة - ٤٠ بالمائة عن الاعوام السابقة لعام ١٩٨٣^(١٧) - كما انخفض الانفاق القطري على مشاريع التنمية من ١٠٢٨ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٥٣٥ مليون دولار للسنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ ، كما تم تأجيل اعلان موازنة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ وكذلك تأجيل الكثير من المشاريع والغاء بعضها ، نتيجة للانخفاض غير المتوقع في الدخل القومي^(١٨) .

والبحرين وهي الاقل تضررا بعد سلطنة عمان من جراء انخفاض اسعار النفط ، عانت بعض مصاحبات نكسة اسعار النفط المتمثلة في اغلاق الكثير من الوحدات المصرفية وبالتحديد بنوك الـ offshore Bank هذا الاغلاق تبعه هبوط ما يعادل من ١٠ بالمائة من قوة العمل في القطاع المصرفي الذي يشكل البحرينيون غالبية العظمى خلال السنتين الاخيرين ، كما ان بعض التقارير تشير الى ان عدد البنوك الاكثر نشاطا في هذا المجال قد انخفض من ٢٠ الى ١٠^(١٩) اضافة لذلك تقلص حجم الكثير من المشاريع وبالتحديد في القطاع الانشائي ، وتم ترشيد الانفاق في الكثير من المؤسسات الرسمية نتيجة لتقلص الانفاق الحكومي ، وخصوصا في الاعوام التي تلت عام ١٩٨٣ الى حوالي ١٥ بالمائة ، كما ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٥٣,٨ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ١٤٥,٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ ثم عاد وانخفض بعض الشيء عام ١٩٨٥ الى ١٢٢,٣ مليون دينار نتيجة لتدني قيمة الواردات بمعدل اكبر من الانخفاض الذي طرأ على عائدات الصادرات التي بلغت ١٠٥٦,٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ مقابل ١١٧٩ مليون دينار عام ١٩٨٤^(٢٠) كما انخفضت مبيعات الالمنيوم^(٢١) والبتروكيمياويات بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ الى ما يقارب ٣١ بالمائة^(٢٢)

ولاول مرة في تاريخ السعودية اصيبت موازنتها العامة بالعجز ، حيث هبطت ايراداتها العامة من ١٠٨ مليارات دولار عام ١٩٨١/١٩٨٢ الى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، كما انخفضت في العام الذي يليه بما يقارب من ٣٠ بالمائة ، واجلت اعلان موازنتها العامة لعام ١٩٨٥/١٩٨٦^(٢٣) . واما على مستوى القطاع الخاص ، وخصوصا في القطاعات التي ازدهرت ابان الطفرة ، اي القطاع الانشائي والنشاطات الاقتصادية الطفيلية ، فقد اصيب بما يشبه الكارثة اذ افلس (او على الاقل تم نجدة مالا

يراد افلاسه) ما يقارب من أكثر من ١٤٠٠ مؤسسة وشركة سعودية حتى عام ١٩٨٤^(٣١) ولم تشذ بقية أقطار المنطقة عن ذلك ، حيث كانت موازناتها العامة في هبوط شديد ، وتقلص تاليا حجم النشاطات الأخرى والمرتبطة في مجموعها بحجم ونمط الانفاق الحكومي^(٣٢) . وفي ضوء ما سبق فإن ما يمكن ان نستنتجه هو ان انعكاسات الوضع الاقتصادي المضطرب ، ستكون واضحة على سوق العمل الخليجي . من هنا صدور الكثير من «التقارير» التي تشير الى ان اعدادا ضخمة من العمالة الوافدة قد عادت وأن اعدادا أخرى بانتظار العودة^(٣٣)

ورغم ذلك ، فإن الأرقام المتوافرة كميات العمل والاستخدام وبعض الاحصاءات السكانية تشير الى تزايد ، ولكنه طفيف ، في حجم قوة العمل الوافدة ، وكذلك في الجسم السكاني الوافد ككل . فالبيانات المتوافرة عن سمات وافونات العمل في الكويت تشير مثلاً الى ان حجم العمالة الوافدة الداخل الى السوق كان ٤٨٢٧٠ مقابل ١٠٥٢٧ غادرها عام ١٩٧٨ أي برصيد قدره ٣٧٧٤٣ ، وارتفع هذا الرقم الى أعلى مستوياته عام ١٩٨٣ : ٨٦٠٧٥ عمالة مضافة مقابل ٢١٧٧٣ عمالة مغادرة ، أي برصيد قدره ٦٤٣٠٢ عامل ثم هبط الى ٣٩٤٢٢ مضافة مقابل ٢٤٥٦٧ مغادرة عام ١٩٨٤ أي برصيد قدره ١٤٨٥٥ ، إلا انه عاد للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٨٥ : ٤١٦٢٣ مضافة مقابل ٢١٣٧٩ عام ١٩٨٥ أي برصيد قدره ١٠٢٤٤ وهو أدنى المستويات خلال السنوات الأخيرة^(٣٤) أما الاحصاء السكاني الأخير (١٩٨٥) فإنه يشير الى ارتفاع عدد سكان الكويت من ٩٩٨٣٧ نسمة عام ١٩٧٥ الى ١٣٥٧٩٠٢ نسمة عام ١٩٨٠ ثم أخيراً ١٦٩٧٣٠١ نسمة عام ١٩٨٥ من هؤلاء ارتفع حجم الجسم السكاني الوافد من ٥٢٢٧٤٩ الى ٧٩٢٣٣٩ ثم الى ١٠١٦٠١٣ على التوالي أي بزيادة سنوية قدرها ٣, ١٠ بالمائة للمرحلة الأولى (١٩٧٣ - ١٩٨٠) ٦, ٥ بالمائة للمرحلة الثانية (١٩٨٠ - ١٩٨٥)

وبالمثل يمكن القول عن البحرين اذ تشير البيانات المتعلقة ببطاقات العمل الى ان حجم افونات العمل الصادرة لغير البحرينيين لعام ١٩٧٨ كان ٣٣٨٢٧ انخفض الى ٢٠١١٠ عام ١٩٨٠ ثم ارتفع مرة أخرى الى ٣١٨٤٤ و٣٤٢٦١ عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ ثم عاود الهبوط مرة أخرى الى ٣٢٤٦٨ عام ١٩٨٥^(٣٥) . وتشير الأرقام المتوافرة عن السعودية ، كما هو الحال في الاقطار الخليجية الأخرى ، الى استمرارية تدفق العمالة الوافدة ولكن بمعدلات اقل من السابق ، حيث انخفضت افونات العمل الممنوحة سنوياً للعاملين الأجانب من ٨٤٩ ألفا عام ١٩٨١ الى قرابة النصف ٤٧٠ ألفا عام ١٩٨٥ وكذلك في دولة قطر حيث انخفضت تصاريح العمل الممنوحة للعامل الأجانب من ٢, ٣٣ ألفا عام ١٩٨١ الى ٨, ٢٢ ألفا عام ١٩٨٤ وتنفرد سلطنة عمان عن الاقطار الخليجية الأخرى في استمرارية ارتفاع معدلات الداخلين الجدد

في سوق العمل . حيث ارتفعت تصاريح العمل الممنوحة للعاملين الاجانب من ٢, ١٣٠ الف عام ١٩٨١ الى ١٨٦,٨ الف عام ١٩٨٢ ثم الى ٣١١,٧٠٠ الف عام ١٩٨٥^(٣١) وهذا مرة اخرى يؤكد ماسبق و اشرنا اليه من ان سلطنة عمان هي اقل الدول الخليجية تضرا بالانخفاض الكبير لاسعار النفط نتيجة لعوامل عدة قد يكون اهمها ، وربما من حسناتها قلة مواردها النفطية مقارنة باقطار الخليج العربي الاخرى ، وتاليا تأثرها المحدود بما قد يسمى هنا باعراض التخمّة النفطية ، اضافة لتبنيها سياسات اقتصادية توصف بالاتزان والرشادة وكذا البدء المتأخر لمشاريع البنى الاساسية فيها عن اقطار الخليج الاخرى .

ويشكل عام فان من المتوقع وفي ظل المعطيات الاقتصادية الانية المعاشة ، ان تتقلص بعض الشيء اعداد الوافدين بالتحديد العرب وخصوصا القادمين الى منطقة الخليج ، في حين سيرتفع اجمالي كل جماعة مهاجرة على حدة . فازدياد حجم المجتمع (Community) الفلسطيني / الاردني في الكويت رغم انتهاء عامل الزيادة في اوساطهم بفعل عامل الهجرة ، وذلك نتيجة لعامل الزيادة الطبيعية الذي قد يكون مؤشرا اخر على بروز مجتمع الاقليات (Minority Group) في الكويت وفي مناطق اخرى من الخليج العربي ، رغم ان التوقعات تشير الى ان تدهورا قد يطرأ على اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وخصوصا لدى جماعات المستويات الفنية الدنيا وغير الماهرة : الاقل كسبا من الناحية المادية والاكثر ضعفا من الناحية القانونية .

وكما ذكرنا سابقا ، فان البعض يشير الى أن ما اصاب منطقة الخليج قد يكون واقرب الى الهزّة الاقتصادية لوضع اقتصادي كان يتسم بالوفرة الزائلة الى حد التخمّة منه الى الازمة^(٣٢) . وان الامور ستعود الى وضعها الطبيعي في غضون السنوات الخمس المقبلة او ما شابه ذلك^(٣٣) . ورغم اننا قد نشترك البعض في وصفه لما حدث بانه اقرب الى الهزّة منه الى الازمة ، الا اننا مع ذلك نضيف فنقول ان عناصر وسمات الازمة راسخة في طبيعة التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي القائم ومستوردة بحكم طبيعة ارتباط الاخير بالنظام الاقتصادي العالمي ، فهو اي النظام الرأسمالي العالمي او بحكم قدرته التكيفية الفارقة مع المستجدات العالمية اضافة لهيمنته على الاقتصاد العالمي استطاع أن يصدر الكثير من ازماته لدول العالم الثالث كما انه تمكن من تجاوز مشكلاته بتبني استراتيجيات متجددة لتراكم رأس المال الغربي على الصعيد العالمي . فالنظام الرأسمالي استطاع تجاوز ازمته الاولى باخضاع بلاد وثروات وانسان العالم الثالث ، او ما سماه البعض بمآزقه الاول بالنظام القديم لتقسيم العمل على الصعيد الدولي (دول مصدرة للمواد الخام والانسان ودول مستوردة ومصنعة لها) وكذلك يمكن القول بانه استطاع اوانه في طور تجاوز مآزقه الاخير بتغييره للشروط التاريخية لتراكم رأس المال في المجتمعات الغربية : من الغرب يهاجر رأس المال الغربي للاستثمار في مواقع من العالم الثالث ، او ما يسمى في بعض ادبيات التنمية بالتقسيم الجديد للعمل على الصعيد الدولي .

وفي المقابل فإن النظام الفرعي النفطي (Oilsub-system) أو ماسميناه في حينه بنمط الانتاج النفطي ، رغم تبنيه لسمات غط الانتاج الغربي ، الا انه ككل التشكيلات المحيطية وبالتحديد الربعية منها ، عاجز في ظل اندماجه العنيف في النظام الاقتصادي العالمي عن تجاوز معضلاته اولنقل مأزقه الموروث في ظل واقعه التبعية .

فنمط التنمية الحالي المعتمد في الاساس على الشركات العابرة القومية يؤدي الى زيادة تعميق التبعية ويساهم في خلق الكثير من الحاجات التي لا تلبي الا عن طريق دول المركز .

وان ما يسمى ببعض الجهود المتجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي وفي بعض الصناعات وكذلك نحو فرض سيطرة الدولة على المصادر الطبيعية للثروة النفطية لا يؤدي في حد ذاته الى نفي علاقة التبعية وان ادى الى تغيير اسلوبها والياتها^(٣٨) ، وتالياً فإن تجاوز معضلات التنمية النفطية^(٣٩) مرهون بقدرة النظام الفرعي النفطي على الخروج من دائرة الخضوع ولوجزئيا لشروط السوق العالمية . ومن هنا ، جاءت مناقشتنا للمعطى الاقتصادي المحلي وطبيعة ارتباطه بالسوق العالمية كما بعض مظاهر التشكيل الداخلي^(٤٠) شرطا اساسيا لفهم ماسمي هنا بمرحلة العودة وتأثيرها على اوضاع المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي .

ثانيا : العمالة العائدة : بعض من مشكلات ما قبل العودة

لقد سبق أن اشرنا ، في مواضع اخرى ان العمالة الوافدة بشكل عام في المنطقة ، عربية كانت ام اجنبية ، رغم تباطؤ نمو بعض جماعاتها ، ورغم ما يقال عن تقلص اعداد بعضها الآخر ، ستبقى تمثل جزءا اساسيا من قوة العمل الخليجية . فطبيعة تركيب قوة العمل المحلية وظروف تشكلها النوعي تجعل منها قوة عمل غير قادرة على الأقل في المدى القصير على الاحلال في المستقبل المنظور من هنا تبقى العمالة الوافدة بشكل عام ، تشكل جزءا اساسيا من مداخلات «التنمية النفطية» وستبقى مشكلاتها الذاتية تماثل في الكثير من المواضيع مشكلات العمالة المهاجرة في اوروبا . وربما لافتقاد الجانب القانوني الحضاري المنظم للعلاقة فإن الكثير من هذه المشكلات تأخذ احيانا اتجاها حديدا عن مثيلاتها في اوروبا بمعنى آخر ان نظام العلاقة في التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي النفطي ، ولكونه وجد في دول «نامية» قد اخذ اشكالا من الاستلاب أسوأ من تلك القائمة في الدول الغربية احيانا^(٤١)

١- مجتمع الوافدين من الداخل

يتكون المجتمع الخليجي ، اولنقل النفطي العربي^(٤٢) من دائرتين كبيرتين : دائرة السكان المحليين بانقساماتهم العرقية والمذهبية ، ودائرة الاغراب باختلافاتهم الاثنية والثقافية وهي في الواقع موزيك Mosaic اجتماعي بين مغتربين عرب واجانب^(٤٣) ويشكل

العرب الجسم الاكبر من حيث الحجم / وربما الدور الاجتماعي في كل من الكويت والسعودية ، وبصورة اقل في بقية أقطار المنطقة وهم يأتون من اقاليم منقسمة ويتبنون افكارا وايدولوجيات متباينة ويعملون في مهن ويقومون بأدوار مختلفة . . . ويمكن هنا تقسيمهم مهنيا وتاليا طبقيا الى ثلاث دوائر او فئات : الفئة الفنية والادارية العليا ، وهي الفئة الاقل من ناحية الحجم الا انها الاقوى من حيث القوة الاقتصادية والسياسية وهي ذات تعليم جامعي متقدم حصلت عليه في دول المنشأ او في الغرب وتتكون من الخبراء ومستشاري الاجهزة الرسمية الخليجية وكبار أصحاب الاعمال واساتذة الجامعات ، وبعض مدراء تحرير الصحف المحلية . وهي تتمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بحكم موقعها الفني والاداري المتقدم في المؤسسات الرسمية او شبه الرسمية تلعب دور «المصمم» (ARCHITECT) للسياسات الداخلية والخارجية لبعض ان لم يكن لكل الدول الخليجية وليس بخاف ان الكثير من قيم المجتمع المؤكدة لتمايزه الداخلي وكذا التمايز بين الجماعات المكونة له ، قد تحولت بفعل «الخبرة العلمية» لبعض افراد هذه الفئة من قيم واعراف خاضعة للتغير او واجبة التغير الى «تابو اجتماعي» لايس ، وفكر تراثي نجب المحافظة عليه^(٣) وتنقسم هذه الفئة الى قسمين : قسم قد تم نقله للدول النفطية على سبيل الاعارة ، اما البعض الاخر فقد دفعته الظروف الطارئة في دول المنشأ وربما مواقفه الفكرية والايدولوجية للهجرة . الا ان البعض ، ان لم يكن الكثير من افراد هذه الفئة قد استهوته «الحياة النفطية» / اصبح المال وما يملك اكثر اهمية لديه من الفكر والثقافة . ويدخل ضمن هذه الفئة الكثير من افراد الحركات السياسية المعارضة في بعض الاقطار العربية - كمصر والشام . اما الفئة الاولى فهي في بعضها اكثر ارتباطا بالمؤسسة السياسية في كل من دول الارسل وكذلك في دول الاستقبال وفي الغالب فان العلاقات الاجتماعية بين افراد هذه الفئة بشكل عام ، تحدد في اطار الجنسية وربما المصالح وبعض المواقف الفكرية قد تشذ عنه الفئة الفرعية السابقة . . . وتبني هذه الفئة باختلاف اجيالها الكثير من القيم الكسمبوليتية ، حيث تقيم حفلات مختلطة وتحديث أبنائها مع بعضهم البعض وخصوصا اولئك الدارسون في الغرب احدى اللغات الاجنبية وفي الغالب الانكليزية ويتم التزاوج بين افراد هذه الفئة سواء في دول المهجر او في دول المنشأ وقد يمتد احيانا ليشمل بعض الفئات العليا من الفئة الوسطى المهاجرة ذات التأهيل العلمي المتقدم أودات المستقبل الموعود وتعيش هذه الفئة في الغالب في مساكن فخمة في احدى المناطق الارستقراطية المحلية . ولم تتأثر هذه الفئة كثيرا بتقلص العائدات النفطية كما لم تهدد مناصبها بعملية الاحلال ، وفي الغالب فان لها بعض الاستثمارات الاقتصادية في دول الاستقبال او في دول المنشأ ، وأحيانا تمتد ليكون لها ارصدة بنكية واستثمارات اقتصادية وعقارية واسهم في بعض الدول الغربية . ومن المهم الاشارة هنا الى أن اوضاع الشريحة التجارية من هذه الفئة او المجموعة قد اصيبت بما يشبه النكسة ، بفعل عامل «الكساد الاقتصادي» مما

انعكس تاليا على تقلص حصتها النفطية لمصلحة الفئة التجارية المحلية والتي بحكم نجاة بعضهم من «الأعصار النفطي» الأخير ، باتت أكثرهما في ان تحيط بكل شيء مما تبقى .
اما الفئة الوسطى والثانية فهي الاقل دخلا من الاولى الا انها الاكثر عددا وتأثيرا على الحياة الاقتصادية وربما الفكرية العامة في دول الاستقبال الخليجية ، وبالتحديد في الكويت والسعودية والامارات^(٣) وتتكون هذه الفئة عادة من بعض اساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين والحرفيين وجيش موظفي الخدمة المدنية وصغار التجار والمدرسين والعاملين في الصحف . الخ . وتتفاوت اتجاهاتها الفكرية والايديولوجية بين المحافظة باوزانها المختلفة والراديكالية بدرجاتها المتباينة . ورغم ان قطاعا كبيرا من هذه الفئة كان عماد الحركة القومية العربية في العقدين الخامس والسادس ، إلا أنهم شكلوا في الفترة الأخيرة وقود الحركات الدينية والسلفية المهاجرة من دول المنشأ العربية .

وتتميز هذه الفئة بانغلاقها نسبياً من المنظور الاجتماعي وقوة النسق القيمي والديني السائدة ، في اوساطها . وهي اكثر اندماجاً من سابقتها بافراد الفئة نفسها في الجماعات العربية والمحلية الأخرى ، ويمجد الزواج في العادة بعامل الجنسية والمستوى الاقتصادي اي انه يتم بين افراد هذه الفئة من الجماعة المهاجرة وقد يمتد احيانا ليتم مع افراد هذه الفئة من الجماعات العربية الأخرى وربما المحلية ، الا انه بشكل عام يتم في حدود ضيقة جدا ويكاد ان يتفتي في السنين الأخيرة . وقد لعب عاملان اساسيان في نزوح هذه الفئة للعمل في المجتمعات الخليجية : الرغبة في تحسين وضعها الاقتصادي وكذلك شراء مسكن او بناؤه ونتيجة لكبر حجم هذه الفئة فقد مثلت القنطرة التي انتقلت من خلالها الكثير من «القيم النفطية» الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية لدول المنشأ ، كما دفعها البحث عن تأمين رعايتها النفطي في مرحلة مابعد العودة بالدخول في الاستثمارات العقارية او المشاركة في بعض النشاطات الاقتصادية الطفيلية كمشروعات الاستيراد والتصدير . وقد تضررت هذه الفئة من جراء سياسات «ترشيد التوظيف» وبالتحديد تلك الفئة العاملة في القطاع الرسمي الذي خضع «لضغط» في اعداد العاملين فيه ، وكذا في بعض النشاطات الاقتصادية والانشائية التي تقلصت من جراء الركود الاقتصادي .

اما الفئة الثالثة والأخيرة فهي الفئة المدممة تتكون في الغالب من المهاجرين العازبين العاملين في القطاع الانشائي وعمال المطاعم والتنظيفات والمحلات للتجارية والشركات ، وقد منعتها اجراءات الدخول المشددة من اصطحاب عائلاتهم ، الا انها تجاوزتها وخصوصا لفئة الباحثة عن زوجات ، بالزواج من نساء ذات الفئة ، العملات في الدول نفسها ، او الحصول على ترخيص عمل لزوجاتهم أو وثيقة اثبات ان اجورهم لا تتجاوز ١٥٠٠ دولار تقريبا . مقابل مبلغ من المال يدفع للموظف الصغير المتنفذ او لشبكة من الموظفين وتسكن هذه الفئة في مساكن جماعية في الاحياء القديمة من المدينة الخليجية او في الخرائب والبيوت المهجورة وابعاد ضخمة قد تصل الى تسعة أشخاص في غرفة واحدة

وتتدنى مستويات هذه البيوت من الناحية الصحية مما جعل منها مكانا خصبا لأمراض وتكاثر الأوساخ والديدان والجراثيم وغيرها^(٣) ولا يتجاوز دخل هذه الفئة ١٥٠ دولارا في الشهر . وهي الفئة الأكثر تضررا من جراء انحصار النشاط الاقتصادي وبالتحديد تلك الفئة العاملة في القطاع الانشائي وفي النشاطات الطفيلية التي برزت إبان الطفرة ويشكل المصريون واليمنيون غالبية افراد هذه الفئة وبالتحديد في الكويت والسعودية وكذلك بعض العراقيين والسوريين .

٢- ظروف العمل وانعكاساته

لم تعد فرص العمل المتاحة وكذلك معدلات الاجور ، وبالتحديد في القطاع الخاص وخصوصا الانشائي منه ، في منطقة الخليج العربي ، بسخاء السبعينات ومطلع الثمانينات . ورغم ان البعض إن لم يكن كل المهاجرين العرب ، وبالتحديد في المواقع المهنية العليا وبعض الوسطى ، قد تحسنت احوالهم المعيشية ، الا ان ظروف العمل من حيث المكانة الاجتماعية الوظيفية ، وكذلك فرص الترقى واكتساب مهارات جديدة تساعد على الانخراط في سوق العمل في مابعد مرحلة العودة ، قد تكون ضئيلة ان لم تكن معدومة ويبدو ان التحسن الوحيد على المستوى الوظيفي والذي اصاب قطاعا كبيرا من المهاجرين . خصوصا اولئك الذين قضوا اقل من خمس سنوات ، هو ارتفاع قيمة الاجر مقارنة بدول المنشأ اذ بسؤال عينة المبحوثين عما اذا طرأ تحسن على وضعهم الوظيفي مقارنة بالسنوات الخمس الماضية اجابت الغالبية (٨٠، ٥٦ بالمائة) ان تحسنا طفيفا طرأ على وضعها الوظيفي مقابل (٨، ٣١ بالمائة) وجدت ان وضعها الوظيفي ، اذا لم يطرأ عليه اي تغير يذكر ، فانه قد تراجع للأسوأ ، مقارنة بالسنوات الخمس الماضية وبالتحديد سنوات ما قبل الهجرة ، رغم ان بعضها منها يتلقى اجورا مرتفعة بالمقارنة مع مستويات الاجور في دول المنشأ (انظر الجدول رقم (٢) . بمعنى اخر انه بخلاف المردودات الايجابية التي قد يجنيها بعض المهاجرين لاوروبا من اكتساب مهارات فنية جديدة قد تساعد على مرحلة ما بعد العودة^(٤) نجد ان عملية الاندماج في سوق العمل الخليجي لا تكسب صاحبها مهارات فنية جديدة ، حيث اجاب (٧٥ بالمائة) من المبحوثين انهم لم يكتسبوا صنعة جديدة ، اما الذين قالوا انهم اكتسبوا صنعة جديدة (٧، ٢٢ بالمائة) اضافوا (٨٠ بالمائة) انها قد تعينهم على الحصول على عمل في مرحلة ما بعد العودة ، مقابل ٢٠ بالمائة ليسوا على يقين من ذلك .

من ناحية اخرى ، فان الشواهد العملية تشير ، وبخلاف الفكرة السائدة من ان عامل البطالة في دول الارسال ، وبالتحديد دول التضخم السكاني ، هو احد العوامل الرئيسية في الهجرة ، إلا ان اغلبية مفردات العينة (٧، ٧٢ بالمائة) كانت تعمل قبل الهجرة مقابل (٧، ٢٢ بالمائة) لم تكن تعمل اطلاقا رغم بحثها عن العمل (انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
مستويات الوضع الوظيفي مقارنة بخمس سنوات مضت

٤,٥ بالمائة	تحسن كثيراً
٥٦,٨ بالمائة	تحسن بعض الشيء
١٥,٩ بالمائة	لم يتغير إطلاقاً
١٥,٩ بالمائة	تراجع للأسوأ
٦,٨ بالمائة	لم يكن يعمل

جدول رقم (٣)
هل كان لديك عمل قبل الانتقال والعمل في اقطار الخليج العربي

٧٢,٧ بالمائة	كنت اعمل قبل المجيء للعمل
٢٢,٧ بالمائة	كنت عاطلاً عن العمل وابحث عنه
٤,٤ بالمائة	كنت ادرس قبل المجيء للعمل هنا

وقد اشارت غالبية الفئة التي عملت قبل الهجرة (٦, ٤٠ بالمائة) الى انها تعمل في الوظيفة السابقة نفسها او وظائف مشابهة لتلك التي عملت فيها قبل الهجرة مقابل (٦, ١٥ بالمائة) منها انتقلت الى مواقع عمل جديدة ليست ذات علاقة بطبيعة عملها السابق و(١, ٢٨ بالمائة) أكدت انها تعمل في وظيفة او وظائف افضل من السابق من حيث المكانة الاجتماعية والراتب . اما الفئة الاخيرة فقد اشارت (٦, ١٥ بالمائة) الى انها تعمل في وظائف اقل مستوى من المحتوى والمكانة الاجتماعية من وظائفها السابقة ، رغم ارتفاع عائدها المالي مقارنة بالسابق او انها تعمل في الوظيفة ذاتها الا ان مكانتها الاجتماعية تسدنى عن تلك في دول المنشأ(انظر الجدول رقم ٤)

جدول رقم (٤)
وضعك الوظيفي الان مقارنة بذلك في بلدان المنشأ

٤٠,٦ بالمائة	تعمل في وظيفتك السابقة نفسها او ما يشابهها
١٥,٦ بالمائة	تعمل في وظيفة جديدة
٢٨,١ بالمائة	تعمل في وظيفة افضل من السابقة من حيث الراتب والمكانة
١٥,٦ بالمائة	تعمل في وظائف اقل من حيث المستوى والمكانة

وبشكل عام فإن الدراسات تشير الى تأثير اخلاقيات العمل للمهاجرين العرب في منطقة الخليج العربي ، اذ تكشف لنا احدى الدراسات التي اجريت على عينة من العاملين المصريين في الكويت ، عن تأثير قيم العمل لدى هذه المجموعة بظروف التحول السريع في المنطقة اذ وجد ان عملية الانتقال من مهنة الى اخرى ، وهو ما اشرفنا اليه سابقا ، ضمن عينة العاملين في التقسيمات المهنية لم تشكل ظاهرة لكثير من المهاجرين قبل عملية الهجرة .

الا ان مجرد ان تطأ اقدامهم البلدان العربية النفطية ، فان واقع البحث عن مهنة اضافة لظروف العمل والاجور تدفع الكثيرين منهم - خصوصا في المرحلة الاولى من الهجرة - الى البحث عن اية مهنة كانت . وبالتحديد لدى الجماعات المهنية الوسطى والدنيا^(٣٨) مما يفقد هؤلاء تاليا مهارات المهنة السابقة ، خصوصا عندما تكون مهارات المهنة الجديدة المكتسبة غير ذات فائدة للاقتصاد المحلي في دول المنشأ^(٣٩) . ولا يخفى ان احد الاسباب الرئيسية هو ذلك الاختلاف بين طبيعة الاقتصادات النفطية واقتصاديات دول الارسال ، رغم تشكل بعض الوحدات الاقتصادية المحلية (Community Economics) في دول الارسال العربية وفق المعطيات والشروط الاقتصادية ، وربما الاجتماعية للدول المستقبلية وليس وفق اندماجها في الاقتصادات الكلية للدول المصدرة . اضافة لذلك ، فالعمالة المهاجرة باختلاف مستوياتها المهنية والفنية كما العمالة المحلية ، هي اساسا تعمل في القطاعات الخدمية او في تلك «المشروعات الاقتصادية» المرتبطة بها ، او في النشاطات الاقتصادية الطفيلية والتي ستكون «لعنتها» اقصى مما تنصور على دول الارسال . وضع كهذا اثر تاليا على العمالة العربية المهاجرة من ناحيتين :^(٤٠) ان العمل في دول الاستقبال العربية قد افقد العمالة العربية المهاجرة الكثير من مهاراتها الفنية والمهنية ، واعاد تشكيلها بصورة لا تخدم دول الارسال العربية . فالعمالة العربية العائدة . ونتيجة لكبر حجمها وخصوصا في حالة مصر والسودان . قد تدفع وربما دفعت هذه البلدان الى تبني سياسات اقتصادية في الغالب غير انتاجية وذات طبيعة خدمية وفق «المهارات النفطية» الجديدة التي اكتسبتها العمالة العائدة^(٤١) تصدع قيم واخلاقيات العمل لدى القطاع العربي العائد اذ يلاحظ مثلا ان الكثيرين من العمال المهاجرين العاملين في المهن الدنيا من المنظور الاجتماعي في دول الاستقبال ، يرفضون العمل في هذه المهن بعد العودة لدول الارسال^(٤٢) وعقبت احدى الدراسات على ظاهرة رفض المزارع المصري العائد من حقول النفط العمل مرة اخرى في الزراعة بالقول : «ويعني هذا حدوث تغيير جوهري في هيكل قيم الريفي المصري الذي نشأ وترى على اهمية الارض الزراعية كقيمة اقتصادية وقيمة اجتماعية . فكيف يمكن لميكل القيم هذا ان ينقلب رأسا على عقب خلال فترة الهجرة التي مهما طالت مازالت تعتبر فترة محدودة من عمر الفرد . والخطورة ان الزراعة هي مصدر دخل رئيسي للاقتصاد القومي في مصر ، والبعد الاجتماعي لها لابد ان يكون له اثار اقتصادية خطيرة^(٤٣) .

كما تحولت قيمة العمل من معطى لاثبات الذات وبناء الوطن الى معطى للاستزاق ويصبح البحث عن المال بالنسبة للكثير من القاعدين والعائدين مبررا لاي نشاط اقتصادي او سلوك مهني ، مما انعكس تاليا على توجهات الكثير من العالة العربية المهاجرة للدول النفطية . اذ تشير مثلا اجابات معظم عمال الخدمات والزراعة وعمال الانتاج من المصريين العاملين في الكويت الى انهم يفضلون لابنائهم ان يعملوا في اعمال حرة . مثلت التجارة غالبية اجاباتهم ، مما يؤثر على مستقبل العمل المنتج كمفهوم وعملية اساسية في هذه المجتمعات ^(٤٧) .

٣- احوال المعيشة

تؤكد الكثير من الدراسات ، سواء تلك التي ناقشت موضوع الهجرة في المنطقة العربية ام في مناطق اخرى من العالم ، على ان البطالة والبحث عن مصدر الرزق هما من العوامل الاساسية في صنع قرار الهجرة . وفي الواقع ومن دون الدخول في نفي او تأكيد مصداقية الافتراض السابق ، فاننا نضيف ان عملية الهجرة في حالتها الفردية (اي على مستوى الفرد) لم تكن قرارا يمليه «سد الرمق» او الهروب من مجاعة محققة ، بقدر ماهي محصلة «للرغبة المصطنعة» بتحسين الوضع المعيشي ، للمهاجر ، وان الكثير من هؤلاء المهاجرين لم يكن بحاجة الى ذلك لو لم تصبه «حى الهجرة» حيث تشير الغالبية من افراد العينة (٤ ، ٦٢ بالمائة) الى ان دخلها في بلدان المنشأ يكفي لسداد الحاجة منها (٦ ، ١٥ بالمائة) ، أكدت على ان دخلها «يكفي ويفيض» مقابل (٥ ، ٣٧ بالمائة) من مفردات العينة اجابت بأن دخلها في دول المنشأ لا يكفي . ويسؤال المبحوثين عما اذا كان تحسن قد طرأ على وضعهم المعيشي مقارنة بخمس سنوات مضت ، وبالتحديد ابان الازمة الاقتصادية الحالية ، افادت الغالبية العظمى (٦ ، ٦٣ بالمائة) ان تحسنا عاما قد طرأ على وضعها المعيشي مقابل (٩ ، ١٥ بالمائة) ترى ان وضعها المعيشي تراجع للأسوأ ، وبالتحديد خلال الستين الماصيتين (انظر جدول رقم ٥) وذلك نتيجة لتقلص دخل الاسرة مقارنة بالسابق . فقد وفرت فرص العمل في

جدول رقم (٥)

مستويات الدخل والمعيشة بين ستين الى خمس سنوات مضت

٩ بالمائة	تحسن كثيرا جدا
٦ ، ٦٣ بالمائة	تحسن بعض الشيء
٨ ، ٦ بالمائة	لم يتغير اطلاقا
٩ ، ١٥ بالمائة	تراجع للأسوأ
٥ ، ٤ بالمائة	اخرى تذكر

السابق مصدر دخل للكثير من زوجات اسر المهاجرين وربما بأبنائهم غير ان المسألة لم تعد متاحة كالسابق فتقلص حجم الانفاقات الرسمية التي تنظم حركة النشاط الاقتصادي وتاليا التوظيف بموجبها ، قد دفع هؤلاء - الزوجات وربما بأبنائهم - خارج اطار العمل . وقد يصل الوضع في بعض الحالات لامتناع صاحب العمل ، ونتيجة لافلاسه او قلة عائلته ، عن دفع اجور العاملين في مؤسسته . وقد تؤجل بعض المؤسسات الرسمية ، نتيجة للضائقة المالية ، دفع اجور موظفيها لشهور عديدة ، او قد تحجب العلاوات والحوافز المالية عن موظفيها ، مما عقد تاليا المشكلات المعيشية لفئات من المهاجرين ، ويبدد احلام بعضها الاخر في الثراء ، او على الاقل استعادة مائنته . فمستويات الدخل المرتفعة خلقت مستويات مرتفعة من الانفاق ، وتاليا ضخمت (inflated) حجم الحاجة في اوساط الاسر المهاجرة كما المحلية ، فضلا عن ان نكسة اسعار النفط المفاجئة لم تسعفها على التكيف مع المعطى الاقتصادي الجديد ، مما عزز من شعور سابق بعدم الاستقرار والتهديد الدائم بالعودة للمجهول ، او هكذا على الاقل عبر عنه بعض المهاجرين العرب . فالعودة للدولة الام تعني بالنسبة للكثيرين ، ان لم يكن للغالبية العظمى منهم ، الاصطدام بالعديد من المشكلات التي لم يهتوا انفسهم لمواجهتها . فالنسبة الكبيرة من المبحوثين قد اجمعت على ان مشكلات الغلاء وصعوبة الحصول على سكن متوسط الاجار او السعر ، في حالة الشراء ، ومشكلات التكيف وصعوبة الحصول على عمل ، هي اهم المشكلات المرتقبة بعد العودة ، واذا كان هذا شعور الاباء فما هو موقف ابناء الجيل ، الذين لا يحملون من دول المنشأ غير جواز السفر ، ويكادون ان يتبنوا «قيم المجتمعات» النفطية حتى النخاع» فتقلص فرص العمل في مجتمعات الخليج وكذلك تنامي العنصيات الاقليمية في اوساطها قد تظهر اثارهما على الجيل الثاني من المهاجرين او الذين ترعرعوا في هذه المجتمعات والذين لظروف عديدة قد يجدون انفسهم مجبرين على المغادرة إلى اقطار لا يشعرون بالارتباط القوي بها : وعندما اذهب الى الاردن مع الاسرة بلغ الابناء علي بالعودة . . . حيث لا يشعرون بالانتماء لهذا المجتمع . . . فلا اصدقاء لهم . . . ويعرفون عن الكويت الكثير . . . فهم يؤازرون الكويت في كل شيء حتى في مباريات الفرق الكويتي مع الفرق الاخرى . . . اشعر أن انتماءهم للكويت اقوى منه للدولة الام^{٣٣} .

وقد يجد الكثير من ابناء هذا الجيل صعوبة في العودة الى اقطار ولدوا وترعرعوا فيها ، بمجرد مغادرتهم لها . مما يفرض تاليا على اهاليهم وفي حالة صعوبة الحصول على اذونات دخول لهم ، الالتقاء بأبنائهم في محطات ثالثة ، في الغالب تكون غير عربية .

٤- علاقة المهاجر بدول الارسال

لعب الكثير من المتغيرات الداخلية الخاصة بدول الاستقبال دورا اساسيا فيما يمكن تسميته باستمرارية «الوصال» بين المهاجر ودول المنشأ ، واعتبرنا هنا التحولات النقدية ،

وملكية العقار والاستثمار الاقتصادي وكذلك الزيارات السنوية كمتغيرات فاعلة في تنشيط ارتباط مجتمع المهاجرين بدول الارسلال .

لـ التحويلات النقدية هي في الواقع احدى القناطر الاساسية في استمرارية ارتباط الفرد المهاجر بدول المنشأ ولكن ليس كل المهاجرين يقومون بتحويل جزء من مدخراتهم لدول المنشأ . . حيث ان ذلك يعتمد هو الاخر على متغيرات عدة ، منها البقاء في دول الاستقبال وربما الجنسية - فالمهاجرون ذوو مدد البقاء الطويلة أقل من أولئك ذوي مدد البقاء القصيرة ، كما ان الفلسطينيين وخصوصا أولئك الذين انتقلوا للعمل في المنطقة بعد نكسة عام ١٩٤٨ والذين فقدوا في الغالب قنطرة الاتصال مع ذويهم في الدولة الام ، او المناطق العربية الاخرى أقل من أولئك حديثي الانتقال الى المنطقة . وبسؤال المبحوثين تبين ان (٢، ٧٧) المائة منهم يحولون بالفعل جزءا من مدخراتهم لدول المنشأ مقابل (٧، ٢٢) بالمائة لم تسعفهم مدخراتهم على تحويلها لدول المنشأ او لكون الاتصال بالدولة الام شبه مقطوع ، وبالتحديد في حالة بعض الفلسطينيين المقيمين في الخليج . اما عن اوجه توظيف هذه التحويلات ، فانها لم تخرج عما يثار حول دورها الهامشي وربما المعيق احيانا لعمليات التنمية في دول الارسلال ، حيث تركزت غالبية هذه التحويلات في مجالات مساعدة الاسرة والاقارب (١، ٤٤) او في استثمارات بنكية ومساعدة الاسرة (١، ٢٣) او في بناء مسكن او تسديد قيمة شرائه (٨، ٩) بالمائة او في مجال ماسمي هنا بالاستثمار الاقتصادي (٧، ٢٢) بالمائة والتي لم تخرج في الواقع عن طبيعة الاستثمارات الاقتصادية السائدة في الدول النفطية (انظر الجدول رقم (٦٧)) مثل انشاء شركات استثمارية وتجارية ، استيراد وتصدير او في شراء اسهم شركات (٩٠ بالمائة) او استثمارها في انشاء مساكن للايجار ومدارس (١٥ بالمائة) اما أولئك الذين استثمروا جزءا من مدخراتهم في دول المنشأ ، فان نسبتهم لم تتجاوز (١، ١٨) بالمائة من عينة الدراسة وتركزت في استثمارات بنكية (٧٥ بالمائة) او في شراء اسهم بالباطن في بعض الشركات المحلية وفي شراء الذهب .

جدول رقم ٦٥

أوجه توظيف التحويلات النقدية للمهاجرين في الخليج العربي

١، ٤٤ بالمائة	مساعدة الأهل والاقارب
٤، ٢٦ بالمائة	استثمار بنكي في بلدان المنشأ
٨، ٥ بالمائة	في شراء بيت أو بنائه أو في تأجير عقار
٥، ٢٣ بالمائة	في استثمار اقتصادي ومساعدة الأقبارب

والسؤال المطروح هنا مرة أخرى هو : هل استطاعت تحويلات هؤلاء المهاجرين تحسين اوضاع أهاليهم وأسرة المعيشية ، أو استطاعت أن تؤمن وضعاً دائماً للدخل مرتفع في حالة العودة . ؟ بشكل عام فإن النتائج المحصلة من خلال الدراسة ، اضافة لنتائج الدراسات الأخرى التي تم إجراؤها على الموضوع نفسه ، سواء على المهاجرين العائدين أم أولئك الذين مازالوا في حالة هجرة^(١١) ، تؤكد على أن هذه التحويلات قد أسهمت حقاً في تحسين الأوضاع المعيشية للمهاجرين وأسرة ، إلا أنه تحسن زائف سرعان ما يزول بزوال مصدر التحويل ، أي المهاجر ، وكذلك الدخول العالمية الوقية في الدول المستقبلية التي هي الأخرى ليست نتاجاً طبيعياً لتطور الوحدات الانتاجية المحلية ، بقدر ما هي شكل من اشكال الربعية التي قد تكون مؤقتة ، اي . بمعنى آخر ، ان الفائض الاقتصادي الذي تتمتع به الدولة النفطية ليس محصلة لتطور في ادوات واساليب الانتاج ، بقدر ما يرتبط علائقياً بثروة ناضبة وغير مستقرة على الصعيد العالمي . وثانياً ، فان المردودات العكسية لما سمي هنا «الرفاه النفطي» ستكون ذات تأثير عميق على هذه المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وربما السياسية . واخيراً وليس آخراً ، فان الدخول العالية وكذلك ماسمي بارتفاع مستويات المعيشة ، ساعدت على تضخيم الكثير من الحاجات التي لا يمكن اشباعها الا من خلال المراكز المهمة .

ب - وتعتبر زيارات المهاجر لذويه في دول المنشأ مؤشراً آخر على ارتباطه بدول المنشأ ، وتختلف عدد مرات الزيارة باختلاف المستوى الاقتصادي وظروف المهنة ، فالمدرسون واساتذة الجامعات ، وكذلك افراد الفئة أو الطبقة العليا من المهاجرين ، هم في الغالب اكثر الفئات سفراً لدول المنشأ ، والذين قد تزيد مرات زيارتهم على الاثنتين في العام . وتقل بالنسبة للفئات الأخرى لتصل ادناها في حالة الفئة الثالثة من المهاجرين ، والتي قد لا تتجاوز عدد مرات الزيارة الواحدة كل عامين أو كل اربعة اعوام .

وبحكم خصوصية العينة المختارة في الدراسة ، فقد اشارت الفئة الكبيرة منها (٧، ٤٧) بالمائة الى أنها تذهب مرة واحدة كل عام . وتمثل هذه الفئة في جزء منها الفئة العليا والفئة الوسطى والتي تتيح لها ظروف العمل وامتيازاته السفر لدول المنشأ ، اذ تتكفل الجهات الموظفة ، وبالتحديد في حالة العمالة الفنية العليا وربما الوسطى ، باجازه سنوية تمتد بين شهر وثلاثة اشهر وتذكره سفر مجانية كل عام ، اما تلك التي تذهب مرة واحدة كل عامين (٩، ١٥) بالمائة فإنها في الغالب محكومة اما بشروط العقد او بتدني مستوى دخلها المادي ، وخصوصاً لدى الجماعات الدنيا من الفئة الوسطى وغالبية الفئة الدنيا . وهناك نسبة قليلة (٨، ٦) بالمائة من الباحثين تذهب مرة واحدة كل اربع سنوات ، مقابل (٣، ١١) بالمائة تذهب مرتين أو أكثر كل عام . وأخيراً فإن مانسبته (١، ١٨) بالمائة من مفردات العينة (انظر الجدول رقم (٧)) لم تذهب إطلاقاً للدولة الأم منذ ان وطأت أقدامها المنطقة . وتضم هذه الفئة جماعات مهاجرة ولدت في الخليج إلا أن ظروف نزوحها لم تتح لها فرصة العودة ويشكل

الفلسطينيون غالبية هذه الفئة ، وهم في الغالب اولئك الفلسطينيون الذين نزحوا الى المنطقة بعد نكسة عام ١٩٤٨ او خلال النكسات المتلاحقة التي لحقت بالامة العربية منذ ذلك الحين ، والتي لم تتح لهم ظروف التزوج الاتصال بالمجتمع الأم .

جدول رقم ٧»

عدد مرات زيارة المهاجر لبلدان المنشأ

مرتان او اكثر كل عام	١١,٣ بالمائة
مرة كل عام	٤٧,٧
مرة كل عامين	١٥,٩ بالمائة
مرة كل اربعة اعوام	٦,٨ بالمائة
لم اذهب إطلاقاً منذ ان جئت للعمل هنا	١٨,١ بالمائة

ج - اخيراً تأتي ملكية العقار كمعيار يفرض على الجماعات المهاجرة ، وليس بالضرورة ، استمرار شكل من اشكال الاتصال بدول المنشأ . فكما نعرف ان أحد اسباب الهجرة - على مستوى الفرد على الاقل - هو تأمين المسكن اللائق ، وهذا لا يأتي الا عن طريق الانتقال والعمل في الدول النقطية ، اذ أكدت غالبية مفردات العينة (٨, ٦١ بالمائة) انها تملك عقارا في دول المنشأ وانه في الغالب عبارة عن مسكن خاص «٥٥, ٥ بالمائة» ، شقة «٤٤, ٤ بالمائة» او بيت حديث «١٤, ٨ بالمائة» ، اما من تملك عقارا استثماريا فلم تتجاوز (٣, ٣٢ بالمائة) ، تركزت في ملكية أرض زراعية «١١, ١ بالمائة» أو ارض زراعية وعقار للتأجير «٢٢, ٢ بالمائة» (انظر الجدول رقم (٨)) . وفي الغالب

جدول رقم ٨

نوعية العقار المملوك

شقة	٤٤, ٤ بالمائة
بيت حديث «فيلا»	١٤, ٨ بالمائة
أرض زراعية	١١, ١ بالمائة
عقار للتأجير	٢٢, ٢ بالمائة
أرض غير مزروعة .	٧, ٤ بالمائة

فإن العقار المملوك اما تم شراؤه قبل عملية الانتقال والعمل في الخليج «٢٩, ٦ بالمائة» أو بعد عملية الانتقال والعمل في المنطقة «٣٧ بالمائة» ، أو أنه عبارة عن ارث «٢٥, ٩ بالمائة»

(انظر الجدول رقم (٩)). - بشكل عام فان نتائج الدراسة تؤكد مرة اخرى ان العقار المملوك لغالبية مفردات عينة الدراسة «٥٥,٥ بالمائة» ليست له علاقة بعملية الهجرة للمنطقة ، او على الأقل لم تكن عاملا حاسما في امتلاكه .

جدول رقم «٩»

فترة وطريقة امتلاك العقار

٣٩,٦ بالمائة	تم شراء العقار قبل الانتقال والعمل هنا
٣٧ بالمائة	تم شراء العقار بعد الانتقال والعمل هنا
٢٥,٩ بالمائة	العقار عبارة عن ارث
٧,٤ بالمائة	تم شراء العقار على مرحلتين قبل واثناء الهجرة

٥ - المشكل الاجتماعي

لانتف مشكلات العمالة المهاجرة ، العربية منها وغير العربية ، عند الحد الذي ناقشناه ، وإنما تمتد لتشمل مشكلات اخرى ليس لها علاقة باختلافاتها الاثنية أو المرجعية أو المذهبية ، بقدر ما هي انعكاس للتوزيع التدرجي «الهراريكي» لبناء القوة في المجتمع . هذا التوزيع الذي تبدو اضعف حلقاته في مجتمع الوافدين ، والذين قد يتفاوتون هم الآخرون من حيث توزيع القوة في اوساطهم وفق تباين المهنة واختلاف الجنسية . ويأتي العرب في الوسط بين الآسيويين والاوروبيين . إلا أنهم كذلك يتباينون من حيث نصيبهم من القوة ، باختلاف مواقع الثقل للدولة في الميزان السياسي العربي .

٦ - العلاقات الاجتماعية :

يمكن تشبيه مجتمع الوافدين في الخليج بأنه «مجتمع الغيتو» من حيث العلاقات الاجتماعية التي تربط هذه الجماعات بعضها ببعض ، وكذلك من حيث مكان السكن ، وربما نوعيته أحيانا . فالعلاقات الاجتماعية للمهاجر العربي تنسج في ضوء أربعة محددات اساسية : هي الجنسية والقرابة والمهنة والدين . فالجماعات المصرية تنسج علاقاتها في اطار الدائرة المصرية . وكذلك الفلسطينية والعراقية والسورية .. الخ . إلا أنها داخل كل جماعة ، تحدد وفق معطيات القرابة والمهنة والدين .

فالقرابة تأتي أولا من حيث انها تلبي حاجة الفرد للالتئام وكذلك تلبي بعضا من حاجاته المعيشية الأخرى ، كما انها تساعد في حل بعض من اشكالاته الحياتية : كالسكن والزواج ، وهذا المتغير اقرب الى ان يكون متمثلا في اوساط الجماعات الفلسطينية التي

نزحت للمنطقة منذ الخمسينات او مطلع الستينات ، وبالتحديد في الكويت والسعودية والتي قطنت في اماكن محددة كمنطقة حولي والنفرة مثلاً في الكويت . ومن خلال استطلاع المبحوثين ، وجدنا ان نسبة كبيرة من المبحوثين وبالتحديد في اوساط الجماعات الفلسطينية والمصرية ٤٧,٧ بالمائة ، لدينا اقارب يقطنون منطقة سكن واحدة ، وانهم يقومون بزيارات متبادلة بشكل دائم ٦١,٩ بالمائة (انظر الجدولين (١٠) و(١١) . الا أنهم مع ذلك ، في حالة الازمات وطلب المساعدة ، يفضلون الاعتماد على الذات اولاً ، (٥ بالمائة) ثم اللجوء الى الاصدقاء من الجماعة المهاجرة نفسها (٢٥ بالمائة) والاهل (٩ بالمائة) وانظر الجدول رقم (١٢) . وتأتي المهنة من حيث الاهمية كعامل مؤثر في إقامة التقسيات العمودية داخل مجتمع الوافدين ، اذ انها تحدد الدخل وتاليا حجم القوة داخل المجتمع الوافد ، ويساهم هذا العامل من حيث العمل في مؤسسة واحدة او الخضوع لظروف العمل نفسها ، الى اقامة شكل من اشكال العلاقة بين افراد من جماعة عربية وافدة واخرى . واخيراً ، فان عامل الدين برز مؤخراً مع ظاهرة بروز العصبية القبلية والدينية في المنطقة العربية ، حيث تذهب الجماعات الدينية المعنية (كالمسيحية مقابل المسلمة) في نسج علاقاتها في ضوء اطوارها المرجعي المباشر (الدين) داخل الجماعة القطرية ، وقد يمتد ليشمل الجماعات الفرعية المباشرة في الجماعات القطرية الاخرى ، قبل ان ينتقل لافراد الجماعة القطرية ذاتها .

جدول رقم (١٠) هل لك اقارب في المنطقة التي تعمل فيها

لي اقارب ليس لي اقارب	٤٧,٧ ٥٢,٢ بالمائة
--------------------------	----------------------

جدول رقم (١١) هل تزور اقاربك

أزورهم بشكل دائم أزورهم أحياناً أزورهم في المناسبات أزورهم أحياناً وفي المناسبات	٦١,٩ بالمائة ٢٣,٨ بالمائة ٩,٥ بالمائة ٤,٧ بالمائة
---	--

وعموماً تمتاز العلاقة بين بعض الجماعات العربية المهاجرة بعضها ببعض ، ويفعل متغيرات عديدة ، ذاتية خاصة بكل جماعة على حدة ، واخرى فاعلة في الوسط

جدول رقم (١٢)
حالة طلب المساعدة كيف تدير أمورك

٩ بالمائة	الجا إلى اقاربي لطلب المساعدة
٢٥ بالمائة	الجا إلى اصدقائي من الجنسية نفسها
٤, ٥ بالمائة	الجا إلى الجيران
٥٠ بالمائة	أقوم بتدبير أموري
١١, ٢ بالمائة	الجا إلى اقاربي أحياناً وتدير أموري بنفسي

الاجتماعي - الاقتصادي المعاش ، اذا جاز لنا القول بنوع من «الكراهية» غير المعلنة ، خصوصاً بين المجتمع المصري والمجتمع الفلسطيني المهاجر ، او بصورة اقل بين المجتمع السوري واللبناني ، ورغم ان البعض حاول ان يفسر ذلك في ضوء الاختلاطات الثقافية والمنافسة^(١١) ، إلا أننا مع ذلك نضيف أن مثل هذه الاتجاهات غير الصحية ، كما هي الاتجاهات العصبوية الأخرى ، رغم انها قد تكون مؤشراً لتنافس أو صراع على توزيع القوة ، لا يمكن ان تفسر بعيداً عن التحولات التي أصابت المجتمع العربي بشكل عام والتي عززت بالتالي الكثير من عصبياته الدينية والقبلية والاقليمية .

٧ - مشكل تعليم الابناء

أ - تتميز الاسرة العربية المهاجرة عن خلافها بأنها اسرة نسوية . فظروف الهجرة وكذا ظروف السكن والاقامة في دول الاستقبال تدفع الى تشكيل نمط الأسرة الممتدة في اوساط مجتمع الوافدين . فمعظم هؤلاء (٧, ٥٦ بالمائة) تزوج في دول المنشأ مقابل ٢, ٤٣ بالمائة تزوج في دول الاستقبال . اما من لديهم اطفال من هؤلاء ٥, ٨٩ بالمائة فان عدد اطفالهم يتراوح بين طفل واحد (٥, ٢٣ بالمائة) او اثنين (٣, ٣٢ بالمائة) او ثلاثة اطفال (٦, ١٧ بالمائة) (انظر الجدول رقم (١٣)) ، وهؤلاء الاطفال تم انجاسهم في دول المنشأ (١, ٤٤ بالمائة مقابل ٢, ٣٨ بالمائة) في دول الاستقبال ، او في كلا القطرين (٦, ١٣ بالمائة . بمعنى اخر ، فان ظروف العمل والاقامة في اقطار الخليج العربي ، بقدر ما اتاحت من فرص لزواج المهاجر ، بقدر ما هي صاغت نمط الاسرة الوافدة ، في ضوء المتغيرات الجديدة لدول الاستقبال .

ب - لا يعتبر تعليم الابناء مشكلاً لكل الجماعات العربية في منطقة الخليج العربي ، اذ يختلف هذا الشكل في وجوده وفي حدته ، باختلاف الوضع الطبقي للمهاجر ، وكذلك مجتمع الانتقال والمرحلة التعليمية ، فحين نجد ان معظم اقطار المنطقة تتبنى تشريعات قد تكون مرنة من حيث قبول ابناء الوافدين العرب في مؤسساتهم التعليمية الرسمية ، في

**جدول رقم (١٣)
عدد أطفال المهاجرين العرب**

طفل واحد	٢٣,٥ بالمائة
طفلان	٣٢,٣ بالمائة
ثلاثة اطفال	١٧,٦ بالمائة
اربعة اطفال	٨,٨ بالمائة
خمسة اطفال فأكثر	١٧,٦ بالمائة

المرحلة الممتدة من الابتدائي حتى الثانوي فإن هذه الدول اشترطت نسباً معينة لهم في المرحلة الجامعية ، وحجبت عنهم المرحلة السابقة للمرحلة الابتدائية ، اما الكويت ، فقد تبنت منذ السبعينات حتى الان مجموعة من الاجراءات ، التي قد يكون هدفها المباشر دفع الجبايات العربية المهاجرة لان تتحمل جزءاً من نفقات تعليم ابنائها .

اذ تشترط السلطات الرسمية ان لايزيد عدد المقبولين من غير الكويتيين العرب على ١٠ بالمائة من اجمالي المقبولين في المرحلة الممتدة من الابتدائي حتى الثانوي ، وتشد في شروط القبول في المرحلة الجامعية ، اذ إضافة الى انها تشترط عليهم تقديرات نجاح عالية قد تصل الى اعل من ٩٠ بالمائة تحدد نسبة القبول بان لا تتجاوز ٥ بالمائة من اجمالي عدد المقبولين سنوياً في جامعة الكويت . اضافة لذلك ، فان شروط القبول في المعاهد والكليات التكنولوجية في عموم المنطقة تقتصر العملية التعليمية فيها على حامل الجنسية المحلية او المرسلين من الدول الخليجية الاخرى^(١١) . ومن الحق القول ان تشدد اجراءات قبول ابناء المهاجرين العرب في العملية التعليمية الرسمية في الكويت وبقية اقطار المنطقة لم يصل الى واقع التنفيذ الا في السنوات الأخيرة . ووضع كهذا دفع هؤلاء للدخول في مدارس التعليم الخاص التي تفتقر الى الكثير من مستلزمات العملية التعليمية رغم أن لها بعضاً من الدعم المالي الرسمي . مما اثر تالياً على والاستقرار التعليمي « ل ابناء المهاجرين العرب ، وعلى الدخول المبكر في سوق العمل في المهن الدنيا من الفئة الوسطى كالحمامة والنجارة والسياسة . الخ .

ولم تبرز إجابات الباحثين (١, ٩٦) بالمائة من عينة الدراسة ، انهم يواجهون حقاً مشكلة من حيث تعليم ابنائهم باستثناء مانسبته ١, ٧ بالمائة من العينة الكويتية ، اجابت ان ابناءها الذين في سن الدراسة هم خارج العملية التعليمية ، واخيراً ، فان من المهم القول ان مشكلة تعليم ابناء المهاجرين قد تكون أكثر بروزاً لدى بعض الفئات الفنية الوسطى والدنيا والعمال غير الماهرة ، منها في الجبايات العليا والعليا الوسطى ، التي

اضافة لمقدرتها المالية على تحمل نفقات تعليم ابنائها في المدارس الخاصة ذات الطراز الاوروبي ، فان احد الامتيازات المقدمة لها ، وخصوصا تلك العاملة منها في القطاع الرسمي ، هو عدم خضوع ابنائها لاجراءات القبول المطبقة على ابناء الفئات المهنية الاخرى . ونتيجة لتقلص نسب حجم الاتفاق على التعليم في الموازنات العامة للدول الخليجية ، فانه من المتوقع ان تشهد السنوات المقبلة تشدداً واضحاً تجاه تعليم ابناء الوافدين العرب في تلك الاقطار ، التي يشكل فيها المهاجرون العرب قطاعاً كبيراً من الاجمالي العام للجسم السكاني .

الخاتمة : مشهد قد لا يتحقق^(٤٧)

وأخيراً ، فقد ربط البعض بين ماسماه بالركود الاقتصادي الحالي والهجرة العائدة ، ووضع البعض الآخر مشاهد «سيناريوهات» تقول ان ماحدث في السابق هو نمو غير طبيعي ، وان دورة الحياة ستعود للاقتصادات المحلية ، وتالياً تبدأ عملية النمو التدريجي والطبيعي . وقد لا يخالف هذا الرأي منطقته ، الا اننا قد نجتهد بعض الشيء ونذهب أبعد من ذلك بقليل لنقول ان كل المؤشرات الحالية تشير ، على الأقل في المدى القصير ، وفي ضوء المعطيات الاقتصادية في السوق النفطية العالمية ، الى ان اسعار النفط لن تشهد ارتفاعاً مشابهاً لفجزة السبعينات ومطلع الثمانينات وأن سعر البرميل الواحد في أحسن حالاته لن يتجاوز ١٨ - ٢٠ دولاراً . وبما ان حاجات المنطقة قد تشكلت في ضوء أسعار تفوق ذلك بكثير ، فهل تستطيع المنطقة ان تتكيف معها ؟ . تشير المعطيات الاقتصادية بشكل عام الى استمرار انخفاض الدخول النفطية للمنطقة ، وتالياً الى تقلص في حركة النشاط الاقتصادي المبني اساساً على الاتفاق الرسمي ، مما قد تكون احدى محصلاته تباطؤاً في نمو العمالة الوافدة ، أو تخلصاً من الفائض منها ، غير أنه لا يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة ، حيث ستحتاج هذه للبقاء لربما لمدد قصيرة ، على الأقل ، وفي قطاعات محددة اقتصادية «كالصناعة» واجتماعية «كالحلقات الشخصية» وفي المستويات المهنية الدنيا ، وفي قطاع كبير من المهن الوسطى ، وبنسبة مهمة في المهن الفنية العليا . وكما يبدو ، فان الخيار الاخير هو الاكثر اقتراباً الى الواقع ، فالعمالة الوافدة بشكل عام ، ونتيجة لدورها الاقتصادي والاجتماعي المتعاطف ، ستبقى تشكل عنصراً أساسياً من مدخلات التنمية السائدة وأنماط الانتاج ، وقد لا يكون من المغالاة القول ان هذه الانماط قد تشكلت في ضوء سيادتها - أي العمالة الوافدة - أكثر مما تشكلت في ضوء امكانية سيادة قوة العمل المحلية .

من ناحية أخرى ، فرغم الاتجاه الذي يؤكد بعض العمال الوافدين عن رغبتهم في العودة لدول المنشأ^(٧٢، ٧٣) ، إلا أن الكثير من هؤلاء قد لا يجدون العودة قراراً مناسباً ، رغم الكثير من الصعاب والمشكلات التي قد يواجهونها هنا ، وخصوصاً بالنسبة

للفئات الدنيا في الفئة الوسطى والفئة الدنيا ، فالعودة قد تعني بالنسبة هؤلاء «عودة للمجهول» اذ كما قال البعض «انني ارغب في العودة ، الا انني لا اطيع تحمل مجتمع يعيش أزمة اخلاق» . . أو «نتيجة لعدم تسديد تكلفة المجيء» . أي بكلمة أخرى فإن الكثير من هؤلاء بنى احلاما في الشراء سرعان ما خبت على ارض الواقع . . وكما يبدو، فقد كان بالنسبة للكثيرين حلماً ، والحلم قد لا يقبل التحقق ، وربما لن يقبل التحقق .

الهوامش

(١) اوصولها البعض في اعمل درجاتها الى ما بين خمسة الى سبعة ملايين مهاجر . . وقدرتها بعض الدراسات الاخرى الى ما بين اربعة الى خمسة ملايين مهاجر في دول الاستقبال الغربية .
(٢) قد اختلف مع البعض في اطلاق هذه التسمية على المرحلة الحالية لاعتقادنا من انها جزء تكميلي واساسي لعملية ائشل مازلتا تعيش بعض مصاحباتها الاقتصادية والسياسية على المنطقة العربية ، وما الاحداث السياسية الاخيرة . وربما الاقتصادية ، الا جزء من ازماعات المرحلة الجليدة .

(٣) لمزيد من التفصيل حول مفهوم اومفاهيم الهجرة المائلة ، انظر :

Russel King . *Return Migration and Regional Economic Problems* (London: Croom Helm, 1985). chp . 1

(٤) تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من ٤٤ مفردة من المهاجرين العرب في بعض اقطار الخليج العربي هي : الامارات العربية المتحدة ، البحرين والكويت . وقد تنوعت مستويات المحتئين والاجتاهية والاقتصادية من مهن دنيا الى مهن عليا ، كما تنوعت جنسياتهم العربية الى ٧ جنسيات عربية . وماتود التنويه به هنا ان نتائج الدراسة تمثل حالات معينة قد لا تقبل التعميم المفرط .

(٥) اكثر التوقعات ارتفاعا للسعر لا تنفدى اعمل من ١٨ - ٢٠ دولاراً للبرميل . وهو سعر كما يبدو مقبولا من كلل الاطراف المعنية بسوق النفط العالمي بما في ذلك الدول المصنعة . انظر : نادر فرجاني ، اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النطعية وطنجة : المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨٦ء . ص٢

(٦) Economist Intelligence Unit (E.I.U). *Regional Review : The Middle East and North Africa* (London: Economist Publication Ltd , 1986) P . 308 .

(٧) اسامة المالكي ، «الركود الاقتصادي في دول مجلس التعاون» الاتحاد وابو ظبي، ١٣/٢/١٩٨٦ ، ص٥

(٨) احتسب من « Arab Banking Cobaration . » *The stroture OF Arab Economy* . » (Bahrain 1985). P. 135 (unpublished study).

(٩) ارقام عام ١٩٨٦ مينة على الارقام الاولى للمصلحة حتى منتصف عام ١٩٨٦ ، وكذلك على افتراض ان سعر البرميل كان ١٤ دولاراً .

(١٠) احتسبت الارقام من الجداول الواردة في المصدر نفسه ، ص٣٠ . ٦٨ . ١١٤ . ١٢٢ . ١٣٠ . ١٧٤

(١١) النشرة الاقتصادية والمالية وبنك الخليج العملي، العدد ٨ دابول / سبتمبر ١٩٨٦ء ، ص٥

(١٢) المصدر نفسه ، العدد ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ء ص٢

«Special Report : Qatar . » *Middle East Economic Digest (MEED)* . « August 1986 » . P.9 (١٣)

(١٤) للمصدر نفسه ، ص١٢ . لقد كان التراجع في حجم المشاريع حاداً في السعودية بسبب تقلص النفقات العامة المرصودة للمشاريع التنسية ، فني الوقت الذي وصل فيه حجم الانفاق على هذه المشاريع خلال السنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ الى ٢٠٦ مليارات ريال ، اي مايقارب من ٧٠ بالمائة من اجمالي الميزانية تلك السنة التي بلغت ٢٩٨ مليار ريال سعودي ، كان حجم النفقات للسنة المالية ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، ٢٠٠ مليار ريال سعودي خصص منها قرابة ١٠٠ مليار سعودي للانفاق على مشاريع التنمية ، اي اقل بقليل من نصف ماورصد في الميزانية السابقة .

تشير بعض التقارير الاقتصادية الغربية الى ان رغم الهبوط الشديد في المائلات النطعية وبالتالي تقلص حجم الانفاق الحكومي واضطرار البلدان الخليجية لوقف والغاء الكثير من المشاريع «الحوية» الا ان موازنات الدفاع لم تتأثر او تأثرت بشكل طفيف مقارنة بالبنود الاخرى في الموازنات العامة ، وذلك كمحصّل للكثير من المعطيات السياسية والعسكرية المعاشة في المنطقة .

- (١٦) مؤسسة نقد البحرين ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ «البحرين» : المؤسسة ، ١٩٨٦ ص ٢٠
- (١٧) مصنع الحديد والصلب الشيد بأموال خليجية لم يعمل بشكل فعلي منذ تشييده ، وذلك لوجود مصانع أخرى في المنطقة ونتيجة للكساد الذي أصاب صناعة الحديد على المستوى العالمي .
- (١٨) «Middle East : Outlook» Midden Bank Summer 1984
- (١٩) تم الاعلان عن الجزانية الجديدة للسعودية مع مطلع شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .
- (٢٠) فؤاد مرسي ، التحدي العربي للامزة الاقتصادية العالمية ، ورقة قدمت الى الحلقة النقاشية الثانية للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، اذار /مارس ١٩٨٥
- (٢١) لمزيد من التفاصيل حول الوضع الاقتصادي في الكويت منذ ازمة سوق للناخ عام ١٩٨٢ حتى الان ، انظر : فرجاني اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية .
- (٢٢) تشير بعض التقارير الصحفية الى انه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ حتى مطلع عام ١٩٨٦ غادر السعودية ما يقارب من ٦٠٠ ألف مهاجر ، وانه من المتوقع ان يتم (التخلص) من ٢٠٠ ألف مهاجر حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، اما الاسرار فان التشريعات واجراءات الهجرة المشددة والتي تم تبنيها مطلع عام ١٩٨٣ هدفت للتخلص مما يقارب من ١٥٠ ألف مهاجر حتى عام ١٩٨٥ . ويستدل البعض في تقاريره هذه على ان تقلص نشاط القطاع الانشائي المستوعب الاكبر لقوة العمل الاجنبية هو المؤشر الأكثر أهمية في تأكيد القول بتراجع حجم قوة العمل الوافدة . وبالتحديد الاسيوية وبعض العربية ، ومن تصريحات المسؤولين في كل من دول الاستقبال والارسل حول حجم المخاضين من هذه البلدان والمغتدين اليها .
- (٢٣) الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، نشاط الاستخدام والسياسات الاساسية للعمالة الوافدة «الكويت : [الوزارة] ١٩٨١
- (٢٤) البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مؤشرات احصائية للقوى العاملة في القطاع الخاص حتى نهاية ١٩٨٥ (البحرين : [الوزارة] ، ص ٩ - ١٠
- تشير بعض التقارير الاحصائية الى ان حجم قوة العمل الوافدة ككل في البحرين قد ارتفع من ٨١١٣٥ عام ١٩٨١ الى ١٠٠٧٥١ عام ١٩٨٦ ، الا انه من المتوقع انخفاضه الى ٩٤٣٦٣ عام ١٩٩١ وربما اقل من ذلك اذا استمرت فترة الركود بمعدلها الحالي
- (٢٥) فرجاني ، اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية . ص ٥٥ ، والنشرة الاقتصادية والمالية ، المجلد ٥ و٦ ايار / مايو ١٩٨٧ .
- (٢٦) فرجاني ، المصدر نفسه ص ٣٠
- (٢٧) النشرة الاقتصادية والمالية ، المجلد ٥ وكانون الثاني /يناير ١٩٨٦ ص ٢ .
- (٢٨) ابراهيم سعد الدين عبدالله ، و«مقيب» على : محمد هشام خويلدكية « تجربة التنمية الاقتصادية من منظور الاستقلال والتنمية في المملكة العربية السعودية» ورقة قدمت الى : التنمية المستقلة في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية وبيروت ، للمركز ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩٧ - ٦٠٠
- (٢٩) اهم سيات معضلات التنمية النفطية هي : انخفاض حاد في الناتج الاجمالي المحلي ، ايقاف او تقلص نشاط الكثير من الوحدات الانتاجية ذات الارتباط بالسوق العالمية وكالحديد والصلب ، والالنيوم ، والبتروكيماويات « التشديد في اجراءات دخول الاجانب وتصاعد الحديث عن مايسمي بموسم العودة ، وأخيراً وليس اخراً بداية بعض ظواهر البطالة في اوساط السكان المحليين في بعض اقطار المنطقة ، كما ان من أهم سيات النظام الفرمي : الاكتشاف التام على الحارج ، ضعف القاعدة الانتاجية وتقلصها ، واستشراف السلوك الاستهلاكي .
- (٣٠) لمزيد من التفاصيل حول ظروف التشكيل الداخلي ، انظر : باقر التجار ، «معوقات الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانية الحل» ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية . الكويت ٢٠ - ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ .
- (٣١) لمزيد من التفاصيل حول اوضاع العمالة المهاجرة في منطقة الخليج العربي في المرحلة السابقة ، انظر : باقر التجار ، ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب» . ورقة قدمت الى : العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ، تحرير نادر فرجاني وبيروت ، المركز . ١٩٨٣ .

(٣٢) الذي يتضمن الى حد ما البلدان العربية الخليجية اضافة الى كل من ليبيا والعراق .

(٣٣) النجار، المصدر نفسه، ص ١٧ .

(٣٤) النجار، معوقات الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانية الحل . ص ١٧

(٣٥) مزيد من التفاصيل حول دوره الفقه والفئات الاخرى في المجتمع الكويتي، انظر :

B. Al - Najjar . «Aspect of labour Market Behavior in an oil economy : Study of Underdevelopment and Immigrant Labour in Kuwait.» (Ph.D. Dissertation. University of Durham. 1983).

(٣٦) مزيد من التفاصيل حول هذا الجانب انظر النجار (ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب)

(٣٧) لانريد هنا للدخول في بحث مدى المصادقية مثل هذا الادعاء، إلا أنه بشكل عام هناك اتفاق على أن إحدى عصابات

الهجرة للغرب اكتساب بعض المهارات الفنية الجديدة التي ربما تساعد صاحبها على الانخراط بسهولة في سوق العمل .

(٣٨) عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة النضلية والمسألة الاجتماعية (القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٤) ص ٧٠ .

(٣٩) انظر مناقشة لهذه القضية على الدول المصدرة في أوروبا في :

King, Return Migration and Regional Economic Problems (London: Croom Helm. 1985). and Stephen castles and Godula Kossok, Immigrant workers and Class Structure in Western Europe (London: Oxford University Press. 1973).

King, Ibid., p. 81. (٤٠)

(٤١) كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري ، ورقة قدمت الى ندوة «الفلاحون والتغير الاجتماعي

في العالم العربي» القاهرة ، جلسة عين شمس ، ايار/ مايو ١٩٨٦ ، ص ١٤-١٥ .

(٤٢) عبد المعطي ، الهجرة النضلية والمسألة الاجتماعية ، ص ٧٥ .

(٤٣) من حديث مع أحد المهاجرين العرب الاردنيين في الكويت (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦) .

(٤٤) مزيد من التفاصيل حول موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحويلات النقدية انظر :

King . Return Migration and Regional Economic Problems.

وابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل . انتقال العمالة العربية : المشاكل - الآثار - السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٤٥) تعطي شواهد على ذلك مثل انحصار عملية التوظيف في بعض المؤسسات الخليجية على إحدى الجماعات الوافدة الأكثر قوة ونفوذاً داخل المؤسسة للصيرة او الفلسطينية.

(٤٦) انظر على سبيل المثال : العمالة الأجنبية في قطر الخليج العربي : بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

(٤٧) لست من المفجرين او بالآخرى من المؤتمنين بكتابة المشاهد حيث انها بالنسبة لي على الاقل مثل الرجيم في الغيب، شارك فيه بعض من الاكاديميين الناجحين ، وقدم صاحب كتاب «نخبة المعركة وسقوط النبوة» تحليلاً اعتقدت أنه رائع لسقوط نبوءات الاكاديميين المشتغلين بعملية التجسيم لمزيد من التفاصيل انظر :

Eva Etzioni - Halevy, The Knowledge Elite and the Failure of Prophecy Controversies in Sociology, (London, Boston: Allen and Unwin, 1986).

البحث الثالث

حول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج

الدكتور نادر فرجاني

يسعد الباحث الاشارة بفضل مساعداته : مها وجيه ، فاطمة الحميدي ، عزة كامل ، وسمه السعدي ، على جهودهم في تحليل بيانات مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، علمة وفي اعداد هذه الدراسة خاصة .

مقدمة :

نهتم في هذه الدراسة بأحد أوجه ظاهرة الهجرة من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية، وهي ظاهرة هجرة مؤقتة. ووجه الظاهرة الذي نهتم به هو العودة Return. وهناك منظوران للدراسة العودة. المنظور الفردي او الجزئي، حيث تكون وحدة التحليل المهاجر العائد أو أسرته، سواء أكانت بصحبته في بلد الاستقبال ام بقيت وراءه في بلد الأصل. ويمكن في هذه الحالة التطرق الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية المتصلة بعودة المهاجر، عليه وعلى أسرته. كذلك يمكن تبني المنظور المجتمعي او الكلي لظاهرة العودة، حيث يكون التركيز على تحليل ظاهرة العودة على مستوى مجتمع المنشأ. وان كان المنظوران غير متنافيين. ونحن نميل في هذه الدراسة لتغليب المنظور المجتمعي، خاصة في دراسة وقع العودة، وان كنا سنستعين في ذلك بمؤشرات على المستوى الفردي الا اننا نرى ضرورة التفرقة، في هذا الصدد، بين عودة المهاجرين Return of migrants وبين ما نسميه، اصطلاحا، الهجرة العائدة Return migration والمقصود في الحالة الاولى، هو عودة بعض العمال المهاجرين الى موطنهم بعد انتهاء فترة عملهم واقامتهم بالخارج. وهذا امر طبيعي في اي عملية هجرة للعمل، يحدث بغض النظر عما اذا كان تيار الهجرة للعمل في الخارج في حالة صعود، أو استقرار، أو هبوط، ويترتب على دوران المهاجرين في عملية الهجرة المؤقتة هذه ولكن إبان ازدهار الهجرة يترافق مع عودة المهاجرين زيادة الرصيد الكلي للعمالة المهاجرة خارج بلد الأصل، أو نقص العرض من قوة العمل في اقتصاد بلد المنشأ. وعودة المهاجرين، هي المستوى الاول في دراسة العودة. اما بمصطلح الهجرة العائدة وهو المستوى الثاني الذي نعرفه في دراسة العودة فنعني العودة الصافية لبلد المنشأ. أو تناقص رصيد مهاجري بلد المنشأ في الخارج، والتي تعود لانحسار تيار الهجرة للعمل بالخارج. ويرجع هذا الانحسار الى انخفاض مستوى التشغيل ببلدان الاستقبال. أو تدني تفضيل العمالة المصرية بأسواق هذه البلدان أو تدهور مكاسب المصريين من العمل بها ويترتب على الهجرة العائدة، عادة، زيادة عرض العمل في اقتصاد بلد الأصل، وتمتد الدراسة في هذه الحالة الى حجم الهجرة العائدة، ووقعها الفعلي او المحتمل، على مجتمع المنشأ.

ولزيادة الايضاح. . نقول ان تحليل اثار الهجرة للعمل عموما، يقتضي دراسة نتائج عودة بعض المهاجرين مع مدخراتهم وخبراتهم المكتسبة اثناء الهجرة، الى موطنهم الاصلي مع العلم بأن هذه العودة تحدث في اي تيار هجرة للعمل، وحتى ابان مرحلة ازدهار الهجرة. إلا أن المستوى الثاني للدراسة العودة، يعني بفحص آثار عودة جزء من المهاجرين للعمل للخارج بما يؤدي الى نقص الرصيد الكلي لهم، وفي هذه الحالة يكتسب تحليل اوضاع سوق العمل، والظروف الاجتماعية - الاقتصادية العامة التي تلتمح بها الهجرة

العائلة اهمة قصوى، وبالطبع يمكن في تقييم وقع الهجرة العائلة استقاء بعض المؤشرات من دراسة اثار عودة المهاجرين .

العودة في الكتابات الغربية :

دراسة العودة حديثة نسبيا في الكتابات الغربية حول الهجرة الدولية . فلم تضم هذه الكتابات قبل السبعينات الا القليل حول العودة . ويذكر لنا احد الدراسين لظاهرة العودة ان قائمة بيبليوجرافية اعدت عن الهجرة في ١٩٦٨ ، وتضمنت حوالى ألفي قيد، لم تضم الا عشرة مراجع فقط عن العودة (كننج ، ١٩٨٦ ، ١) .

لكن الاهتمام بدراسة العودة ازدهر منذ السبعينات ويعود هذا الى بزوغ العودة كسبيل للتخلص من العمالة الوافدة الى البلدان المصنعة في اوربا الغربية اذ أصبحت هذه العمالة الوافدة غير مرغوب في بقائها في ظروف الركود الاقتصادي والبطالة واسعة النطاق التي شهدتها هذه البلاد منذ مطلع السبعينات .

ودخلت مسألة التشجيع على العودة بؤرة الاهتمام بالهجرة في الغرب من ناحية وبدأت تيارات العودة الى بعض بلدان المنشأ من ناحية اخرى ، وبذلك اكتسبت ظاهرة العودة اهمية على طري تيار الهجرة الى اوربا الغربية . وتالت الدراسات عن العودة بمعدل متسارع حتى نجد ان كتابين هامين قد ظهرا عن العودة في الشهور الاولى من هذا العام . الاول يقوم على ابحاث حلقة دراسية (كننج ، ١٩٨٦) والثاني يلخص اوراق ومناقشات اجتماع اللجنة الحكومية للهجرة (IOM ، ١٩٨٦) ، ومن الطبيعي ، ان تكون الغالبية العظمى للدراسات العودة في الهجرة الدولية عن العودة من البلدان الغربية المصنعة الى بلدان المنشأ التقليدية لها : حوض البحر المتوسط بالنسبة لأوروبا الغربية ، وأمريكا الوسطى والجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة . الا ان السنوات الاخيرة شهدت اهتماماً ملحوظاً بالعودة من البلدان العربية النفطية الى الدول المصدرة لقوة العمل لها خاصة في شبه القارة الهندية وشرق آسيا . وبذلك يمكن القول ان نطاق دراسات العودة قد اتسع ليشمل العودة من بلدان الاستقبال الغنية ، مصنعة كانت أم نفطية الى بلدان المنشأ ، وان كانت دراسات العودة من البلدان العربية النفطية خاصة الى بلدان المنشأ العربية مازالت في مرحلة جنينية بالمقارنة بدراسات العودة من البلدان الغربية المصنعة .

وبالطبع هناك فروق جوهرية بين تيارى الهجرة للعمل في البلدان الغربية المصنعة وفي البلدان العربية النفطية ، فالفروق بين كلا مجموعتي بلدان المنشأ والاستقبال في التيارين تؤدي الى طبيعة مختلفة لعملية الهجرة ، وبالتالي للعودة . فهناك الفارق الجوهري في البنية الاجتماعية - الاقتصادية بين بلدان الاستقبال في التيارين . هناك كذلك فارق في مدى سماح بلدان الاستقبال للوافدين بالاندماج في التيارين ، حيث الاندماج مرفوض بشكل قطعي تقريبا في البلدان النفطية ، بينما هو يتوقف على مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المصنعة ، وهو بالتأكيد مسموح به بدرجة اكبر ، وعلى مستوى ارقى

نسبياً، في هذه الاخيرة وتؤدي هذه الفروق الى تقليل الفائدة التي تحظى من دراسة الكتابات الغربية عن العودة، عماً إذا كانت طبيعة تيارى الهجرة المذكورين متقاربة الا ان الفروق لانتفي الفائدة من مراجعة موجزة للكتابات الغربية عن العودة ولهذا نقدم عرضاً سريعاً للمحتوى الجوهري لهذه الكتابات^(١).

تم التفرقة بين انواع من العودة حسب طول وطبيعة مدة البقاء. في مجتمع المنشأ : فهناك عودة مؤقتة. وعودة نهائية، وعودة موسمية، وعودة دورية. كذلك يتم تصنيف العودة بمقارنة نية المهاجر عن مدة الهجرة (مؤقتة أو دائمة) وحالة العودة الفعلية (عودة او لعودة) وتعبر كل من الفئات الاربع الممكنة في هذا التصنيف المزوج عن حالات هامة في دراسة الهجرة. فتعبر الحالة (دائمة - عودة) عن فشل المهاجر في الاندماج في مجتمع الاستقبال وتعبر الحالة (مؤقتة - لعودة) عن حالات متعددة منها نزيف الكفاءات وقد ترتبط بوجود ظاهرة (وهم العودة الدائم). وهكذا .

وتتراوح الاطر التحليلية لدراسة العودة في الكتابات الغربية بين محاولات فهم محددات الظاهرة والتنبؤ بها، وبين فحص اثار العودة على الأنساق الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمعات المنشأ ولعل أبسط الاطر التحليلية هو مايركز على متغيرات المسافة ومدة الهجرة (كلما قصرت المسافة زاد احتمال العودة، وكلما طالت مدة الهجرة قل احتمال العودة).

ويربط اطار تحليلي اخر بين حجم طبيعة العودة، ومرحلة تطور تيار الهجرة كما في النموذج الذي وضعه (Bohning) عن الهجرة للعمل في اوروبا الغربية حيث يفرق بين اربع مراحل لتيار الهجرة. في الاولى يكون المهاجرون صغاراً أو عزاباً ويعملون في اعمال هامشية غير مستقرة. وفي الثانية يبدأ عمال متزوجون في الالتحاق بتيار الهجرة دون ان يصطحبوا معولهم معهم. وفي الثالثة يبدأ لحاق المعولين بالمهاجرين اما في المرحلة الرابعة فيتم نضج مجتمع المهاجرين بنشوء مؤسساته الثقافية والاجتماعية. ويرافق كل من هذه المراحل نوع من العودة. ففي الاولى يكون معدل العودة عالياً. وبعد فترات اقامة قصيرة. وفي الثانية يقل معدل العودة ويزداد طول الاقامة. ويستمر هذا الاتجاه في المرحلتين التاليتين بحث لا تظهر العودة في المرحلة الاخيرة الا للاعتزال في الوطن.

وتوجد اطر تحليلية جيدة لتحليل العودة في حالة الهجرة الدائمة وربما من اعمقها ذلك الذي طوره سيراز (oeraz) في دراسته لهجرة الايطاليين في الولايات المتحدة الامريكية، حيث صنف العودة الى اربعة انواع ترتبط بطول الاقامة في المهجر ومدى اندماج المهاجرين في المجتمع الامريكي على الصورة التالية :

المرحلة	نوع العودة	مدة الإقامة	سبب العودة	الاعطار الثقافي
١	الفشل	أقل من ٥ سنوات	عدم التكيف في المهجر	احتفاظ بثقافة
٢	المحافظة	٥ - ١٠ سنوات	لدرجة الصدمة الحضارية	مجتمع المنشأ
٣	التجديد	١٠ - ٢٠ سنة	عدم التكيف ولكن مع ادخار مجتمع المنشأ يكفي للرقى في بلد الأصل	اكتساب ثقافة
٤	الاعتزال	٢٠ سنة فأكثر	تكيف مع تحقق ان الأصل الثقافي يمنع من الرقي في المهجر	مجتمع المهجر
			تكيف مع الحنين الى بلد الأصل	اكتساب ثقافة مجتمع المهجر

- عل ان اهم مكونات الكتابات الغربية بالنسبة لدراستنا هذه تتعلق بفحص أثر العودة على تسمية مجتمعات المنشأ. وتتمحور هذه الكتابات حول قضيتين :
- الاولى هي حمل المهاجرين لمهارات وتوجهات ابداعية وتنظيمية تم اكتسابها في بلدان الاستقبال اما الثانية فتتصل باستخدامات التراكم المالي للمهاجرين في مجتمعات الاصل . ويرى بورنكيرك (Borenkerk) ان هناك سبعة عوامل تحدد قيمة العائدين كقوة ابداع في مجتمع المنشأ، وهي :
- ١ - عدد العائدين، اذ يجب ان يكون العائدون حدا ادنى حرجاً في مجتمع الاصل يكون قادراً على افراز تأثير واضح .
 - ٢ - النمط الزمني للعودة، اذ كلما انتشرت العودة في الزمن قل تأثيرها .
 - ٣ - مدة الهجرة، فاذا قصرت عن حد معين صعب ان يكتسب المهاجر مهارات جديدة واذا طالت عن هذا الحد ابتعد المهاجر عن مجتمع الاصل .
 - ٤ - المكانة الاجتماعية للعائدين، فيزداد تأثيرهم كلما ارتفعت مكانتهم الاجتماعية .
 - ٥ - طبيعة الفروق بين مجتمع المنشأ ومجتمع المهجر اذ ليس بالضرورة ان يكون البقاء بالمهجر مكسباً لمهارات وقدرات ابداعية .
 - ٦ - مدى ملائمة المهارات والقدرات المكتسبة لمجتمع الاصل
 - ٧ - درجة تنظيم العودة في علاقتها بالبنية الاجتماعية - الاقتصادية لمجتمع المنشأ .
- ورغم وجاهة هذه الاعتبارات السبعة، فهي ليست الا اعتبارات عامة ينقصها التحديد وهناك اتفاق على ان المهاجرين العائدين لا يمثلون اضافة هامة لرأس المال البشري في مجتمعات المنشأ . فالحيرة ان نسبة ضئيلة فقط من العائدين تكتسب مهارات وقدرات ذات قيمة وعادة ماتكون المهارات والقدرات المكتسبة غير ملائمة لمجتمعات المنشأ . بل يعمل بعض المهاجرين في اعمال تقلل من قدراتهم (مثلا العامل الحر في الماهر الذي ينتهي به الامر لعمل نمطي صغير في خط انتاج كبير في بلد المهجر المصنع) كما ان هناك انتقائية في العودة حيث يقل احتمال عودة العناصر الامهر والاقدر بين المهاجرين .

كذلك هناك دلائل كثيرة في دراسات العودة على قلة رغبة العائدين في العمل بالقطاع الصناعي الحديث أو الانخراط في تعاونيات . صناعية وعلى عزوفهم عن الأعمال المرهقة جسدياً أو التمسمة بالقذارة . بينما يكون تفضيلهم لاستخدام مدخراتهم في مشروع صغير مستقل فيبدو أن الهجرة للعمل في ألمانيا الغربية قد ساعدت على تحويل الفلاحين الأتراك إلى تجار صغار .

ولكن هناك مؤشرات على قيام المهاجرين العائدين بدور محفز في تطوير اماليب الزراعة في بعض المناطق الريفية في البلدان الاقل تقدماً، كالمند، حين كانت الظروف ملائمة لاستثمار مدخراتهم في ظروف زراعية متوافقة مع خبرتهم في بلدان المهجر ، الا ان هذا الأثر الإيجابي لم يشاهد في بلدان حوض البحر المتوسط ، حيث كان أثر العودة على الزراعة ضئيلاً . فكتيراً ماكان شراء المعدات الزراعية . كالجرارات سبيلاً لتحقيق مكانة اجتماعية مرتفعة مما أدى الى زيادة الميكنة على المستوى المرغوب . كما أدى التنافس على الأرض الزراعية، كمحدد للمكانة الاجتماعية في المجتمعات الزراعية أو لأغراض البناء الى رفع أسعار الأرض وتفتيت الحيازات مما أضرب بالزراعة .

وتشير معظم الدلائل المتاحة من دراسات العودة الى ان أموال العائدين تنفق في الاساس في الأغراض الاستهلاكية، لرفع مستوى معيشة ومكانة العائدين واسرهم . وكان وجه الانفاق الاول، بلامنازع هو المساكن، وفي كثير من الاحيان على نمط يقوم على المباهة أكثر من الحاجة . وبعض الأغراض الاستهلاكية ، فان استغلال اموال العائدين في مجال النشاط الاقتصادي يتركز في المشروعات الصغيرة ، خاصة في مجال التجارة والخدمات ولم يظهر في هذه المجالات ابداع يعتد به . ووجد قليل من اموال العائدين طريقه الى مشروعات انتاجية تعطي عائداً جيداً على الاستثمار وتوظف عمالة جديدة . حتى كان هناك تشجيع مؤسسي على ذلك . كما ان هناك اشارات الى أن الهجرة ، والهجرة العائدة ربما تحمل توزيع الدخل في مجتمع الاصل اقل مساواة نظراً لأن منافع الهجرة تعود الى جزء صغير من المجتمع .

ونسارع الى القول ان السطور السابقة لا تتضمن احكاماً قيمية ، أو اخلاقية ، على المهاجرين العائدين او سلوكهم كما يتشتر في الجدل المغلوط حول آثار الهجرة أو العودة .
العودة في الكتابات عن الهجرة من مصر .

الدراسات عن العودة نادرة في مصر وان كان الاهتمام بالظاهرة واسعاً في الصحافة . والواقع ان تأخير الدراسات الجادة حول الظواهر الحيوية في المجتمعات العربية ، عن حلول هذه الظواهر، امر يعود الى تخلف البحث العلمي بصفة عامة . وينطبق هذا على ظاهرة الهجرة للعمل ، على وجه العموم ، وعلى العودة ، على سبيل التحديد . حيث العودة هي الوجه الأحدث للهجرة في الوطن العربي . ولانعلم عن دراسة

جادة عن عودة المهاجرين في حد ذاتها أو الهجرة العائدة وإن انتشرت الكتابات الانطباعية ذات الطبيعة الصحفية انتشارا واسعا ولكن بالطبع ، يمكن اشتقاق بعض الاستخلاصات عن العودة وآثارها من الكتابات التي تقيم تأثير الهجرة . وهذه هي الأخرى انطباعية في الاغلب الأعم ولذلك فإننا لن نحاول مسح الكتابات عن الهجرة من مصر . وإنما ستعرض لما تضمنته عينة صغيرة منها من اشارات لظاهرة العودة .

ربما كانت دراسات المجالس القومية المتخصصة عن الهجرة للعمل خارج مصر من افضل الدراسات المكتبية المتوفرة . وفي الدراسة الاساسية في هذا المجال (المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٣) لانستشف اهتماما بالعودة ، وإن كانت الدراسة تهتم اهتماما بالغاً بمدخرات العاملين في الخارج وبتعظيم الاستفادة منها ، وهي الهموم الاساسية للدوائر الرسمية في بلد المنشأ . ولما كان يصعب فصل دراسة آثار العودة عن آثار الهجرة ، بصورة جراحية ، فإن بعضاً مما تتعرض له هذه الدراسة عن «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لخروج العمالة المصرية» ، يتصل بظاهرة العودة مثل : «توجيه معظم المدخرات الى المضاربة على الأراضي والمقارن مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وبالتالي القيمة التجارية للوحدات السكنية» و«زيادة القوة الشرائية واستهلاك عائلات العاملين بالخارج» و«نقل اغطاج جديدة للاستهلاك الى باقي افراد الشعب» و«تناقص المساحات المزروعة بسبب تزايد الامتداد العمراني لأبناء الريف على الأراضي الزراعية ، حيث تمثل مدخرات المصريين العاملين بالخارج احد العوامل الرئيسية لهذا الامتداد» و«احتلال تعرض العمالة المصرية للاستغناء عنها فجائياً ، وهو أمر يؤدي في حالة حدوثه الى اثار سلبية على الاقتصاد القومي في الأجل المتوسط» . وعنصر التكلفة الاخير هذا هو الإشارة المباشرة الوحيدة الى العودة في الدراسة كلها . ولم تفصح الدراسة عن كنه «الآثار السلبية على الاقتصاد القومي في الأجل المتوسط» والتي يمكن ان تنتج عن العودة المفاجئة للعمالة المصرية . ولم يخرج عن المجالس القومية المتخصصة دراسة خاصة بالعودة ، في حدود علمنا ، الا في يناير ١٩٨٦ (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٦) وسنعود اليها في نهاية هذا الجزء من دراستنا .

وينبه محمد محمود الامام ، قرب نهاية ١٩٨٣ ، وفي اشارة الى «الهجرة المرتدة وتوقعاتها المستقبلية» . الى انتهاء الطفرة في الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ويتوقع ان تشهد السنوات المقبلة عودة نهائية للعاملين بالخارج ، وتناقص تحولاتهم «وبناء عليه فإن على الاقتصاد المصري ان يتهيأ من الآن لهذه المرحلة ، وإذا كانت الهجرة المرتدة تعني تدفق أعداد كبيرة الى سوق العمل المصري . فإن الأمر ليس بالضرورة غير قابل للمواجهة . فهذه الأعداد لها مقار اقامتها ، بل ويتواجد جانب من أسرها في مصر . والبعض له وظائفه التي يعود إلى شغلها بينما الجميع لديهم مدخراتهم التي يمكن اذا احسن توجيهها ان تسهم في توفير عمل منتج لهم» .

ورغم انضاح بوادر الهجرة العائلة ، فإن مؤتمرا ضحها عن «هجرة العمالة المصرية للخارج» نظمته اتحاد جمعيات التنمية الادارية في يناير ١٩٨٤ ، لم يتضمن الا ورقة واحدة عن الهجرة العائلة (حسن صلاح السورى ، ١٩٨٤) ، رغم أنه قد قلم للمؤتمر واجد وعشرون دراسة وستة اوراق عمل . وقد تعرضت هذه السورقة للهجرة العائلة كآمر محتمل ، ولم تتضمن إلا تصورا عن التخطيط لمواجهة هذه المشكلة في إطار تخطيط القوى العاملة . ولم يشر صراحة إلى العودة الا في ورقة اخرى من اوراق المؤتمر (عبد الحليم محمود حبيب ، ١٩٨٤) ، وكان ذلك بصورة موجزة جدا . كما لم تتضمن توصيات المؤتمر شيئا يذكر عن العودة .

إلا أن الكثير من الدراسات التي قدمت الى هذا المؤتمر عالجت آثار الهجرة للعمل خارج مصر ، وكان أغلب هذه الدراسات انطباعيا . وترتبط مثل هذه الدراسات بموضوع آثار عودة المهاجرين ، كما أشرنا سابقاً . ونشير هنا الى دراستين قامتا على مسح ميداني صغير في احدى قرى الوجه البحري (قرية دفرة ، مركز طنطا ، محافظة الغربية) في أكتوبر ١٩٨٣ . وفي احدى هاتين الدراستين (محمد أبو مندور الديب وآخرون ، ١٩٨٤) يقدم لنا الكاتب وصفا لأوجه تصرف ٥٩ مهاجرا بالقرية ، نصفهم من العاملين بالزراعة ، في مدخراهم على الصورة التالية :

وجه التصرف	التكرار النسبي %
شراء أجهزة منزلية	٢٨,٧
تسديد ديون	٢٣,٠
شراء أرض للبناء	١٦,٤
أوبناء منزل	١١,٥
شراء ماشية	١,٧
ادخار (نقدي)	٦,٦
شراء مصوغات	١,٦
شراء آلات	١,٦
شراء اراض زراعية	١,٦
الجملة	١٠٠,٠

وتعضد هذه البيانات (نفس المصدر ٢٤) ، على قلة دلالتها العامة ، الاستخلاص الذي أشرنا اليه في عرض الكتابات الغربية عن العودة ، عن غلبة أوجه الانفاق الاستهلاكي والانفاق على المساكن في استخدام أموال المهاجرين . وتتناول ثانية الدراستين عن قرية دفرة «عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٨٤» التغير الاجتماعي المصاحب للهجرة ، ويستخلص الكاتب ، ضمن أمور أخرى ، أنه قد صاحب

الهجرة تغير في القيم الاجتماعية ، خاصة قيمة الاشتغال بالزراعة بأجر نقدي ، وكان التغير لصالح مهن أخرى ، في مقدمتها الحرف «نفس المصدر ٣٧» .

ولم تتضمن ورقة رسمية عن الهجرة الخارجية المؤقتة «حكومة مصر العربية ١٩٨٤» عن موضوع العودة الاقائمة بمشاكل العائدين تتضمن العودة الى مستويات منخفضة ، وعدم وجود مسكن ملائم ، وصعوبة الحاق الأبناء بالمدارس .

وفي دراسة حديثة صادرة عن المجالس القومية المتخصصة «المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٨٦» «قدر حجم العمالة المصرية في البلدان العربية في ١٩٨٥ حوالي ١,٦ مليون . كذلك قدر الانخفاض السنوي في حجم قوة العمل المصرية بالبلدان العربية اعتباراً من ١٩٨٥ بما يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ ألف عامل سنوياً ، وذلك على أساس انخفاض يتراوح بين ٥ و ١٠٪ في السعودية والبلدان النفطية الأخرى ، باستثناء العراق التي تتوقع الدراسة ان يزيد عدد المصريين العاملين فيها «وما يتعارض مع تطورات سوق العمل في العراق في السنوات القليلة الماضية ومع المشاهدات الفعلية في الشهور الأخيرة من ١٩٨٥» . ورغم ان الدراسة معنونة اثار عودة العمالة المصرية من الخارج الا انها لا تحوي مناقشة لهذه الآثار ، وتنتهي الدراسة بتوصيات قريبة الاجل تتضمن :

- الحاق العمال العائدين ، من العاملين بالحكومة والقطاع العام بأعمالهم دون تعويق - توجيه وارشاد العائدين ومعاونتهم في استثمار أموالهم بشكل مجزٍ يؤدي الى خلق فرص عمل منتجة

- الالتجاء الى التدريب التحويلي في المهن التي تشتد الحاجة اليها في سوق العمل المحلي والأسواق الخارجية .

هذا بالإضافة الى توصيات بعيدة الاجل تستهدف زيادة كفاءة التشغيل في البلد عموماً .

وخلاصة القول ، ان ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج لم تدرس دراسة وافية . فلا حجم الظاهرة ، ولا طبيعتها ، ولا اثرها على المجتمع المصري ، أخضعت للدراسة علمية متعمقة .

أسلوب الدراسة الحالية :

يمكن القول ان هناك مسببين رئيسيين لشدة الدراسات الجادة حول العودة الأول نقص البيانات ، والثاني قعود المهمة . ومن حسن الطالع ان يتوفر لنا الآن بيانات مسح ميداني كبير عن الهجرة من مصر يتضمن الكثير من البيانات المفيدة في دراسة العودة . راجع الملحق لوصف مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

الا ان توفر هذه البيانات لا يكفي للدراسة الوافية لظاهرة العودة التي تقتضي توفر العديد من البيانات من مصادر شتى ليست كلها متاحة . وينطبق هذا بوجه خاص على

دراسة واقع الهجرة العائلة على المجتمع المصري ، والتي تتطلب بيانات عن العمليات المجتمعية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تلتمح بها الهجرة العائلة . وإذا اخذنا مثالا بسيطا ، وهاما ، على هذا ، فان دراسة أثر الهجرة العائلة على مستوى وخصائص البطالة يقتضي توفر بيانات حديثة عن مدى التعطل وخصائص المتعطلين لانتوفر في مصر . وليست البيانات اللازمة وحدها بكافية للدراسة المعمقة للعودة وآثارها . فالجهد التحليلي المطلوب ضخم ، ولا يمكن الا بمجرد الاقتراب منه ، عن بعد ، في دراسة كالتى نحن بصددنا هنا . ويقوم الأسلوب الذي نتوخى اتباعه في هذه الدراسة على محورين ، يسعى أولهما لتقدير حجم العودة وفحص خصائص العائدين ، السابقين أو المحتملين ، بما في ذلك ماطراً عليهم من تغير أثناء الهجرة للعمل بالخارج وما يقابلون به المجتمع المصري عند عودتهم من خبرات ، وتراكم مالي ، وأنماط سلوك . أما المحور الثاني فيقوم على مقابلة هذا التيار البشري ، بخصائصه الاقتصادية والاجتماعية ، ببعض العمليات المجتمعية الأساسية ، خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل وتوظيف أموال العائدين ، في محاولة للتعرف على وقع الهجرة العائلة على المجتمع المصري .

وسنركز في هذه الدراسة على الجانب الأول مستفيدين من نتائج مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) . مكتفين بإشارات سريعة للجانب الثاني ، آمليين أن نتطرق الى هذا الجانب بأساليب تحليلية أكثر عمقا في دراسات قادمة .

١ - حجم وتوقيت العودة :

تتوفر بيانات عن أعداد المصريين القادمين والمغادرين عبر الموانئ والمطارات المصرية في الفترة «٧٠-١٩٨٥» أنظر جدول «١-١» وبالنسبة فان هذه البيانات تتعلق بحركة كل المصريين الى جميع أنحاء العالم ، وبالتالي فإن تقدير عدد المصريين بالخارج الذي يمكن حسابه تجميعيا من هذه البيانات ، يضم العاملين ومعوليهم الذين تحركوا عبر الحدود المصرية سواء للعمل المؤقت أو الإقامة الدائمة أو المؤقتة ، في بلدان عربية أو أجنبية .

وتوجد مؤشرات لاتدعنا نثق في هذه البيانات كثيرا . من أهمها أن رصيد المصريين بالخارج الذي يمكن حسابه من هذه البيانات ، لا يتسق مع أكثر التقديرات مصداقية عن حجم الهجرة ، اذ يقدر مثلا من نتائج مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» أن اجمالي عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥ ، ممن غادروا البلاد منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، يقارب المليون ونصف ، بينما يصل تقدير صافي هجرة المصريين في الفترة «٧٤-١٩٨٤» من بيانات الدخول والمغادرة الى ٦٢٦ ألفا فقط ، كذلك يبدو رقم فرق القادمين والمغادرين لعام ١٩٧٣ أكبر كثيرا من المتوقع ، خاصة في ضوء أرقام السنوات السابقة والتالية ،

جدول « ١ - أ »
أعداد المصريين القادمين والمغادرين (١٩٧٠ - ١٩٨٥)

السنة	العدد بالآلاف		
	القادمون	المغادرون	الفرق
١٩٧٠	١٩٨	٢٣١	٣٣ -
١٩٧١	٢٦١	٣٢٤	٦٣ -
١٩٧٢	٣٦٢	٤٤٨	٨٦ -
١٩٧٣	٥٠٥	٦٥٠	١٤٥ -
١٩٧٤	٧٣٨	٧٨٦	٤٨ -
١٩٧٥	٦٨٦	٧٢٣	٣٧ -
١٩٧٦	٥٩٦	٦٤٣	٤٧ -
١٩٧٧	٨٤٦	٨٣٨	٨
١٩٧٨	٨٦٤	٩٦١	٩٧ -
١٩٧٩	٩٩٨	١١٨٠	١٨٢ -
١٩٨٠	١١٨١	١١٢٥	٥٦
١٩٨١	١١٥٠	١٤٢٥	٢٧٥ -
١٩٨٢	١٦٧٧	١٨٢٩	١٥٢ -
١٩٨٣	١٩٣٦	١٧٦٧	١٦٩
١٩٨٤	١٨٦٨	١٨٨٩	٢١ -
١٩٨٥	١٧٥٥	١٦٨٩	٦٦
* ١٩٨٦	٥١٧	٥٠٩	٨

* (يناير - أبريل)

المصدر : بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وزارة الداخلية

وبالرغم من الظروف الاستثنائية الخاصة بحرب أكتوبر . وقد يعود قصور هذه البيانات الى ان المعالجة الاحصائية لبطاقات الدخول والمغادرة قد توقفت عدة سنوات في فترة رواج الهجرة ، وللأسف لا تتوفر لنا أي تفصيلات عن بيانات الدخول والمغادرة «حسب البلد مثلاً» بحيث يمكن اخضاعها لتمحيص أدق .

وحرري بنا ان نشير الى أن المشاكل الظاهرة في بيانات الدخول والمغادرة لاتعود، في الفترة المدروسة ، الى الهجرة الدائمة . فأعداد المهاجرين الدائمين ، كما يتضح من جدول « ١ - ٢ » ، كانت صغيرة بحيث لا يمكن ان تؤثر على اجمالي أعداد المغادرين والقادمين ، وقد تضاعف عدد المهاجرين الدائمين حتى كاد يتلاشى في ١٩٨٥ . ولا يعود هذا في تقديرنا الى

قرب اختفاء الهجرة الدائمة للمصريين ، ولكن الى قصور تسجيل المهاجرين حيث لم يصبح استيفاء الاجراءات الرسمية شرطا للسماح بمغادرة البلاد منذ اوائل السبعينات لمن يرغب في الهجرة الدائمة . ويعضد ذلك أن عدد من اكتسبوا صفة المهاجر ، بعد أن غادروا البلاد دون ترخيص هجرة ، قد بلغ في ١٩٨٥ ، ٢٦٨ فردا (نفس مصدر جدول ١-٢) ، اي حوالى ثلاثين مثالا لمن حصلوا على ترخيص بالهجرة ، ولا ريب أن هناك مهاجرين دائمين لم يسجلوا اكتسابهم لصفة المهاجر لدى السلطات المصرية . إلا أنه رغم كل ذلك فيتوقع أن العدد الكلي للمهاجرين بصفة دائمة ، من الصغر بحيث لا يؤثر في التغيرات الاساسية في الأعداد الماثلة نسبيا للدخول والمغادرة ، والتي تتحدد ، في المقام الأول ، بتحركات المهاجرين المؤقتين .

جدول ١-٢
عدد المهاجرين الدائمين من مصر
١٩٨٥-١٩٧٠

السنة	العدد
١٩٧٠	٢٧٢٦
١٩٧١	٢٨٦٥
١٩٧٢	١٧٠٨
١٩٧٣	١٢٧٤
١٩٧٤	٧٥٨
١٩٧٥	٣٥٥
١٩٧٦	٢٥٣
١٩٧٧	٢٩٥
١٩٧٨	٣٠٥
١٩٧٩	٩٦
١٩٨٠	٥٤٦
١٩٨١	٤٧
١٩٨٢	٢٠
١٩٨٣	٣٠
١٩٨٤	١٤
١٩٨٥	١٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٥ ، مارس ١٩٨٦ .

الا ان القصور في بيانات الدخول والمغادرة لا يمنعنا من استقاء بعض المؤشرات عن الهجرة والعودة ، وتشير البيانات الى عودة صافية للمصريين من الخارج في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، واذا اخذنا في الاعتبار المشاهدة الخاصة بعودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين في العراق خلال النصف الأول من ١٩٨٦ ، فانه يتوقع ان يسجل عام ١٩٨٦ عودة صافية ايضاً ، ولكن في حدود البيانات المتاحة في الجدول ، فان أكبر عودة قد حدثت في ١٩٨٣ ، متزامنة مع الاحساس بالازمة الاقتصادية في البلدان العربية النفطية ، كذلك تترافق العودة الطنيفية في ١٩٧٧ مع بدء مشاكل النمو الاقتصادي المتفجر ، والنمو المنفلت في حجم العمالة الوافدة ، في البلدان النفطية . وقد اتخذت البلدان العربية النفطية اجراءات للحد من العمالة الوافدة والتضييق على اصطحاب الموعولن في أواخر السبعينات واول الثمانينات ، وربما في ذلك تفسير للعودة الصافية في ١٩٨٠ . اما موجة العودة الصافية التي بدأت في الظهور منذ ١٩٨٥ فتعود بالاساس الى عودة المصريين من العراق .

ولانكنا هذه البيانات على أي حال من معرفة الحجم الاجمالي لعودة المهاجرين من تيار الهجرة الرئيسي في مصر ، اي تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية والذي تعظم بعد تصحيح اسعار النفط في ١٩٧٣ . ولكن نفيدنا بيانات الدخول والمغادرة في متابعة صافي الاضافة ، او السحب ، من رصيد العمالة المصرية في الخارج خلال فترة زمنية معينة بشكل تأشيري ، وبهذا تكون بيانات الدخول والمغادرة دالة على وقوع المستوى الثاني من العودة ، اي الهجرة العائدة ، كما اصطللنا .

ومن بيانات جدول ١-١ « تنضج بداية للهجرة العائدة في ١٩٨٠ مالبث ان اختفت في العامين التاليين ، ولكن يمثل عام ١٩٨٣ بداية اخرى للهجرة العائدة ، على مستوى أكبر كثيراً من بداية ١٩٨٠ ، ورغم زيادة صغيرة في رصيد المصريين بالخارج خلال ١٩٨٤ ، الا أن بيانات عامي ١٩٨٥ وبداية ١٩٨٦ ، تشير الى تجمد الهجرة العائدة ، وبذلك يمكن ، طبقاً لبيانات الدخول والمغادرة ، توقيت بدء موجة الهجرة العائدة الى مصر بعام ١٩٨٣ ،

ويوفر لنا مسح الهجرة من مصر « ١٩٨٥ » تقديراً لعدد المهاجرين العائدين ، ممن غادروا البلد بقصد العمل خارجها خلال الفترة المرجعية للمسح « اكتوبر ١٩٧٤ - ديسمبر ١٩٨٤ » وعادوا الى مصر « نهائياً » قبل تاريخ المسح « اول ١٩٨٥ » . كذلك يوفر لنا المسح تقديراً لعدد العاملين المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥ ، وهذا الرقم الاخير يمثل من منظور تاريخ المسح ، طاقة العودة ، اي الحجم الكلي للعاملين المؤهلين للعودة من الخارج ، ويتضمن جدول ١-٣ « هذين التقديرين لاجمالي الهجرة المصرية ولبلدان الاستقبال الخمسة الرئيسية .

جدول ١- ٣
تقدير حجم العودة والهجرة للعمل أول ١٩٨٥

البلد	العدد بالالف	
	المقادون حتى أول ١٩٨٥	المهاجرون للعمل في أول ١٩٨٥
الاجمالي	١٥٨٣	١٢١٠
العراق	٥٥١	٤٢٤
السعودية	٣٨٢	٣٦١
الاردن	١٤٩	٩٠
ليبيا	١٤٦	٣٣
الكويت	١١٧	١٤٥

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، التقدير الأولي

ويتضح من الجدول ان طاقة العودة في أول ١٩٨٥ كانت حوالي ١,٢ مليون عامل ، ولما كانت العراق والسعودية تستوعبان حوالي ثلثي العاملين المهاجرين فان ذلك كان نصيبهما من طاقة الهجرة الكلية ، العراق بحوالي ٣٥٪ والسعودية بحوالي ٣٠٪ كذلك كانت طاقة العودة اقل من عدد من عادوا فعلا قبل ذلك التاريخ ، اذ كانت نسبة الثاني للاول حوالي ٧٥٪ . ويمكن اعتبار هذه النسبة مؤشرا لمدى استمرارية تيار الهجرة

وليس الافراد المهاجرين في الزمن . بمعنى انه كلما قلت نسبة طاقة الهجرة في نقطة زمنية معينة الى حجم العودة في فترة سابقة عليها ، كان ذلك دليلاً على تدني درجة استمرارية تيار الهجرة في الزمن . ويفرض ثبات الاوضاع في بلد المنشأ على ماضي عليه ، فان قيمة هذه النسبة تتوقف على ظروف التشغيل في بلد الاستقبال والتي يمكن اجمالها في درجة دوام الطلب على مواطني بلد المنشأ وقيمة العائد الذي يحصل عليه مهاجرو بلد الاصل . وطبقاً

لهذا المقياس تبين محتويات جدول « ١-٣ » أن أكثر تيارات الهجرة المصرية استمرارية في مطلع ١٩٨٥ كان ذلك المتجه الى الكويت « ١٢٤٪ » ، واقلها استمرارية تيار ليبيا « ٢٣٪ » ، وبينما كانت العراق في موضع قريب من المتوسط ، كان تيار الهجرة الى السعودية أكثر استمرارية في المتوسط « ٩٥٪ » وإلى الأردن أقل من المتوسط « ٦٠٪ » . وعليه يكون الترتيب

التنازلي للبلدان الخمسة الرئيسية حسب درجة استمرارية تيار الهجرة المصرية في الزمن كالتالي : الكويت ، السعودية ، العراق ، الأردن ، ليبيا . ويعني هذا الترتيب ، ضمن مايعني ، انه كان يمكن في مطلع ١٩٨٥ ، لو توفرت البيانات ، توقع العودة من ليبيا بصورة اسرع من الكويت» ويتوافق هذا الترتيب مع معلوماتنا عن تفاعل العاملين المشار اليها ،

ثبات الطلب وقيمة العائد ، في البلدان الخمسة ، كما تؤيد تطورات السنوات القليلة الماضية ترتيب هذه البلدان حسب مدى استمرارية هجرة المصريين اليها . وعلى هذا المعيار ، وفي ضوء تطورات العودة منذ ١٩٨٥ ، نتوقع أن مدى استمرارية تيار الهجرة الى العراق قد انخفض منذ مطلع ١٩٨٥ .

وتبين لنا بيانات مسح الهجرة من مصر « ١٩٨٥ » أن الهجرة للعمل خارج مصر قد بدأت متآخرة نسبياً في مدى السنوات العشر « ١٩٧٤ - ١٩٨٤ » . انظر جدول « ١-٤ » . فقد خرج حوالى ٧٠٪ من اجمالي المهاجرين للعمل في النصف الاول من الثمانينات ، وبالطبع كان توقيت بدء الهجرة للمهاجرين وقت المسح متأخراً عن المهاجرين العائدين ، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين في أول ١٩٨٥ ، الذين خرجوا من مصر في الثمانينات الى ٨٣٪ . على حين انخفضت نسبة هؤلاء بين العائدين حتى أول ١٩٨٥ الى ٥٨٪ . ويصود هذا النمط في تقديرنا الى ازدهار الهجرة الى العراق في مطلع الثمانينات .

جدول ١ - ٤٤
النمط الزمني لبداية الهجرة للعمل خارج مصر (١)

العدد بالآلاف		الفترة
المهاجرون	المالكون	
٧٠,٢	١٨٥,٢	قبل ١٩٧٥
١٣٤,٣	٤٨٢,٨	١٩٧٥ - ١٩٧٩
١٠٠٥,٥	٩١٥,٠	١٩٨٠ - ١٩٨٤
١٢١٠,٠	١٥٨٣,٠	الجملة

١٦ « طبقاً لتعليقات المسح ، اعتبر الفرد مهاجراً إذا بدأت هجرته قبل أول الفترة المرجعية ، ولم تنته قبله .
المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» .

والواقع ان نتائج مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» تمكننا من التوصل لتقدير النمط الزمني لعدد المهاجرين الذين عادوا الى مصر خلال الفترة المرجعية للمسح ، دون ان يهاجروا مرة اخرى حتى وقت المسح . انظر جدول « ١ - ٥ » . ويلاحظ أن هذه الأرقام غير قابلة للمقارنة المباشرة مع بيانات الدخول والمغادرة التي عرضنا لها سابقاً ، ويتسق النمط الزمني للتقديرات المستقى من المسح مع التطورات المتفق عليها لنمط الهجرة للعمل في مصر . فيبدأ عدد العائدين نهائياً عند قيم متدنية في منتصف السبعينات ، ما تلبث ان تزداد تدريجياً ، مع تزايد حجم تيار الهجرة للخارج ، حتى نهاية السبعينات ولكن عدد العائدين نهائياً يقفز قفزة كبيرة نسبياً في ١٩٨٠ ثم يتضاعف بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢ ويثبت عند ذلك المستوى المرتفع في الفترة «١٩٨٢ - ١٩٨٤» . ويتفق هذا النمط الزمني منذ بداية الثمانينات مع تطورات تيار الهجرة من مصر للعمل بالبلدان العربية التي عرضنا لها عند مناقشة بيانات الدخول والمغادرة ، مع تزايد عودة المهاجرين بشكل واضح مع التضييق في استقدام العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية في نهاية السبعينات ، وبشكل اقوى مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في هذه البلدان وفي العراق منذ ١٩٨٢ .

جدول (١-٥)
تقدير العدد السنوي للمهاجرين العائدين نهائيا
خلال الفترة المرجعية للمسح وفي بلدي الهجرة الرئيسيين خاصة

السنة	العدد بالآلاف		
	الجملة	العراق	السعودية
١٩٧٤	٤٦	٢,٤	٤,٦
١٩٧٥	٤٢	١,٣	١٠,٨
١٩٧٦	٤٠	٤,٨	٩,٣
١٩٧٧	٦٢	٢,٤	٢٦,٣
١٩٧٨	٦٣	١٠,٨	١٥,٥
١٩٧٩	٨٥	٩,٦	٤٣,٣
١٩٨٠	١٢٨	٤٦,٧	٤٦,٤
١٩٨١	١٥٠	٥٦,٣	٣٥,٦
١٩٨٢	٣٢٠	١٤٣,٧	٦٥,٠
١٩٨٣	٣٢٦	١٦٧,٧	٥٥,٧
١٩٨٤	٣٠١	١٠٥,٤	٦٩,٦

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥
 بتطبيق النمط الزمني للمهاجرين العائدين (من استبيان ٥٤) على تقدير العائدين من التقرير الأولي للمسح

وتبرز بعض تفاصيل النمط الزمني للعودة بفحص تقدير العدد السنوي للعائدين نهائيا حتى اول ١٩٨٥ من بلدي الهجرة الرئيسيين ، العراق والسعودية ولندكر قبل ان نتقدم ان البلدين يختلفان في طبيعة تيار الهجرة للعمل فيهما ، فالعائد المادي للهجرة وظروف العمل والاقامة ، وطبيعة سوق العمل ، تتفاوت بشدة بين البلدين ويلاحظ من جدول (١-٥) ان العودة النهائية من العراق كانت شبه منعقدة حتى اواخر السبعينات ثم قفزت قفزيين ضخمتين متتاليتين في مطلع الثمانينات ، ثم ابتداء من ١٩٨٢ وتعبهاتان القفزان عن تضخم تيار الهجرة الى العراق منذ مطلع الثمانينات خاصة ابتداء من ١٩٨٢ اما العودة النهائية من السعودية فتتبع نمط تزايد تدريجي منذ منتصف السبعينات مع قفزيين تزامنان مع التشديد على استقبال العمالة ، والمولدين ، حول نهاية السبعينات وفي الفترة (٨٢- ١٩٨٤) اي فترة اشتداد الازمة الاقتصادية الناجمة عن تدهور سوق النفط ، وتدني العائدات النفطية

ويمكننا التوصل لمؤشر على حجم وتوقيت الهجرة العائدة من بيانات مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) بمقارنة النمط الزمني للعودة النهائية حتى تاريخ المسح^(٣) بالنمط الزمني لبداية الهجرة الأخيرة^(٤).

وتجدر الإشارة الى ان هذه البيانات ليست قابلة للمقارنة المباشرة ببيانات الدخول والمغادرة المتضمنة في جدول (١ - ١) فالعودة النهائية تستبعد العودات التي سبقتها ان وجدت (بينما تتضمن العودات السابقة بالطبع في بيانات الدخول) ولا تشمل العودات السابقة للمهاجرين وقت المسح . كذلك فان الخروج في الهجرة الاخيرة ليس الا احدى مرات للمغادرة للعمل في الخارج في حالة تكرار الهجرة ، بينما تدخل مرات المغادرة الوسيطة ، و مرات المغادرة السابقة لمن عادوا نهائيا ، في احصاءات المغادرة . الا اننا نرى امكانية الاطمئنان الى المؤشر الذي نقرحه نتيجة تدني نسبة حالات الهجرة المتعدده (٢١,٧٪ للعائدين و٢٠,٩٪ للمهاجرين وقت المسح) كذلك لا تتضمن البيانات المستمدة من المسح الا العاملين المهاجرين بينما تشمل بيانات الدخول والمغادرة كل العابرين للحدود .

وتبين بيانات جدول (١-٦) ماسبق ان اشرنا اليه من تعاطم تيار الخروج للعمل خارج مصر منذ اواخر السبعينات حتى وصل اقصاه في عام ١٩٨٤ . الا ان تيار الهجرة للعراق كان متأخرا بالمقارنة بتيار الهجرة الى السعودية ، فقد كان حجم الخروج للعمل في العراق ضئيلا ومتذبذبا حتى ١٩٧٨ واقل من الخروج للعمل في السعودية حتى نهاية السبعينات . اما منذ بداية الثمانينات فيتعاطم تيار الخروج للعمل في العراق بمعدلات ضخمة ، وعل مستوى اعلى من الخروج للعمل في السعودية . وان كان تيار الخروج للعمل في العراق قد تباطأ قليلا في ١٩٨٣ ، الا انه قفز قفزة هائلة في ١٩٨٤ . كذلك نلاحظ ان الخروج للعمل في السعودية ، وان كان تباطأ في مطلع الثمانينات الا انه قد عاد للازدهار في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤

ويفحص النمط الزمني لبداية الهجرة الاخيرة للمهاجرين وقت المسح ، نجد علامة واضحة على ارتفاع معدل دوران الهجرة الى العراق . فنجد ان حوالي ثلاثة ارباع المهاجرين في اول ١٩٨٥ بدأوا هجرتهم في العام السابق ، و١٣٪ فقط بدأوا الهجرة في ١٩٨٣ وكلها طالت مدة الهجرة قلت نسبة المهاجرين ، حتى تنعدم تقريبا لمن بدأوا الهجرة حول منتصف السبعينات ، وليس الحال كذلك بالنسبة لتيار الهجرة للعمل في السعودية حيث تنخفض نسبة المهاجرين الذين وصلوا السعودية في السنة السابقة لوقت المسح مثلا الى ٤٥٪ فقط وتعقد هذه المشاهدات استنتاجنا السابق ، بناء على مؤشر مختلف ، من زيادة استمرارية الهجرة الى السعودية عن العراق .

جدول (١ - ٦)
النمط الزمني لبدا الهجرة الاخيرة
خلال الفترة المرجعية للمسح ، وفي بلدي الهجرة الرئيسيين خاصة

العدد بالالف									سنة بدء الهجرة الاخيرة
الجملة			المهاجرون			العائلون			
السعودية	العراق	الجملة	السعودية	العراق	الجملة	السعودية	العراق	الجملة	
١٣,٣	٢,٣	٧٦,٦	١,٢	٠,٠	١٣,٠	١٢,١	٢,٣	٦٣,٦	قبل ١٩٧٤
١٥,٨	٤,٣	٧١,٧	١٣,١	٠,٩	١٧,٤	٢,٧	٣,٤	٥٤,٣	١٩٧٤
١٨,٥	٢,٣	٥٩,٣	٢,٤	٠,٠	٧,٦	١٦,١	٢,٣	٥١,٧	١٩٧٥
٢٣,٨	٨,٨	٨٠,٧	٢,٤	٠,٩	٦,٥	٢١,٤	٧,٩	٧٤,٢	١٩٧٦
٣٤,٤	٣,٢	٧٤,٨	٣,٦	٠,٩	١٥,٢	٣٠,٨	٢,٣	٥٩,٦	١٩٧٧
٣٥,١	١٣,٤	٨٣,٢	٨,٣	٠,٩	١٣,٠	٢٦,٨	١٢,٤	٧٠,٢	١٩٧٨
٦٦,٩	٤٠,٠	١٩٠,٢	١١,٩	٢,٧	٣٢,٦	٥٥,٠	٣٧,٣	١٥٧,٦	١٩٧٩
٥٢,٥	٦١,١	١٨٥,٦	١٥,٥	١٢,٤	٤٧,٨	٣٧,٠	٤٨,٧	١٣٧,٨	١٩٨٠
٥١,٤	٨٢,٨	٢٣٨,٧	١٧,٩	١١,٥	٧٧,١	٣٣,٥	٧١,٣	١٦١,٦	١٩٨١
٩٧,٩	١٩٠,٠	٤٢٥,٠	٤٢,٩	٢٤,٨	١٠٩,٧	٥٥,٠	١٦٥,٢	٢١٥,٣	١٩٨٢
١٢٥,٤	١٧٢,٧	٤٦١,٣	٧٩,٨	٥٥,٠	٢٠٩,٦	٤٥,٦	١١٧,٧	٢٥١,٧	١٩٨٣
٢٠٧,٦	٣٩٤,٣	٨٤٥,٩	١٦٢,٠	٣١٤,٠	٦٦٠,٤	٤٥,٦	٨٠,٣	١٨٥,٥	١٩٨٤
٧٤٢,٦	٩٧٥,٠	٢٧٩٣,٠	٣٦١,٠	٤٢٤,٠	١٢١٠,٠	٣٨٢,٠	٥٥١,٠	١٥٨٣,٠	الجملة

المصدر: مسح الهجرة من مصر (١٩٨٤)
بتطبيق النمط الزمني للعائدين (من استبيان(٤)) والمهاجرين (من استبيان (٥)) على تقدير العائدين والمهاجرين (من التقرير الاول للمسح).

ونمكننا البيانات المتضمنة في الجدولين (١ - ٥) ، (١ - ٦) من فحص مسألة الهجرة العائدة ، على اساس مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) وذلك بحساب مؤشر لتباطؤ الهجرة بنسبة المهاجرين العائدين نهائيا ، قبل المسح ، حسب سنة العودة ، الى جملة الخروج للعمل في الهجرة الاخيرة^(١) ، حسب سنة بدء الهجرة ، سنويا خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٧٤).

وهذا المؤشر هو مقياس لما يمكن ان نطلق عليه الهجرة العائلة النهائية^(١) حتى وقت المسح . وكلما قلت قيمة هذا المؤشر ، كان ذلك دليلا على ازدهار الهجرة ، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تباطؤ الهجرة للعمل في الخارج ، اما اذا زادت قيمة المؤشر على الواحد الصحيح فان ذلك تعبير عن وقوع الهجرة العائلة . : ويبين جدول (١ - ٧) قيم هذا المؤشر ، ومنه يتضح ان مصر لم تشهد ظاهرة الهجرة العائلة النهائية حتى اول ١٩٨٥ بل ان عام ١٩٨٤ شهد ازدهار الهجرة للعمل في الخارج ، وخاصة في العراق . انما كل ما وقع هو تباطؤ في تيار الهجرة للعمل بالخارج منذ ١٩٨٠ ، زاد مداه في (١٩٨٢ - ١٩٨٣) لينقلب في السنة التالية مباشرة . واذا ركزنا على النصف الاول من الثمانينات حين ازدهرت الهجرة من مصر للعمل في الخارج ، لوجدنا ان الهجرة الى العراق كانت متباطئة في مطلع الثمانينات ، بالرغم من تنامي اعداد المهاجرين الداخلين^(٢) ، الى ان وصلت قرب مستوى الهجرة العائلة في ١٩٨٣ ، ثم مالبت ان ازدهرت في العام التالي . اما في السعودية فقد تباطأ تيار الهجرة الاتي من مصر منذ نهاية السبعينات وازداد تباطؤه ليعود الى الازدهار مرة اخرى في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

جدول (١ - ٧)
مؤشر تباطؤ الهجرة
١٩٧٤ - ١٩٨٤

السنة	الجملة	العراق	السعودية
١٩٧٤	٦٤	٥٦	٢٩
١٩٧٥	٧٣	٥٢	٥٨
١٩٧٦	٥٠	٥٥	٣٩
١٩٧٧	٨٣	٧٥	٧٦
١٩٧٨	٧٦	٨١	٤٤
١٩٧٩	٤٥	٢٤	٦٥
١٩٨٠	٦٩	٧٦	٨٨
١٩٨١	٦٣	٦٨	٦٩
١٩٨٢	٧٥	٧٦	٦٦
١٩٨٣	٧١	٩٧	٤٤
١٩٨٤	٣٦	٢٧	٣٤

المصدر: الجدولين (١ - ١٥) (١ - ٢)

ولنتهي هذا القسم من الدراسة نصدر حكمتنا بان مصر لم تتعرض حتى اول ١٩٨٥ لظاهرة الهجرة العائلة ، الا اننا نتوقع ان عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ قد شهدا هجرة عائلية بسبب العودة الكبيرة من العراق .

٢- نظرة على خصائص العائدين والمهاجرين

نقدم في هذا القسم وصفا لمجموعي العائدين من الهجرة للعمل حتى اول ١٩٨٥ ، والمهاجرين وقت المسح ، عن طريق تحديد خصائصهم الاساسية ، ولكي نضع خصائص العائدين والمهاجرين في المنظور المناسب ، نقارن هذه الخصائص بمثيلاتها في قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح (وليس بجملة السكان كما يحدث كثيرا في دراسات الهجرة مما يخل بسلامة المقارنة) . ويقوم هذا التوصيف على نتائج الاستبيانات الفردية لمسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) مما يدعم امكانية المقارنة بين المجتمعات الثلاثة: العائدون ، والمهاجرون ، وغير المهاجرين^(١) ، ولهذا التوصيف قيمة في حد ذاته حيث يتيح لنا التعرف على مجتمعات كانت خصائصها مجهولة لنا حتى الآن . كما ان معرفة الخصائص الاساسية للعائدين والمهاجرين ، خاصة عند مقارنتها بخصائص قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة ، يساعدنا في الاستدلال على اثار عودة المهاجرين ، واستشراف وقع الهجرة العائدة . ويحوي جدول (٢ - ١) هذه الخصائص .

وكما هو متوقع ، نجد ان نسبة الذكور بين المهاجرين اعلى من قوة العمل غير المهاجرة اذ تصل لحوالي ٩٧٪ ، الا اننا نلاحظ ان الفارق ليس بالضخامة التي تبدو عند مقارنة تركيب المهاجرين حسب الجنس بتركيب كل السكان حسب الجنس . ويرجع ذلك الى انخفاض مساهمة الاناث في قوة العمل عموما في مصر (وان كان تقدير نسبة الاناث في قوة العمل من الاستبيان الفردي رقم ٦) اعلى من المتوقع . وهذا مؤشر على زيادة نسبية كبيرة في مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينات) . كذلك نلاحظ زيادة محدودة في نسبة الذكور بين المهاجرين وقت المسح بالمقارنة بالعائدين .

وقد كان متوسط السن بين المهاجرين اقل من غير المهاجرين بحوالي عامين ، على الرغم من الانخفاض الشديد في نسبة المهاجرين الأقل من ٢٠ عاما ، بالمقارنة بغير المهاجرين ، ولكن نجد ان درجة تركيز اعلى في فئة العمر (٢٠ - ٤٠) عاما بين المهاجرين الأقل اذ بلغت نسبة العائدين والمهاجرين في هذه الفئة حوالي ٧٠٪ مقارنة بالنصف فقط في حالة قوة العمل غير المهاجرة . وكان متوسط السن بين المهاجرين وقت المسح يقل عن نظيره بين العائدين بثلاث سنوات ولذلك كان توزيع المهاجرين وقت المسح حسب العمر يتركز في الاعمار الاصغر بدرجة اعلى كثيرا من العائدين وغير المهاجرين ، اذ نجد ان نسبة المهاجرين وقت المسح في فئة العمر (٢٠ - ٣٠) عاما تقارب النصف بينما لم تتعد الثلث في حالة العائدين والربع في حالة غير المهاجرين .

ونلاحظ غط انتقاء ثنائي المستوى في الحالة التعليمية للعائدين فنجد ان نسبة غير المؤهلين بينهم (٥٦٪) لا تقل كثيرا عن غير المهاجرين (٦٠٪) ولكن داخل غير المؤهلين نجد ان نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين العائدين اعلى من غير المهاجرين وبالتالي تقل نسبة الاميين بين العائدين عن غير المهاجرين . وبين العائدين المؤهلين ، نجد ان نسبة المؤهلات الدنيا (الابتدائية والاعدادية) اقل من نسبة هذه المؤهلات بين غير المهاجرين ، بينما ترتفع نسبة المؤهلات الاعلى بين العائدين من غير المهاجرين . ويدل هذا النمط في تقديرنا على ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من مزيج من تيارين جزئيين : غير المؤهلين ، وهم الاغلبية والمؤهلين . وان هذين التيارين الجزئيين مستقلان الى حد كبير ، ولكليهما سوق خاص به في بلدان الاستقبال . ولكن داخل كل من هذين التيارين يوجد انتقاء للاعلى تعليما .

وتشير البيانات الى ان المهاجرين في اول ١٩٨٥ كانوا في المتوسط اعلى تعليما من العائدين حتى ذلك التاريخ ، اذ تقل نسبة غير المؤهلين بين المهاجرين عن العائدين . وهذا امر متوقع حيث ازداد الطلب على المؤهلين في البلدان العربية النفطية بتقادم تيار العمالة الوافدة اليها . ويبقى غط الانتقاء ثنائي المستوى فاعلا بين المهاجرين في اول ١٩٨٥ ، وان كان يلاحظ ان درجة انتقائية المؤهلات العالية والعليا قد قلت بينهم . بالمقارنة بالعائدين . ويعود ذلك في تقديرنا الى ان البلدان النفطية الغنية قد اسندت الكثير من وظائفها القيادية لمواطنيها المؤهلين . اضافة الى قلة العناصر القيادية في تيار الهجرة الى العراق الذي تضخم منذ مطلع الثمانينات . وقد عوض نقص نصيب المؤهلات العالية والعليا ارتفاع ملحوظ في مساهمة المؤهلات المتوسطة في تيار الهجرة للعمل خارج مصر .

وهناك انتقائية من نوع اخر حسب نوع التعليم ، بين المؤهلين . فبين العائدين نجد زيادة كبيرة في خريجي التعليم الصناعي ، ونقصا كبيرا في نسبة خريجي التعليم التجاري . وزيادة بسيطة في خريجي التعليم العام ، وانخفاضا محدودا في خريجي التعليم الديني ، بالمقارنة بغير المهاجرين . ولكن الافواج المتأخرة في تيار الهجرة للعمل بدت اكثر حملا للمهارات المتخصصة . اذ نجد ان نسبة خريجي التعليم العام قد انخفضت بين المهاجرين ، بالمقارنة بالعائدين ، وبينما احتفظ خريجو التعليم الصناعي بنصيبهم النسبي ، وارتفع نصيب خريجي التعليم الزراعي الى الضعف ، بالمقارنة بالعائدين وغير المهاجرين ، وارتفع نصيب التعليم التجاري ليقارب مستواه بين غير المهاجرين . وتتسق هذه الملاحظة مع ازدياد نسبة المؤهلات المتوسطة بين المهاجرين من جانب ، ومع ارتفاع الطلب على المهارات الفنية في بلدان الاستقبال من جانب اخر . ويعضد هذه الاستنتاجات ايضا ارتفاع نسبة خريجي الفروع العلمية في التعليم الثانوي والعالي بين العائدين ، وارتفاعها اكثر بين المهاجرين .

وتدل هذه المشاهدات على ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد زاد انتفاشية حسب الحالة التعليمية عموما ، كما ارتفع فيه نصيب التأهيل الفني المتوسط ، بمرور الزمن . وفي دراسة الحالة الاجتماعية في مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) اعتبرت فئات وسيطة هي «خاطب» و«عاقد قران» وذلك نظرا لانتشار حالات الخطوبة وعقد القران التي لم تنته الى اتمام الزواج لفترة طويلة نسبيا بسبب قلة الموارد المالية للشباب في سن الزواج . وقد ترتب على هذا ان اصبح توفير المال اللازم للزواج والاستقرار احد دواعي الهجرة . وتبين نتائج المسح ان المهاجرين الاوائل كانت تقل فيهم نسبة العزاب ، وتزيد نسبة الخاطبين والمتزوجين ، عن غير المهاجرين . اما المهاجرون وقت المسح فقد كانت نسبة العزاب والخطابين بينهم اعل ، ونسبة غير المتزوجين اقل ، من غير المهاجرين ، وبالمقارنة بالعائدين ايضا . وبالإضافة الى كون الرغبة في الزواج او اتمامه احد اسباب الاقدام على الهجرة للعمل في الخارج ، فان وراء هذه المشاهدات ايضا ازدياد تفضيل بلدان الاستقبال الغنية للوافدين غير المصطحبين لمعولهم (عما يعني ضمنا تفضيل غير المتزوجين) ولكون التيار الضخم للهجرة الى العراق هجرة ذكور بمفردهم بالرغم من عدم وجود عوائق رسمية في وجه دخول واقامة المعولين .

وتظهر البيانات ان عدد الاولاد الاحياء ، وعدد الاولاد المعولين ، كانوا اقل في حالة العائدين والمهاجرين عن غير المهاجرين . ويبدو ذلك بوضوح في الانخفاض الكبير في نسبة العائدين والمهاجرين الذين لهم اربعة اولاد او اكثر . كذلك نلاحظ انخفاض عبء اعادة الاطفال للمهاجرين بالمقارنة بالعائدين . وقد يعود ذلك الى ازدياد انجاب المهاجرين العائدين ، او الى قلة ترحيب بلدان الاستقبال بالوافدين المثقلين بالمعولين مما يجعل الهجرة اصعب على اصحاب الاولاد الكثر . وعليه يتضح ان الافراد الاكثر عبثا في اعادة الاطفال لم يكونوا اكثر قدرة على الهجرة ، وان انتفاشية الهجرة لذوي الاطفال الاقل زادت بتقادم تيار الهجرة من مصر . ولكن نلاحظ ان العائدين كانوا اكثر اعادة لأفراد غير الاطفال ، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم بالمقارنة بالمهاجرين وغير المهاجرين ، مما يجعل عبء الاعالة الكلي للعائدين اكبر قليلا من غير المهاجرين ، وان ظل عبء الاعالة الكلي للمهاجرين وقت المسح اقل من الفريقين الآخرين . وبالتالي فان الهجرة للعمل خارج مصر كانت ، في بداياتها ، اكثر انتقاء للمثقلين بعبء الاعالة ، وان بدرجة محدودة ، ولكن تحولت الية الانتقاء الى اصحاب عبء الاعالة الاخف مؤخرًا .

جدول (٢-١)
خصائص الأفراد في قوة العمل
حسب حالة الهجرة أول ١٩٨٥

الخاصية	التوزيع النسبي %		
	غير المهاجرين	المهاجرون	المائلون
الجنس			
ذكور	٨٦,٠	٩٧,٤	٩٦,٥
إناث	١٤,٠	٢,٦	٣,٥
العمر			
- ١٠	٩,٦	٢,٢	١,٩
- ٢٠	٢٤,٣	٤٩,٠	٣٢,١
- ٣٠	٢٦,٩	٢٩,٢	٣٥,٨
- ٤٠	١٨,٩	١٤,٦	١٩,٨
- ٥٠	١١,٤	٤,٤	٨,٠
+ ٦٠	٨,٨	٠,٦	٢,٤
المتوسط (سنة)	٣٧,٢٥	٣٣,١٠	٣٥,٢٦

تابع جدول (١-٢)

الخاصية	التوزيع النسبي %		
	المهاجرون	العائدون	غير المهاجرين
<u>عمل الميلاد (١)</u>			
المحافظات الحضرية	٢٠,٢	١٥,٩	١٨,٣
حضر بحري	١٣,١	١٠,٢	١١,٤
حضر قبلي	٩,٩	٦,٥	٩,٧
ريف بحري	٣١,٠	٣٧,٨	٣١,٤
ريف قبلي	٢٥,٤	٢٩,١	٢٩,٢
اخرى	٠,٤	٠,٥	٠,١
<u>الحالة التعليمية</u>			
امى	٣٧,٧	٣٥,٤	٤٤,٩
يقرأ ويكتب	١٨,٧	١٨,٣	١٤,٩
ابتدائي	٦,٨	٥,٧	٧,٦
اعدادي	٣,٠	٤,٢	٤,٦
ثانوي	١٧,٥	٢٢,٥	١٦,٠
دبلوم	٣,٨	٢,٥	٢,٧
عالية	١١,١	١٠,٦	٨,٧
عليا	١,٤	٠,٨	٠,٦
<u>نوع التعليم (للمؤهلين)</u>			
عام	٦٠,٨	٤٩,٤	٥٨,٠
ديني	٢,١	٢,٤	٦,٣
صناعي	١٨,٥	١٨,٠	٩,١
زراعي	٥,٨	١٠,٦	٥,١
تجاري	١٢,٧	١٩,٦	٢١,٦

(١) المحافظات الحضرية هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس . وتقسم مصر عادة الى الوجه البحري ، الذي يضم منطقة الدلتا ، والوجه القبلي أو الصعيد ويتمايز الوجهان على عديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتشمل فئة واخرى ، محافظات الحدود وخارج مصر .

تابع جدول (١-٢)

التوزيع النسبي %			الخاصية
غير المهاجرين	المهاجرون	العائثون	
			التخصص (في)
			التعليم الثانوي وما فوقه)
٥٨,٨	٦٦,٢	٦٣,٩	علمي
٤١,٣	٣٣,٨	٣٦,١	أدبي
			الحالة العائلية
٢٠,١	٢٦,٦	١٣,٩	أعزب
٢,٣	٨,٣	٤,٢	خطيب
٢,١	٢,٧	١,٢	عقد قران
٧٣,٣	٦١,٧	٧٩,٩	متزوج
١,٢	٠,٨	٠,٨	مطلق وأرملة
			عدد الأولاد الأحياء
٨,٥	١٢,٩	١٤,٦	صفر
١١,٣	١٧,٤	١٠,٠	واحد
١٣,١	١٧,٥	١٧,٧	اثنان
١٨,٢	١٨,١	١٦,٨	ثلاثة
٤٨,٩	٣٤,٠	٤٠,٩	أربعة وأكثر
٣,٦٩	٢,٨٥	٣,٠٩	المتوسط (فرد)
			عدد الأولاد المعولين
١٢,٥	١٣,٩	١٥,٩	صفر
١٢,٧	١٧,٥	٩,٨	واحد
١٥,٠	١٧,٦	١٩,٢	اثنان
١٧,١	١٨,١	١٧,١	ثلاثة
٤٢,٥	٣٢,٨	٣٨,١	أربعة وأكثر
٣,٢١	٢,٧٧	٢,٩٠	المتوسط (فرد)
			عدد المعولين الآخرين
٦٩,٠	٦٣,١	٦١,٧	صفر
١٣,٩	١١,١	١٧,٦	واحد
٦,٨	١٢,٦	٨,٦	اثنان
١٠,٤	١٣,٢	١٢,١	ثلاثة وأكثر
٠,٨١	٠,٩٨	١,٤٦	المتوسط (فرد)
٤,٠٢	٣,٧٥	٤,٣٦	متوسط جملة المعولين فرد

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

وفي نهاية هذا القسم ، يمكن القول ان درجة انتقائية الهجرة للعمل خارج مصر قد ازدادت بمرور الزمن ، كما ازداد تحكم ظروف بلدان الاستقبال في طبيعة الانتقاء ، وهذا أمر طبيعي بسبب ضيق فرص العمل في بلدان الاستقبال في وجه العمالة العربية عموما مع توفر اعداد ضخمة مستعدة للسفر للعمل في البلدان النفطية الغنية .

٣ - عودة المهاجرين

نقدم في هذا القسم من الدراسة تحليلا لظاهرة عودة المهاجرين للعمل بالخارج اعتمادا على نتائج مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، ويعني هذا ان التحليل يقتصر على من عادوا الى مصر نهائيا قبل اول ١٩٨٥ . ويتضمن تحليلنا لعودة المهاجرين جانبين الاول يناقش بعض التحولات التي طرأت على العائدين مع خبرة الهجرة خاصة فيما يتعلق بخصائص العمل ، بينما يتعرض الثاني لخبرة العودة الى مصر ويتداخل الجانبان في التحليل التالي حسب موضوع النقاش .

نبدا بمناقشة التغير في محل اقامة العائدين . ويبين لنا جدول «١-٣» توزيع المهاجرين العائدين حسب كل من محل الميلاد، ومحل الإقامة قبل الهجرة وبعد العودة مقارنين بمحل إقامة غير المهاجرين وقت المسح . وبداية ، نلاحظ وجود انتقائية سلبية قوية لقاطني حضر الوجه البحري قبل الهجرة .

وإذا اخذنا المقارنة المعتادة بين محل إقامة الهجرة وبعد العودة ، لوجدنا ان المحافظات الحضرية تخسر جزءا من العائدين الذين كانوا يقطنونها قبل الهجرة على حين يرتفع النصيب النسبي لحضر الوجهين البحري والقبلي ، وكذلك ريف الوجه البحري . بعد العودة ، ويعطي هذا النمط قدرا من المصادقية للفرض التقليدي القائل بأن الهجرة للخارج تمر عبر المراكز الحضرية للناسحين من الريف او المدن الصغيرة والمعروف ان المراكز الحضرية الكبرى في مصر تجذب المهاجرين من المدن الأصغر ومن الريف ، خاصة ريف الوجه البحري . وقد يعود النمط المشاهد الى رجوع هؤلاء المهاجرين الى محال اقامتهم السابقة على الهجرة الداخلية ، بعد عودتهم من الهجرة للعمل في الخارج . اما الفقد النسبي الذي يعانيه ريف الوجه القبلي بعد العودة فلا يمكن تفسيره بنفس النسب ، وإنما الأقرب الى القبول هو ضعف جاذبية ريف الوجه القبلي ، وهو أكثر مناطق مصر تحلفا ، كمكان للإقامة بعد العودة من الهجرة الى الخارج .

ويتدعم هذا الانطباع الأولي بمقارنة توزيع العائدين حسب محل الميلاد بتوزيعهم حسب محل الإقامة بعد العودة ، حيث نلاحظ ان التوزيعين أكثر تقاربا من توزيعي محل الإقامة قبل وبعد الهجرة . وذلك باستثناء حضر الوجه القبلي وريفه ، إذ يخسر الريف ويكسب الحضر . ويمكن تفسير هذه الملاحظة الأخيرة بأن الوجه القبلي يشكل منطقة هجرة

داخلية شبة مغلقة بعد العودة بحيث يستقر بعض من مواليد الريف في الحضر ، داخل الوجه القبلي ، وليس هذا بأمر مستغرب في ضوء خصائص صعيد مصر ومع هذا الاستثناء الخاص بالوجه القبلي ، فإن بيانات جدول ٣-١ تشير الى ميل قوي لرجوع العائدين الى محال ميلادهم اذا كانوا قد عبروا عن طريق مراكز حضرية كبرى الى العمل في الخارج . ولنحاول تمحيص هذه الانطباعات الأولية بقدر من التعمق باستخدام تحليل الاقتران .

جدول (٣-١)

عمل الميلاد وعمل الإقامة قبل الهجرة وبعد العودة
مقارنة بمحل إقامة غير المهاجرين
وقت المسح

المنطقة	التوزيع النسبي %			غير المهاجرين
	الميلاد	قبل الهجرة	بعد العودة	
المحافظات الحضرية	٢٠,١	٢٤,٢	١٩,٢	٢١,٤
حضر بحري	١٢,٢	١١,٠	١٢,٩	٢٢,٥
حضر قبلي	١٠,٢	١٢,٢	١٤,٦	١٢,٠
ريف بحري	٢٠,٢	٢٨,١	٢٩,٤	٢٢,٩
ريف قبلي	٢٥,٩	٢٤,١	٢٢,٧	٢٠,٢
اخرى	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

ونبدأ بدراسة العلاقة بين محل الميلاد وعمل الإقامة قبل الهجرة ، تعبيراً عن الهجرة الداخلية مدى الحياة حتى ما قبل الهجرة الى الخارج . انظر جدول ٣-٢ نجد ان الهجرة من الريف اكثر وقوعاً في الوجه البحري عن الوجه القبلي ، وفي الحالتين يتوجه المهاجرون اكثر الى المحافظات الحضرية ثم الى حضر الوجه ذاته كذلك نجد مواليد حضر كل من الوجهين اكثر حراكاً من مواليد الريف فيه ، كما ان المواقع التي يسافر اليها مواليد الحضر اكثر تنوعاً ، وكلتا الظاهرتين اقوى في حضر الوجه البحري عن حضر الوجه القبلي ، كما تحظى المحافظات الحضرية بنصيب الأسد من مواليد حضر الوجهين . وفي النهاية نجد ان المحافظات الحضرية هي اكثر المواقع الحضرية احتفاظاً بمواليدها ، خاصة اذا اخذنا في

الاعتبار ان حضر الوجه القبلي يضم حضر محافظة الجيزة ، وهو جزء من مدينة القاهرة الكبرى .

جدول (٣ - ٢)
عمل الاقامة قبل الهجرة حسب محل الميلاد للعائدين

الجملة	العدد	%	اخرى	ريف قبلي	ريف بحري	حضر قبلي	حضر بحري	المحافظات الحضرية	عمل الاقامة قبل الهجرة
٢٤١	١٠٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٤٤	١.٠٢	١٢.٠٤	٢.٠٥	٨٣.٤٤	المحافظات الحضرية	
١٥٨	١٠٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٦	٨.٠٩	٥.٠٧	٦٥.٠٨	١٩.٠١	حضر بحري	
١٢٣	١٠٠.٠٠	٠.٠٠	١.٠٦	٠.٠١	٧٩.٠٧	٥.٠٧	١٢.٠٠	حضر قبلي	
٣٦٢	١٠٠.٠٠	٠.٠٣	٠.٠١	٨٧.٠٦	٠.٠٦	٣.٠٦	٨.٠١	ريف بحري	
٣١٠	١٠٠.٠٠	٠.٠١	٩١.٠٦	٠.٠٣	٢.٠٩	٠.٠٦	٤.٠٥	ريف قبلي	
٤	١٠٠.٠٠	٥٠.٠٠	٥٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	اخرى	

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

اما اذا قارنا عمل الاقامة قبل الهجرة وبعدها ، فنجد ان المحافظات الحضرية اقل المناطق احتفاظا بالعائدين الذين كانوا يقطنونها قبل الهجرة ، اذ تخسر اكثر من ربعهم الى المناطق التالية: حضر بحري ، حضر قبلي ، ريف بحري ، وريف قبلي على الترتيب . انظر جدول (٣ - ٣) ، وهذا نفس ترتيب الهجرة الى المحافظات الحضرية من هذه المناطق كما تظهر من جدول (٣ - ٢) . وفي هذا الاستخلاص دعم لمقولة عبود الهجرة عن طريق المراكز الحضرية الكبرى ولكن ، كما نرى ، في حدود ضيقة . اما اكثر المناطق احتفاظا بقاطنيها قبل الهجرة فهي ، على الترتيب ، حضر قبلي ، ريف قبلي ، وريف بحري . وعليه فان حضر قبلي هو اكثر المناطق انغلاقا بالنسبة لمحل الاقامة قبل وبعد الهجرة ، اما ريف الوجه البحري والوجه القبلي فيخسران نسبة ضئيلة من قاطنيهم قبل الهجرة الى حضر نفس الوجه في المقام الاول ، ٦٪ في الحالة الاولى و ٤٪ في الحالة الثانية . كذلك نجد ان حضر الوجه البحري يخسر نسبة هامة ، ١٣٪ من ساكنيه قبل الهجرة لريف نفس الوجه ، ونسبة قليلة لحضر الوجه القبلي .

جدول ٣-٣
محل الإقامة بعد العودة حسب محل الإقامة
قبل الهجرة

معدل الحراك السنوي %	الجملة		اخرى	ريف قبلي	ريف بحري	حضر قبلي	حضر الحضري	المحافظات الحضرية	محل الإقامة بعد العودة
	العدد	%							
٢٥-	٢٩٢	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٧	٤,٤	٦,٨	١٤,٤	٧٣,٦	محافظات حضرية
٣١	١٣٢	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٩	٣,٠	٨٣,٣	٠,٨	حضر بحري
١٩	١٤٨	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٨,٦	٠,٧	١,٧	ريف بحري
٣	٣٣٨	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٣,٥	٠,٣	٥,٦	٠,٦	ريف قبلي
١٨-	٢٨٩	١٠٠,٠	٠,٠	٩٥,٥	٠,٣	٢,٨	٠,٣	٠,٠	بحري
١٠٠-	٢	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥
(١) - عدد الأفراد في محل الإقامة بعد العودة
ب - عدد الأفراد في محل الإقامة قبل الهجرة
المعدل - ١٠٠ - أ، ب، /

ومحصلة هذه الانحطاط ، كما تبدو في معدلات الحراك الصافي ، ان المحافظات الحضرية وريف الوجه القبلي يستويان في فقد صاف لجزء كبير من قاطنهم قبل الهجرة بينما يكسب حضر الوجهين نسبة هامة بالمقارنة من كانوا يقطنونها قبل الهجرة ، وحتى ريف الوجه البحري يسجل مكسبا محدودا . ولنلخص ، نلاحظ ان صورة الحراك المصاحب للهجرة للعمل في الخارج اعقد كثيرا من الانطباعات المبسطة التي تقول مثلا يفقد الريف لسكانه بعد العودة ، فبينما نجد ان الريف وجه بحري قد كسب من الحضر عامة ما يوازي ٢٪ من جملة ساكنيه قبل الهجرة ، نجد ان الخسارة الصافية لريف الوجه القبلي الى الحضر عامة لا تتعدى ٤٪ من المهاجرين الذين كانوا يقطنونه قبل الهجرة .

وبدراسة العلاقة بين محل الميلاد ومحل الإقامة بعد العودة ، وهي علاقة مركبة يتداخل فيها مجمل الحراك وتأثير الهجرة الخارجية على محل الإقامة ، لانجد دعما للانطباع الاول القضي بعودة المهاجرين الى محال ميلادهم . اذ بمقارنة جدول (٣-٣) بالجدولين (٣-٢) ، (٣-٣) ، نجد ان القيم القطرية في الجدول الاخير ، المعبرة عن تطابق محل الميلاد ومحل الإقامة قبل العودة ، أقل من القيم المناظرة في الجدولين الاولين . ويترتب على ذلك زيادة القيم غير القطرية في الجدول الاخير عن الجدولين الاولين . ويعني هذا ان الهجرة الى الخارج تشط عملية الحراك الجغرافي داخل مصر ولا تختزلها ، كما ينطوي على ذلك الفرض القائل بعودة المهاجرين الى مكان اقامتهم .

جدول (٣-٤)
محل الإقامة بعد العودة حسب محل الميلاد

محل الميلاد	محل الإقامة بعد العودة		المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	ريف أخرى	الجملة	
	العدد	%								
المحافظات الحضرية	٦٧,٣	١٢,٧	١٨,٨	١,٦	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	٢٤٥		
حضر بحري	١٤,٦	٥٨,٩	٩,٥	١٧,١	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٥٨		
حضر قبلي	١١,٤	٨,١	٩٧,٧	٠,٠	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠	١٢٣		
ريف بحري	٣,٣	٩,٤	٠,٦	٨٦,٧	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٣٦٢		
ريف قبلي	٢,٣	١,٦	٦,٨	٠,٦	٨٨,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٣١١		
أخرى	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٤		

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

وتبدي مقارنة التوزيع المهني للعائدين، قبل الهجرة، بغير المهاجرين انتقائية في تيار الهجرة للعمل خارج مصر للعمالة العادية في الانتاج والنقل، أي اذن مراتب السلم المهني. ويرتبط ذلك بالطبع بارتفاع نصيب غير المؤهلين من قوة العمل المهاجرة، كما أشرنا قبلاً، كذلك نلاحظ انتقائية موجبة محدودة بالنسبة لقمة السلم المهني، أي المهن الفنية والعلمية، وايضاً للعاملين بالزراعة، وبالطبع تحققت الانتقائية الموجبة لمجموعات المهن الثلاث هذه على حساب انخفاض نسب باقي المجموعات المهنية بين العائدين، قبل الهجرة. انظر جدول رقم (٣-٥)

ولكن تحولاً جلياً يطرأ على التوزيع المهني اثناء الهجرة يتمثل في انخفاض شديد في نسبة العاملين بالاعمال الزراعية وارتفاع ضخم في العمالة العادية، كذلك نلاحظ ارتفاعاً واضحاً في نسبة العاملين بالخدمات. ويقابل ذلك انخفاض في نسبة المهن الفنية والعلمية والاعمال المكتبية وأعمال البيع. ونستدل من ذلك على حدوث ظاهرتين كثر الحديث حولهما في الكتابات عن الهجرة. الأولى هي تدني المستوى المهني للمهاجرين في بلد الهجرة، والثانية تحول الجزء الأكبر من العاملين بالمهن الزراعية الى العمالة العادية وأعمال الخدمات اثناء الهجرة. ونحاول سبر غور هذه النقطة بتحليل الاقتران.

وتظهر دراسة الاقتران بين مهن العائدين قبل الهجرة واثناء الهجرة الأخيرة، وجود حراك مهني كبير، صاعد وهابط، وإن كان الأخير يغلب بشكل واضح باستثناء المجموعة

جدول رقم ٣-٥
تطور توزيع العائدين حسب المهنة
مقارنا بغير المهاجرين

مجموعات المهنة	التوزيع التسمي %			غير المهاجرين
	قبل الهجرة	اثناء الهجرة ^{١١} الآخيرة	بعد العودة	
الفنية والعلمية	١٦٠٨	١٣٠٩	١٧٠٨	١٣٠٦
الإدارية	٠٠٦	٠٠٨	١٠٥	١٠٤
الكتابية	٥٠٩	٤٠٦	٧٠٣	١١٠٦
البيع	٣٠٥	٢٠٥	٤٠٥	٦٠٩
الخدمات	٤٠٢	١٠٠٩	٥٠١	١٠٠٤
الزراعة	٢٤٠٩	٩٠٦	٢٠٠٨	٢٢٠٠
الإنتاج والنقل	٢٤٠١	٥٧٠٨	٢٢٠٩	٢٤٠٠
الجملة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥-١٩٨٦.
١١) في العمل الأخير إذا تعدلت الأعمار في الهجرة الأخيرة . والهجرة الأخيرة هي الأولى إذا لم تعدد مرات الهجرة .

المهنية الأخيرة . ويتأكد نفس الاستنتاج من معدلات الحراك الصافي حيث فقدت كل المجموعات المهنية ممن كانوا يعملون بها قبل الهجرة على حين لم تكسب إلا مجموعتي الخدمات والعمالة العادية . (انظر جدول ٣-٦) . وإذا أخذنا في الاعتبار أن غالبية العائدين كانوا يعملون في العمالة العادية أثناء الهجرة الأخيرة ، لتأكد لنا أن الحراك المهني يعمل في اتجاه قاعدة السلم المهني بقوة . وتعطي هذه الاستخلاصات دعماً قوياً لمقولة تدني المستوى المهني للمهاجرين أثناء الهجرة .

وتشير البيانات إلى أن العودة تقترب بترقي المستوى المهني للعائدين بالمقارنة بتركيبهم المهني قبل الهجرة ، حيث تزيد نسبة العاملين بالمهن الأعلى في السلم المهني على حساب تدني نسبة العاملين بالمهن الزراعية والعمالة العادية ، خاصة بالنسبة للأولى .

وتدلل نتائج تحليل الاقتران بين المهنة قبل الهجرة وبعد العودة على وجود حراك مهني واسع عبر فترة الهجرة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار قصر مدة الهجرة متوسط مدة الهجرة الأخيرة للعائدين = ٣٧، ١ سنة . ومن جدول ٣-٧ يتضح أن أقل المجموعات المهنية

**جدول «٣-٦»
مؤشرات الحراك المهني بين ماقبل الهجرة
والهجرة الأخيرة**

معدل الحراك الصافي/١٠٠	معدل الحراك الحابط/	معدل الحراك الصاعد/	معدل البقاء في نفس المجموعة/	مجموعات المهن
١٧-	٣٣	١١٢	٦٧	الفنية والعلمية
—	—	—	—	الإدارية
٥١-	٤٩	٢٠	٣١	الكتابية
٣٤-	٨٤	١٣	٣	البيع
١٢٩+	٣٤	١٢	٥٤	الخدمات
٦٥-	٦٥	٩	٢٦	الزراعة
٧٨+	١١٢	١٤	٨٦	الاتجار والنقل

(١) غير ممكن

١- عدد الحالات اقل من ١٪

٢- عدد الافراد في المجموعة المهنية اثناء الهجرة الأخيرة

ب = عدد الافراد في المجموعة المهنية قبل الهجرة .

المعدل = ١٠٠ أ - ب / ب

تعرضا للحراك منها كانت المهن الزراعية والعمالة العادية ثم الخدمات . وهذا طبيعي حيث يكون المدى المهاري للعاملين بهذه المهن محدودا مما يعيق حراكهم المهني . بينما كانت أكثر المهن عرضة للزواج عنها الكتابية وأعمال البيع ولكن اذا اعتبرنا صافي الحراك المهني لوجدنا ان مجموعتي المهن الفنية والعلمية والمهن الزراعية قد فقدتا نسبة قليلة من العاملين بها قبل الهجرة^(١) بينما كسبت مهن البيع والخدمات (يلاحظ ان نسبة العائدين في هاتين المجموعتين المهنتين ، قبل الهجرة ، محدودة) .

ويلاحظ أن حجم العينة لتحليل الاقتران بين المهنة قبل وبعد الهجرة أقل من حجم العينة الكلي ، نظرا لضرورة توفر بيان المهنة قبل وبعد الهجرة . ولذلك قد تختلف النتائج بين الجدولين ٣-٥ و ٣-٦ . اعتبر مثلا حالة المهاجرين الذين كانوا يبحثون عن عمل لأول مرة قبل الهجرة ولم تكن لهم مهنة محددة .

جدول ٣٧ - ١٧
مؤشرات الحراك المهني قبل وبعد الهجرة

المجموعة المهنية	معدل البقاء في نفس المجموعة %	معدل الحراك الصافي %
الفنية والعلمية	٨٤	٧ -
الإدارية	-	-
الكتابية	٧٠	٢ -
البيع	٧٦	٣٨ -
الخدمات	٨٧	١٦ -
الزراعة	٩٠	٥ -
الانتاج والنقل	٩٠	صفر

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

ومساهمة قطاع النشاط الاقتصادي للعائدين قبل الهجرة بغير المهاجرين نجد انتقائية موجبة قوية للعاملين بقطاع التشييد ، فقد كانت نسبتهم بين العائدين تصل لثلاثة أمثال النسبة المشاهدة بين غير المهاجرين . وبينما كانت هناك انتقائية موجبة محدودة للعاملين بقطاع الزراعة والصيد ، كان الانتقاء سالباً للعاملين بقطاعي التجارة والخدمات قبل الهجرة . انظر جدول ٣٥ - ٨ .

ولكن الانتقال لبلدان الهجرة كان ينطوي على تحول ضخم في التركيب القطاعي لقوة العمل المهاجرة ، يتمثل في انخفاض كبير في نصيب قطاع الزراعة ، وارتفاع مقابل في نصيب قطاع التشييد . كذلك ازداد النصيب النسبي لقطاع التجارة بينما انخفض نصيب قطاع الخدمات . ويعني هذا النمط تحول غالبية من كانوا يعملون بقطاع الزراعة ، وجزء من كانوا يعملون بقطاع الخدمات قبل الهجرة ، الى العمل بقطاع التشييد ، وبدرجة أقل بقطاع التجارة ، في بلدان الاستقبال .

الا أن العودة لمصر تجلب معها توزيعاً لقوة العمل العائلة على قطاعات النشاط الاقتصادي يقارب تركيب قوة العمل المهاجرة قبل الهجرة مع انخفاض صغير في نصيب قطاعات التجارة والنقل والخدمات .

ورغم أن الصورة الإجمالية للتركيب القطاعي للمهاجرين ، قبل وبعد الهجرة توحى بثبات نسبي في الانتهاء لقطاع النشاط الاقتصادي ، الا أن تحليل الاقتران بين قطاع

جدول « ٣ - ٨ »
تطور توزيع العائدين حسب النشاط الاقتصادي
مقارنا بغير المهاجرين

قطاع النشاط	التوزيع النسبي %			غير المهاجرين
	قبل الهجرة	الثلاثاء الهجرة الاحيرة	بعد العودة	
الزراعة والصيد	٣٦,٦	٩,٦	٢٢,٠	٣١,٥
التعدين	١,٤	١,٦	١,٦	١,١
الصناعة التحويلية	٩,٨	١٠,٢	٩,٢	١٠,٧
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٩	٤,٧	٢,٦	٢,٤
التشييد	١٢,٠	٣٥,٨	١٠,٣	٤,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤,٨	١٢,٠	٧,٨	٩,١
النقل والتخزين	٤,٥	٤,٨	٦,٧	٥,٦
والمواصلات				
التمويل والتأمين	٠,٧	١,٠	٠,٩	١,٧
وخدمات الاعمال				
الخدمات العامة	٢٧,٣	٢٠,٢	٢٩,٠	٣٣,٩
والشخصية				
الجملة :	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ء .

النشاط للمهاجرين قبل وبعد الهجرة يدل على حراك واسع نسبيا بين القطاعات ونستدل على ذلك من انخفاض معدلات البقاء في نفس القطاع بين وقبل الهجرة . وكما هو متوقع ، فان أعلى معدلات البقاء كانت في القطاعين اللذين يقل فيهما مستوى تأهيل قوة العمل ، أي الزراعة والخدمات . انظر جدول « ٣ - ٩ » . وتشير معدلات الحراك الصافي الى تحول العائدين بدرجة أو بأخرى عن غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي والى تفضيل واضح ، لمن يتركون قطاع النشاط الاقتصادي الذي كانوا يتمتعون اليه قبل الهجرة للالتحاق بقطاعي التجارة والنقل ، وهي القطاعات التي يميل العائدون لتكوين أعمال صغيرة بها .

جدول ٣ - ٩
مؤشرات الحراك في قطاع النشاط الاقتصادي
قبل وبعد الهجرة

قطاع النشاط	معدل البقاء في نفس القطاع %	معدل الحراك الصافي %
الزراعة والصيد	٩٢	١ -
التعدين	٦٤	١٤ -
الصناعة التحويلية	٦٨	١٣ -
الكهرباء والغاز والمياه	٧٥	٤ -
التشييد	٧٢	٩ -
التجارة والمطاعم والفنادق	٨٢	٤١ -
النقل والتخزين والمواصلات	٧٧	٢٣ -
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	-	-
الخدمات العامة والشخصية	٨٤	١ -

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

و عدد الحالات اقل من ١ %

وقد شملت ظاهرة الهجرة للعمل خارج مصر افرادا ينتمون الى كل فئات الحالة العملية ولكن مع انتقائية موجبة ضئيلة لمن كانوا يعملون لدى الاسرة قبل الهجرة . وانتقائية سالبة ضئيلة لاصحاب الاعمال الذين كانوا يستخدمون اخرين قبل الهجرة والاسباب واضحة في الحالتين ، في الاولى تساعد الرغبة في الاستقلال على الخروج للعمل وفي الثانية يصعب على اصحاب الاعمال تركها ، اضافة الى أنهم يكونون في المتوسط في احوال مادية متيسرة . انظر جدول ٣ - ١٠ . لكن مرة اخرى ينقلب توزيع المهاجرين حسب الحالة العملية في بلدان الهجرة ، حيث يصبح كلهم تقريبا عاملين لدى الغير .

ومع العودة ترتفع نسبة اصحاب الاعمال ومن يعملون لحسابهم ، بالمقارنة بالوضع قبل الهجرة ، وان كان الارتفاع في الحالة الاولى قليلا نسبيا ، ولا يصل لمستوى قوة العمل غير المهاجرة ، اما بالنسبة لمن يعملون لحسابهم بعد العودة ، فتزيد نسبتهم الى العائدين عن النسبة المناظرة في غير المهاجرين . ويقابل هذه الزيادات تدني نسبة العاملين لدى الغير بين العائدين ، وانخفاضا طفيفا في نسبة من يعملون لدى الاسرة بعد العودة ، بالمقارنة بقبل الهجرة .

جدول ٣ - ١٠
تطور توزيع العائدين حسب الحالة العملية مقارنة بغير المهاجرين

التوزيع النسبي %				الحالة العملية
غير المهاجرين	بعد العودة	أثناء الهجرة الآخيرة	قبل الهجرة	
٥,٠	٣,٩	١,٠	٣,٠	صاحب عمل ويديره
١٩,٨	٢٣,٦	٤,٤	٢٠,٢	يعمل لحسابه
٤,٠	٤,٦	٠,٠	٥,٦	يعمل لدى الأسرة
٧١,٢	٦٧,٩	٩٤,٧	٧١,٢	يعمل لدى الغير
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

وتؤكد نتائج تحليل الاقتران وجود حراك يعتد به في الحالة العملية للمهاجرين العائدين ، كان أقل وقوعا لمن كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة وأكثر مدى فيمن كانوا يعملون لدى الأسرة قبل الهجرة ، انظر جدول « ٢ - ١٠ » . وتدل النتائج على تفصيل واضح للعائدين الذين غيروا حالتهم العملية بعد العودة الى تكوين أعمال خاصة بهم . ولنلخص استخلاصات هذا الجزء من الدراسة ، نقول أن الهجرة للعمل خارج مصر على قصر مدتها ، قد نشطت كل أنواع الحراك الجغرافي وفي خصائص العمل المختلفة بين المهاجرين الذين عادوا الى البلد قبل أول ١٩٨٥ .

ومن المشاهدات الهامة على اندماج العائدين في سوق العمل المصري ارتفاع نسبة البطالة . إذ كان معدل التعمل بين المهاجرين العائدين في أول ١٩٨٥ من نتائج المسح ١٧,٢% مقارنا بمعدل البطالة في الهجرة تساوي ٤,٧% . وبين غير المهاجرين وقت المسح يساوي ٤,٩% فقط . ويتصل بهذا خاصية أخرى لتشغيل العائدين ، إذ قضى المهاجر العائد الذي وجد عملا قبل أول ١٩٨٥ فترة انتظار قبل وصوله والحصول على عمل . ويقدر من المسح أن أقل من نصف العائدين الذين وجدوا عملا ، حتى أوائل ١٩٨٥ ، قد التحقوا بعمل خلال شهر من عودتهم (٤٨,٤%) ، بينما انتظرت نسبة مماثلة تقريبا ٤٤,١% بين شهر الى ستة ، ولم يحصل حوالى عشر العائدين على عمل الا بعد انقضاء ستة شهور وقد كان متوسط فترة الانتظار حتى الحصول على عمل يساوي ٢,٤ شهرا .

جدول ٣ - ١١
مؤشرات الحراك في الحالة العملية قبل وبعد الهجرة

الحالة العملية	معدل البقاء في نفس الحالة العملية %	معدل الحراك الصافي %
صاحب عمل ويديره	٨٥	٢٦
يعمل لحسابه	٨٤	١٤
يعمل لدى الأسرة	٧٦	٢٠, -
يعمل لدى الغير	٩١	٤, -

المصدر : مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥.

ولما كانت البطالة بين العائدين ظاهرة على جانب كبير من الأهمية ، خاصة في مناقشة وقع الهجرة ، فانه من الواجب التعرض لتحليلها بقدر من التفصيل . ويحوي جدول « ٣ - ١٢ » بعض المؤشرات التفصيلية لتفاوت ظاهرة البطالة بين العائدين حتى أول ١٩٨٥ . وبداية نجد ان حالة التعطل قبل الهجرة محدقوي لمعدل البطالة بعد العودة ، فينها كان معدل البطالة بين من كانوا يعملون قبل الهجرة أقل من المعدل العام زاد معدل البطالة بين من كانوا متعطلين قبل الهجرة الى أكثر من ضعفي المعدل المتوسط . كذلك نلاحظ أن معدل البطالة ينقص بشكل واضح كلما طالت المدة منذ العودة ، فيكون معدل البطالة أعلى من المتوسط في العامين الأول والثاني للعودة ثم يقل عنه بعد ذلك^(١) .

وعند تحليل مستوى البطالة حسب الحالة التعليمية ، نجد نمطا مركبا فقد كان المؤهلون أكثر تعرضا للبطالة من غير المؤهلين ، وبين غير المؤهلين ، كان الاميون من العائدين أقل تعرضا للبطالة ممن يعرفون القراءة والكتابة ، ويعود ذلك في تقديرنا الى ضيق المدى التشغيلي للمؤهلين بالمقارنة بغير المؤهلين اما بين المؤهلين فقد كان الحاصلون على الشهادة الابتدائية أقل العائدين تعرضا للبطالة كما نجد زيادة نسبية مطردة الارتفاع في مستوى البطالة ، بالمقارنة بالمتوسط العام ، بارتفاع مستوى التعليم حتى يصل معدل البطالة اعلى مستوى له بين حاملي الشهادات المتوسطة ثم يبدأ في التناقص الى ان يصل الى التشغيل الكامل بين حاملي المؤهلات العليا (بعد الجامعية الاولى) . وتظهر البيانات ان أقل انواع التعليم تعرضا للبطالة ، بين المؤهلين ، هو التعليم الصناعي ثم التجاري ، حيث كان معدل البطالة فيها أقل من المتوسط (للمؤهلين)^(٢) .

ويتسق مع الملاحظات السابقة نمط معدلات البطالة للعائدين حسب المهن قبل الهجرة اذ كان أقل معدلات البطالة في مجموعة المهن الفنية والعلمية ، وكان معدل البطالة

جدول « ٣ - ١٢ »
مؤشرات تفصيلية للبطالة بين العائدين

النسبة معدل البطالة للمتوسط العام %	البيان
	حالة التمتع قبل الهجرة
٢٢٠	متعطّل
٩٣	مشتغل
	سنة العودة
١٨٨	١٩٨٤
١٢٣	٣
٦٦	٢
٧٠	١
٤٧	١٩٨٠
٨٠	١٩٧٩ - ٧٥
	الحالة التعليمية
٨٦ [٨٣	اسمي
٩٢	يقرأ ويكتب
٤٤	ابتدائي
١٢٧	اعدادي
١٨٥	ثانوي
٩٢	دبلوم
٨٠	عالية
صفر	عليا

تابع جدول (٣- ١٢)

البيان	نسبة معدل البطالة للمتوسط العام %	
نوع التعليم		
عام	١٢٦	١٠٥ ^(١)
ديني	١١٦	٩٧
صناعي	١٠٣	٨٦
زراعي	١٢٤	١١٢
تجاربي	١١٢	٩٣
المهنة قبل الهجرة^(٢)		
الفنية والعلمية	٦٨	
الادارية	-	
الكتابية	١٤٣	
البيع	١٠٢	
الخدمات	١٠٢	
الزراعة	٩٣	
الانتاج والنقل	١١٠	

المصدر : مسح هجرة من مصر ١٩٨٥ .

١٥ معدل البطالة لانواع التعليم المختلفة منسوبا الى معدل البطالة للمؤهلين فقط .

٢٥ يلاحظ أن بعض المهاجرين لم تكن لهم مهنة محددة قبل الهجرة ، ويتوقع أن يزداد معدل البطالة بين هؤلاء عن المتوسط العام . وقدر من بيانات المسح أن معدل البطالة هؤلاء يصل لحوالي ٤٠ ٪ .
هذه عدد الحالات اقل من ١ ٪ .

بين العاملين بالزراعة اقل من المتوسط . وبينما كانت معدلات البطالة في مهن الخدمات والعناية العادية أعلى قليلا من المتوسط كانت أكثر المجموعات المهنية تعرضا للبطالة هي المهن الكتابية ثم البيع .

وتتحول الآن لمناقشة سريعة لقضية تثار دائما في تقييم الهجرة ، والعودة على وجه الخصوص تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة للعمل في تنمية قدرات ومهارات المهاجرين ومدى استغلال هذه القدرات والمهارات في مجتمع الاصل بعد العودة . وتدل نتائج المسح على ان نسبة محدودة من العائدين (١٦ ٪ ، ٤) قد افادوا بانهم قد تعلموا مهنة جديدة في بلد الهجرة وبالتدقيق في المهن التي اكتسبها هؤلاء نتبين ان اكثر من ثلثهم (٦٧ ٪ ، ٤) كانوا من مجموعة

مهن العمالة العادية ، والارجح انها كانت مركزة في اعمال التشييد. كما كان حوالي الخمس (٧, ١٧٪) في مهن البيع والخدمات وبذلك يتضح ان الغالبية الساحقة من تعلم المهن الجديدة كانت تتصل بالحراك المهني نحو مجموعات المهن المطلوبة في اسواق العمل ببلدان الاستقبال. وقد اوضحنا فيما سبق انه كان حراكا هابطا في الاغلب الاعم . كما يجب ان نتذكر قصر مدة الهجرة في المتوسط ، مما يعني صعوبة احراز تمكن مهني في المهن الجديدة اثناء العمل بالخارج. الا ان نسبة اقل من العائدين الذين تعلموا مهنة جديدة ، افادت بتعلم مهارة جديدة في المهنة التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة اثناء وجودهم في بلد الاستقبال (٦, ١٠٪) وتدلل هذه المؤشرات على ان اكتساب المهنة او المهارة كان امرا عارضا في خبرة العمل في البلدان العربية النفطية . ويعضد هذا الاستخلاص ايضا اسلوب اكتساب المهنة او المهارة . حيث افاد كل العائدين الذين اكتسبوا مهنة او مهارة تقريبا (٩٣, ٩٪) بان ذلك تم في مكان العمل. اما الباقون فقد تعلموا المهنة او المهارة في مركز تدريب ، وتعلمتها فئة ضئيلة (٨, ٠٪) خارج بلد المهجر .

ولكن العامل المحدد لدى استفادة بلد الاصل من الكم المحدود من المهارات المهنية المكتسبة في بلدان الهجرة هو ما اذا كان العائدون يستخدمون هذه المهارات بعد عودتهم وتدل نتائج المسح على أن (٦, ١٥٪) ممن تعلموا مهنة جديدة اثناء الهجرة قد اشتغلوا بهذه المهنة بعد العودة ، وتقابل هذه النسبة ٦, ٢٪ من اجمالي العائدين ويدل ذلك على ان الغالبية الساحقة ممن تعلموا مهنة جديدة في بلد الهجرة ، لم يجدوا الاشتغال بها بعد العودة ممكنا ، او مرجحا ، بالمقارنة بجهنهم التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة . والمثال الواضح على هذه الحالات هو العاملون بالزراعة قبل الهجرة الذين التحقوا بالاعمال غير الماهرة في مواقع التشييد ببلدان الاستقبال ثم عادوا لاعمالهم السابقة للهجرة بعد العودة .

اما من تعلموا مهارة جديدة في مهنة ما قبل الهجرة ، فقد افادت نسبة كبيرة منهم (٣٩, ٧٪) باستخدام هذه المهارة المستحدثة بعد العودة ، وتقابل هذه النسبة ٢, ٤٪ من جملة العائدين . وهذا امر طبيعي اذ من الممكن ان يجد المهاجر مهارة جديدة في ذات مهنته خلال مدة الهجرة المحدودة . كما ان اشتغال المهاجر بمهنة ما قبل الهجرة في بلد الاستقبال ، يرفع احتمال ان يعود الى نفس المهنة في بلد الاصل ، وبالتالي احتمال ان يستخدم المهارة المستحدثة .

وفي دراسة التحولات المصاحبة للهجرة والعودة ، يتعين علينا فحص التغيير في مستوى وانماط الدخل والادخار . ولا ريب ان الحصول على بيانات جيدة عن الدخل والادخار في مسح ميداني امر تكتنفه صعوبات جمة وقد اتبعت في مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) احتياطات تستهدف زيادة مصداقية بيانات الدخل والادخار^(١١) ولكن هذا لا يمنع من معاملة هذه البيانات بالحدور والحيطه الواجبين عند جمع مثل هذه البيانات الحساسة

من مسح ميداني كبير . ولذلك فاننا لا نركز كثيرا على القيم المطلقة للدخل والادخار ، وانما اكثر بالانماط والمقارنات الداخلية التي يمكن ان نفترض باطمئنان ، انها تتعرض لنفس الدرجة من التحيز في القياسي .

وتشير بيانات مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) الى ارتفاع متوسط دخل المهاجرين العائدين بالمقارنة بدخولهم قبل الهجرة ، الى حوالي الضعف من (٨٤٣ الى ١٢٤٨ جنيه في السنة)، كما كان متوسط دخول المهاجرين العائدين ، اعلى من نظيره لغير المهاجرين بحوالي ١٦٪. وقد يعود ذلك الى الحراك الاقتصادي للعائدين ، او الى زيادة قدرتهم التفاوضية عند تحديد اجورهم بعد العودة^(١) ، في محاولة للاحتفاظ بالمستوى المعيشي الذي تعودوا عليه قبل الهجرة ويساعدهم في ذلك وجود مذكرات الهجرة وان فترة الهجرة عادة ما تكون قد ساهمت في مواجهة بعض المطالب المالية الملحة للمهاجرين ، هذا اضافة الى ان مذكرات الهجرة قد تدر عائدا في حد ذاتها .

وبين جدول (٣ - ١٣) التغير النسبي في هيكل دخل العائدين ومنه يظهر انخفاض محدود في النصيب النسبي للاجور وارتفاع في الايجارات وارباح الاوراق المالية والودائع بالمقارنة بما قبل الهجرة وتدل هذه المؤشرات على ان الهجرة قد صاحبها تعديل في هيكل دخل المهاجرين بانخفاض الوزن النسبي للاجور وزيادة نصيب عائدات التملك وان بدرجة قليلة . واذا قارنا هذه التحويلات بهيكل دخل غير المهاجرين لتبين لنا ان الهجرة قد ادت الى تقليل الوزن النسبي للاجور وإلى زيادة نصيب ارباح الاوراق المالية والودائع في دخول المهاجرين بعد العودة الا انه يلاحظ ان الاول ظل اقل منه في حالة غير المهاجرين بينما فاق الثاني مثيله بين غير المهاجرين . كذلك نلاحظ ان نصيب ارباح النشاط الاقتصادي من دخل المهاجرين كانت اكثر من غير المهاجرين قبل الهجرة وبعبارة

اما بالنسبة للمدخرات واستخداماتها ، وهي من اهم القضايا في الجدل حول الهجرة والعودة ، فتدل نتائج المسح على ان المهاجرين العائدين كانوا اكثر قدرة على التراكم المالي من غير المهاجرين . فقد قدر متوسط قيمة الادخار اثناء فترة الهجرة بحوالي ٤٣٨٥ جنيه لو اذا اخذنا في الاعتبار ان متوسط مدة الهجرة كان يزيد قليلا عن العام لوجدنا ان معدل الادخار السنوي كان حوالي ٢٢٠٠ جنيه سنويا . وقد يبدو هذا المبلغ متدنيا، ولكن علينا ان نأخذ في الاعتبار ان غالبية المهاجرين المصريين من العمال العائدين قليلو المهارة ، وان نسبة كبيرة منهم تهاجر الى العراق كما بينا قبل ذلك مما يجد من امكانيات التراكم المالي . ولن نطيل اكثر من ذلك في مناقشة قيمة الادخار ذاتها حيث نشرح ذلك بالتفصيل في دراسة اخرى، ولكن يعيننا هنا مقارنة القدرة الادخارية لهؤلاء طوال الفترة المرجعية للمسح اي (٧٤ - ١٩٨٤) ، بحوالي ٢٤٨٧ جنيهها ، اي بمعدل سنوي قدره حوالي ٢٢٦ جنيهها اي ان متوسط الادخار السنوي للمهاجر العائد خلال فترة الهجرة ، كان حوالي ١٤ مثلا

جدول (٣-١٣)
هيكل الدخل قبل وبعد الهجرة مقارنة
بغير المهاجرين

التوزيع النسبي %			مصدر الدخل
غير المهاجرين	العائدون		
	بعد الهجرة	قبل الهجرة	
وقت المسح			
٧١,٢	٦٧,٧	٧١ -	اجور
٢,٦	١,٨	-, ٥	ايجارات
٢٣,٣	٢٧,٥	٢٧,٤	ارباح نشاط اقتصادي
١,٠	١,٨	-,٣	ارباح أوراق مالية وودائع
٢,٩	١,١	-,٨	اخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة
١٠٧٧	١٢٤٨	٧٥٠	المتوسط بالجنه المصري

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

جدول (٣-١٤)
هيكل استغلال مدخرات العائدين وغير المهاجرين

التوزيع النسبي %		وجه الاستغلال
غير المهاجرين	المائلون	
٢,٠	٣,٣	١ - سداد ديون
١,٨	٣,٤	٢ - الحج والعمرة
٢٢,٧	١٠,٥	٣ - الزواج (الفرد والابناء)
١٠,٨	٩,٤	٤ - اجهزة كهربائية
٢,٢	٣,٥	٥ - اثاث
٤,٣	٦,٤	٦ - تحسين مسكن
٤,٩	٥,٩	٧ - وسائل انتقال خاصة
٣,٥	١٨,٥	٨ - نقد سائل وودائع
٤,٩	٤,٣	٩ - ذهب
١,١	١,٦	١٠ - اوراق مالية
٥,٢	٢,٣	١١ - ارض بناء
١٦,٤	١٨,٩	١٢ - بناء سكني
٦,٥	٢,١	١٣ - محلات تجارية
١,٢	١,٨	١٤ - وسائل نقل عام
٣,٧	١,٢	١٥ - دواب
٤,٣	١,٦	١٦ - ارض زراعية
-٠,٢	-٠,٢	١٧ - آلات ومعدات زراعية
-٠,٤	-٠,٢	١٨ - آلات ومعدات صناعية
٢,٦	٤,٠	١٩ - اخرى
٢٤٨٧	٤٣٨٥	المتوسط بالجنيه المصري

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

لغير المهاجرين في قوة العمل .

الا ان عمل اهتمامنا الاساسي بالمدخرات في دراسة ظاهرة العودة هو كيفية استخدام العائدين لمدخراتهم وعما اذا كان اسلوب استخدام المدخرات يختلف عن غير المهاجرين

ويتضمن جدول (٣ - ١٤) هيكل استغلال مدخرات العائدين حتى اول ١٩٨٥ مقارنا بغير المهاجرين ، وقد رتبنا اوجه استغلال المدخرات تصاعديا حسب امكانية مساهمتها في النشاط الانتاجي .

وبداية نلاحظ ان استخدام المدخرات لسداد الديون كان اكثر تكرارا بين المهاجرين العائدين ، عن غير المهاجرين ويشير ذلك الى زيادة نسبة المعسرين بين من هاجروا ، خاصة في بداية تيار الهجرة . كذلك نلاحظ ان الزواج لم يكن على نفس الدرجة من الاهمية كبند استغلال للمدخرات ، بين العائدين ، ويرجع ذلك في تقديرنا الى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم كما يبدو ان خبرة السفر للخارج ، ومدخرات الهجرة ، قد سهلت على المهاجرين اداء فريضة الحج ، أو القيام بعمرة ، بالمقارنة بغير المهاجرين ، خاصة بين المهاجرين الى السعودية ، وهي مستقبل اساسي لقوة العمل المصرية المهاجرة .

ولا نجد زيادة كبيرة في توجيه مدخرات العائدين للانفاق على سلع الاستهلاك المعمرة (الاجهه ٤ - ٧) ، اذ كان نصيبها من مدخرات العائدين ٢٥ ، ٢٪ وغير المهاجرين (٢٢ ، ٢٪) بل كانت نسبة تخصيص المدخرات للأجهزة الكهربائية أعلى بين غير المهاجرين عن المهاجرين ولكن الاختلاف البين ، بين العائدين وغير المهاجرين ، هو في الاحتفاظ بالمدخرات في صورة سائلة أو قريية من السائلة (الأوجه ٨ - ١٠) ، حيث زادت نسبة المدخرات التي احتفظ بها العائدون على هذه الصورة على الربع ، اي أكثر من ضعف النسبة المائلة في حالة غير المهاجرين وداخل هذه المجموعة من اوجه استغلال المدخرات ، ظهر تفضيل صاير لدى العائدين للاحتفاظ بالمدخرات في صورة نقد سائل . كما ظهر بينهم استخدام أكثر للارواق المالية كوعاء ادخاري .

وقد احتلت اراضي البناء والمباني السكنية موقعا هاما في هيكل استخدام مدخرات كل من العائدين وغير المهاجرين ولكن كان تفضيل غير المهاجرين للاراضي اعلى بينما ظهر تفضيل لبناء المساكن لدى العائدين ويعود هذا التفاوت في تقديرنا ، الى ان غير المهاجرين كانوا في المتوسط اقدر ماليا من المهاجرين وبالتالي أكثر امكانية على المساهمة في العملية الواسعة للمضاربة على الاراضي التي جرت في مصر منذ منتصف السبعينات .

وفي النهاية ، نجد ان العائدين لم يخصصوا الا حوالي ٧٪ فقط من مدخراتهم لاغراض يمكن اعتبارها انتاجية (الأوجه ١٣ - ١٨) اي اقل من نصف ما وجهه غير المهاجرين لنفس الأنشطة . وعليه يمكن القول ، على ضوء التحليل السابق ، ان العائدين كانوا بالاساس مستهلكين معسرين قبل الهجرة ، وبعد العودة استخدموا مدخراتهم الأكثر من غير المهاجرين ، خاصة بالنسبة للمدة القصيرة التي تحققت فيها ، لاغراض الاستهلاك لمطيقارب السائد في المجتمع . اما ما فاض عن حاجة الاستهلاك ، فلم يوظف في اغراض انتاجية ، حتى ولو لنفس الدرجة المحدودة التي يقوم بها غير المهاجرين ، وانما اكتنز في اوعية مأمونة مثل الودائع النقدية والذهب .

وعلى الرغم من قصر مدة الهجرة للعمل خارج مصر في المتوسط ، الا انه يبدو ان لها اثاراً نفسية واجتماعية ملحوظة . فقد عبر اكثر من ربع العائدين (٤, ٢٧٪) عن شعورهم بالغربة عن مصر بعد العودة وافادت نسبة مقاربة وإن أقل (٧, ٢٤٪) بشعورها بالغربة عن مجتمعها المحلي (القرية او الحي في مدينة) . وحتى الاسرة التي يتبع لها المهاجر العائد ، كان تقدير حوالي خمسهم (٧, ١٩٪) انهم شعروا بالغربة عنها بعد العودة . وقد افادت الغالبية العظمى من العائدين (٨, ٧٨٪) بان الشعور بالغربة قد تناقص بمرور الوقت ، وان كانت نسبة غير صغيرة قد افادت بان الشعور بالغربة قد تناقص قليلا بمرور الوقت ، بينما لم يشعر جزء ضئيل منهم (٢, ٣٪) بأنه قد برى من الشعور بالغربة حتى وقت المسح .

كما عبر غالبية العائدين (٤, ٥٢٪) عن مصادفتهم لمشاكل بعد عودتهم الى مصر ويبين جدول (٣- ١٥) اهم المشاكل التي افاد العائدون بانها قد واجهتهم بعد العودة الى مصر . وكما يتضح من الجدول فان ارتفاع تكلفة المعيشة كان القاسم المشترك الاعظم بين المشاكل ، سواء كانت الشكوى من الغلاء وحده أو الغلاء برفقة انواع من مشاكل اخرى في مجالات الحياة المختلفة ويمكن ترتيب المشاكل المرفقة على النحو التالي الحصول على متطلبات الحياة اليومية (١, ١٦٪) ، الحصول على عمل (٣, ١١٪) والحصول على مسكن (٧, ٨٪) .

جدول (٣- ١٥)
اهم المشاكل التي صادفت العائدين بعد العودة

المشاكل	التكرار النسبي٪
الحصول على عمل	٥,٣
الحصول على مسكن	٤,٠
الحصول على متطلبات الحياة اليومية	٤,٦
الغلاء	٢٨,٦
الغلاء والحصول على عمل	٦,٠
الغلاء والحصول على مسكن	٤,٧
الغلاء والحصول على متطلبات الحياة اليومية	١١,٥
الجملة	٦٤,٧

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

٤ - طاقة العودة

في اي تيار هجرة للعمل يمكن تعريف «طاقة العودة» في نقطة زمنية معينة برصيد المهاجرين للعمل في الخارج عند هذه النقطة الزمنية ، اذ كان تيار الهجرة قد وصل الى قمة ازدهاره . ومن حسن الطالع انه يمكن اعتبار تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد بلغ قمة رواجه في ١٩٨٤ ، وبالتالي يمكن توقيت بدء الهجرة العائدة بعام ١٩٨٥ ، كما انتهينا من تحليلنا لحجم وتوقيت العودة في القسم الاول من هذه الدراسة . وعليه فان النقطة الزمنية المناسبة لتعريف طاقة العودة هي نهاية الفترة المرجعية لمسح الهجرة من مصر ، اي اول ١٩٨٥ . وقد ضمنا في جدول (١ - ٢) تقديرات لطاقة العودة الاجمالية ، من بلدان الهجرة الرئيسية . كذلك تعرضنا في القسم الثاني من الدراسة لمقارنة بعض الخصائص الاساسية للمهاجرين العائدين والمهاجرين وقت المسح ، او طاقة الهجرة ، ولا محل هنا لاعادة ما قد تم التطرق اليه في الاقسام السابقة. واهتمامنا الاساسي في هذا القسم هو بتحليل بعض الخصائص التفصيلية لطاقة العودة ، والمتصلة على التحديد بامكانية اندماج العائدين في سوق العمل المصري . وبالإضافة الى الفائدة التي تترتب على التعرف على هذه الخصائص في حد ذاتها فان لها اهمية واضحة في تقدير وقع الهجرة العائدة على المجتمع المصري .

والملاحظة الاساسية في هذا الصدد هي ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من تيارات فرعية متميزة حسب الخصائص التفصيلية للمهاجرين في بلدان الهجرة المختلفة وبالطبع يتحدد هذا التمايز بظروف الدخول والعمل والاقامة ببلدان الاستقبال ونوثق بعض جوانب هذا التمايز في سلسلة الجداول (٤ - ١) ، و (٤ - ٥) (١٧).

فمن حيث الحالة التعليمية ، سبق ان ذكرنا عند مقارنة العائدين بالمهاجرين في اول ١٩٨٥ ارتفاع مستوى التأهيل التعليمي وزيادة متوسطي التأهيل بين المجموعة الاخيرة. ولكن يتضح ان هناك تمايزا واضحا بين السعودية والكويت من جانب والعراق والاردن من جانب آخر في الحالة التعليمية ، للمهاجرين المصريين . كما تظل هناك فروق بين كل من البلدين الداخلين في هاتين المجموعتين ففي المجموعة الاولى تزيد نسبة المؤهلات العالية بينما في المجموعة الثانية تزيد نسبة متوسطي التأهيل ، خاصة في الاردن وهذا هو السبب في ارتفاع نصيب متوسطي التأهيل بين المهاجرين في اول ١٩٨٥ بالمقارنة بالعائدين ، حيث ان تباري الهجرة للاردن والعراق حديثان بالمقارنة بالهجرة الى البلدان النفطية الغنية . ومن المشاهدات الواضحة ايضا ارتفاع نسبة غير المؤهلين في الكويت . وقد يعود ذلك الى كثرة عمال التشييد غير المهرة كذلك نلاحظ تمايزا واضحا في نوع التعليم بين المهاجرين المؤهلين. فبينما يزداد خريجو التعليم العام في السعودية والكويت ، يرتفع نصيب خريجي التعليم الصناعي في العراق والاردن خاصة الاخيرة .

جداول (٤ - ١)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة التعليمية
وبلدان الهجرة الرئيسية

الأردن	الكويت	السعودية	العراق	الجملة	الخاصية
					الحالة التعليمية
٢٧,٦	٤١,٧	٣٦,٠	٣٧,٥	٣٥,٥	أمي
١٥,٦	٢١,٢	٢٠,٩	١٨,١	١٨,٣	يفرأ ويكتب
١,١	٣,٨	٥,٤	٦,٢	٥,٧	ابتدائي
٢,٣	١,٥	٣,٠	٥,٦	٤,٢	اعدادي
٣٦,٣	١٢,٩	١٥,٢	٢٦,٦	٢٢,٤	ثانوي
٢,٣	١,٤	٢,٧	١,٥	٢,٥	دبلوم
٤,٧	١٥,٩	١٥,٨	٤,٤	١٠,٦	عالية
٠,٠	١,٥	١,٠	٠,٢	٠,٨	عليا
					نوع التعليم (للمؤهلين)
٢١,٠	٥٧,٤	٥٩,٤	٤٠,٠	٤٩,٦	عام
٠,٠	٢,١	١,٦	١,٠	٢,٥	ديني
٤٢,١	٢,١	١١,٧	٢٥,٥	١٨,٠	صناعي
١٣,٢	١٩,١	٧,٨	١٢,٥	١٠,٧	زراعي
٢٣,٧	١٩,١	١٩,٥	٢١,٠	١٩,٣	تجاري

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

وإذا انتقلنا الى محل اقامة المهاجرين وقت المسح ، قبل الهجرة لوجدنا نقصا في قاطني المحافظات الحضرية وحضر الوجه القبلي ، لصالح زيادة في قاطني ريف وجه بحري وريف وجه قبلي ، خاصة الاول ، وذلك بالمقارنة بالعائدين ، وقد يكون في ارتفاع مساهمة الريف في الهجرة بمرور الزمن تفسيراً جزئياً ، لاشتداد ازمة اليد العاملة الزراعية في السنوات الاخيرة . كما نجد شبكات تربط بلدان الاستقبال بمناطق بعينها في مصر . فالهجرة للعمل في العراق والأردن خاصة في الاخيرة ، يغلب فيها قاطنوريف الوجه البحري ، والهجرة الى الكويت يغلب فيها قاطنوريف الوجه القبلي ، وهؤلاء غالباً صمعيدتهم في مواقع

التشييد ، بينما ينذر فيها مهاجرو ريف الوجه البحري . وفي السعودية ، يظهر انتقاء موجب واضح للمهاجرين من المناطق الحضرية في مصر ، مع انتقاء سالب لقاطني ريف الوجه البحري وهكذا . انظر جدول (٤-٢) .

جدول (٤-٢)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب محل الإقامة قبل الهجرة
وبلدان الهجرة الرئيسية

التوزيع النسبي %					محل الإقامة
الاردن	الكويت	السعودية	العراق	الجملة	
٢٢,٢	٢١,٢	٢٧,١	٨,٩	١٩,٥	المحافظات الحضرية
٨,٦	٤,٥	١٢,٤	١٠,٤	١١,٠	حضر بحري
٢,٥	٦,٨	١٠,٥	٥,٤	٧,٦	حضر قبل
٥٩,٣	٨,٣	٢٣,٩	٤٩,٧	٣٥,١	ريف بحري
٧,٤	٥٨,٣	٢٦,١	٢٥,٦	٢٦,٨	ريف قبل
٠,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,١	أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

ويرتبط بتوزيع المهاجرين حسب محل الإقامة والحالة التعليمية ، تمايز تيارات الهجرة الى بلدان الاستقبال المختلفة حسب المهنة قبل الهجرة . فيزيد بين المهاجرين وقت المسح نصيب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة ، بالمقارنة بالعائدين . وتبدو انتقائية موجبة قوية للمهن الفنية والعلمية في السعودية ثم الكويت وتزداد نسب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة في العراق والكويت والاردن على الترتيب انظر جدول (٤-٣) .

وتظهر نفس الصورة تقريبا عند فحص توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي، حيث تزيد بينهم نسبة العاملين بالزراعة قبل الهجرة مقارنة بالعائدين وبينما يزداد النصيب النسبي لمن كانوا يعملون بالزراعة ، قبل الهجرة في العراق والاردن ثم الكويت على الترتيب ، نجد انتقائية موجبة واضحة لمن كانوا يعملون قبل الهجرة بالصناعة التحويلية في العراق ، وبالتشييد في السعودية ، انظر جدول (٤-٤) .

جدول (٤ - ٣)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب المهنة قبل الهجرة
وبلدان الهجرة الرئيسية

مجموعات المهن	التوزيع النسبي %			
	الاردن	الكويت	السعودية	العراق
الفنية والعلمية	٢,٠	١٥,٥	٢١,٦	٢,٠
الادارية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣
الكتابية	١٦,٠	٦,٠	٦,٨	٥,٢
البيع	٠,٠	٠,٩	٣,٢	٢,٣
الخدمات	٢,٠	٤,٣	٥,٠	٤,٠
الزراعة	٤٨,٠	٤٩,٠	٣٢,٠	٥١,٠
الانتاج والنقل	٣٥,٢	٢٤,١	٢١,٣	٣٥,٢
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

وتزداد بين المهاجرين وقت المسح نسبة من كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة بالمقارنة بالعائدين . وتزداد انتقائية العاملين لدى الغير في الكويت ، على حساب من كانوا يعملون لحسابهم قبل الهجرة ، بينما تزداد انتقائية المجموعة الاخيرة في الاردن ، انظر جدول (٤ - ٥) .

وهكذا نرى ان الخصائص التفصيلية للمهاجرين الذين قد يرجعون الى مصر تتوقف على المساهمة النسبية لبلدان الاستقبال المختلفة في تكوين تيار الهجرة العائدة في اي فترة زمنية . وسنحاول الاستفادة من هذه المعلومات في القسم التالي .

جدول (٤ - ٤)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي قبل
الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

التوزيع النسبي %					قطاع النشاط
الاردن	الكويت	السعودية	العراق	الجملة	
٥١,١	٤٨,٦	٢٤,٠	٥١,٣	٤١,٨	الزراعة والصيد
٠,٠	٣,٧	٢,٢	٠,٠	١,٢	التعدين
٠,٠	٣,٧	٤,٩	١٦,٥	٩,٤	الصناعة التحويلية
٢,١	٠,٠	٣,٠	٠,٦	١,٣	الكهرباء والغاز والمياه
٦,٤	٦,٤	١٨,٧	٧,٩	١٠,٩	التشييد
٢,١	١,٨	٣,٠	٢,٨	٣,٢	التجارة والمطاعم والفنادق
٦,٤	٣,٧	٥,٢	٢,٥	٤,٣	النقل والتخزين
٠,٠	٠,٩	١,١	٠,٠	٠,٦	والمواصلات
٠,٠	٠,٩	١,١	٠,٠	٠,٦	التمويل والتأمين
٢٢,٩	٢١,٢	٢٨,٠	١٨,٤	٢٧,١	وخدمات الاعمال
٢٢,٩	٢١,٢	٢٨,٠	١٨,٤	٢٧,١	الخدمات العامة والشخصية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

جدول (٥ - ٤)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة العملية قبل الهجرة
وبلدان الهجرة الرئيسية

التوزيع النسبي %					الحالة العملية
الاردن	الكويت	السعودية	العراق	الجملة	
٠,٠	٠,٩	١,١	١,٢	١,٠	صاحب عمل ويديره
٢٧,١	٨,٠	١٩,٢	٢١,٨	١٨,٣	يحمل لحسابه
٢,١	٣,٥	١,٨	٦,٠	٣,٧	يحمل لدى الأسرة
٧٠,٨	٨٧,٦	٧٧,٩	٧١,٠	٧٦,٩	يحمل لدى الغير
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

٥- وقع الهجرة العائدة

يتواتر التخوف من ان يكون للهجرة العائدة آثار وخيمة على بلدان المنشأ ومنها مصر . وتمكننا الاقسام السابقة للدراسة من التوصل لبعض التقديرات لاحتمالات الهجرة العائدة الى مصر والواقع المحتمل لها . ونقدم في هذا القسم تقديرا لحجم الهجرة العائدة المتوقع خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) بناء على بعض الافتراضات وتقديرا لخصائص المهاجرين العائدين بالاستفادة من استخلاصات الاقسام السابقة للدراسة . ونهي هذا القسم بمناقشة سريعة للوقع المحتمل لمثل هذه الهجرة العائدة اذا تحققت الافتراضات التي تقوم عليها تقديرنا .

ولتقدير حجم العودة (النائية) المتوقع في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، نفرق بين بلدان الاستقبال المختلفة ، نظرا لاختلاف مدى استمرارية تيار الهجرة من بلد لآخر منها الى جانب ، ولتباين خصائص تيار الهجرة الى كل منها ، من جانب آخر .

ووضع افتراضات عن مستقبل هجرة المصريين الى العراق أمر مشكل نظرا لظروف العراق الخاصة والمتصلة بالحرب العراقية الإيرانية . فبدائل مستقبل العمالة الوافدة الى العراق رهن باستمرار الحرب أو انتهائها . فانهاء الحرب قد تبعه حركة اعمار تؤدي لزيادة الطلب على العمالة الوافدة ، وترفع من عائد العمل ، بما يؤدي الى تضخم قوة العمل الوافدة الى العراق ، وللمصريين نصيب تقليدي كبير في هذه السوق الا ان هذا احتمال قليل في ضوء المعلومات المتاحة حاليا . والاحتمال الاقرب هو استمرار الحرب ، مع اشتداد ضيق الظروف الاقتصادية في العراق ، بما يقلل من عائد الهجرة للعمالة الوافدة الى العراق وبالتالي يجعل منها بلد عودة صافية الى مصر . ولكن الى أي حد ؟ . عندنا أنه ، مع استمرار الحرب ، لن يستطيع العراق الاستغناء عن كل العمالة المصرية الوافدة اليه نظرا للدور التعويضي الهام الذي يقوم به قسم من هذه العمالة في النشاط المدني في العراق نتيجة لغياب قسم كبير من قوة العمل العراقية في جبهة القتال . وستجد العراق الوسائل الكفيلة بالبقاء على هذا الحد الأدنى المطلوب لسلامة الجبهة الداخلية . وتقديرنا ان هذا الحد الأدنى يساوي نصف قوة العمل المصرية الموجودة بالعراق في أول ١٩٨٥ ، وأنه يتوقع الوصول الى هذا المستوى من تواجد العمالة المصرية بنهاية الثمانينات .

وبالنسبة للسعودية والكويت ، فتقديرنا انه يتوقع ان تستمر حاجة هذين البلدين للعمالة المصرية ، ولكن مع انخفاض تدريجي حتى نهاية القرن الحالي ، بحيث يبقى بها في ذلك الحين حوالي ثلث العمالة المصرية التي كانت تعمل بها في أول ١٩٨٥ (يعني ذلك معدل تناقص سنوي حوالي ٨٪) .

أما الاردن فقد قدرنا ان اشتداد الضائقة الاقتصادية بها سيدفع كل العمالة المصرية بها تقريبا الى العودة بحيث لا يبقى في نهاية الثمانينات أكثر من عشر مائة منها من مهاجرين مصريين في أول ١٩٨٥ .

ولقد حسمت ليبيا موقعها من السوق الخارجي للعمالة المصرية بالترحيل الجماعي للعاملين المصريين بها . وتقديرنا انه لن يبقى بليبيا بنهاية الثمانينات أكثر من ١٪ من المهاجرين المصريين الذين كانوا يعملون بها في أول ١٩٨٥ .

وقد افترضنا ان الهجرة المصرية لباقي البلدان ، غير الخمسة السابقة ، وهي لا تمثل الا ١٣٪ من اجمالي الهجرة وقت المسح ، ستعرض لنفس ظروف السعودية والكويت وبالتالي لنفس افتراضات العودة .

ويتضمن جدول (٥ - ١) تقديرات الهجرة العائدة المترتبة على الافتراضات السابقة ، ومنه نرى ان تحقق هذه الافتراضات يؤدي الى عودة حوالي نصف مليون مهاجر الى مصر خلال السنوات الخمس (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، أي ما يوازي ٤٣٪ من طاقة العودة في اول ١٩٨٥ . ويعني هذا الرقم متوسط عودة نهائية سنوية حوالي مائة الف مهاجر في النصف الثاني من الثمانينات . ولتكوين انطباع اولي عن وقع هذا الحجم من الهجرة العائدة ، يكفي ان نعلم ان حجم قوة العمل المقيمة في مصر يتوقع ان يتراوح بين ١٣ و ١٥ مليون في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) وعليه يكون الوزن النسبي للمهاجرين العائدين سنويا حوالي ٧٪ من قوة العمل الكلية ، ويصعب ان نتوقع تقلبات جوهرية في سوق العمل المصري بناء على هذه الاضافة النسبية المحدودة له ، ايا كانت مشاكلها فعل سبيل المثال ، نعلم من دراساتنا السابقة ان معدل البطالة بين العائدين اعلى من غير المهاجرين ، وانه في السنة الاولى للعودة اعلى من السنوات التالية لها ، حيث يتعدى ٣٠٪ . وبافتراض هذه النسبة ستتحقق بين المهاجرين المتوقع عودتهم في النصف الثاني من الثمانينات ، فان ذلك يعني اضافة قدرها (٢ ، ٠) الى المعدل المتسوي للبطالة في المجتمع ككل ، وهذه بالقطع اضافة طفيفة .

جدول (٥ - ١)

تقدير عدد المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩)
حسب بلدان الهجرة الرئيسية

البلد الاجمالي	العدد بالآلاف ٥٢٤,٨
العراق	٢١٣,٠
السعودية	١٠٨,٠
الاردن	٤٤,٠
الكويت	٨١,٠
ليبيا	٢٢,٨

المصدر : راجع الافتراضات في النص .

الا ان التعرف على بعض الجوانب التفصيلية لواقع الهجرة العائدة المتوقعة يقتضي النظر في خصائص هؤلاء العائدين المتصلة باندماجهم في سوق العمل المصري بعد العودة . وهنا لابد من التفرقة بين خصائص لا تتعرض للتغير بمرور الزمن عامة او بخبرة الهجرة على وجه التحديد ، كالحالة التعليمية ، وبين خصائص تتغير بمرور الزمن وبخبرة الهجرة على وجه الخصوص ، كمحل الإقامة او الحالة العملية مثلا ، خاصة وقد بينت الدراسة السابقة ان الهجرة تنشط الحراك الجغرافي والحراك في خصائص العمل . ونقدم في جدول (٥ - ٢) تقديرات لتوزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية بعد العودة . وقد افترضنا للتوصل الى هذه التقديرات ان العائدين عينة ممثلة للمهاجرين في بلدان الاستقبال المختلفة حسب الخصائص محل الدراسة قبل الهجرة (كما وردت في الجداول (٤ - ١) (٤ - ٥) ، وطبقنا توزيعات السعودية على البلدان غير المتضمنة في هذه الجداول . وبعد ذلك طبقنا على توزيعات الهجرة العائدة ، حسب خصائص ما قبل الهجرة ، معاملات الحراك قبل الهجرة الى بعد الهجرة ، المشتقة من تحليل الاقتران الذي قدمنا بعض نتائجه في القسم الثالث من هذه الدراسة ، دون تمييز بين بلدان الاستقبال المختلفة . وبالطبع يمكن التحسين على هذه الافتراضات ، ولكن التقديرات الناجمة تمكننا من فحص وقع الهجرة العائدة الى مصر تفصيلا على أساس سليم ولو تقريبي . كذلك ضمنا جدول (٥ - ٢) مقياسا للوزن النسبي للعودة المتوقعة سنويا في المتوسط الى جملة قوة العمل المقيمة في فئات الخصائص المشمولة بالجدول .

وعندنا أن المؤشرات المتضمنة في جدول (٥ - ٢) تدغم الاستنتاج الاولي الذي توصلنا اليه من اختبار الحجم الكلي المتوقع للهجرة العائدة ، من انه يصعب انتظار تقلبات جوهرية في سوق العمل ، ومن ثم في المجتمع المصري ، نتيجة لهذه العودة . فنلاحظ ان مؤشرات الوزن النسبي للهجرة العائدة في فئات الخصائص المختلفة لا تتعدى ١٪ (الا في حالة العودة الى ريف الوجه البحري والى قطاع التشييد) . وحينما تزداد قيمة الوزن النسبي للهجرة العائدة فان ذلك كثيرا ما يكون في الفئات الاقل وزنا في هيكل القوة القائم (كما يظهر بوضوح في محل الإقامة والتوزيع المهني) . وفي حالة العودة الى قطاع التشييد على وجه الخصوص ، فان الاضافة الى العمال خاصة المهرة ، وفي هذا القطاع أمر مستحب في ضوء ندرة العمالة فيه في سنوات ماضية .

جدول (٥ - ٢)
توزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة
(١٩٨٥ - ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية
بعد العودة والأوزان النسبية السنوية لقوة
العمل المقيمة

الخاصية	العدد المتوقع بالالف	الوزن النسبي السنوي/(١)
الحالة التعليمية		
أمي	١٩٧,٥	٠,٦
يقرأ ويكتب	١٠٠,٤	١,٠
ابتدائي	٢٦,١	٠,٥
اعدادي	٢٠,٢	٠,٦
ثانوي	١١٦,٥	١,٠
دبلوم	١٠,٨	٠,٦
عالية	٥٠,٢	٠,٨
عليا	٣,٠	٠,٧
عمل الإقامة		
المحافظات الحضرية	٧٣,٩	٠,٥
حضر بحري	٧١,٥	٠,٥
حضر قبلي	٥٠,٢	٠,٦
ريف بحري	١٩٨,٦	١,٢
ريف قبلي	١٣٠,٦	٠,٩

(١) النسبة المئوية لمتوسط عدد المائلين المتوقع في السنة إلى تقدير قوة العمل المقيمة في فئات الخصائص المختلفة بافتراض متوسط حجم قوة العمل المقيمة خلال (١٩٨٥ - ١٩٨٩) يساوي ١٤ مليون واستخدام التوزيعات النسبية لخصائص غير المهاجرين (القسم الثاني والثالث) .

تابع جدول (٥-٢)

الخصاصة	العدد المتوقع بالالف	الوزن النسبي السنوي%
<u>المهنة</u>		
الفنية والعلمية	٥٥,٧	٠,٦
الادارية	٤,٢	٠,٤
الكتابية	٣٣,٦	٠,٤
البيع	٢٠,٢	٠,٤
الخدمات	٢٦,٦	٠,٤
الزراعة	٢١٣,٥	١,٠
الانتاج والنقل	١٧١,٠	١,٠
<u>النشاط الاقتصادي</u>		
الزراعة والصيد	٢٢٤,٧	١,٠
التعدين	٥,٤	٠,٧
الصناعة التحويلية	٣٨,٨	٠,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١١,٤	٠,٧
التشييد	٥٤,٥	١,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩,١	٠,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٢٦,٩	٠,٧
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	٢,٦	٠,٢
الخدمات الشخصية	١٣١,٤	٠,٦
صاحب عمل ويديره	١١,٥	٠,٣
يعمل لحسابه	١٢٢,٢	٠,٩
يعمل لدى الاسرة	١٦,٠	٠,٦
يعمل لدى الغير	٣٧٥,١	٠,٨

المصدر راجع الافتراضات في النص .

ولذلك نؤكد استخلاصنا باننا لانتوقع انعكاسات جوهريه للهجرة العائدة على سوق العمل ، والمجتمع المصري ، خلال السنوات (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، اذا صحت الافتراضات التي قام عليها هذا القسم من الدراسة . ولا يعني هذا ، بطبيعة الحال ان ليس للهجرة العائدة ، او الهجرة ككل ، أي تأثير على المجتمع المصري وانما موضوع ذلك تحليل آخر .

الهوامش

- (١) يقوم هذا العرض على الفصل الأول من كتاب حديث من العودة يقلم فيه محرر الكتاب نظرة عامة على الموضوع (كنج ، ١٩٨٦ ، ١-٣٧) .
- (٢) لا يتقيد مفهوم العودة النهائية إلا بالرجوع إلى نقطة زمنية تحدث العودة قبلها . إذ لا يوجد ، من المبدأ ، مانع من معاودة الهجرة بعد العودة .
- (٣) طبقا لتعليمات المسح عدت الهجرة الوحيدة وهجرة أعيرة .
- (٤) أي مهاجر للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح ينتمي إلى واحدة ، وواحدة فقط ، من الفئتين : المهاجرين للعمل وقت المسح ، والمائلين نهائيا قبل وقت المسح .
- (٥) تتساوى محصلة الهجرة العائدة النهائية عبر فترة زمنية مع محصلة الهجرة العائدة عبر نفس الفترة . ولكن يمكن أن يختلف النمط الزمني للهجرة العائدة داخل الفترة الزمنية بين الطريقتين حسب حركة تعدد الهجرة .
- (٦) يساعد على ذلك ارتفاع معدل دوران الهجرة إلى العراق كما أشرنا قبل .
- (٧) الخصائص مستقلة من نتائج الاستبيان (٤) ، (٥ ب) ، (٥) ، (٦) على الترتيب .
- (٨) راجع المحوطة في مصدر جدول (٣-٦) .
- (٩) يعود ارتفاع معدل البطالة بين المائلين منذ أكثر من خمس سنوات (أي في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩) في تقديرنا إلى زيادة فرز حالات غير القابلين للتشغيل بمرور المدة منذ العودة .
- (١٠) لم يشكل التعليم الديني إلا نسبة بسيطة بين المائلين .
- (١١) في تصميم الاستبيانات ، روعي أن يتم جمع بيانات الدخل والأدخار عن طريق تحديد مفرداتها وليس باعطاء أرقام إجمالية . كذلك وضعت الأسئلة الخاصة بالدخل والأدخار في نهاية الاستبيانات بحيث يمكن للباحث خلق جو مناسب للحصول على بيانات مقبولة عن الدخل من خلال الأقسام الأولى من الاستبيانات (وبحث لتأثير أسئلة الدخل ، إذا خلقت جوا من التوتر ، على باقي أقسام الاستبيان) وقد أوليت عناية خاصة في تدريب الباحثين والمراجعين لمشاكل بيانات الدخل والأدخار . كذلك عوملت بيانات الدخل والأدخار بهرمة تامة في عمليات المراجعة بحيث لم تقبل إلا البيانات المتسقة مع باقي عناصر الاستبيان المستكملة .
- (١٢) لوحظ مثلا عدم انخفاض أجور عمال التشييد على الرغم من بله عودة أعداد كبيرة منهم . ويفسر ذلك بأنهم ، في المراحل الأولى من العودة ، يفضلون عدم العمل على الانخفاض بمستوى الأجور .
- (١٣) لاتنضم هذه الجدارل ليبيا ، حيث جادت كل العمالة المصرية التي كانت موجودة بليبيا تقريبا .

المراجع

أولا : بالعربية

- (١) حسن صلاح الشوي ، ١٩٨٤ .
عن مواجهة مشكلة احتلال عودة العاملين المصريين بالدول العربية عن طريق التخطيط لها .
مؤتمر وهجرة العمالة المصرية للخارج ، يناير ١٩٨٤ .
- (٢) حكومة مصر العربية ، ١٩٨٤ .
المعلومات الخاصة بالهجرة الخارجية المؤقتة .
- (٣) اجتماع والمائدة المستديرة عن حركة الهجرة الدولية في الدول العربية والآسيوية ، بانجوك ، سبتمبر ١٩٨٤ .
عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٨٤ .
بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفين للدول العربية النفطية .
(دراسة استطلاعية) مؤتمر وهجرة العمالة المصرية للخارج ، يناير ١٩٨٤ .
- (٤) عبد الحليم محمد حبيب ، ١٩٨٤ .
الهجرة للخارج وأثرها على التنمية في مصر (المشاكل والعقبات التي تحد من الاستفادة من الهجرة) .
مؤتمر وهجرة العمالة المصرية للخارج ، يناير ١٩٨٤ .
- (٥) المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٣ .
«اقتصاديات منخرات المصريين بالخارج» القاهرة .
- (٦) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية - شعبة القوى العاملة ، ١٩٨٦ .
«أثار عودة العمالة المصرية من الخارج» ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .
- (٧) محمد أبو متلوز الدبيب وآخرون ، ١٩٨٤ .
بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية بقرية مصرية مؤتمر وهجرة العمالة المصرية للخارج ، يناير ١٩٨٤ .
- (٨) محمد محمود الامام ، ١٩٨٣ .
أثر هجرة الابدني العاملة على الاقتصاد المصري .
ندوة «مصر في العالم العربي» ، الجمعية العلمية الملكية ، حبان أكتوبر ١٩٨٣ .
- (٩) نادر فرجاني ، ١٩٨٤ .
«الهجرة الى النفط» (الطبعة الثالثة)
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

ثانيا : بالانجليزية :

Bohning ,
W · R · ,1974

'The economic effects of the employment of foreing workers with special reference to the labour markets of Western Europe's post - industrial countries' , in W.R. Bohning and D. Maillat, the Effects of the Employment of Foreign Workers , OECD , Paris , PP . 41-123 .

- Bovenkerk , F , the Sociology of Return Migration : A Bibliographic
1974 Essay , Neijhoff , The Hague.
- Cerase, F.P., 1974 Migration and social change : expectations and reality . A study of return migration from the United States to Italy , International Migration Review 8(2) , PP . 245-262 .
- Intergovernmental Committee for Migration 1986
Economic and social Aspect of voluntary Return Migration Seventh seminar on adaptation and integration of migrants international migration Vol XX111 ICM Geneva, March 1986
- King 1986 return Migration and regional Economic Problems
R, (editor) 1986 Croom Helm London

ملحق تصميم مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)

تحدد الهدف من المسح بالتوصل الى تقديرات عن :

- ١- حجم الهجرة وقت اجراء المسح وفي فترة سابقة له - منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣^(١)
- ٢- خصائص المهاجرين والاسر التي تعرضت للهجرة ، وقت اجراء المسح ، ومنذ حرب اكتوبر ١٩٧٣
- ٣- مسببات ، واليات الهجرة ، والاثار الاجتماعية - الاقتصادية لها .

وقد تركز الاهتمام في تصميم المسح على الهجرة المؤقتة للعمل ، حيث ان الهجرة الدائمة محدودة كما ، وانعكاساتها على المجتمع المصري طفيفة على اي حال . وعلى هذا فان الهجرة في هذا المسح تعني الهجرة المؤقتة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح (اي منذ حرب اكتوبر حتى وقت المسح الميداني : (الا اذا ذكر غير ذلك صراحة . وقد روعي في التصميم الاساسي للدراسة التفصيلية للهجرة ، الاعتبارات التالية :

اولا : حيث ان مسح الهجرة من مصر ، هو اول مسح ميداني على المستوى القومي في هذا المجال ، فقد وجب التعرض للعديد من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بظاهرة الهجرة للمساهمة في تلافي قصور البيانات عن الهجرة الذي طال مداه . والنتيجة الحتمية لهذا التوجه هي ان تغطي ادوات المسح مساحة واسعة . مما يتعارض مع التعمق في كل الموضوعات المتضمنة هذا مع التحفظ بصعوبة التعمق الشافي في الجبوح الكبيرة على اي حال .

ثانيا : نظرا لان ظاهرة الهجرة قد تحللت نسيج المجتمع المصري ، فقد وجب اعتبار وحدات متعددة لدراستها ولذلك اعتمدت المستويات التالية لوحدات جمع البيانات . ومن ثم التحليل .

- المجتمع المحلي في الريف حيث يكون له استقلال نسبي كوحدة اجتماعية - اقتصادية .
- الاسر المعيشية
- الفرد

ثالثا : تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها ، وتمكنت ظاهرة الانفتاح الاقتصادي ، والتي كان لها ، هي الاخرى اثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في مصر . وللأسف وقع كثير من الكتابات عن الهجرة في الخطأ المتمثل في استخلاص (اثار) او (انعكاسات) للهجرة من انطباعات او دراسات لعينات من المهاجرين الافراد او اسر حين تعرضت للهجرة . وهذا امر مقطوع بخطئه

(١) كان اختيار حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، كالمحدث المرجعي لفترة الاستناد الزمني للمسح موقفا ، فمن جانب لم يبدأ تعاضل تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النشطة الا في ١٩٧٤ ، ومن جانب آخر منحت حرب اكتوبر كل شعاب المجتمع المصري بحيث يصعب أن يجهل توقيتها أي مصري منها كانت درجة تعليمه أو وعيه .

عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنيا على مدى طويل نسبيا ، حيث لا يمكن القطع بأرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها . فقد تتداخل عوامل متعددة لانتاج المشاهد ليس من اقلها اهمية التطور الذاتي لمفردات الدراسة . اما اذا علم ان هنالك بالفعل ظواهر اخرى هامة تتفاعل مع الظاهرة محل الدراسة عبر فترة طويلة نسبيا ، فان الاسلوب العلمي السليم يقتضي مقارنة مجتمعات جزئية تعرضت للظاهرة محل الدراسة بدرجات مختلفة .

رابعا : تقتضي الدراسة الوافية لظاهرة الهجرة القيام بدراسات في مناطق المنشأ وفي مناطق المستقر ، نظرا لأن كلاً من دراسات مناطق المنشأ ومناطق المستقر تعاني من اوجه قصور منهجي معروفة ، وتختلف بين النوعين ، حيث انه لم يكن متاحا في اطار المشروع البحثي الحالي اجراء دراسات في بلدان المستقر للمهاجرين المصريين . فقد كان التوجه ان تقوم محاولة للتقليص من اوجه قصور دراسات بلدان المنشأ في تصميم ادوات المسح . فعلى سبيل المثال انشئ استبيان للاسر المعيشية الغائبة عن مسكن بمصر بأكملها بسبب الهجرة وهو محاولة للتغلب على وجه نقص جوهرى في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ حيث تقتصر هذه الدراسات عن الاسماك بالاسر التي هاجرت بأكملها ويلاحظ ان الاسلوب المطبق هنا لا يكتشف الا الاسر المعيشية التي تركت وراءها اثرا في صورة مسكن مغلق ، وحيث اهتمامنا الاساسي هو بالهجرة للعمل ، وحيث ان الهجرة للعمل هي في غالبيتها السابقة هجرة ذكور بمفردهم فان الالية اعتبرت كافية لسد هذه الثغرة في حدود الهدف من الدراسة واهمالا لهذه الاعتبارات فقد تبلور تصميم لادوات جمع البيانات على الشكل التالي :

اولا : مستوى المجتمع المحلي :

استبيان(١) - استبانة الخصائص الاساسية للقرية الداخلة في الدراسة

ثانيا : مستوى الاسرة المعيشية

استبيان (١) - استبانة الاسرة المعيشية (حصر افراد الاسرة وخصائصهم ويطبق على العينة الاساسية (حوالي ١٢٠٠٠ أسرة)

استبيان (٢) استبيان التغير في الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للأسرة المعيشية خلال الفترة المرجعية ويطبق على عينة فرعية من حوالي ٤٠٠٠ أسرة معيشية مقسمة بين أسر تعرضت للهجرة (اي كان احد افرادها مهاجرا للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح) واسر لم تتعرض للهجرة ، مما يوفر مقارنة سليمة تمكن من استخلاص ادق لانعكاسات الهجرة وأثارها .

استبيان(٣) استبيان عن أسرة معيشية غائبة عن المسكن بسبب هجرة كل اعضائها وتستوفى بياناته من احد المصادر الملائمة .

ثالثا : مستوى الفرد

ويشمل اربع استبيانات فردية يطبق كل منها على عينة فرعية حجمها حوالي الف فرد والحالات الاربع التي تقابل الاستبيانات الفردية هي :
استبيان (٤) - فرد سبق له الهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية وعاد الى مصر (اي ليس مهاجرا) وقت المسح .

استبيان (٥) - فرد مهاجر للعمل وقت المسح .

استبيان (٦) - فرد في قوة العمل لم يسبق له الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح .

استبيان (٧) - فرد خارج قوة العمل .

ويتضح بهذا ان المسح تضمن ، على مستوى الفرد ، مجتمعات جزئية تمثل درجات واشكالا مختلفة للتعرض لظاهرة الهجرة ، وقد صمم الاستبيان الفردي الاول (استبيان (٤) ليتضمن دورة الهجرة الكاملة وكل الابعاد التي يمكن تضمينها في دراسة للهجرة يتم فيها اجراء الاستبيان مع المهاجر ذاته .

واتخذ هذا الاستبيان اساسا لكل الاستبيانات الفردية بحيث تكون الاستبيانات الفردية التالية اجزاء متتالية الصغر من الاستبيان الفردي الاسامي . فيكون استبيان (٥) مثلا ، وهو يجري عن مهاجر وقت المسح ، جزءا من استبيان ٤ / يقتصر على تلك الجوانب التي يمكن جمع بيانات دقيقة نسبيا عنها من شخص اخر غير المهاجر ، تتوفر له معلومات كافية عنه ، مع التعديلات المنطقية الواجب اجراؤها في حالة الاستبيانين الآخرين .

وهذا التصميم فريد في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ اذا لم يجر ، في حدود علم الكاتب دراسات في مجال الهجرة بهذه الدرجة من الشمول والتكامل

البحث الرابع

سوق العمل والتشغيل

بين مد الهجرة وجزرها- التجربة الاردنية

الدكتور محمد عبد الهادي العكل

تستهدف هذه الدراسة تقديم خلاصة لوضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن وللوقوف على حقيقة الهجرة العائلة للقوى العاملة الاردنية في الخارج . فقد تم في الفصل الاول استعراض موجز للتجربة التنموية في الاردن وانجازات الاردن الاقتصادية واثار هذه الانجازات على تطور وضع سوق العمل . وفي الفصل الثاني من الدراسة تم تقديم صورة وافية عن خصائص سوق العمل الاردني بدءاً بالاشارة الى الوضع السكاني وحجم القوى العاملة الاردنية وخصائصها وتوزيعها من حيث المستوى التعليمي والحالة العملية والمجموعات المهنية وتوزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية

كما تناولت الدراسة في الفصل الثالث استعراضاً موجزاً للنظرية الاقتصادية فيما يتعلق بهجرة العمل ثم استعراض التجربة الاردنية كبلد مرسل ومستقبل للقوى العاملة . وفي الفصل الرابع تضمنت الدراسة تحليلاً لوضع سوق العمل وحركة التشغيل والاستخدام في الاردن كما تم استعراض تطورات الاجور في الاردن خلال السنوات الاخيرة والعوامل المؤثرة فيها .

اما في الفصل الخامس فقد استعرضت الدراسة تجربة الاردن في مجال هجرة العمل العائلة وذلك استناداً لما هو متوفر من معلومات بشأنها ، كما تم استعراض نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالعائلة العائدة والتي تستند الى معلومات تم توفيرها من خلال دراسة بالعينة اجريت لهذه الغاية وشملت مجموعة من عمالنا العائدين من المهجر عودة نهائية وذلك بغية الوقوف على مختلف جوانب هذه القضية ولمعرفة انعكاساتها على وضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن ومعرفة مدى اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم بعد عودتهم اليه عودة نهائية . كما تم في الفصل الاخير استعراض اهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة .

الفصل الاول السكان والقوى العاملة في الاردن

اولا : الوضع السكاني

ورد في التقديرات الرسمية ان عدد سكان الاردن قدر بنحو (١,٣٢٩,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٥٢ ، كان من بينهم (٥٨٧,٠٠٠) نسمة في الضفة الشرقية من المملكة، و(٧٤٢,٠٠٠) نسمة في الضفة الغربية . وأشارت نتائج التعداد الاول للسكان - الذي اجري في شهر تشرين ثاني لعام ١٩٦١ - ان عدد سكان الاردن كان قد بلغ (١,٧٠٦,٢٣٢) نسمة ، من بينهم (٩٠٠,٧٦٧) نسمة (أي مانسبته (٥٢,٨)٪) كانوا يقطنون في الضفة الشرقية ، و(٨٠٥,٤٦٥) نسمة (أي مانسبته (٤٧,٢)٪) كانوا يقطنون في الضفة الغربية ، وبناء على هذه المعلومات فان معدل النمو السنوي لسكان الاردن كان قد بلغ نحو (٢,٨)٪ بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦١ .

اما نتائج التعداد السكاني الاخير ، والذي اجري في شهر تشرين ثاني لعام ١٩٧٩ ، فقد اشارت الى ان عدد سكان الضفة الشرقية قد بلغ (٢,١٠٠,٠١٩) نسمة وبذلك يكون معدل نمو السكان في الضفة الشرقية فيما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٩ قد بلغ (٤,٨)٪ سنوياً^(١).

ويعود سبب الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني في الضفة الشرقية الى مجموعة العوامل التالية :

- ١- انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتقدم الذي احرزه الاردن في مجال الطب الوقائي . وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن المستوى المعيشي للسكان . وادى ذلك الى اتساع الفرق فيما بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، خاصة وان المجتمع الاردني يتصف بارتفاع معدلات المواليد ، والتي ازدادت من (٤٧,٣) بالالف من السكان في عام ١٩٦١ ، الى (٥٠) بالالف من السكان في عام ١٩٧٩ .
- ٢- الهجرة القسرية للسكان والقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين نحو الضفة الشرقية ، خاصة في الفترة التي اعقبت نكسة حزيران لعام ١٩٦٧ ، وتشير التقديرات الى ان حرب حزيران لعام ١٩٦٧ قد تسببت في تشريد حوالي (٤٠٠,٠٠٠) مواطن من ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة استقروا كلاجئين في الضفة الشرقية .
- ٣- نقص في القوى العاملة الاردنية ، وذلك منذ ازمة الطاقة في منتصف السبعينات ، مما ادى الى استخدام اعداد متزايدة من القوى العاملة العربية والاجنبية للعمل في الاقتصاد الاردني .

لذلك فان المعدل الخام للزيادة الطبيعية للسكان - عددا المهجرة - كانت بنسبة (٢,٨٪) في عام ١٩٧٩ . وتشير التقديرات الاخيرة للسكان في الاردن الى ان عدد سكان الضفة الشرقية مع نهاية عام ١٩٨٥ قد قدر بنحو (٢,٦٧٠,٠٠٠) نسمة ، ويتبين من البيانات الديموغرافية المتوفرة ارتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ حيث بلغ نحو (٣,٩٪) سنويا ، كما قدر صافي المهجرة السكانية بحوالي (٠,٥٪) . وقد انعكس هذا الوضع الديمغرافي على التركيب العمري وهيكلية السكان حيث ارتفعت نسبة صغار السن (دون سن الخامسة عشرة) الى نحو (٥٢٪) من اجمالي السكان لعام ١٩٨٥ ، وانخفضت تبعا لذلك نسبة القوى البشرية (١٥ - ٦٠ سنة) الى حوالي (٤٥٪) من مجموع السكان .

اما فيما يختص بالتوزيع الجغرافي للسكان فمن الملاحظ بان ٥٧٪ من سكان الضفة الشرقية في عام ١٩٨٥ كانوا يقطنون في محافظتي عمان والزرقاء اللتين تشكلان ما نسبته (٢٠٪) من مساحة الضفة الشرقية . لذلك فان حوالي (٩٠٪) من السكان يتركزون في الاجزاء الشمالية الغربية من الاردن . وقد اثرت مجموعة من العوامل على تركيز السكان في هذه المنطقة منها وفرة الاراضي الزراعية ، وفرة مصادر المياه ، ومراكز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية هذا بالإضافة الى تركيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق . اضيف الى ذلك بان حوالي (٦٠٪) من سكان الاردن يقطنون في المناطق الحضرية .

ثانياً : المشاركة الاقتصادية في قوة العمل

يتصف سوق العمل في الاردن بانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل ، ففي الوقت الذي كان فيه هذا المعدل نحو (٢٣٪) في عام ١٩٦١ ، فقد انخفض حتى بلغ نحو (١٩,٩٪) في عام ١٩٨٥ هذا بالنسبة للسكان الاردنيين في الضفة الشرقية . وهذا المعدل بطبيعة الحال هو اقل من نصف المعدل العالمي والبالغ نحو (٤٢٪) ^(١)

اما اذا اخذنا في اعتبارنا اجمالي السكان من اردنيين وغير اردنيين في الضفة الشرقية - بما في ذلك القوى العاملة غير الاردنية - فان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل تبلغ (٢٤,٢٪) من اجمالي السكان لعام ١٩٨٥ . وإذا اخذنا في اعتبارنا السكان الاردنيين في الضفة الشرقية ، والمقيمين والعاملين منهم في الخارج فيبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل (٢٣,٨٪) ^(٢)

وبالإضافة الى العوامل الديموغرافية التي سبق واشترنا اليها والتي اثرت بلا شك على الهيكل السكاني في الاردن على وجه العموم ، وادت الى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل على وجه الخصوص ، الا ان هنالك مجموعة عوامل اضافية اخرى ادت الى ذلك ، وهذه العوامل والتغيرات هي على النحو التالي :

١- ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم في مختلف مراحله ، وازدياد اعداد المتحقين بالمدارس والمعاهد والجامعات من الناحيتين الكمية والتنوعية ، حيث يقدر عدد الطلبة الاجمالي لعام ١٩٨٥ بحوالي (٨٦٤,٠٠٠) طالب وطالبة وهذا يشكل نسبة مقدارها (٤, ٣٢٪) من إجمالي السكان وكان من بين هؤلاء نحو (١٠٨,٠٠٠) طالب وطالبة في مرحلة الدراسة مابعد الثانوية وهذا يشكل نسبة مقدارها (٤٪) من اجمالي السكان ، وهو دلالة اكية على ارتفاع حجم الطلب على التعليم العالي في المجتمع الاردني مما يتسبب في تأجيل وتمديد فترة دخول الفئة العمرية (١٥ - ٢٤ سنة) من السكان الى سوق العمل ومشاركتهم الفعلية في النشاط الاقتصادي .

وعلى الرغم من تطور مؤسسات التعليم العالي في الاردن وتزايد اعداد الطلبة والطالبات المتحقين بالجامعات والمعاهد العليا المحلية نحو (٥٨,٠٠٠) طالب وطالبة في عام ١٩٨٥ ، الا ان اعداد الطلبة الاردنيين المتحقين بالجامعات والمعاهد العليا في البلدان العربية والاجنبية قد بلغت نحو (٥٠,٠٠٠) طالب وطالبة في ١٩٨٥ .

٢ - على الرغم من زيادة مشاركة المرأة الاردنية في قوة العمل والتي ارتفعت من (٥, ٣٪) في عام ١٩٦١ الى (٣, ٦٪) و (٩٪) من اجمالي الاناث في سن العمل لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ على التوالي ، الا ان معدل مشاركة الاناث الاردنيات في قوة العمل مازال منخفضه .

وينعكس انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل في ارتفاع معدلات الاعالة في الاردن والذي بلغ معدلا مقداره (١: ٥) في عام ١٩٨٥ وهي نسبة مرتفعة جدا اذا ماقيست بمعدلات الاعالة السائدة في البلدان المتقدمة والبالغة (١: ٢) فقط ، وهذا بطبيعة الحال يعكس عبئا اقتصاديا كبيرا على كاهل القوى العاملة الاردنية ، والاقتصاد الاردني بشكل عام .

ثالثا - القوى العاملة في الاردن

كما سبق واسلف في الفصل الاول فان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بالمنطقة العربية قد اثرت وبشكل مباشر على وضع سوق العمل الاردني وادت الى حدوث تغيرات جوهرية فيه خلال العقود الثلاثة الماضية . ففي الوقت الذي كان سوق العمل الاردني يتصف بغائض القوى العاملة المحلية عن حجم القدرة المحلية للاقتصاد الاردني على توفير فرص العمل اللازمة لتشيغيلهم ، وفي الوقت الذي كانت فيه هجرة القوى العاملة الأردنية سواء الى البلدان العربية المصدرة للبترول او الى البلدان المتقدمة . هي احدى السياسات الاساسية في سوق العمل الأردني طوال الفترة السابقة لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ فإن سوق العمل المحلي قد اخذ يتصف في الفترة اللاحقة لذلك بكونه ليس فقط مرسلا للقوى العاملة ، بل ومستقبلا لها كذلك وهي سمة تكاد تكون فريدة بين البلدان المرسله للقوى العاملة وغير المنتجة للبترول .

وفيما يختص بحجم القوى العاملة الاردنية في سوق العمل المحلي ، فقد تزايدت من (٢١٧,٨٤٠) شخصاً في عام ١٩٦١ الى حوالي (٥٠٢,٣٩٣) شخصاً في عام ١٩٨٥ اي بمعدل نموسوي خلال هذه الفترة بلغ (٣,٥٪) ووفقاً للمعلومات المتوفرة والتي استندت اليها خطة التنمية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، فان العاملين من هؤلاء فعلاً قد بلغوا نحو (٤٧٢,٢٤٩) شخصاً في عام ١٩٨٥ . اضيف الى ذلك ان اعداد القوى العاملة غير الاردنية العاملة في الاردن قد تزايدت من حوالي (٨٠٠٠) عامل عام ١٩٧٦ الى (١٤٣,٠٠٠) عامل في نهاية عام ١٩٨٥.

وللدراسة خصائص القوى العاملة الاردنية يجدر بنا الاشارة اليها على النحو الاتي :

١- توزيع القوى العاملة حسب الحالة العمالية

وفقاً للمعلومات المتوفرة بين ايدينا فان نسبة العاملين باجر من مجموع القوى العاملة الاردنية في الضفة الشرقية قد ارتفعت من الناحيتين العددية والنسبية ، حيث كانت نسبة العاملين باجر هي (٢٩٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية في عام ١٩٦١ فارفعت الى مايقدر بـ (٧٥٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية في عام ١٩٨٥ موزعين بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتأتي هذه الزيادة في ضوء ماحققه الاردن من توسع في نشاطاته الاقتصادية المختلفة ومن زيادة في فعالياته الانتاجية سواء كان ذلك في القطاع العام او في القطاع الخاص .

فبالنسبة للقطاع العام الذي يوظف حالياً نحو (٥٠٪) من القوى العاملة والذي يعتبر اكبر مصدر توظيف في الاردن فقد تزايدت اعداد العاملين فيه بنسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف خلال ربع القرن الماضي . كذلك فقد صاحب عملية التطور والتنمية الاقتصادية في الاردن تسارع في اتساع قدرات القطاع الخاص على التوظيف ، مع تفاوت في طبيعة الحالة العملية للعاملين فيه ، نتيجة للزيادة الكبيرة التي حصلت في عدد مؤسسات القطاع الخاص وتنوع تخصصاتها وما احرزته هذه المؤسسات من تغير ملحوظ في انماط الانتاج واتساع حجم نشاطها ، مما ادى الى اتساع قدراتها وتزايد اهميتها في مجال التشغيل وتوفير فرص العمل للقوى العاملة . وقد نجم عن ذلك حصول زيادة ملحوظة في اعداد القوى العاملة باجر في هذا القطاع كذلك . وفي نطاق القطاع الخاص ، فانه على الرغم مما شهدته وضع سوق العمل الاردني من تناقص في الاهمية النسبية للعاملين لحساب الاسرة ، او لحسابهم الخاص ، واصحاب العمل ، خلال القرن الماضي ، الا ان اعداد هؤلاء قد تضاعف في عام ١٩٨٥ عما كان عليه الحال في عام ١٩٦١ .

٢- التوزيع الجغرافي للقوى العاملة

من الطبيعي ان يتأثر التوزيع الجغرافي للقوى العاملة بتوزيع المشاريع الاقتصادية في

البلد المعني وكذلك بتوزيع السكان بين مختلف الأقاليم او المحافظات في ذلك البلد . وبالنسبة للاردن فان التوزيع الجغرافي للقوى العاملة يظهر تركزا لقوة العمل في المناطق التي تتركز فيها النشاطات الاقتصادية خاصة في محافظتي عمان والزرقاء والتي تجتذب نحو (٥٨٪) من اجمالي قوة العمل في الاردن . ويليهما في الاهمية محافظة اربد التي تجتذب نحو ٢٢٪ من اجمالي القوى العاملة . وعلى الرغم من تركز القوى العاملة في هذه المناطق ، الا ان اعداد القوى العاملة في المناطق الاخرى من المملكة قد تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة ، وخاصة في منطقة وادي الاردن ، والعقبة ، حيث يتركز في الاولى نشاط الزراعة الحديثة والمروية وفي الثانية نشاط التجارة وخدمات التصدير والاستيراد .

وتأتي زيادة اعداد العاملين في مختلف المناطق الاخرى من المملكة نتيجة لاهتمام المخطط الاردني بمتطلبات التنمية الاقليمية وبالنظر لما اولته خطط التنمية المتعاقبة من اهمية كبيرة لتوزيع مشروعات التنمية والاستثمارات المرتبطة بها بين مختلف المناطق ، ولوضع حد - ما يمكن - لتركز هذه المشاريع في مناطق التجمعات السكانية الرئيسية في المملكة . وتأتي هذه السياسة الاستثمارية تنفيذا لرغبة المخطط الأردني في السعي لتحويل مناطق الطرود للسكان والقوى العاملة الى مناطق جذب لها وذلك من خلال توفير فرص العمل والخدمات اللازمة ويهدف الوصول الى توازن اكثر قبولا في توزيع مشروعات التنمية بين مختلف المحافظات .

٣- توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي

نظرا لما حققه الاردن من انجازات هامة وملحوظة في مجال التعليم والبنية التعليمية ونتيجة لتنوع مخرجات النظام التعليمي والتدريسي ، سواء أكان ذلك في مجال التعليم الاكاديمي بفروعه ومستوياته المتعددة أم في مجال التدريب المهني ، فقد تطورت نوعية القوى العاملة الاردنية بحيث ازدادت الاهمية النسبية لخريجي الجامعات والمعاهد العليا فارتفعت نسبتهم من (١٣,٧٪) عام ١٩٧٩ الى (١٩,١٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ .

وعليه فقد انخفضت نسبة الحاصلين على شهادات الثانوية العامة فيما دون من ماسترته (٨٦,٣٪) من اجمالي القوى العاملة لعام ١٩٧٩ ، الى ما نسبته (٨٠,٩٪) من اجمالي القوى العاملة في عام (١٩٨٥) . كذلك فقد لوحظ انخفاض نسبة الامية في صفوف القوى العاملة الاردنية حيث بلغت هذه النسبة (١٧٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ .

بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ كان مقدارها هو (٧,٢٪) سنويا ، وذلك على الرغم من ثبات نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ مقارنة مع عام ١٩٦١ . وحدث تطور في اعداد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة في

قطاع التجارة والنقل والمواصلات وقطاع الخدمات المالية والتأمين . اما قطاع الادارة العامة فلا يزال هو الموظف الرئيسي في الاردن ، وقد تزايدت اعداد العاملين في هذا القطاع بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ وبنسبة مقدارها (٣, ٥٪) سنوياً وتزايدت اعداد العاملين في هذا القطاع بنسبة مقدارها (٦, ٣٪) سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ، وهي نسبة اقل من الفترة السابقة واثت نتيجة لتزايد دور القطاعات الاخرى في مجال خلق فرص العمل والتشغيل وانعكاساً لزيادة دور القطاع الخاص وزيادة واتساع دور مؤسساته في الاقتصاد الوطني .

كذلك فان نظرة الى الجدول اعلاه توضح لنا بان قطاعات الانتاج السلمي قد شغلت نسبة مقدارها (٣, ٥٤٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦١ ، في حين انها شغلت نسبة مقدارها (٥, ٣٠٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ . وارتفع نصيب قطاع الخدمات من (٤, ٣٠٪) الى (٥, ٦٩٪) في عام ١٩٦١ و ١٩٨٥ على التوالي .

وهذا لايعني بطبيعة الحال ان اعداد العاملين في قطاع الانتاج السلمي قد تناقصت ، بل هي قد ارتفعت بنسبة مقدارها (٣, ٢٩٪) خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ الا ان نسبة تزايد اعداد العاملين في قطاعات الخدمات كانت نسبة عالية بلغت (٢, ٢٥١٪) خلال الفترة ذاتها ، وبطبيعة الحال فان هذه التغيرات في توزيع القوى العاملة الاردنية بين مختلف القطاعات الاقتصادية جاء نتيجة مباشرة لما احرزه الاقتصاد الاردني من تغيرات في بنيته الهيكلية والتي كان من ابرز مؤشرات تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة والخدمات المالية والنقل والمواصلات وقطاع الادارة العامة والخدمات الاجتماعية .

٥- توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية

نتيجة لما حققه الاردن من انجازات تنموية انعكست اثارها على اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ونظرا لما حققه الاردن من ارتفاع المستوى التعليمي لقواه العاملة ، فقد حدث تغير في البنية الهيكلية للقوى العاملة الاردنية من حيث مستواها المهني والمجموعات المهنية التي تنتمي إليها ، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢) فان اعداد القوى العاملة الاردنية قد تزايدت على مدار ربع القرن الماضي في كافة المجموعات المهنية ، عدا العاملين منهم في المهن الزراعية والذين تناقصت اعدادهم بنسبة (٩, ٢٪) سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ . وبذلك انخفضت نسبة

جدول رقم (٢)

توزيع القوى العاملة الاردنية حسب المجموعات المهنية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٧٩ - ١٩٨٥

السنة المجموعات المهنية		١٩٦١		١٩٧٩		١٩٨٥	
		المعد	%	المعد	%	المعد	%
للتخصصون والفنيون	٧٨٤٢	٣,٦	٥٣٠١٠	١٣,١	٧٠٣٣٥	١٤,٠	
الاداريون	١٥٢٥	٠,٧	٦٩٣٠	١,٧	٩٢٩٤	١,٩	
الاعمال الكتابية	١٠٧٦٤	٤,٩	٢٦٨٢٩	٦,٦	٣٠٣٤٥	٦,٠	
العاملون بالبيع	١٤٥٩٥	٦,٧	٣٢٥٠٣	٨,٠	٤٤٩٦٤	٩,٠	
العاملون بالخدمات	١٣٢٨٨	٦,١	٢٥٥٧٣	٦,٣	٣٣٩١٢	٦,٧	
العاملون بالزراعة	٧٣٢٩٢	٣٣,٦	٤٤٥٨٠	١١,٠	٣٦٢٧٣	٧,٢	
عمال الانتاج وغيرهم	٩٦٧١٨	٤٤,٤	٢١٥٨٤٩	٥٣,٣	٢٧٧٧٧٠	٥٥,٢	
المجموع	٢١٧٨٤١	١٠٠	٤٠٥٢٧٤	١٠٠	٥٠٢٣٩٣	١٠٠	

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الجزء الثاني الحطة القطاعية - الفصل الثاني : خطة قطاع العمل والقوى العاملة ص ٥

العاملين في مهن زراعية من (٦,٣٣٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦١ الى مانسبته (٢,٧٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ . اما باقي المجموعات المهنية الاخرى فمن الملاحظ بأن اعدادهم قد تزايدت كلما ازدادت الاهمية النسبية لكل منها في عام ١٩٨٥ مقارنة مع ماكان عليه الحال في عام ١٩٦١ ، وكان معدل النمو السنوي لعدد العاملين في كل من هذه المجموعات المهنية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ هو كما يلي :

- المتخصصون والفنيون ٩,٦٪
- الاداريون ٧,٨٪
- الاعمال الكتابية ٤,٤٪
- العاملون بالبيع ٤,٨٪
- العاملون بالخدمات ٤,٠٪
- عمال الانتاج ٤,٥٪

وكانت فئة المتخصصين والفنيين وفئة الاداريين هي اكثر المجموعات المهنية نموا خلال الفترة المذكورة . ونتيجة لذلك فقد ارتفعت اعداد ذوي الياقات البيضاء وتزايدت

نسبتهم من اجمالي القوى العاملة من (٢٢٪) في عام ١٩٦١ الى (٣٧، ٦) في عام ١٩٨٥ في حين انخفضت نسبة ذوي الياقات الزرقاء من اجمالي القوى العاملة من (٧٨٪) في عام ١٩٦١ الى مانسبته (٦٢، ٤) في عام ١٩٨٥ . وتأتي هذه التحولات في هيكلية القوى العاملة الاردنية كنتيجة مباشرة للطلب المتزايد على التعليم العالي في الاردن سواء كان ذلك في مستوى التعليم الجامعي او في كليات المجتمع والتي تزايد عددها حتى بلغ (٥٢) كلية مجتمع في الاردن في عام ١٩٨٥ الامر الذي سيحتتم زيادة مستقبلية في حصة المجموعات المهنية لذوي الياقات البيضاء مقارنة مع حصة ذوي الياقات الزرقاء من اجمالي القوى العاملة .

٦- مساهمة الاناث في القوى العاملة

أ- وفقاً لما هو متوفر لدينا من معلومات فإن معدل مساهمة الاناث في قوة العمل قد ارتفعت من (٧، ٧) عام ١٩٧٩ الى (١٢، ٥) من اجمالي القوى العاملة الاردنية الاخيرة خاصة وان احصائيات ديوان الموظفين تبين لنا بأن مانسبته (٥٣، ٦) من اجمالي المسجلين كباحثين عن عمل للفترة من ١/١ - ١٩٨٦/٩/٣٠ هم من الاناث .

ب - الهجرة العالية للقوى العاملة الاردنية الى الخارج ، وتتركز هذه الهجرة في فئة العمال من الذكور ، وما نجم عن هذه الهجرة من نقص في سوق العمل المحلي في الاردن والذي كان من ابرز نتائجه التوجه لزيادة مساهمة المرأة في قطاع العمل المنتج والمنظم ، مما أدى الى تشجيع المرأة لدخول سوق العمل وزاد من مساهمة الاناث في قوة العمل المحلية .

ج - ازدياد الطلب على القوى العاملة في الاردن وخاصة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٣ ، مما أدى الى زيادة اقبال المرأة على العمل والذي كان مصحوباً بتغير الانماط الاجتماعية في الاردن .

د - ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن خلال فترة السبعينات والذي كان من نتائجه زيادة قبول المجتمع المحلي لعمل المرأة ، وذلك بهدف مساعدة رب الاسرة على تحقيق دخل اكبر للأسرة يساهم في اعاليتها وتحقيق مستوى معيشي افضل لها .

وفيما يختص بالقطاعات التي تعمل فيها الاناث في الاردن ، فلايزال الاعتقاد سائداً بأن حوالي (٣/١) العاملين في قطاع الزراعة من الاردنيين هم من الاناث، غير ان عمل الإناث في القطاعات الاقتصادية الحديثة يتركز في قطاعي الخدمات المالية والادارة العامة ، يليها في الاهمية قطاع الصناعة التحويلية . اما بالنسبة الى المجموعات المهنية التي تنتمي اليها المرأة العاملة في الاردن فإن حوالي (٣/١) العاملات لعام ١٩٨٥ هن من المتخصصات والفنيات وحوالي (٣/١) العاملات ايضاً يعملن في مجال الاعمال الكتابية ويولي هذه القطاعات في الاهمية العاملات منهن في قطاع الخدمات ثم الادارة ، وهذا يؤكد لنا ارتفاع المستوى التعليمي في صفوف الاناث الاردنيات .

الفصل الثاني هجرة القوى العاملة والتجربة الاردنية

١) انتقال القوى العاملة - التجربة الاردنية :

في مجال الهجرة العمالية المعاصرة، فإن منطقة الشرق الاوسط تحتل مركزا متميزا في هذا المضمار، وقد اجريت العديد من الدراسات التي تبحث في ظاهرة هجرة العمالة الدولية الى منطقة الشرق الاوسط والتي قامت بها مؤسسات دولية وباحثون افراد . ويأتي هذا الاهتمام في اعقاب ارتفاع اسعار البترول في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ وما نجم عنه من حصول البلدان المصدرة للبترول في منطقتنا على عوائد مالية ضخمة .

المعلومات الاحصائية الدقيقة والخاصة بهجرة القوى العاملة الاردنية ليست متوفرة على النحو الذي تتوخاه باحثين، فكافة البيانات والمعلومات المتوفرة في هذا المجال لاتعدى كونها تقديرات احصائية : ففي عام ١٩٧٥ قدر بيركس وسنكلير (ILO/imp) عدد العاملين الاردنيين والفلسطينيين في الخارج بحوالي (٢٦٤٧١٧) عاملا وذلك وفقا لمعلومات استقها الباحثان من البلدان المستقبلية للقوى العاملة، وقدر حملة الجنسية الاردنية منهم بما نسبته ٥٧% (من ابناء ضفتي المملكة) : والجدول التالي يوضح لنا تطور تقديرات عدد العاملين الاردنيين في الخارج والتي ارتفعت من حوالي (١٥٠, ٠٠٠) عامل في عام ١٩٧٥ الى نحو (٣٠٥, ٤٠٠) عامل في عام ١٩٨٠ وما يقدر بنحو (٣٢٨٠٠٠) عامل في نهاية عام ١٩٨٥، يعمل غالبيتهم في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٣)
تقديرات القوى العاملة الاردنية في الخارج
للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥

١٩٨٥		١٩٨٠		السنة المول
%	العدد	%	العدد	
١٠٠,٠	٢٧٦٠٠٠	١٠٠,٠	٢٦١٥٠٠	في البلدان العربية
٥٨,٠	١٦٠٠٠٠	٥٣,٥	١٤٠٠٠٠	السعودية
٢٩,٥	٨١٥٠٠	٢٨,٧	٧٥٠٠٠	الكويت
٢,٩	٨٠٠٠	٢,٨	٧٢٥٠	قطر
٣,٨	١٠٥٠٠	٧,٣	١٩٠٠٠	الامارات العربية
١,١	٣٠٠٠	١,٢	٣٢٥٠	البحرين
٢,٢	٦٠٠٠	٢,٥	٦٥٠٠	عمان
١,١	٣٠٠٠	٢,٥	٦٥٠٠	ليبيا
١,٤	٤٠٠٠	١,٥	٤٠٠٠	دول عربية اخرى
١٠٠,٠	٤٢٠٠٠	١٠٠,٠	٤٣٩٠٠	في البلدان الاجنبية
٤٦,٦	٢٤٢٥٠	٥٢,٤	٢٣٠٠٠	الولايات المتحدة
١٩,٢	١٠٠٠٠	٢٢,٨	١٠٠٠٠	المانيا الغربية
٩,٦	٥٠٠٠	١١,٤	٥٠٠٠	كندا
٥,٨	٣٠٠٠	٦,٨	٣٠٠٠	استراليا
٥,٨	٣٠٠٠	٣,٤	١٥٠٠	بريطانيا
١٣,٠	٦٧٥٠	٣,٢	١٤٠٠	بلدان اخرى
	٣٢٨٠٠٠		٣٠٥٤٠٠	العدد الاجمالي

المصدر : دائرة الابحاث / وزارة العمل ، كانون ثاني ١٩٨٦

وتتصف هجرة هؤلاء العاملين بأنها هجرة مؤقتة ، في حين تعتبر هجرة قوانا العاملة للدول غير العربية بأنها تتسم بطابع مختلط فهي هجرة مؤقتة بالنسبة لبعضهم غير انها تتخذ طابع الديمومة بالنسبة لغالبيتهم . فهجرة قوانا العاملة للبلدان العربية تتسم بخضوع هؤلاء العاملين لتعليقات دقيقة في البلدان المستقبلة لهم مثل ضرورة حصولهم على اذونات الاقامة ، واهمية تجديد اذونها سنويا الى جانب صعوبة حصولهم على جنسية البلد التي يعملون فيها ، بينما تتسم هجرة قوانا العاملة الى البلدان المتقدمة بطابع مختلف حيث تمكن العديدون منهم من الحصول على جنسيات البلدان التي يعملون فيها ، ففي الوقت الذي يخضع فيه

ابناؤنا المهاجرون للعمل في البلدان العربية لقبود تمنعهم من ممارسة اية اعمال فيها عدا تلك المنصوص عليها في تصاريح عملهم - اي كعاملين بأجر فقط - حيث يحظر عليهم امتلاك عقارات او مؤسسات في تلك البلدان فان المهاجرين الى البلدان المتقدمة يستطيعون التملك واقامة منشآت انتاجية لهم في البلدان التي اكتسبوا جنسياتها .

وقد أشارت دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأنه من بين العاملين الوافدين لدول مجلس التعاون الخليجي فإن القوى العاملة الوافدة من البلدان الصناعية الغربية هي من أكثر الفئات الوافدة علماً ومهارة ويتبعهم في الترتيب والاهمية القوى العاملة الوافدة من الاردن وفلسطين والتي تتميز بمستوى تعليمي عال ومهارة فائقة حيث يعمل غالبيتهم في وظائف فنية متخصصة ووظائف ادارية تتطلب مهارة عالية ومستوى تعليمي متقدم .

جدول رقم (٤)
العمالة الاردنية المهاجرة حسب المستوى التعليمي
(نسبة مئوية)

السنة	١٩٧٥	١٩٨٥
ابتدائي فلهون	٢٣,٤	١١,١
اعدادي	٧,١	٢٠,١
ثانوي	٥٥,٩	٢٥,٨
دبلوم بعد الثانوي	٣,٧	٨,٦
جامعة	٧,٨	٢٦,٩
دراسات عليا	٠,٢	٦,٢
غير مبين	١,٩	١,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة للتعلمة الاهداف للاسرة ١٩٧٦ (ارقام عام ١٩٧٥)

(٢) دائرة الابحاث / وزارة العمل ارقام عام ١٩٨٥

وكما هو مبين في الجدول اعلاه فقد تزايدت نسبة القوى العاملة المهاجرة من حملة الشهادات الجامعية من ٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٧٪ من اجمالي العمال المهاجرين حتى نهاية عام ١٩٨٥ .

كما ان غالبية القوى العاملة الاردنية في الخارج هم من فئة المتخصصين والفنيين والعاملين في مجال الاعمال الكتابية والادارة ، وتبعاً لارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية المهاجرة فان نصيب ذوي الياقات البيضاء من القوى العاملة الاردنية

المهاجرة قد ارتفع من مائتيه (٣١٪) من الاجمالي لعام ١٩٧٥ الى ما نسبته (٩, ٥٥٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية المهاجرة حتى نهاية عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٥)
المهالة الاردنية المهاجرة حسب المجموعات المهنية
(نسبة مئوية)

السنة	١٩٧٥	١٩٨٥
المجموعات المهنية		
التخصصيون والفنيون	١٤,٠	٣٦,٠
الاداريون	٢,٠	٥,٣
الاعمال الكتابية	٥,٦	٧,٢
العاملون في البيع	٥,٦	٤,٠
العاملون في الخدمات	٣,٨	٣,٤
العاملون في الزراعة	٠,٤	١,٠
عمال الانتاج وغير المصنفين	٦٨,٦	٤٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : كما في الجدول رقم (٤)

٢) القوى العاملة الوافدة الى الاردن

شهد سوق العمل الاردني تغيرات جوهرية منذ تنفيذ خطة التنمية الثلاثية ولعل من ابرز هذه التغيرات انتقال الاردن من بلد مرسل للقوى العاملة الى بلد مستقبل لها حتى ان عددهم قد بلغ نحو ١٤٣٠٠٠ عامل غير اردني يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال عام ١٩٨٥ . فنتيجة لعجز عرض القوى العاملة المحلية عن مواجهة الزيادة الحاصلة في حجم الطلب المحلي على القوى العاملة وفي مختلف القطاعات الانتاجية الحديثة فقد اتجه العمال في الارياف وعمال قطاعات الانتاج التقليدية ، والتي تتصف بطبيعة اعمالها الموسمية ، للبحث عن عمل في المدينة وفي القطاعات الانتاجية الحديثة والتي تتصف اعمالها بالاستمرارية وترتبط بدخولها بالثبات بل والتزايد . ونجم عن هذه الظاهرة حصول نقص ملحوظ في القوى العاملة في قطاع الزراعة وقطاع الانشاءات . وللتغلب على حالة عتق الزجاجة التي سادت سوق العمل المحلي في فترة اتسمت باتساع النشاط الاقتصادي وتزايد حجم فرص العمل الى جانب النظرة القومية للدور البناء الذي تؤديه القوى العاملة الاردنية في خدمة اقتصاديات البلدان العربية الشقيقة فقد استمر الاردن في

اتباع سياسة الباب المفتوح تجاه هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج، غير انه تم اتخاذ خطوات لتنظيم هذه الهجرة . اضيف الى ذلك تبني الاردن سياسة السماح باستقدام قوى عاملة عربية واجنبية لتلبية المتطلبات المحلية على القوى العاملة .
واما اجراءات تنظيم هجرة الاردنيين المغادرين للخارج فقد اتسمت بالخطوات التنظيمية التالية :

أ - منع الاعلان عن وظائف شاغرة في الخارج في الصحف المحلية الاردنية دون موافقة مسبقة من وزارة العمل . وعموجب هذا الاجراء فقد منعت وزارة العمل - وما زالت - الاعلان عن وظائف تصنف بنقص شديد في سوق العمل المحلي ، وبهذا الاجراء فقد ساهمت في الحد من تزايد معدلات سرعة دوران العمل في السوق المحلي والناجم عن تسارع الهجرة العالمية الاردنية .

ب - الحظر الذي فرضته الحكومة لمنع سفر الموظفين الحكوميين وموظفي عدد من المؤسسات التي تصنف اعمالها بطبيعة استراتيجية تؤثر تأثيراً مباشراً على النشاط الاقتصادي الاردني الى الخارج الا بعد موافقة الجهة المعنية الخطية على ذلك .

واتباع الاردن لسياسة السماح للاستقدام واستخدام عمال غير اردنيين تم الاخذ بها كأسلوب عمل بديل بحل مشكلة العجز الحاصل في سوق العمل المحلي دون اتخاذ اجراءات لمنع الهجرة العالمية الاردنية ويهدف عدم تقييد الحريات المدنية للمواطنين الاردنيين وذلك انسجاماً مع احكام الدستور الاردني .

لذلك كله فقد برز الاردن كبلد مرسل ومستقبل للقوى العاملة فالعمالة الوافدة للاردن قدمت اليه من مصادر مختلفة ومن بلدان عربية واسيوية تصنف بتدني مستويات اجورها عن مستوى الاجور السائدة في الاردن خاصة من مصر ، سورية ، تركيا باكستان ، كوريا الجنوبية ، الهند ، بنغلادش ، تايلاند ، الفلبين ، وبلدان اخرى عديدة . وتزايدت اعداد هؤلاء العاملين من نحو ٥٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٦ الى مايقدر بنحو ١٤٣٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٥ يتيمون الى نحو (٥٠) جنسية مختلفة وهم في غالبيتهم (٨٥٪) من بلدان عربية .

وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة الوافدة بين مختلف القطاعات الاقتصادية فيعمل نحو (٣٤,٣٪) منهم في قطاع الزراعة، ٣١٪ في قطاع الانشاءات ويتوزع الباقون بين مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى كالتجارة والتعدين والنقل والمواصلات والخدمات المختلفة الاخرى، وفيما يخص بتوزيع هؤلاء العاملين الوافدين حسب النشاطات المهنية فغالبيتهم هم عمال عاديون (٤٣,٨٪) وعمال زراعيون (١٦,٤٪) وعمال خدمات (١٦,٤٪) ، واما العاملون منهم في مهن فنية وتقنية فتشكل ما نسبته نحو (٢,٢٪) من اجمالي عددهم مع نهاية عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٦)
العمالة الوافدة في الاردن حسب النشاط الاقتصادي خلال السنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٥

النشاط الاقتصادي	١٩٨٥		١٩٨٤		١٩٨٣		١٩٨٢		١٩٨١		١٩٨٠		١٩٧٩	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	٣٤,٧٢	٤٩,٧٨	٣٠,١٣	٤٦,٨٥	٣٣,٤٤	٤٣,٦٨	٣٦,٥٣	٣٠,٣٩	١٩,٤٣	١٤,٤٣	١١,٤٥	٩,٥٤	٣٦٥	١٧,٦٦
الصناعة والتعدين	١١٣٥٤	٧,٧٨	١١٤٤٩	٧,٣٧	٩٥٨٢	٦,٦٦	٧٥٥٧	٦,٠٩	٥٦٩١	٥,١٦	٤١٠٩	٩,٦٩	٧٧٦٥	٣٦,٦٥
التجارة	١٤٣٠	٢,٩٦	١٤٧٥	٢,٨٣	١٠٧٨	١,٦٤	٧٦٢	١,٠٥	٥١٣	٠,٤٥	٣١٩	٠,٤١	١٦٨	٠,٧٦
النقل والمواصلات	٤٤٣٣٠	٣١,٥٥	٤٨٤٤٩	٣٨,٩٧	٥٠٦٩١	٣٦,١٢	٣٥٧٩٩	٣٦,٤٥	٣٩٣٧٨	٣٨,١٢	٣٢٣٧١	٤١,٥١	١٧٠٦٦	٧٦,٦٦
الخدمات المالية والتأمين	١٦١٥٥	٨,٦٨	١٣٣٣١	٨,٥٩	١١٦٦٤	٧,٦٣	٩٦٥٣	٧,٨٠	٧٦٨٩	٦,٩٩	٥٥٦٦	٩,٦٦	٣٩٦٥	١٧,٦٦
الخدمات العامة	٧٨٥٠	٤,٦٩	٧١٩٨	٤,١٩	٥٤٥١	٣,٢٩	٣٨٤٦	٢,٨٤	٢٦٥٦	١,٩٥	١٥٥٣	١,٥٠	٢١٦	١,٠٠
الخدمات الاجتماعية	٢٨١٠	١,٧٦	٢٧٠٥	١,٥٨	٢٠٥٧	١,٢٧	١٥٩٩	١,١٥	١٠٧٦	٠,٦٠	٧١٢	١,٠١	٤١٥	١,٠٠
الإدارة العامة	١٣٩٧٨	١٤,٤٥	١٣٦٠٤	١٠,١٣	١٥٧٩	١١,٥٥	١٣٨٨٢	١٠,٠٠	١٢٧٥٦	٩,٢٠	٣٣٤٥٩	٢٩,٧١	١٢١٩٢	٥١,٤٢
المجموع	١٢٣٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٥٣٥٩١	١٠٠,٠٠	١٣٣٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠,٠٠	٩٣٤٠٢	١٠٠,٠٠	٧٩٥٦٦	١٠٠,٠٠	٤١٠٤٢	١٠٠,٠٠

المصدر : خطة قطاع القوى العاملة والعمالة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) وقذارة التخطيط / عمان.
وبالنسبة الى تقديرات توزيع هؤلاء العاملين حسب المستوى التعليمي فإن البيانات المتوفرة حول الموضوع توضح لنا ان غالبيتهم من ذوي المؤهلات التعليمية دون الثانوية العامة ، بلها في الامة النسبة عريضة الثانوية العامة ثم عريضة المتاهد العليا والجامعات.

جدول رقم (٧)
القوى العاملة الوافدة حسب المستوى التعليمي
لسنوات مختارة : ١٩٧٩ و ١٩٨٥

المستوى العلمي	التقديرات لعام ١٩٧٩		التقديرات لعام ١٩٨٥	
	العدد	%	العدد	%
دون الثانوية	٢٩٨٣٨	٧٢,٧	٨٧٦٨٨	٦١,٣
ثانوي	٥٦٤٧	١٣,٨	٢٩٣٥٨	٢٠,٥
دبلوم معهد	٢٤٨٧	٦,٠	١٦٩٤٦	١١,٩
جامعي	٣٠٧٠	٧,٥	٩٠٠٨	٦,٣
المجموع	٤١٠٤٢	١٠٠,٠	١٤٣٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر : د . عيسى ابراهيم ، جداول القوى العاملة ، (ورقة غير منشورة) ، وزارة التخطيط / عمان ، ١٩٨٥ .
انظر الجدول رقم (٩) ص ٦٣

ويجدر بنا ان نشير بأن العديد من هؤلاء العاملين الحاصلين منهم على شهادات جامعية او دبلوم معهد مابعد الدراسة الثانوية يمارسون اعمالا في سوق العمل الاردني هي دون مستوى تحصيلهم العلمي ، حيث من الملاحظ ان العديدين من حملة الشهادات الجامعية يمارسون وظائف تتطلب عمالا من مستويات محدودة المهارة ولا تتناسب وتحصيلهم العلمي . فعلى سبيل المثال نجد غالبية هؤلاء الجامعيين يعملون في قطاع الخدمات كالمطاعم والفنادق او في مجال التجارة كعمال بيع ، او مالى ذلك من اعمال قبلوا العمل بها نظرا لكونها تدر عليهم دخلا مجزيا ، في حين عزفت القوى العاملة المحلية من خريجي الثانوية العامة او من خريجي المعاهد والجامعات عن ادائها .

وفىما يخص بالعمالة الوافدة الى الاردن فمن الاهمية ان نشير الى ان قانون العمل الاردني يعطي حق الاولوية في العمل للعامل الاردني ، ثم الى العامل الاجنبي ان لم يتوفر البديل العربي . وسياسة التشغيل هذه تطبق بشكل فعلي في الاردن ، فبالنسبة للعامل غير العرب فان حصولهم على تصريح العمل هو شرط اساسي يسبق منحهم اذونات الاقامة في الاردن من قبل الدوائر الامنية . لذلك فلا يتم منح غير العرب من العمال الراغبين بالعمل في الاردن اية تأشيرة لدخول البلاد الا بعد الموافقة المسبقة من وزارة العمل ، ولذلك فان تصاريح العمل الممنوحة هؤلاء تعكس في الحقيقة ارقاما فعلية .

اما بالنسبة للهجرة العمالية الوافدة من البلدان العربية فان تصاريح العمل الممنوحة خلال مختلف السنوات لاتعكس بالضرورة حقيقة اعدادهم في الاقتصاد الوطني ، وذلك

نظرا لتفاوت الاجراءات المتبعة بشأن اقامتهم في البلاد وتباين مثل هذه الاجراءات من سنة لآخرى ، الامر الذي قلل من اهمية حصولهم على تصاريح العمل (خاصة وان اجراءات اخونات الاقامة بالنسبة للرعيا المصريين قد الغيت) وعليه فقد اصبح سوق العمل الاردني منذ بداية العقد الحالي عبارة عن مكان تجمع للعمالة الوافدة من جمهورية مصر العربية وخاصة تلك الفئة من العمال غير القادرين على الدخول بقصد العمل الى اسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فيأخذون من اقامتهم في الاردن والتسهيلات الممنوحة بهذا الشأن بمثابة نقطة ترانزيت مؤقت ويفادرون متى سنحت الفرصة لهم للعمل في البلدان المصدرة للبتروول .

وبطبيعة الحال فان هؤلاء العمال يبحثون اثناء اقامتهم في الاردن عن اعمال ولولفترة وجيزة وبأجور قد تكون متدنية ، وفي الغالب ونتيجة للاجراءات والقيود المشددة المفروضة على الهجرة في البلدان العربية المصدرة للبتروول وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي فان العديد من هؤلاء العمال يستقرون للعمل في الاقتصاد الاردني ، خاصة وان مستويات الاجور هي اعلى في الاردن من تلك الاجور السائدة في مصر ، ولو أخذنا بالاعتبار فروقات تحويلات العملة لانتفض لنا المزايا العديدة التي يكتسبها هؤلاء العاملون من عملهم في الاقتصاد الاردني حتى ولو بأجور زهيدة .

ويتم استخدام غير الاردنيين (القوى العاملة الوافدة) عبر القنوات التالية :

اولا : العمال العرب والمصريون فهم يتواجدون في سوق العمل المحلي كعمال وافدين بصورة فردية وبأحدين عن عمل في الاردن . لذلك يستطيع اصحاب العمل استخدامهم دون تحمل نفقات سفرهم من بلدهم الى الاردن ، على الرغم من وجود بعض الحالات حيث تتحمل المؤسسات المستخدمة لهم نفقات سكنتهم وذلك تشجيعاً منها لهم للاستمرار في العمل .

ثانيا : استخدام عمال عرب للعمل في الاردن من خلال اتفاقات عمل ثنائية موقعة فيما بين وزارتي العمل في الاردن وفي البلد المرسل للقوى العاملة . وقد اثبتت هذه الطريقة جدواها وان استخدام هؤلاء العمال يكون منسجماً تماماً مع متطلبات سوق العمل المحلي .

ثالثا : استخدام العمال الاسيويين يتم عادة عبر إحدى الوسائل الآتية :

أ - التعاقد عن طريق الشركات التي تنفذ مشاريع في الاردن ، حيث ان عددا من الشركات الكورية والصينية والفلبينية وهي شركات متعاقدة لتنفيذ مشاريع انشائية كبيرة في الاردن جلبت معها عائلاتها ومعدات التي تحتاجها من بلدانها وهؤلاء العاملون يعيشون في معسكرات عمل في مواقع المشاريع التي ينفلونها .

ب - بالنسبة لاصحاب العمل الاردنيين المستخدمين لعائلة اسيوية فهي تتم عبر مؤسسات التشغيل العاملة في تلك البلدان ، (وهناك الآلاف من هذه الوكالات في البلدان الاسيوية المرسلة للقوى العاملة منها ماهو مرخص ومنها ماهو غير مرخص) ، رغم حظر التعامل

معها في الاردن على اعتبار انها تقوم بأعمال غير انسانية ، وغير مقبولة ، وثبت لي في دراسة اجريتها ، ان اللجوء لهذه الوكالات يترتب عليه كلفة مقدارها ما بين ١٠٠ - ٣٠٠ دولار امريكي يتحملها صاحب العمل عن كل عامل يستقدمه للعمل في مؤسسته ، كما يتحمل العامل الوافد دفع بدل اتعاب هذه الوكالة يتراوح ما بين ٥٠٠ - ١٥٠٠ دولار امريكي . جـ - من خلال اقارب لهم يعملون في الاردن .

رابعا : استخدام الخبراء والفنيين من البلدان المتقدمة يتم عن طريق التعاون بين مؤسسات محلية وأجنبية أو عن طريق التعاقد المباشر مع هؤلاء الخبراء والفنيين الذين تثبت حاجة سوق العمل المحلي لخدماتهم ، وعادة ما تكون لفترة مؤقتة ومحدودة .

ان تفاوت مستويات الاجور هو من اهم الاسباب المحددة لانتقال العمالة واتجاه هجرتها ، فمن الملاحظ من خلال التجربة الاردنية بأن القوى العاملة الاردنية تغادر مهاجرة للعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (على وجه التحديد) والتي تتصف مستويات اجورها ومستويات الدخل الفردي فيها بأنها اعلى من مثيلاتها في الأردن . في ذات الوقت فإن العمالة السائرة للعمل في الاردن تفد اليها من بلدان تتصف بانخفاض مستويات اجورها وتدني معدلات دخلها الفردي عن تلك السائرة في الاردن ، ولعل هذه هي احدى السببات الرئيسية المحددة للهجرة العمالية من الاردن او اليها .

فبالإضافة الى حقيقة نقص العرض من القوى العاملة المحلية في الفترة السابقة لعام ١٩٨٣ ، فان دراسة ميدانية شملت (١٠٠) مؤسسة عاملة في الأردن ، قد بينت ان أصحاب العمل في الاردن يقبلون على تشغيل قوى عاملة غير اردنية نظرا للأسباب الموضحة في الجدول ادناه :

جدول رقم (٨)
نتائج دراسة ميدانية تبين اسباب استخدام اصحاب العمل في الاردن لقوى عاملة غير
اردنية
(مرتبة حسب اولويتها)

اسباب استخدام قوى عاملة غير اردنية هي : لانهم :	% للمؤسسات التي اجابت بنعم
١) يقبلون اجرا اقل .	٩٧,١
٢) يقبلون العمل بأية شروط .	٧١,٤
٣) لا يصرون على العمل في مجال اختصاصهم	٧٠,٠
٤) اكثر طاعة	٦٢,٩
٥) يقبلون العمل في وظائف تتصف بالموسمية او ميومة	٥٠,٠
٦) يقبلون العمل لساعات طويلة (وليس كعمل اضافي)	٤٢,٩
٧) لا يطالبون بزيادة الاجور .	٤١,٤
٨) اكثر مهارة وفضل انتاجا	٣٧,١
٩) لا يتمتعون لتقنيات عمالية	٣٥,٧
١٠) يقبلون بالعمل سبعة ايام في الاسبوع	
(دون اجر اضافي)	٢٧,١
١١) لا يطالبون باجازات سنوية	٢٥,٧
١٢) لا يطالبون بعطلة اسبوعية مدفوعة الاجر	٢٢,٩
١٣) يقبلون بان تتأخر المؤسسة في دفع اجورهم	١٨,٦
١٤) يقبلون ان تخفض مستويات اجورهم اذا ظهر	
كساد في عمل المؤسسة التي يعملون فيها	٢,٩

Source: Al-Akel Mohammad A.Hadi: Manpowe labour market, and wage Development: The Case of Jordan Unpublished D. phil Thesis. University of Sussex (U.K.) 1985. P.111.

وهنا يجدر بي ان أشير الى الحقائق التالية :

١) قد تكون هنالك حالات يتقاضى فيها العاملون غير الأردنيين مستويات اجور أعلى بكثير من أمثالهم من العاملين الاردنيين ، غير أنه في غالب الاحوال فإن مستويات الأجور للعاملين الاردنيين هي أعلى من مستويات الاجور المدفوعة للعاملين غير الاردنيين ، بحيث اثبتت الدراسة المشار اليها أن العامل غير الاردني يقبل اجرا أقل من مستوى اجر العامل الاردني في نفس المهنة بنسبة ٢٥% - ٤٠% .

٢) سهولة الاستغناء عن العمالة غير الاردنية ، خاصة اذا اختلفت أوضاع المؤسسة الاقتصادية وظهر كساد في مجال عملها .

٣) عدم انتهاء العمال غير الاردنيين للتقابات العمالية .
٤) يقبل العمال غير الاردنيين في غالب الامر القيام بأية اعمال قد توكل اليهم ، في الوقت الذي يصير فيه العامل الاردني على العمل في مجال اختصاصه .
هذه الأمور وأمور أخرى عديدة شجعت اصحاب العمل في الأردن على زيادة استخدامهم للقوى العاملة الوافدة .

٣) الهجرة العمالية وتحويلات العاملين

سبق ان اوضحنا ان الاردن يعاني من نقص في الموارد الطبيعية والمالية ، لذلك فإن تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج يمكن اعتبارها مصدرا هاما وحيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة . ووفقا للمعلومات المتوفرة فقد تزايدت التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج (عبر النظام المصرفي) من (٥٤, ٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٥, ٥٣) مليون دينار عام ١٩٧٥ ، ثم بلغت ماقدره (٤٧٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ وتراجعت هذه التحويلات الرسمية الى (٩, ٤٠٢) مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وقد ادت مجموعة من العوامل الى تزايد التحويلات الرسمية للعاملين الاردنيين في الخارج خاصة فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٤ والتي من أهمها مايلي :

١) تزايد اعداد القوى العاملة الاردنية في الخارج على النحو الذي سبق وأشرنا اليه ، أضف الى ذلك ما صاحب عملية النمو والتطور الاقتصادي في البلدان المستقبلية للقوى العاملة الاردنية من ارتفاع في مستويات الاجور والمزايا العينية مما أدى الى زيادة قيمة تحويلاتهم الى الوطن الأم . ووفقا للارقام المتوفرة في الجدول رقم (٩) فإن هذه التحويلات المالية قد تزايدت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ بمعدل مقداره (٥, ٢٧٪) سنويا .

وعلى الرغم من تراجع اجمالي التحويلات الرسمية في عام ١٩٨٥ نتيجة لظروف الركود الاقتصادي وما نجم عنه من تخفيضات في أجور العاملين في العديد من المؤسسات في البلدان المستقبلية للقوى العاملة بالإضافة الى ظهور خلل في عمل بعض الصرافين الرئيسيين في الاردن وما نجم عنه من نتائج أدت الى تقلص حجم تحويلات العاملين عبر النظام المصرفي ، الا أن معدل التحويلات الرسمية للعامل الواحد قد تزايدت بنسبة اربعة اضعاف في عام ١٩٨٥ مقارنة مع ما كان عليه في عام ١٩٧٥ .

٢) الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد الاردن خلال العقد الماضي والذي ادى الى تدعيم ثقة العاملين الاردنيين بالخارج في الاقتصاد الاردني وازداد تبعاً لذلك حجم تحويلاتهم المالية إلى الوطن الأم . لقد شجعت حركة النمو الاقتصادي الذي حققه الأردن على استقطاب المزيد من تحويلات ابناء العاملين في الخارج كما ان الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في حركة التطور الاقتصادي في الاردن شكلا عاملا هاما أدى الى زيادة ثقة

العاملين بالخارج بالاقتصاد الاردني .

٣) المرونة والحرية التي يتصف بها عمل النظام المصرفي في الاردن والسياسة الحرة التي يتبناها الاردن تجاه تحويل العملات من وإلى الاردن واتخاذ المزيد من الاجراءات في هذا المجال التي حفزت على زيادة حجم التحويلات الى الاردن حيث تم السماح للاردنيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات لهم في البنوك التجارية العاملة في الاردن بالعملية الصعبة . تبعا لذلك فقد زادت ودائع الاردنيين غير المقيمين في البنوك التجارية العاملة في الاردن من (٦, ٨) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (٢٥٠) مليون دينار عام ١٩٨٣ . أضف الى ذلك الآثار التي يعكسها استقرار سعر صرف الدينار الاردني على الرغم من التقلبات الحادة التي كانت تتعرض لها اسعار صرف العملات الاخرى خلال السنوات الاخيرة الامر الذي ساهم في زيادة تحويلات العاملين الاردنيين وتعاظم ثقتهم بالاقتصاد الاردني .

ان اهمية تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج يمكن ملاحظتها بشكل فعال من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم (٩) والتي يتبين لنا منها ان هذه التحويلات شكلت مانسته (٤, ٤٨٪) مقارنة باجمالي صادرات الاردن في عام ١٩٧٤ ، ثم زادت في قيمتها عن اجمالي الصادرات منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن . كما ان قيمة تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج مقارنة مع اجمالي قيمة الواردات قد تزايدت من مانسته (٧, ٢٢٪) عام ١٩٧٥ الى ما نسبته (٣, ٤٤٪) و (٥, ٣٧٪) لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي . كذلك فان قيمة التحويلات هذه بالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي قد تزايدت من (٥, ١٤٪) في عام ١٩٧٥ ، بحيث باتت تشكل نحو (١/٤) الدخل القومي في فترة الثمانينات ، وبذلك فقد تزايدت مساهمتها في معدل دخل الفرد في الاردن .

ان اثر تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج على ميزان المدفوعات الاردنية لا يمكن انكاره خاصة وانها قد تمت بمعدلات فاقت بكثير معدلات نمو الصادرات الاردنية ، وبذلك ساهمت مساهمة فعالة في حصول فائض في ميزان المدفوعات الاردني بلغت قيمته (٥, ٣٧) مليون دينار في عام ١٩٨٥ وتزايدت تبعا لذلك موجودات المملكة من الارصدة الاجنبية من (٩, ٦٦٦) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٩, ٧٦٣) مليون دينار عام ١٩٨٥ .
وتنعكس الآثار الايجابية لهذه التحويلات في مدى الكيفية التي يتم استخدامها منها ، فكلما ازداد نصيب الاستثمار منها وخاصة في القطاعات او الصناعات التصديرية تزايدت فائدتها الايجابية بالنسبة للاقتصاد المعني .

وبالنسبة للاردن ، فهو كغيره من البلدان المرسله للقوى العاملة فلا تتوفر لديها معلومات عن كيفية استخدام هذه التحويلات ان كان لغايات الاستثمار او الاستهلاك وعليه فيصعب علينا تقييم آثارها الحقيقية على الاقتصاد الوطني بشكل عام . ومصدر المعلومات الوحيد المتوفر لنا في الاردن كان في نتائج دراسة ميدانية اجرتها الجمعية العلمية

جدول رقم (٩)
تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج ومؤشرات اقتصادية اخرى
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

السنة	التحويلات (مليون دينار)	لصادرات (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار سعر السوق)	التحويلات % من	
					الصادرات	الواردات
١٩٧٠	٥,٥٤	١١,٩	٥٧,٥	٢٢٢,٥	٤٦,٦	٩,٦
١٩٧١	٤,٩٧	١١,٦	٧٦,٧	١٩٩,٣	٤٢,٩	٦,٥
١٩٧٢	٧,٤١	١٧,١	٩٥,٤	٢٢١,٢	٣٤,٤	٧,٨
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤,٢	١٠٨,٢	٢٤١,٢	٦٠,٨	١٣,٦
١٩٧٤	٢٤,١٣	٤٩,٨	١٥٦,٥	٣٠٧,٢	٤٨,٤	١٥,٤
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٤٨,٩	٢٣٤,١	٣٦٨,٠	١٠٨,٩	٢٢,٧
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٦٨,٨	٣٣٩,١	٥٧١,١	١٩٨,٣	٤٠,٣
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٨٢,١	٤٥٣,٢	٦٧١,١	١٨٨,٥	٣٤,٢
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٩١,٠	٤٥٨,٩	٧٩٣,٤	١٧٥,٢	٣٤,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	١٢١,٠	٥٨٩,٦	٩٣٥,٥	١٤٩,١	٣٠,٦
١٩٨٠	٢٣٦,٦٨	١٧١,٥	٧١٦,٠	١١٩٩,٣	١٣٨,٠	٣٣,٠
١٩٨١	٣٤٠,٨٩	٢٤٢,٨	١٠٤٧,٦	١٤٨٤,٢	١٤٠,٤	٣٢,٥
١٩٨٢	٣٨١,٨٧	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	١٦٧٥,٤	١٤٤,٤	٣٣,٤
١٩٨٣	٤٠٢,٩٠	٢٣٣,٨	١١٠٣,٣	١٧٦٩,٤	١٧٢,٣	٣٦,٥
١٩٨٤	٤٧٥,٠٠	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	١٨٤٤,٢	١٦٣,٤	٤٤,٣
١٩٨٥	٤٠٢,٩٠	٣١٠,٩	١٠٧٤,٤	١٨٥٦,٠	١٢٩,٦	٣٧,٥

المصدر : البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية والتقارير السنوية .

● التحويلات تتضمن فقط التحويلات عبر الجهاز المصرفي

● الصادرات متضمنة اعادة التصدير

ملاحظة / التحويلات الرسمية تشكل فقط مائتيه (٥٠٪) من اجمالي التحويلات .

الملكية وصدّرت نتائجها خلال عام ١٩٨٣ ويتبين لنا من خلالها مايلي :

أ- ان نسبة كبيرة من هذه التحويلات يتم استخدامها في الانفاق على الاسرة ، خاصة في مجالات الاسكان والتغذية والتعليم والعناية الصحية ، اضافة الى شراء الذهب والحلي والمجوهرات . وتبعاً لذلك فقد ساهمت هذه التحويلات في تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأسر التي ينتمي اليها هؤلاء العاملون في الخارج .

ب - فيما يختص بجانب الاستثمار فان اهم جوانب استخدام التحويلات في مجالات استثمارية كان هو شراء الاراضي والعقارات ، وكان غالبيته بقصد المضاربة حيث تتصف

هذه الاستثمارات في المجالات الآنف ذكرها بسرعة وبحيتها كما ان عنصر المخاطرة اقل منه فيما لو تم استثمارها في مشاريع صناعية او زراعية . واحتل استثمار هذه التحويلات في مجال انشاء مصلحة للاسرة كضمان للمستقبل ، ونسبة قليلة منهم استثمروا تحويلاتهم في مجالات الزراعة او الصناعة وشراء السندات والاسهم^(١) .

وفيسا يتعلق بالجانب السلبي الذي تحدته التحويلات في الاقتصاد الوطني فمن الملاحظ ان هذه التحويلات قد ساعدت في مضاعفة الارتفاع في الاسعار الذي ساد على وجه الخصوص في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية واسعار الاراضي وبيمارات المساكن والحاجات الاساسية عموما ، ارتفاعا ملحوظا . ان انفاق التحويلات في شراء سلع استهلاكية هي في الغالب مستوردة تؤدي الى زيادة تفاقم المعجز في الميزان التجاري .

خلاصة القول ، هو ان استثمار تحويلات العاملين في مجالات انتاجية يعتبر اكثر فائدة من استخدامها في الانفاق على الاستهلاك الذي ينعكس في زيادة حجم الواردات وزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني .

وفي هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي فان الاستثمار يجب اعطاؤه الاولوية الخاصة بحيث يتم وضع البرامج والخطط التي تستقطب تحويلات العاملين نحو الاستثمار بغية تشجيع التصدير والحد من استخدامها في شراء سلع كمالية واستهلاكية مستوردة . ومما لاشك فيه بأن استخدام التحويلات في مجالات المضاربة والاستثمار غير المنتج بقصد المضاربة (شراء الاراضي والعقارات والاسهم بهدف اعادة بيعها بأسعار اعلى) هو ذو آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى القريب والبعيد على حد سواء .

ومن ناحية اخرى فان استفاد واستقدام القوى العاملة الوافدة قد نجم عنه ظهور تحويلات مالية من الاردن الى الخارج والتي تزايدت على النحو التالي :

السنة	قيمة التحويلات بالمليون دينار
١٩٧٦	٦,٠
١٩٧٧	١٥,٠
١٩٧٨	٢٠,٠
١٩٧٩	٢٤,٠
١٩٨٠	٤٦,٠
١٩٨١	٥٢,٠
١٩٨٢	٦٢,٤
١٩٨٣	٧٢,٨
١٩٨٤	٩٧,٥
١٩٨٥	٩٣,٠

وهذه بطبيعة الحال ينجم عنها اقلال الفائدة التي يجنيها الاردن من تحويلات القوى العاملة الاردنية في الخارج ، كما تؤدي الى الحد من الآثار الايجابية لتحويلات الاردنيين في دعم ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث

حركة التشغيل وتطور الاجور في الاردن

(١) وفرة القوى العاملة المحلية وتلديها في سوق العمل المحلي :
عند الاعداد لحطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) قدرت الاحصاءات الرسمية نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة بـ (٨٪) في حين اشارت التقديرات غير الرسمية ان نسبة البطالة قد بلغت (١٤٪) في عام ١٩٧٢ . وأشارت الاحصائيات آنذاك الى أن اعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل كانوا من حملة الشهادات الجامعية والشهادات الثانوية العامة .
وكان الاردن في تلك الاونة يمر بمرحلة ركود اقتصادي سادت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حيث جاءت نكبة عام ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية لتضع حدا للجهود المثمرة لمسيرة الاردن التنموية وماتبها من آثار سلبية عديدة على الاقتصاد الاردني بشكل عام وازدياد سوق العمل بشكل خاص .
وفي عام ١٩٧٣ وبعد حرب تشرين أول (اكتوبر) ازدادت اسعار البترول وتضاعفت تلك الاسعار في عام ١٩٧٤ وما تبعه مما نجم عنه حصول البلدان المصدرة للبترول على عوائد ضخمة من مبيعات النفط وقد اتبعت هذه البلدان خاصة في منطقة الخليج العربي سياسات تنموية طموحة نجم عنها استثمارات ضخمة أدت الى زيادة كبيرة في طلب هذه البلدان على القوى العاملة الفنية والماهرة من البلدان المجاورة ذات الفائض في الموارد البشرية ، ولكون الاردن يشكل مصدرا تقليديا للقوى العاملة المهاجرة للعمل في هذه البلدان فقد تأثر سوق العمل الاردني - كما سبق شرحه في الفصل الثالث - تأثرا مباشراً بزيادة حجم الطلب الخارجي على قواه العاملة مما أدى الى مضاعفة اعداد الاردنيين العاملين في الخارج . وقد أفاد ذلك وضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن حيث خفت حدة البطالة في صفوف القوى العاملة . غير ان تزايد حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية تزامن مع مرحلة اخذ الاردن بالتخطيط التنموي الشامل والذي بدأت باكوارته بتنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، ونجم عن ذلك حصول زيادة كبيرة في الطلب المحلي على القوى العاملة الاردنية وانتقل الاردن من بلد مرسل للقوى العاملة الى بلد مستقبل لها ، وتلاشت البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية ووصل وضع سوق العمل في الاردن الى حالة التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة الاردنية . ثم أعقب خطة التنمية الخمسية الاولى بدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) واستمرت حركة التشغيل بذات الزخم الذي بدأته الخطة السابقة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) الى حين بداية تأثر الاردن بظروف الركود الاقتصادي العالمي ، وتبعاً

لذلك اتصفت الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٢ بحصول تغيرات جوهرية في سوق العمل الاردني كان من أبرزها مايلي :

أ- تلاشي البطالة الظاهرة ووصول سوق العمل المحلي الى مرحلة التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة المحلية .

ب- تزايد الفعاليات الاقتصادية وتحقيق الاردن لمعدلات نمو مرتفعة نجم عنها زيادة كبيرة في فرص العمل المتاحة واتسعت قاعدة التشغيل في القطاعين العام والخاص .

ج- تزايد الهجرة العمالية للقوى العاملة الاردنية وبمعدل سنوي بلغ حوالي ١٠,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠ عامل سنويا ، وكذلك تزايد ملحوظ في اعداد القوى العاملة الوافدة الى الاردن .

د- تزايد الاهتمام بالتعليم وتنوع مخرجاته خاصة في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسة ما بعد الثانوية ، هذا بالإضافة الى انشاء العديد من مراكز التدريب المهني والتي أدت الى زيادة اعداد الخريجين من مختلف المستويات المهنية والفنية .

هـ- زيادة نسبة مشاركة المرأة في قطاع العمل المنظم .

و- تطور في مجال العلاقات الصناعية بين اطراف الانتاج في الاردن وما صاحب هذا التطور من تحسن لظروف العمل وشروطه ومن زيادة كبيرة في مستويات الاجور وفي كافة القطاعات الاقتصادية .

ومع بداية عام ١٩٨٣ تأثر الاردن وحركة التشغيل فيه بظروف الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض اسعار البترول وتراجع عائدات البلدان النفطية تبعها نقص في حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية حيث تناقصت اعداد القوى العاملة المهاجرة من الاردن منذ عام ١٩٨٣ الى حوالي (٤٥٠٠) عامل في السنة الواحدة ، كما وبدأ ظهور توقعات بإمكانية حدوث هجرة عائدة للقوى العاملة الاردنية في الخارج ، هذا وبالإضافة الى تأثر الاردن بالظروف السياسية السائدة في المنطقة فقد ازدادت الآثار السلبية التي تركتها هذه العوامل مجتمعة على الاقتصاد الاردني خاصة وان بنيانه الهيكلي يتصف بتأثره السريع للتقلبات الاقتصادية الخارجية والتي انعكست بشكل مباشر على وضع سوق العمل وحركة التشغيل المحلية حيث تأثر انتظام فرص العمل سلبا وحدث خلل في وضع التشغيل وظروفه .

نتيجة لذلك ، وتمهيدا منذ عام ١٩٨٣ ، عادت البطالة الى الظهور وبشكل تدريجي في صفوف القوى العاملة المحلية حيث بدأ الخريجون من الجامعات والمعاهد وخريجو المدارس الثانوية يواجهون صعوبة في الحصول على الوظائف سواء في سوق العمل المحلي او في اسواق العمل التقليدية في الخارج .

وتشير تقديرات وزارة العمل الى أن اعداد الباحثين عن عمل قد تزايدت من (١٦,٩٧٩) عاملا وعاملة في عام ١٩٨١ الى نحو (٣٥) الف عامل وعاملة مسجلين

كباحثين عن عمل لدى ديوان الموظفين ووزارة العمل حتى نهاية شهر ايلول لعام ١٩٨٦ .
ومن حيث الالهمية النسبية فقد ارتفعت معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية
من (٣,٩٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية لعام ١٩٨٣ الى ما معدله (٦,٧٪) في عام
١٩٨٦ وذلك على النحو التقديري التالي :

جدول رقم (١٠)
تقديرات اعداد الباحثين عن عمل من القوى
العاملة الاردنية ومعدلات البطالة في صفوف
القوى العاملة الاردنية للفترة
١٩٨١ - ١٩٨٦

السنة	عدد الباحثين عن عمل والمسجلين لدى ديوان الموظفين ووزارة العمل	معدل البطالة %
١٩٨١	١٦٩٧٩	٣,٩
١٩٨٢	١٩٤٠٣	٤,٣
١٩٨٣	٢٢٤٤٨	٤,٨
١٩٨٤	٢٦١٧٥	٥,٤
١٩٨٥	٣٠١٤٤	٦,٠
١٩٨٦	٣٥٠٠٠	٦,٧

المصدر : دائرة الابحاث / وزارة العمل .
حتى نهاية شهر ايلول لعام ١٩٨٦ .

وفقا لما هو متوفر من معلومات احصائية حول المستويات العلمية لهؤلاء الباحثين عن
عمل فتبين لنا سجلات ديوان الموظفين الآتي فيما يتعلق بالمسجلين لديهم كباحثين عن عمل
خلال الفترة من ١/١ - ١٩٨٦/٩/٣٠ :

- الجامعيون ٣٠,٣٪
- خريجو كليات المجتمع ٣٨,٩٪
- حملة الشهادة الثانوية ١٦,٥٪
- دون الثانوية ١٤,٣٪

وشكلت الاناث مانسبته (٦, ٥٣٪) من الاجمالي . وبذلك يتضح لنا أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من فئة الشبان دون سن الخامسة والعشرين ، والذين هم حديثو التخرج ولم يسبق لهم العمل ، فهم في المقام الاول من خريجي المعاهد وكليات المجتمع ، يليهم حملة الشهادات الجامعية ومن مختلف التخصصات ، ثم حملة الشهادة الثانوية العامة ، ويضاف اليهم عمال آخرون فقدوا وظائفهم نتيجة لتراجع بعض الفعاليات الاقتصادية كما هو الحال في قطاع الانشاءات والصناعة والتجارة وبعض قطاعات الخدمات الاخرى ، أضف الى ذلك زيادة استخدام القوى العاملة غير الاردنية في الاقتصاد المحلي .

وإذا ما قارنا توزيع القوى العاملة الاردنية وغير الاردنية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الاردن خلال عام ١٩٨٥ اتضح لنا أن مائتين إلى توزيعاتهم على القطاعات الاقتصادية كانت كما يلي :

القطاع الاقتصادي	٪ لتوزيع القوى العامة الاردنية	٪ لتوزيع القوى العاملة غير الاردنية
الزراعة	٧,٨	٣٤,٣
التعدين والصناعة التحويلية	١٠,٦	٧,٩
الكهرباء والماء	١,٢	١,٠
الانشاءات	١١,٠	٣١,٠
التجارة	١٠,٠	٨,٥
النقل والمواصلات	٩,٤	٥,٥
الخدمات المالية والتأمين	٣,٤	٢,٠
الخدمات الاجتماعية والدفاع		
والادارة العامة	٤٦,٧	٩,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ويمقارنة هذه النسب يمكن للباحث ملاحظة تركيز العمالة غير الاردنية في قطاع الزراعة ، وجاء ذلك كنتيجة مباشرة لعزوف العمالة الاردنية عن العمل الزراعي الذي يتصف بموسمية فرص عمله وتدني مستويات الاجر للعاملين فيه ، الامر الذي لا يجنبه العمال المحليون خاصة وان امكانية حصولهم على فرص عمل أفضل في قطاعات اخرى كانت متوفرة في الفترة الماضية حيث تزايدت الهجرة من الريف الى المدن . كذلك من الملاحظ تغلغل العمالة غير الاردنية في قطاع الانشاءات والخدمات والادارة العامة وقطاع التجارة والصناعة والنقل والمواصلات حيث بدا في الآونة الاخيرة

منافسة غير متكافئة من قبل العمالة الوافدة للقوى العاملة الأردنية .
وفي ضوء المعلومات المتوفرة حول وضع التشغيل وخلق فرص العمل في الاقتصاد الأردني يمكن ملاحظة ان خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ على الرغم من تأثرها بظروف الكساد الاقتصادي الا انها قد حققت انجازا هاما تمثل في نمو حجم الطلب المحلي على القوى العاملة بمعدل سنوي خلال سنوات الخطة كان مقداره (٤,٥ ٪) ، وكان نمو حجم الطلب المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية على القوى العاملة الأردنية وغير الأردنية كالتالي :

جدول رقم (١١)
نمو حجم الطلب على القوى العاملة خلال سنوات
الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ (٪ سنويا)

النشاط الاقتصادي	٪ نمو حجم الطلب السنوي على القوى العاملة الأردنية	٪ نمو حجم الطلب السنوي على القوى العاملة غير الأردنية
الزراعة	٢,٣ -	٣٣,٧ +
التعدين والصناعة التحويلية	٦,٨ +	٢٢,٥ +
الكهرباء والماء	١٣,٩ +	٣٥,٠ +
الانشاءات	٠,٤ +	١٤,٧ +
التجارة	٢,٨ +	١٧,٠ +
النقل والمواصلات	٨,١ +	٢٨,٣ +
الخدمات المالية والتأمين	١١,٦ +	٣٢,١ +
الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة	٢,٦ +	١٦,١ -
النمو السنوي الاجمالي	٣,١ +	١٢,٤ +

وقد لا يخلأنا الحظ اذا قلنا بأن العمالة الوافدة الى الأردن هي من نوع العمالة الاحلالية . ففي الوقت الذي يعاني فيه سوق العمل الأردني من نقص في فرص العمل للمقيمين والتقنيين والاداريين وطالبي الاعمال الكتابية ، نجد هناك طلبا متزايدا على فئة العمال المهرة ومحدودي المهارة وفي مختلف قطاعاتنا الاقتصادية ، وبمثال في ذات الوقت اعداد من القوى العاملة الوافدة تعادل اربعة اضعاف اعداد الأردنيين العاطلين عن العمل . ومن الملاحظ بأن هؤلاء الخريجين والباحثين عن عمل غير قادرين في واقع الامر على التلاؤم مع متطلبات سوق العمل الأردني في حالته الراهنة خاصة وانهم يرفضون القبول بفرص العمل المتاحة لاسباب مختلفة منها ما يتعلق بطبيعة العمل وعدم انسجامه مع

تخصصاتهم رغم قدرتهم على ادائه ، ومنها ما يتعلق بمستوى الاجر او الموقع الجغرافي ، او لاسباب اجتماعية تشكل عامل ضغط يحد من قبولهم لاداء اعمال لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية .

فما لاشك فيه بأن التوزيع المهني للقوى العاملة ، وكذلك توزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية يتطور ويتغير مع مرور الزمن ، وبسبب التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي المصاحب للتخطيط التنموي الشامل ، ولكن مع ملاحظة أن مخرجات النظام التعليمي هي فوق قدرات الاقتصاد المحلي لخلق فرص العمل المنتجة اللازمة لاستيعاب هؤلاء الخريجين فان زيادة معدلات البطالة تصبح أمرا لا مفر منه .

٢) دوران العمل :

لعل من ابرز خصائص سوق العمل في الاردن ارتفاع معدلات دوران العمل فيه خاصة في العقد الاخير وذلك نظرا لمختلف المتغيرات التي أثرت وبشكل مباشر على سوق العمل وعلى وجه الخصوص حركة الهجرة العمالية من الأردن واليهما . وقد بينت لنا نتائج إحدى الدراسات الميدانية ان معدلات دوران العمل في القطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ كانت مرتفعة على وجه العموم ، وتفاوتت نسبتها من قطاع لآخر تبعاً لتأثر هذه القطاعات بعامل هجرة القوى العاملة وظروف العمل وشروطه . وكان أعلى هذه المعدلات في العام المذكور في قطاعات الاعمال الفندقية ، والزراعة ، والمؤسسات الصغيرة (التي يعمل فيها أقل من ٢٥ عاملاً) وقطاع الانشاءات والتعهدات ،

حيث بلغت هذه المعدلات نسبة مقدارها (١٠٧,١) ، (١٠٦,٦) ، (٩٧) و (٨٩,٥) على التوالي . وكان من الملاحظ ان هذه القطاعات كانت من أعلى القطاعات الاقتصادية استخداماً للقوى العاملة الوافدة . كما أنها تتميز بشيوع ظاهرة العمالة الموسمية وتشغيلها للعمال لفترات مؤقتة وغير منتظمة . هذا بالإضافة إلى غياب التنظيمات النقابية فيها .

ويشير الجدول الخاص بذلك ادناه ، ان معدلات دوران العمل في عام ١٩٨٣ بلغت نسبة مقدارها (٤٠,٧) في الشركات غير الاردنية العاملة في الاردن والتي تبين لنا من خلال الدراسة بان العلاقات الصناعية فيها يتسم سجلها بكونه غير مشجع ، مما نجم عنه انتقال اعداد لا بأس بها من العمل مع هذه الشركات الى مؤسسات اخرى داخل الاردن او الهجرة الى الخارج ، كما اتصفت هذه الشركات باعتمادها المتزايد على تشغيل العمالة الوافدة واستخدام التقنيات الحديثة في الانتاج ، بالإضافة الى سعيها لتقليص نفوذ النقابات العمالية فيها .

كذلك فقد سجل قطاع التجارة معدلاً مقداره (٣٧,٤) في مجال دوران العمل . اما القطاعات الاقتصادية الاخرى ، والتي تنصف على وجه العموم نسبياً باستخدام اقل كثافة للقوى العاملة الوافدة من ناحية ، ويتطور جيد في مجال العلاقات الصناعية

حيث تنتشر النقابات العمالية من ناحية اخرى ، وبالنظر لتوفر شروط العمل المغربية والمزايا العينية الاضافية فقد تميزت حركة التشغيل فيها بثبات اعل من القطاعات السابقة ، فبلغ معدل دوران العمل (٢٢٪) في قطاع الصناعة (٢١,٦٪) في قطاع البنوك والتأمين ، (١٢,٥٪) في الجامعات ومؤسسات البحث والمعاهد والمدارس الخاصة (١٧,٨٪) في قطاع المؤسسات الحكومية المستقلة (غير الخاضعة لنظام الخدمة المدنية ، و(١٦,٨٪) في قطاع الكهرباء والتعدين .

جدول رقم (١٢)
معدل دوران العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية
في الاردن لعام ١٩٨٣

النشاط الاقتصادي	(١)	(٢)	(٣)	سرعة دوران العمل (١٠٠×٣/٢+١)
الصناعة	٦٣٩	٥٠٤	٨١٨٥	٢٢,٠
الكهرباء والتعدين	٤٢٩	٥١٥	٥٦١١	١٦,٨
البنوك والتأمين	٣٧٩	٢٢٧	٢٨١٢	٢١,٦
الانشاءات والتجهيزات	١١٧٣	٩٦٣	٢٣٨٦	٨٩,٥
التجارة والتخزين	٢٨٠	١٩٥	١٢٧١	٣٧,٤
الجامعات ومؤسسات البحث	٤٢٤	٣٠٢	٣٣٧١	٢١,٥
العلمي والمعاهد والمدارس الخاصة	٤٥٧	٤٧٣	٨٦٨	١٠٧,١
الفنادق	٣٣١	٢٢٨	١٣٧٤	٤٠,٧
المؤسسات غير الاردنية	٧٦٨	٦١٢	٧٧٣٣	١٧,٨
المؤسسات الحكومية المستقلة	٤٨٤	٤٤٣	٨٧٠	١٠٦,٦
الزراعة	٢٠٥	٦١٩٥	٤١٢	٩٧,١
المؤسسات الصغيرة				
والمتمتعون الفرعيون				

source : mohammad A.Hadi Alkel, manpower labour market and wage development : The Case of Jordan Un , published D.phil Thesis, University of Sussex , u.k.,1985. see Table Iv. 6P. 429

- ١- اجمالي التعميمات الجديدة خلال عام ١٩٨٣
- ٢- اجمالي عدد من تركوا الخدمة خلال عام ١٩٨٣ بسبب التقاعد ، الاستقالة او خلافه
- ٣- اجمالي العاملين في بداية عام ١٩٨٣

وتجدر الإشارة انه عند الحديث عن دوران العمل في الاردن يجب عدم اغفال مجموعة من الحقائق والتغيرات التي لم نشر اليها هنا وهي وصول سوق العمل الاردني الى حالة التشغيل شبه الكامل ، التوسع الاقتصادي السائد ، وارتفاع المنافسة على القوى العاملة ، وعدم مرونة أنظمة الاجور والحوافز الأخرى في بعض القطاعات ، بالإضافة الى حقيقة المحاولة المستمرة من جانب العاملين (معلمين او وافدين) لتحسين مكسباتهم الاقتصادية من خلال بحثهم المستمر عن فرص عمل أفضل (في الداخل او الخارج) وباجور أعلى او بشروط عمل أفضل ، او حيث تتوفر للعامل قناعة أكبر بالعمل الذي يؤديه ، وقد ثبت ان هذه العوامل ذات قيمة أساسية وتؤثر بشكل مباشر على قرار العامل بترك عمله في إحدى المؤسسات بغية العمل في مؤسسة أخرى . بالنسبة للعاملين الاردنيين الذين تركوا اعمالهم في المؤسسات التي شملتها الدراسة فقد تبين بان :

- ٤ ، ٥٠٪ منهم حصلوا على عمل في مؤسسات أخرى بالاردن
 - ٣ ، ٣٥٪ منهم هاجروا للعمل خارج الاردن
 - ٣ ، ١٤٪ منهم تركوا العمل بقصد العمل لحسابهم الخاص وانشاء مؤسسات خاصة بهم
- (٥)

ولم يتبين ان ايا من تركوا العمل بسبب او لآخر ، خلال ذلك العام ١٩٨٣ وفي المؤسسات التي شملتها الدراسة قد بقي عاطلا عن العمل . وقبل اختتام حديثنا في هذا المجال تجدر بنا الإشارة ان ارتفاع معدلات دوران العمل على النحو المبين في الجدول اعلاه ، قد تسببت في حراك مهني على مستوى المؤسسة او الاقتصاد بشكل عام . فهي قد نجم عنها في العديد من المؤسسات حلول عاملين في مستويات ادارية او فنية (مهنية) اعلی نتيجة لاستمرارهم في العمل بعد ان ترك المؤسسة عمال آخرون أكثر منهم خبرة واقلر مهارة . وهنالك حالات أخرى عديدة نجم عنها تحمل من استمروا على رأس عملهم ولم يتركوا العمل لمسؤوليات أكبر ، وحالات أخرى نجم عنها زيادة في المسؤولية وزيادة في مستويات الاجور ، او زيادة في الاجر دون زيادة المسؤوليات ، وكلها بطبيعة الحال كانت مرتبطة بارتفاع معدلات دوران العمل في هذه المؤسسات او القطاعات الاقتصادية .

٣) تطور الاجور في الاردن

تطورت مستويات الاجور في الاردن تطورا ملحوظا في السنوات الخمس عشرة الاخيرة ففي الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ وحيث كان سوق العمل يتصف من الناحية الاجمالية بوفرة القوى العاملة المحلية كان مستوى الأجر يتزايد بمعدلات معتدلة وبشكل يتناسب وارتفاع الاسعار بشكل عام ، غير انه ومنذ حصول عجز في القوى العاملة المحلية

كان مصحوباً بارتفاع الاسعار ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً فقد اخذت الاجور في الارتفاع بشكل ملحوظ.

واثبتت الدراسة الميدانية التي اشرنا اليها في اعلاه ، وعند حديثنا عن معدلات دوران العمل ، بان مستويات الاجور قد طرأ عليها التغيرات التالية :

الداخلون الجدد لسوق العمل

شهد مستوى الاجر النقدي تحسناً ملحوظاً بالنسبة للداخلين الجدد والحاصلين على عمل لأول مرة من الاردنيين خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ ، وكانت نسبة ارتفاع مستوى الاجر النقدي لهم خلال الفترة المذكورة على النحو الآتي :

- ازدادت نسبة (٧٪ - ١٠٪) سنوياً في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- ازدادت نسبة (٥٪ - ١٠٪) سنوياً بالنسبة للداخلين الجدد (الحاصلين على عمل لأول مرة) في القطاع الحكومي .
- ازداد مستوى الاجر النقدي بنسبة (٧٪ - ١٠٪) سنوياً بالنسبة للداخلين الجدد في القطاع الخاص .

وكان من الملاحظ ان مستوى الاجر النقدي للداخلين الجدد لسوق العمل قد تحسن بالنسبة للعمال الفنيين والمهرة والعمال محدودي المهارة بنسب اعلی من زيادة اجور الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات سواء كان ذلك في القطاع الحكومي او في القطاع الخاص .

اما فيما يتعلق بمستوى الاجر الحقيقي للداخلين الجدد لسوق العمل فهي قد تناقصت في كافة قطاعات الاقتصاد في عام ١٩٨٣ مقارنة مع عام ١٩٧٠ ، حيث كانت نسبة انخفاض الاجر الحقيقي لهم خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ على النحو الآتي

- (٢,٨٪ الى - ٦,٠٪) سنوياً في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (٤,٩٪ الى - ٣,٠٪) سنوياً في القطاع الحكومي
- ونسبة (٢,٨٪ الى - ٣,٠٪) سنوياً في القطاع الخاص خلال الفترة ذاتها .

وكانت نسبة انخفاض الاجر الحقيقي للداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات اعلی منها بالنسبة للعمال الفنيين والمهرة ومحدودي المهارة .

٢- العاملون الذين دخلوا سوق العمل لأول مرة وحصلوا على عمل (لأول مرة) في عام ١٩٧٥ ، وكانوا عند اجراء الدراسة في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ لا يزالون على رأس عملهم وفي نفس المؤسسة التي عينوا للعمل فيها في عام ١٩٧٥ .

ارتفع مستوى الاجر النقدي لهذه الفئة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ بمعدل سنوي يتراوح ما بين

- (١٠٪ - ٢١٪) في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (١٠٪ - ٢٠٪) في القطاع الحكومي
- (١٠٪ - ٢٢٪) في القطاع الخاص
- كذلك فقد حقق مستوى الاجر الحقيقي لهؤلاء العاملين زيادات متفاوتة خلال ذات الفترة ، وكانت معدلات الزيادة في الاجر الحقيقي تتراوح سنويا ما بين :
- (١٪ - ١٠٪) في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (١٪ - ٩٪) في القطاع الحكومي
- (١٪ - ١١٪) في القطاع الخاص .

وبطبيعة الحال فان ازدياد معدل الاجر لفئات العمال الفنيين والمهرة وكذلك محدودي المهارة كانت اعلى مما تحقق لفئات العاملين من خريجي الجامعات بشكل عام (٦)
واضافة الى الاجر الشهري النقدي فقد تحقق للعاملين الاردنيين مزايا نقدية وعينية عديدة وتفاوتت في مقدارها من قطاع لآخر ومن مؤسسة لآخرى داخل القطاع الواحد
من هذه الامتيازات على سبيل المثال شيوع ظاهرة الراتب الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر في بعض الاحيان كحافز نقدي سنوي لتشجيع العاملين على الاستقرار في اعمالهم وزيادة الانتاج وتحسينه ، اضيف الى ذلك انتشار تطبيق التأمين الصحي الشامل او الجزئي على العاملين واسرهم ، وانتشار قروض الاسكان للعاملين بفوائد بسيطة وباقساط شهرية مريحة ومالي ذلك .

كذلك شهدت الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ تنوعا كبيرا في مكونات الاجر ففي الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ كان الراتب الاساسي يشكل نسبة كبيرة من مجموع الاجر الشهري في حين أنه في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٦ وحيث ساد نقص واضح في عرض القوى العاملة قد ادى الى ارتفاع نصيب العلاوات كجزء من الاجر الشهري حيث اصبحت تشكل نسبة تصل الى نحو نصف الاجر او يزيد عن ذلك في القطاع الحكومي ، ونحو ثلث الاجر الشهري في القطاع الخاص ، خاصة في قطاعات الانتاج الحديثة منه .

وبطبيعة الحال فقد كان ارتفاع الاجر في القطاع الخاص اعل من في القطاع الحكومي خلال السنوات السابقة عموما ، ولقد لعبت النقابات العمالية دورا متميزا في هذا المجال ، ويمكن تقييم هذا الدور من خلال ملاحظة الزيادة الكبيرة في عدد الاتفاقيات الجماعية التي تم التوصل اليها. فبين النقابات العمالية واصحاب العمل في الاردن على النحو الموضح في الجدول ادناه ، وكانت مطالباتهم تتركز بشكل اساسي على زيادة مستويات اجور العاملين في المؤسسات التي يتبعي العاملون فيها لنقابات عمالية .

جدول رقم (١٣)
خلاصة قرارات لجنة الاجور والاسعار فيما يتعلق بزيادة
الاجور في القطاع الخاص وخلاصة الاتفاقيات الجماعية لما
حققته فعلا من زيادات في الاجور خلال الفترة
١٩٧٨ - ١٩٨٥

السنة	معدل الزيادة في الاجور المقترح من قبل اللجنة (% من اجمالي الاجر الشهري)		ما تم تحقيقه من خلال الاتفاقيات الجماعية (% من اجمالي الاجر الشهري)	
	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى
١٩٧٨	٦	١٠	١٥	٢٠
١٩٧٩	٦	١٢	١٥	٢٥
١٩٨٠	٦	١٢	١٠	١٥
١٩٨١	٦	١٠	٨	١٥
١٩٨٢	٦	١١	١٢	٢٥
١٩٨٣	٥	٩	١٠	١٥
١٩٨٤	لم يجتمع	اللجنة	٥	١٠
١٩٨٥	لم يجتمع	اللجنة	٥	١٠

المصدر : وزارة العمل - دائرة العلاقات الصناعية :

ملفات الاتفاقيات الجماعية للسنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٥

ويمكن ملاحظة النور الهام الذي لعبته الاتفاقيات الجماعية ونشاط نقابات العمال من خلال زيادة عدد الاتفاقيات الجماعية التي وقع عليها بين هذه النقابات وبين اصحاب العمل في الاردن والتي تزايدت من (٥١) اتفاقية جماعية تم التوقيع عليها خلال ربع القرن السابق لعام ١٩٧٥، الى (١١٣) اتفاقية جماعية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، وذلك على النحو المبين في الجدول ادناه :

القطاع الاقتصادي	١٩٥٧-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٨٥
الصناعة	١٩	٤٤
الكهرباء والتعدين	٥	٦
البنوك والتأمين	٤	١٥
الانشاءات والتمهيدات	١	٩
التجارة والتخزين	٦	١٣
المعاهد والمدارس الخاصة	٥	٤
الفنادق	٤	٥
الشركات غير الاردنية	٤	٨
المؤسسات الصغيرة (التي يعمل فيها اقل من ٢٥ عاملا)	٨	١٤
المجموع	٥١	١١٣

المصدر : وزارة العمل / دائرة العلاقات الصناعية : ملفات العلاقات الصناعية في الاردن

ان دراسة محتويات هذه الاتفاقيات تبين لنا تطورا ملحوظا في العلاقات الصناعية الاردنية ، ففي الوقت الذي كانت تركز فيه هذه الاتفاقيات على تحقيق الحد الادنى من شروط العمل خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٥ ، نلاحظ بان الاتفاقيات المعقودة في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٥ اخذت تتضمن بنودا تحتوي على زيادات كبيرة في مقدار الاجور وكذلك على تحقيق شروط عمل افضل ومزايا نقدية وعينية للعاملين كالاسكان والتأمين الصحي وصندوق الادخار وخلافه .

خلاصة القول هو ان تطور الاجور في القطاع الخاص كان اعلى منه في القطاع العام ، كذلك فان تطور اجور العاملين في القطاع الحكومي الخاضع لنظام الخدمة المدنية كان ادنى منه بالمقارنة مع تطور اجور العاملين في القطاع الحكومي غير الخاضع لنظام الخدمة المدنية (أو ما هو متعارف عليه باسم المؤسسات الحكومية المستقلة) . وبما لاشك فيه بان العجز في عرض القوى العاملة المحلية الذي ساد سوق العمل الاردني قد لعب دورا اساسيا في تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق زيادات كبيرة في اجور العاملين في الاقتصاد الاردني رغم تفاوت هذه الزيادات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبين مختلف المؤسسات داخل القطاع الواحد او بين مختلف العمال داخل المؤسسة الواحدة .

كما يجدر ذكر حقيقة ان الزيادات التي تحققت في اجور العاملين الذين استمروا على رأس عملهم قد كانت اعلى منها للذكور مقارنة بزميلاتهم في ذات المهنة او المستوى التعليمي من الاناث العاملات ، وذلك على الرغم من تساوي أجر الداخل الجديد لسوق العمل من الذكور والاناث .

الفصل الرابع تجربة الاردن في مجال الهجرة العمالية العائدة

في ضوء الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتسم بدخول المنطقة ، في السنوات الاخيرة ، مرحلة تراجع اقتصادي اثرت سلبا على فعاليتها الاقتصادية ، نظرا لتراجع العائدات النفطية وانعكاسا لانخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية فقد برز وعلى نحو مفاجئ امكانية حدوث هجرة عكسية للقوى العاملة خاصة وان بلدان المستقبل تنوي ضمن خططها الحالية والمستقبلية الاقلال من اعتمادها على العمالة الوافدة من بلدان الارسال ، كما برزت احتمالات استغنائها عن اعداد يصعب التكهن بحجمها من هؤلاء العاملين الوافدين اليها سواء من البلدان العربية المرسلة للقوى العاملة او من البلدان الاسيوية .

ولما كان الاردن واحدا من البلدان الرئيسية المرسلة للقوى العاملة خاصة وان اعداد الاردنيين العاملين في الخارج تمثل قرابة ٤٠٪ من اجمالي القوى العاملة الاردنية فانه وفي ظل الظروف السائدة حاليا في سوق العمل الاردني فسوف يواجه الاردن مصاعب اضافية خاصة في مجال الاستخدام وحركة التشغيل حيث سينجم عن عودة المهاجرين ارتفاع معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الامر الذي سيكون له عواقب سلبية على حركة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاردن .

ولدراسة ظاهرة الهجرة العمالية العائدة والتجربة الاردنية في هذا المجال فسيضمّن هذا الفصل استعراضا مختصرا للتوقعات المستقبلية لوضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن ، ثم سيتم استعراض التجربة الاردنية في مجال الهجرة العمالية العائدة من خلال ما هو متوفر من معلومات وارقام ، ثم سنستعرض نتائج دراسة ميدانية اجريت لغايات هذا البحث واشتملت على عينة من العمال العائدين لمعرفة خصائص الهجرة العائدة والمشاكل التي تواجه العمال العائدين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة .

عدد الباحثين (العاطلين) عن عمل نحو (٦٦٤٠٠) عامل وعاملة ، وهذا يشكل نسبة بطالة متوقعة في نهاية الخطة بمقدار (٩,١٪) من اجمالي القوى العاملة لعام ١٩٩٠ . وقد بينت الخطة ان الحاجة ستزداد الى القوى العاملة من المستويات التعليمية الدنيا في حين توقعت الخطة فائضا في المستويات التعليمية من خريجي الثانوي والمعاهد والجامعات . وبالنسبة لوضع القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة اوضحت وثيقة الخطة ظهور عجز في عرض القوى العاملة لمواجهة متطلبات قطاع الزراعة وقطاع النقل والمواصلات .. في حين توقعت عدم ظهور اي عجز من عرض القوى العاملة في باقي القطاعات الاقتصادية . وهذا بطبيعة الحال يعني ان الاردن سيواجه بظالة في صفوف القوى العاملة

من خريجي كافة المستويات التعليمية على مستوى خريجي الثانوية وما بعدها ، وهو امر
لأحمد عقباه ولا يمكن الاشادة بنتائجها سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية .

٢ - القوى العاملة الاردنية العائلة من الهجرة

كما سبق واوضحت ، فلقد واجه الاردن في السابق ظروفًا اشد قسوة وأكثر صعوبة
في سوق العمل وحركة تشغيل القوى العاملة المحلية ، ففي كل مرة كانت تشتد فيه احوال
سوق العمل صعوبة وترتفع معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية ، كانت
ترد على الفور احتمالات عودة اعداد من قوائم العاملة في الخارج عودة نهائية وعلى نحو
مفاجيء ، وهو امر لوحث ، في ظل ظروف عدم الاتزان في سوق العمل ، سيؤدي بلا
محالة الى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة في الاردن . ومثل هذه الاحتمالات كنا قد
عشنا معها في بداية السبعينات خاصة في المرحلة السابقة لخطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ -
١٩٧٥ ، غير ان ارتفاع اسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ نجم عنها زيادة في الطلب الخارجي
على القوى العاملة الاردنية وهو الامر الذي ادى الى وصول سوق العمل الاردني الى مرحلة
شبه التشغيل الكامل للقوى العاملة الاردنية ، بل ان الاردن قد تحول نتيجة هذه
التغيرات المفاجئة والمتلاحقة من بلد يتصف بوفرة القوى العاملة الى بلد يعاني من عجز
ظاهر في عرض القوى العاملة المحلية فتحول نتيجة لذلك من بلد يتصف بأنه مرسِل
للقوى العاملة الى بلد يتصف بكونه مرسِلاً ومستقبلاً لها في ان واحد .

وفي المرحلة الراهنة ونتيجة لظروف الركود الاقتصادي السائد في المنطقة بشكل عام
وفي بلدان الاستقبال للقوى العاملة بشكل خاص ، فقد عدنا للحدوث عن احتمالات
عودة المهاجرين الاردنيين العاملين في الخارج باعداد كبيرة ، وعليه فقد احتوت خطة
التنمية الحالية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ضمن تفسيراتها لضرورة توفير المزيد من فرص
العمل بغية استيعاب التزايد في عرض القوى العاملة والناجم عن :

أ- الزيادة الطبيعية في عرض القوى العاملة محلياً

ب - عودة المغتربين الاردنيين العاملين في الدول العربية المجاورة

ووفقاً لتوقعات الخطة الحالية فان اعداد القوى العاملة الاردنية في الخارج ستبقى
على حالها مع نهاية عام ١٩٩٠ مقارنة مع ماكان عليه عددها مع نهاية عام ١٩٨٥ ، خاصة
وان وثيقة الخطة قد افترضت ان معدل الهجرة العالمية للاردنيين الى الخارج ستكون صفراً
خلال سنوات الخطة ، حيث اشير الى ان (٢٥٠٠٠) عامل أردني من المتوقع لهم ان
يغادروا الاردن بقصد العمل في الخارج ، وان عدداً مماثلاً لذلك سيكون من العمالة
المهاجرة العائلة الى الاردن بشكل نهائي .

وانسجاماً مع خطة وزارة العمل للدراسة هذه الظاهرة فقد قامت دائرة الابحاث
باعداد استمارة خاصة جرى التنسيق مع الامن العام بغية تعميمها على مراكز الحدود

الأردنية لتعبيتها من قبل كافة الأردنيين العائدين الى الأردن ولعرفة العمالة العائدة منهم عودة نهائية بشكل دقيق ومنظم ويهدف اجراء دراسات ميدانية تتوصل من خلالها الى معرفة الحجم الطبيعي لهذه الظاهرة والتعرف على خصائصها .

غير انه ونظرا لعدم توفر المخصصات اللازمة لهذه الغاية فقد اتفق على ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة بهذا الجهد الاحصائي بحيث يتم اصدار تقارير شهرية حول الموضوع توفر للمخططين وواضعي السياسات معلومات احصائية دقيقة وواقعية عن حجم الهجرة العائدة الى الاردن عودة نهائية . وقد بدأت دائرة الاحصاءات العامة بالتنسيق مع دائرة الامن العام بتوزيع هذه الاستبيارات على كافة مراكز الحدود لتعبيتها من قبل الأردنيين العائدين من الخارج ، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ الفعلي في الاسبوع الاول من شهر تموز لعام ١٩٨٦ ، وقد تمكنت من الحصول على معلومات وافية عن حجم الهجرة العمالية العائدة الى الاردن في شهر تموز واب واذيلول وتشرين اول وتشرين ثاني وكانون اول من العام الحالي ، وسأستعرض اهم محتوياتها على النحو التالي :

آ- تشير المعلومات الاحصائية ان اجمالي عدد العائدين من العاملين الاردنيين في الخارج عودة نهائية كان على النحو التالي :

٧٨٧ شخصا في شهر تموز ، ٥١ شخصا في شهر تشرين اول

٢٨٢ شخصا في شهر اب ، ٥٨ شخصا في شهر تشرين الثاني

٥٦ شخصا في شهر ايلول ، ٤١ شخصا في شهر كانون اول .

وبذلك يتبين بان اجمالي عدد العائدين من ابناء العاملين في الخارج خلال الاشهر السالفة الذكر يبلغ (١٢٧٥) عاملا وعاملة كان من بينهم ٩٢,٧٪ من الذكور و٧,٣٪ من الاناث ، وهذا يشكل نسبة مقدارها (٣٩,٠٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية في الخارج عام ١٩٨٥ .

ب - فيما يتعلق بالبلدان التي عادوا نهائيا لانتهاؤ العقد او الاستغناء عن خدماتهم او لربما نتيجة للتقاعد او الرغبة الشخصية في العودة والاستقرار في الوطن الام ، فان البيانات الاحصائية توضح لنا ان مانسبته (٩٥,٩٪) كانوا يعملون في الدول العربية من بينهم .

١,٥٠٪ عادوا من المملكة العربية السعودية

٥,٢٧٪ عادوا من الكويت

١١,٠٪ عادوا من الامارات العربية المتحدة

وتتوزع النسبة الباقية على باقي البلدان العربية الاخرى .

كذلك فقد تبين بان هنالك عمالة اردنية عائدة من الهجرة في البلدان المتقدمة في اوربوا وامريكا الشمالية ومن بلدان المهجر في العالم النامي . وهذا بطبيعة الحال انعكاس حقيقي لما يصاحب ظاهرة الهجرة للقوى العاملة من عودة نهائية الى الوطن الام في اي فترة من الفترات ، غير ان الظروف الاقتصادية السائدة ، ووضع سوق العمل المحلي تتطلب

المزيد من البحث في هذه الظاهرة للوقوف على حقيقة تأثيرها على وضع سوق العمل في الوطن الأم . فكما ان هنالك هجرة ، علينا ان نتوقع ظاهرة عودة للعمال المهاجرين غير اننا بحاجة الى تعظيم الايجابيات والحد من سلبيات هذه الظاهرة ما يمكن لما يتصف به سوق العمل في الاردن من قلة فرص العمل خاصة لفئة العمال من ذوي الياقات البيضاء حيث تتركز فئات العمالة المهاجرة العائدة .

جدول رقم (١٥)
القوى العاملة الاردنية العائلة من الهجرة
خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦
حسب البلد والجنس

الجنس		العدد	%	البلد الذي كان يعمل فيه
انثى	ذكر			
٨٥	١١٣٨	١٢٢٣	١٠٠,٠	بلدان عربية
٢٨	٥٨٥	٦١٣	٥٠,١	السعودية
٣٦	٣٠٠	٣٣٦	٢٧,٥	الكويت
١١	١٢٣	١٣٥	١١,٠	الامارات
-	٢٢	٢٢	١,٨	قطر
-	١١	١١	٠,٩	البحرين
١	١١	١٢	١,٠	عمان
١	١٠	١١	٠,٩	ليبيا
٨	٧٥	٨٣	٦,٨	اخرى
١	٣٧	٣٨	١٠٠,٠	بلدان غير عربية
-	٢٥	٢٥	٦٥,٨	اوروبية
١	١٢	١٣	٣٤,٢	امريكية
٧	٧	١٤	١٠٠,٠	غير مبين
٩٣	١١٨٢	١٢٧٥		المجموع

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة الهجرة العائلة : النتائج الرئيسية (عموز ، اب ، ايلول ، تشرين اول ، تشرين ثاني ، وكانون اول لعام ١٩٨٦)

جـ - ان مانسبته (٦٨,١%) من اجمالي العائدين هم من ذوي الياقات البيضاء حيث غالبيتهم من الفتيين والمتخصصين وعمال الادارة والكتابة ، والعاملين في البيع والخدمات كما هو مبين في الجدول ادناه

ويبين لنا من هذا الجدول ان فئة المتخصصين والفنيين تمثل المرتبة الاولى وتليها في الالهمية عمال الانتاج والذين يشكلون نسبة مقدارها (٢٨,٨٪) من الاجمالي .

جدول رقم (١٦)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب المجموعات المهنية والجنس

الجنس		%	العدد	المجموعات المهنية
انثى	ذكر			
٥٧	٣٨٣	٣٤,٥	٤٤٠	المتخصصون والفنيون
٥	١٣٩	١١,٣	١٤٤	العاملون في الادارة
١١	٩٦	٨,٤	١٠٧	العاملون في الاعمال الكتابية
-	٦٩	٥,٤	٦٩	العاملون في البيع
٧	١٠١	٨,٥	١٠٨	العاملون في الخدمات
-	٣٣	٢,٦	٣٣	عمال الزراعة
٧	٣٦٠	٢٨,٨	٣٦٧	عمال الانتاج
٦	١	٠,٥	٧	غير مبين
٩٣	١١٨٢	١٠٠,٠	١٢٧٥	المجموع

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة الهجرة العائدة : النتائج الرئيسية لشهر تموز ، اب ، ايلول ، تشرين اول ، تشرين ثاني ، وكانون اول .

ان هذا النمو من الهجرة العائدة سيؤدي بطبيعة الحال الى زيادة في عرض القوى العاملة من فئة المتخصصين والفنيين مما سينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المتعلمين من القوى العاملة الاردنية .

د - اشارت بيانات المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة الى ان ما نسبته (٢,٦١٪) منهم هم من خريجي الثانوي والمعاهد العليا والجامعات ، وان ما نسبته (٢٥,٦٪) منهم كان تحصيلهم العلمي دون الثانوي ، وسيؤدي هذا التوزيع هو الآخر الى زيادة اعباء سوق العمل الاردني حيث ان غالبية القوى العاملة العائدة هي من خريجي الثانوي والمعاهد والجامعات وهذه الفئة من الخريجين فيها وفرة من العرض في سوق العمل المحلي في هذه المرحلة .

جدول رقم (١٧)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	المعد	%	الجنس	انثى
اقل من ثانوي	٣٢٦	٢٥,٦	ذكر	٣١٧
ثانوي	٢٩٠	٢٢,٧	ذكر	٢٦٣
معهد متوسط	٢١٠	١٦,٥	ذكر	١٩٤
جامعي	٢٨١	٢٢,٠	ذكر	٢٥٩
غير مبين	١٦٨	١٣,٢	ذكر	١٤٩
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠	ذكر	١١٨٢
			انثى	٩٣

المصدر : نفس المصدر السابق .

هــ . فيما يختص بالمدة التي قضاها في العمل خارج الاردن فان البيانات الخاصة بذلك لا يمكن الاعتماد على نتائجها خاصة وان (٧٢٪) منهم لم يوضح المدة التي قضاها في العمل خارج الاردن . اما الفئة العمرية لهم فتبين لنا ان ما نسبته (٢,٧٪) هم في سن التقاعد ، وما نسبته (١٣٪) هم من فئة العمر (٥٠) عاما فما فوق . . ان نسبة ضئيلة من القوى العاملة المهاجرة العائدة (٨, ٠٪) هم دون سن العشرين عاما ، وما نسبته (٨, ٢٥٪) اي نحو الربع هم دون الثلاثين عاما من العمر .

كذلك ، كما هو مبين في الجدول ادناه فان ما نسبته (٥٩, ٢٪) هم من فئة العمر (٣٠ - ٤٩ عاما) وهم ذوو خبرات عملية اكتسبوها من خلال حياتهم العملية سواء قبل الهجرة او اثناء الهجرة للعمل في الخارج وهذه الفئة بلا شك سيكون لخبراتها انعكاس جيد على الاقتصاد الاردني اذا ما عملوا في مجال اختصاصهم فيكون مردود ذلك على مستوى الانتاج أمراً لا يمكن انكاره في مواقع عملهم .

(١) نظرة مستقبلية على وضع سوق العمل والاستخدام في الاردن
من ابرز خطة قطاع القوى العاملة والعمل في الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ اشارتها الى ان العرض الاضافي المقدر للقوى العاملة خلال سنوات الخطة سيكون حوالي (٢٦٧٤٠٠) عاملاً ، منهم

جدول رقم (١٨)
القوى العاملة الاردنية العائلة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب الفئات العمرية

لغة العمر بالسنوات	العدد	%
اقل من ٢٠	١٠	٠,٨
٢٠ - ٢٩	٣١٩	٢٥,٠
٣٠ - ٣٩	٤٥٠	٣٥,٣
٤٠ - ٤٩	٣٠٥	٢٣,٩
٥٠ - ٥٩	١٣١	١٠,٣
٦٠ فأكثر	٣٤	٢,٧
غير معين	٢٦	٢,٠
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠

المصدر : الجدول السابق

(٢٠٢٤٠٠) عامل من مخرجات النظام التعليمي والتدريسي ،
(٢٥٠٠٠) من العمال الاردنيين العاملين في الخارج والمتوقع عودتهم الى الاردن (اي بواقع ٥٠٠٠ عامل سنويا) ،
(٤٠٠٠٠) حجم البطالة المقدر من لجنة الخطة مع نهاية عام ١٩٨٥ (وهذا ما جاء غير منطبق مع الارقام المعلنة من وزارة العمل) ،
وفي جانب الطلب اشارت الخطة الى انه من المتوقع ان تحصل زيادة في حجم الطلب الاضافي على القوى العاملة بحيث من المتوقع خلق (٢٠١٠٠٠) فرصة عمل جديدة للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، وذلك على النحو التالي :

(٩٧٤٠٠) فرصة عمل جديدة نتيجة لعنصر الاستثمار المتوقع في الخطة .
(٢٨٦٠٠) فرصة عمل من المتوقع شغورها بسبب الوفاة او التقاعد .
(٢٥٠٠٠) فرصة عمل نتيجة هجرة الاردنيين المتوقعة خارج الاردن
(٥٠٠٠٠) فرصة عمل جديدة نتيجة لاحتلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة والمتوقع عودتها الى اوطانها خلال سنوات الخطة .

وبهذا يتضح لنا ان الخطة قد افترضت ثبات اعداد الاردنيين العاملين في الخارج في عام

١٩٩٠ على ما كان عليه عندهم مع نهاية عام ١٩٨٥ .
بناء على ما ورد اعلاه فان موازنة اجمالي العرض الاضافي مع اجمالي الطلب الاضافي
توضح لنا ان سوق العمل الاردني سيواجه وفرة فائضة في القوى العاملة الاردنية.

و- وللوقوف على التوجه المبدئي للقوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة فيما يختص
بتوجهاتهم المستقبلية فيما اذا كانوا سيبحثون عن عمل في الاردن ام سيقومون باستثمار
مدخراتهم في اقلية مشاريع خاصة بهم تدر عليهم دخلا يكفيهم فقد تبين ان هنالك
(٢٣٠) منهم قد أفصحوا عن نيتهم في البحث عن فرصة عمل في القطاعين العام او
الخاص اي انهم سوف يبحثون عن عمل بأجر في الاردن ، كما ان ١٤٤ منهم صرحوا عن
رغبتهم في استثمار مدخراتهم في مشاريع استثمارية تدر عليهم دخلا يكفيهم عن البحث عن
عمل بأجر في سوق العمل الاردني ، وكان هنالك (٧٥١) منهم لم يفصحوا عن نظرهم
المستقبلية فيما يختص بحالتهم العملية . غير انه يمكن القول ان عدم افصاح هؤلاء عن
رغبتهم في البحث عن فرصة عمل في القطاع العام او الخاص هي بمثابة مؤشر - ان جاز لنا
ان نقول ذلك - على ان هذا الوضع ليس ضمن قائمة اولوياتهم اي بعبارة اخرى اما انهم
مكتفون ماديا ، او ان لديهم رغبة في استثمار مدخراتهم في مصلحة خاصة بهم وبذلك فلن
يشكلوا عبئا على سوق العمل بل عاملا مساعدا على خلق المزيد من فرص العمل في
السوق .

(٣) نتائج الدراسة الميدانية

لغايات الوقوف على حقيقة مختلف المؤشرات الخاصة بالهجرة العائدة فقد تم اعداد
استمارة خاصة لهذه الغاية - ملحقة بهذه الدراسة - وتم سحب عينة عشوائية منتظمة تتألف
من (٦٠) عاملا اردنيا عائدتين من هجرتهم في الخارج وكانت فترة العودة لهؤلاء العاملين
هي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، وهذه العينة الصغيرة في حجمها والتي يصعب علينا في
ضوء محدودية الامكانيات وضيق الوقت ان نحدد مدى تمثيلها للعائلة العائدة ، الا اننا قد
توخينا الحذر والدقة في الاختيار لضمان وصولنا الى التعرف على حقيقة هذه الظاهرة
وانعكاساتها المختلفة على وضع سوق العمل في الاردن . لهذه الغاية فقد تم سحب هذه
العينة على النحو التالي :

أ- تم الاطلاع على بطاقات الباحثين عن عمل لدى دائرة الاستخدام بوزارة العمل وتمكننا
من حصر (١٢٠) عاملا عائدا من الهجرة مسجلين كباحثين عن عمل خلال الفترة من
١/١ - ١٩٨٦/٧/٣١ .

ب- حتى لا تكون العينة المختارة لغايات هذه الدراسة منحازة ومركزة على الباحثين عن
عمل من العمال العائدين من الخارج فقد تمكنا بعد الاطلاع على قوائم الشركات الخاصة

للضمان الاجتماعي من سحب عينة منتظمة من هذه الشركات وقمنا بالاتصال بها لمعرفة ان كان يعمل فيها عمال أو موظفون عائدون من الخارج حيث كانوا يعملون شريطة ان يكونوا قد عادوا من الخارج خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، وتمكننا من حصر (١٥٤) شخصا تنطبق عليهم الشروط المطلوبة .

جـ- تم سحب عينة منتظمة مؤلفة من (٦٠) شخصا ، (٣٠) شخصا من سجلات دائرة الاستخدام ، و (٣٠) شخصا من العائلة العائدة الذين عينوا للعمل في الاردن ، كما سبق و اشرفنا في البند (ب) . وجرى العمل وفق هذه العينة المنتظمة نظرا لضيق الوقت ولعدم توفر المخصصات المالية اللازمة والتي كان يجب توفيرها اذا ما رغبتنا بشمولهم جميعا اي الـ (٢٧٤) شخصا والذين يشكلون اطار العينة .

بعد ذلك تم اجراء اتصالات مباشرة مع من شملتهم العينة وتم تعبئة الاستبيان المعد لهذه الغاية وفق اسلوب المقابلة الشخصية وبعد الانتهاء من هذه المرحلة ، تم تفرغ الاستبيانات وسنعرض اهم نتائج هذه الدراسة الميدانية في الصفحات التالية وعلى النحو الآتي :

أ- الخصائص الاجتماعية للعامل العائدين من الهجرة

١) كان من بين من شملتهم الدراسة (٥٥) من الذكور اي ما نسبته (٩١,٧٪) و (٥) من الاناث اي بنسبة (٨,٣٪) من الاجمالي . وأشارت بيانات الحالة الاجتماعية الى ان (٨٦,٧٪) كانوا متزوجين والباقي من غير المتزوجين ، كما اشارت هذه البيانات الى ان (٣٠) منهم لم يكن يرافقهم اي معولين اثناء فترة عملهم خارج الاردن ، في حين ان خمسة اشخاص كانوا برفقة زوجاتهم في بلاد الاغتراب و (٢٥) شخصا كان يرافقهم من (٢ - ٨) افراد من المعولين :

٢) اما الفئات العمرية لهؤلاء العائدين فكانت على النحو التالي المبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (١٩)

توزيع المشمولين بالدراسة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية بالسنوات	العدد	%
اقل من ٢٥	-	-
٢٥ - ٢٩	١٤	٢٣,٣
٣٠ - ٣٤	١١	١٨,٣
٣٥ - ٣٩	١٥	٢٥,٠
٤٠ - ٤٤	٩	١٥,٠
٤٥ - ٤٩	٧	١١,٧
٥٠ - ٥٤	٤	٦,٧

ويتضح من الجدول ان غالبيتهم العظمى في سن العمل المنتجة وفي الفئات العمرية من (٢٥ - ٤٩) عاما وان ما نسبته (٣, ٥٨٪) منهم هم في الفئة العمرية من (٣٠ - ٤٤) عاما وهي الفئة التي تتميز ليس فقط باكتسابها للخبرة والمهارة بل وفي قدرتها على العطاء لسنوات كثيرة قادمة ، وبذلك لا يمكن انكار الاستفادة من الخبرات التي اكتسبوها اثناء فترة عملهم في الخارج وبذلك يكون لعملهم آثار ايجابية على المؤسسات التي تقوم بتوظيفهم ، ولسوء الحظ اننا لم نتمكن من الحصول على اية مصادر معلومات يمكن الاستفادة منها لتحديد اعداد العمال العائدين من الخارج الذين يعملون اما لحسابهم الخاص او انشأوا مؤسسات خاصة بهم كأصحاب عمل .

ب- المستوى التعليمي والخصائص المهنية

١) فيما يختص بالمستوى التعليمي فتشير البيانات الى حقيقة ان غالبيتهم هم من حملة الشهادات الجامعية وان (٩٠٪) عن شملتهم الدراسة هم من خريجي الدراسة الثانوية فما فوق ، حيث كانوا موزعين بين مختلف المراحل التعليمية كما يلي :

١٠٪ اقل من الثانوي ،

١٦,٧ من خريجي الثانوي ،

٣٠,٠ من خريجي المعاهد وكليات المجتمع ،

٤٣,٣ من خريجي الجامعات

وهذا بطبيعة الحال يعكس لنا ارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية في الخارج وهي حقيقة تنسجم وبيانات دائرة الاحصاءات بهذا الشأن .

وبالنسبة لتخصصاتهم العلمية فقد كان من بينهم (١٣) مهندسا ، و (١١) مختصا في مجال العلوم البحتة ونسبة كبيرة من الباقين هم من المختصين في مجال العلوم الانسانية والاداب .

أما سنوات تخرجهم ودخولهم سوق العمل لأول مرة - عدا حالات الانتساب للجامعات اثناء العمل والتي لم نحددناها - فكانت على النحو التالي :

عدد المتخرجين	فترة التخرج
١٣	قبل عام ١٩٧٠
٨	١٩٧٠ - ١٩٧٤
٢٤	١٩٧٥ - ١٩٧٩
١٥	١٩٨٠ - ١٩٨٤
٦٠	المجموع

وبذا يكون (٣٥٪) منهم تخرجوا قبل عام ١٩٧٥ وما نسبته (٦٥٪) منهم قد تخرجوا ودخلوا سوق العمل في عام ١٩٧٥ والاعوام التي تلت ، وهي حقيقة تؤكد الطلب المتزايد

في المجتمع الاردني على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة .

(٢) يتبين من نتائج الدراسة ان غالبية القوى العاملة العائدة (٧,٩١٪) هم من الاردنيين العائدين من الهجرة الى البلدان العربية ، حيث تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى ، تليها الكويت فالامارات العربية المتحدة . كذلك كان ما نسبته (٣,٨٪) من العمالة العائدة التي شملتها الدراسة قد عادوا من اورويوا وامريكا ، وكان مكان عملهم قبل العودة النهائية الى الاردن موزعا على النحو الاتي :

جدول رقم (٢٠)

توزيع المشمولين بالدراسة حسب آخر بلد كان يعمل فيه قبل هودته النهائية الى الاردن

آخر بلد عمل فيه المهاجر العائد	العدد	%
الدول العربية	٥٥	١٠٠,٠
السعودية	٣٢	٥٨,٢
الكويت	٨	١٤,٥
الامارات العربية المتحدة	٨	١٤,٥
قطر	١	١,٨
ليبيا	٣	٥,٥
اخرى	٣	٥,٥
دول غير عربية	٣	٦٠,٠
امريكية	١	٢٠,٠
اخرى	١	٢٠,٠
المجموع	٦٠	

وكما بينت الاحصائيات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة فان هذا التوزيع ينسجم وحقيقة تركيز القوى العاملة الاردنية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت حيث تعمل غالبيتهم . كذلك من الملاحظ من نتائج هذه الدراسة الميدانية وكذلك نتائج دراسة دائرة الاحصاءات ان هنالك قوى عاملة اردنية تعود من اورويوا وامريكا عودة نهائية للعمل والاستقرار في الاردن .

(٣) اشارت نتائج الدراسة الى ان (١٠٪) فقط قد عملوا خارج الاردن لمدة تقل عن سنتين في حين ان الغالبية العظمى قد عملوا خارج الاردن لمدة تتراوح ما بين (٢ - ٢٥) عاما ، خاصة وان هذه البيانات قد اشارت الى ما يلي :

عدد سنوات العمل خارج الاردن	% من الاجمالي للمشمولين بالدراسة
أقل من ستين	١٠,٠
من ٢-٥	٤٠,٠
من ٦-٩	٢١,٧٠
من ١٠-١٣	١٠,٠
من ١٤-١٧	١٥,٠
من ١٨-٢١	١,٦٥
من ٢٢-٢٥	١,٦٥
المجموع	١٠٠,٠

كذلك تبين لنا بان (٥٥٪) من العمال العائدين من الهجرة والمشمولين بالدراسة كانوا قد عملوا في الاردن ولديهم خبرات عملية قبل انتقالهم للعمل خارج الاردن وذلك على النحو التالي :

عدد سنوات العمل في الاردن قبل الهجرة للعمل في الخارج	العدد
أقل من ستين	٩
من ٢-٥	١٦
من ٦-٩	٤
من ١٠-١٣	٤
المجموع	٣٣

كان من بينهم (١٩) شخصا عملوا في القطاع الخاص ، و(٢٤) شخصا عملوا في القطاع العام في الاردن ، وبذلك يمكننا اعتبار ان غالبية من يغادرون للعمل في الخارج هم ذوي خبرات سابقة في بلدانهم خاصة وان عملية الهجرة العالمية للخارج بصاحبها عنصر الانتقاء اي انتقاء ذوي الخبرة والمهارة وتفضيلهم على الخريجين الجدد . وفي ضوء الاوضاع السائدة في سوق العمل الاردني حيث غالبية الباحثين عن عمل هم من الخريجين الجدد ، فانه يتضح لنا انه حتى ولو ارتفع الطلب الخارجي على القوى العاملة فان عنصر الانتقاء سيلعب دورا هاما في اخراء ذوي الخبرات للهجرة الى الخارج وبذلك سيخسر الاردن عمالا ذوي مهارة وخبرة ، في حين سيتم احلال داخلين جدد لسوق العمل محلهم في وظائفهم .

٤) بالنسبة لتوزيع الخاضعين للدراسة من العمالة الاردنية العائدة فان النتائج تؤكد لنا بان ذوي الياقات البيضاء أكثر عدداً من ذوي الياقات الزرقاء ، حيث بلغت نسبة الفئة الأولى (٨٦,٦٪) والفئة الثانية هي (١٣,٤٪) حيث أن المتخصصين والفنيين يشكلون الغالبية العظمى من العمالة العائدة التي شملتها الدراسة والتي كانت نتائجها كما هو مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٢١)
توزيع المشمولين بالدراسة من القوى العاملة في الخارج
العائدة الى الاردن حسب المجموعات المهنية التي
كانوا يعملون بها في الخارج

المجموعات المهنية	العدد	%
المتخصصون والفنيون	٤٠	٦٦,٧
الاداريون	٢	٣,٣
الاحمال الكتابية	٦	١٠,٠
العاملون بالبيع	٢	٣,٣
العاملون بالخدمات	٢	٣,٣
العاملون بالزراعة	-	-
عمال الانتاج وغيرهم	٨	١٣,٤
المجموع	٦٠	١٠٠,٠

اما القوى العاملة الاردنية التي كان لديها خبرة عملية قبل مغادرتها الاردن للعمل في الخارج فان توزيعهم حسب المجموعات المهنية كاد أن يكون منسجما مع التوزيع المبين في الجدول اعلاه ، وهذا يؤكد لنا ان القوى العاملة الاردنية غالبا ما يتم تشغيلهم خارج الاردن في وظائف تتشابه والوظائف التي يؤدونها في الوطن الام قبل الهجرة ، حيث ان القوى العاملة الاردنية تعمل خارج الاردن ضمن نفس المجموعات المهنية التي تعمل فيها داخل الاردن ، كما نجعلنا نستنتج اصرار القوى العاملة الاردنية على العمل في مجال الاختصاص وهو الامر الذي ادى الى صعوبة قبول العاطلين عن العمل لوظائف متوفرة في سوق العمل الاردني غير انها لا تنسجم ومستوى تحصيلهم العلمي او اختصاصهم المهني .

(٥) مستويات الاجور

يتبين من الجدول ادناه ان ما نسبته (٨٦,٧٪) من العاملين المشمولين بالدراسة والعائدين من الخارج كانوا يتقاضون أجورا خارج الاردن بما يعادل (٢٠٠) دينار اردني فاكثر ، ففي الوقت الذي كان فيه ١٣,٣٪ فقط يتقاضون اجورا تقل عن (٢٠٠) دينار اردني ، نلاحظ انه بالنسبة لمن سبق له العمل في الاردن من هؤلاء المهاجرين العائدين كانوا قبل الهجرة يتقاضون رواتب شهرية تقل عن (٢٠٠) دينار ، ونسبة هؤلاء بلغت (٧٥,٨٪) .

جدول رقم (٢٢)
توزيع المشمولين بالدراسة حسب فئات الاجر في الشهر

فئات الاجر بالدينار الاردني (راتب شهري)		للعاملين من الخارج		لمن سبق لهم العمل (قبل الهجرة)	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من ٢٠٠ دينار	٨	١٣,٣	٢٥	٧٥,٨	
٢٠٠ - ٣٩٩	٢٤	٤٠,٠	٦	١٨,٢	
٤٠٠ - ٥٩٩	١٢	٢٠,٠	٢	٦,٠	
٦٠٠ - ٧٩٩	١٠	١٦,٧	-	-	
٨٠٠ - ٩٩٩	٣	٥,٠	-	-	
١٠٠٠ دينار فأكثر	٣	٥,٠	-	-	
المجموع	٦٠	١٠٠,٠	٣٣	١٠٠,٠	

وفي الوقت الذي تشير فيه البيانات الى ان حوالي ربع المشمولين بالدراسة كانوا يتقاضون اجورا في الخارج لا تقل عن (٦٠٠) دينار وان ما نسبته (٥٠٪) منهم كانوا يتقاضون اجورا شهرية بلغت (١٠٠٠) دينار فأكثر نلاحظ ان ايا من سبق وعملوا في الاردن قبل الهجرة لم يكن يتقاضى راتبا شهريا يصل الى (٦٠٠) دينار .

كذلك يجدر بنا ان نشير الى ان ارتفاع مستويات الاجور للعاملين الاردنيين في الخارج انما تعكس حقيقة ارتفاع نسبة المتخصصين والفنيين والاداريين والكتبة الى اجمالي القوى العاملة في الخارج ، كما تعكس ارتفاع مستوى تحصيلهم العلمي وخبرتهم التشغيلية فالاردن مرسل لقوى عاملة ذات اجور مرتفعة نسبيا ، في حين انه يستقبل لقوى عاملة وافدة ذات اجور منخفضة نسبيا ، وهو الامر الذي يؤكد لنا اوجه الخلط وعدم التوازن بين جانبي المعادلة من العرض والطلب في سوق العمل الاردني ، والذي يشكل في غياب هجرة القوى العاملة ظاهرة بطالة مزمنة ويصعب معالجتها الا بتطوير الاقتصاد وتغيير انماط الانتاج لخلق فرص عمل تتناسب ونوعية العرض المحلي للقوى العاملة .

جـ- اسباب عودة المهاجرين

كثير الحديث في الآونة الاخيرة ، عن حدوث استغناءات كبيرة من القوى العاملة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربي ولعرفة اسباب عودة العمالة المهاجرة فقد اشتمل الاستبيان على سؤال بهذا الشأن وتم وضع مجموعة من الاسباب وطلب الى من شملتهم العينة ان يختاروا السبب الذي ينطبق على كل منهم ، وبذلك توصلنا الى مجموعة الاسباب التالية مرتبة حسب اهميتها النسبية :

السبب	% لن اجابوا بنعم
(١) الاستقالة	٢٥,٠
(٢) ظروف العائلة	٢١,٧
(٣) انتهاء المشروع	١٥,٠
(٤) ظروف المعيشة	١٣,٣
(٥) صمودات العمل	١١,٧
(٦) تخفيض الراتب	٦,٧
(٧) انتهاء العقد	٥,٠
(٨) وجود مصدر دخل كاف في الاردن	١,٦
المجموع	١٠٠,٠

ويتضح لنا ان السبب الاول للعودة كان الاستقالة يليه في الامة النسبية ظروف العائلة ، واذا ما اخذنا في الاعتبار الظروف الخاصة الاخرى فانه يتضح لنا ان ما نسبته (٣, ٧٣٪) منهم قد عادوا الى الاردن نظرا لظروف خاصة بهم اما من عادوا منهم الى الاردن لظروف خارجة عن ارادتهم اي بسبب انتهاء المشروع وانتهاء العقد او تخفيض الراتب فكانت نسبتهم (٧, ٢٦٪)، وهذه الظروف من الممكن ان تحصل حتى في ظل مرحلة الراج الاقتصادي وليس فقط في ظل ظروف الركود الاقتصادي السائدة في بلدان المستقبل على وجه الخصوص والمنطقة بشكل عام . كما ان مثل ذلك يمكن ان يحدث ايضا في الوطن الام حيث لاحظنا في الالة الاخرة ان هنالك مؤسسات في الاردن قد استغنت عن العاملين فيها بسبب انتهاء المشروع او انتهاء العقد ونتيجة للظروف الاقتصادية السائدة . كما ان هنالك عددا محدودا من المؤسسات قد قامت بتخفيض رواتب العاملين فيها كبديل عن اجراء الاستغناء عن خدمات عدد كبير منهم .

وعند سؤالهم ان كانوا قد استوفوا كامل حقوقهم في الخارج وقبل عودتهم الى الاردن كانت اجابة (٨٥٪) منهم انهم قد حصلوا على كافة حقوقهم ، في حين ان النسبة الباقية (١٥٪) اجابت بانها لم تستوف حقوقها كاملة نظرا لافلاس الشركات التي كانوا يعملون معها او ان ظروفها المادية لم تكن تسمح لها باعطائهم حقوقهم كاملة من تعويض وخلافه وكان هنالك حالات محدودة لم يتم دفع الرواتب المتبقية لهم في ذمة الشركة .

د - اسلوب تحويل المدخرات والوسيلة المتبعة في استثمارها

اشارت نتائج الدراسة الى ان التحويل عن طريق البنوك التجارية يحتل المرتبة الاولى كأسلوب لتحويل المدخرات يليه في الامة طريقة التحويل بالوسائل الشخصية خاصة عند العودة الى الاردن بقصد الزيارة ، ثم طريقة تحويل هذه المدخرات عن طريق مكاتب المرافة .

وفيما يتعلق بالوسائل المتبعة لاستثمار مدخراتهم فإنه وفقا لاجاباتهم فيما يختص بذلك فيمكن ترتيب هذه الوسائل حسب اهميتها على النحو الآتي :

- (١) عن طريق ايداعها في البنوك المحلية بالاردن .
- (٢) عن طريق استخدامها للامتلاك العقاري لغايات السكن العائلي .
- (٣) في انشاء عمل حر وبشكل منفرد (كانشاء مشروع للأسرة) .
- (٤) في شركات مساهمة عاملة في الاردن .
- (٥) في اعمال حرة بالتعاون مع آخرين .
- (٦) في امتلاك العقارات وتأجيرها .
- (٧) في وسائل أخرى كتعليم الابناء والاخوة .
- (٨) عن طريق ايداعها في البنوك خارج الاردن .
- (٩) في شراء الاراضي بهدف اعادة بيعها مستقبلا .

هـ- الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين

(١) للوقوف على حقيقة الصعوبات التي تواجه القوى العاملة الاردنية العائدة من بلدان المهجر عودة نهائية وبغية إيجاد السبل والوسائل الكفيلة باعادة دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الام فقد تم وضع قائمة مختلفة من صعوبات يمكن ان تواجه العمالة العائدة وطلب الى من شملتهم الدراسة ترتيبها حسب اهميتها ، وتبعاً لذلك خلصت الدراسة الى ان هذه الصعوبات مرتبة حسب اهميتها كانت على النحو التالي :

- (١) عدم توفر فرص العمل في الاردن .
- (٢) ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن .
- (٣) عدم توفر المسكن اللائم .
- (٤) عدم توفر معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في الاردن .
- (٥) صعوبة التحاق الابناء بالمدارس .

(٦) تراجع مستوى المعيشة بالنسبة لهم في الاردن مقارنة مع مستوى المعيشة التي كانت متاحة لهم في الخارج .

(٧) عدم الاندماج الاجتماعي وصعوبة التعامل مع الآخرين .

ولم يذكر ايا منهم اية صعوبات بشأن معاملات الجمارك والحدود ، كما افاد عدد منهم بانهم لم يواجهوا اية صعوبات تذكر .

(٢) وبالنسبة للحالة العملية للمشمولين بالدراسة فقد تبين لنا بان ٦٠٪ كانوا يعملون اثناء اجراء المقابلة معهم في حين ان ٤٠٪ كانوا لا يزالون عاطلين عن العمل ، اما العاملون منهم فقد تبين لنا بان (٨٦٪) يعملون في القطاع الخاص كان ٦٠ ٥٪ منهم يعملون لحسابهم الخاص اما الباقون فيعملون بأجر - و(١٤٪) يعملون في القطاع العام ، وكانت فئات اجور العاملين بأجر منهم في القطاعين العام والخاص على النحو التالي :

من شملتهم الدراسة	فئة الاجر الشهري
٢٣,٥	اقل من ٢٠٠ دينار
٣٢,٤	٢٠٠ - ٣٩٩
٢٩,٤	٤٠٠ - ٥٩٩
١٤,٧	٦٠٠ فأكثر
١٠٠,٠	المجموع

وهذا يعكس بطبيعة الحال مستويات اجر اقل من تلك التي كانوا يتقاضونها خارج الاردن غير ان خبرتهم ومهارتهم التي اكتسبوها من الهجرة والعمل في الخارج انعكست بشكل ايجابي على ارتفاع مستويات الاجور التي يتقاضونها في الاردن حاليا ، ففي الوقت الذي كان فيه ما نسبته (٧٥٪) يتقاضون قبل هجرتهم الى الخارج اجورا تقل عن (٢٠٠) دينار شهريا ، نجد ان ما مقداره (٢٣,٥٪) فقط منهم يتقاضون اقل من (٢٠٠) دينار كراتب شهري بعد عودتهم وحصولهم على فرص عمل في الاردن وفي الوقت الذي كان فيه (٦٪) فقط منهم يتقاضون (٤٠٠) دينار فأكثر قبل هجرتهم الى الخارج ، فمن الملاحظ ان نسبة من يتقاضون (٤٠٠) دينار فأكثر قد تزايدت فبلغت نسبتهم (٤٤,١٪) من الاجمالي . وهذا يعكس الجوانب الايجابية لهجرة القوى العاملة حيث اكتسبهم لخبرات ومهارات فنية خلال فترة عملهم خارج الاردن قد نجم عنها ارتفاع مستوى الاجر الذي يتقاضونه في سوق العمل في البلد الأم .

٣) كذلك افادت نتائج هذه الدراسة ان (٥٠٪) من شملتهم الدراسة لديهم الرغبة في الهجرة مرة اخرى بقصد العمل في الخارج ، في حين افاد (٥٠٪) عن عدم رغبتهم في الهجرة بقصد العمل ، وحقيقة الامر في ان نسبة الـ (٥٠٪) الذين اعربوا عن رغبة في الهجرة بقصد العمل مرة اخرى كانوا من العاطلين عن العمل وكذلك ممن هم يتقاضون اجورا شهرية تقل عن (٢٠٠) دينار او من العاملين في غير مجالات اختصاصهم . كذلك بالنسبة للعاملين منهم فقد تبين ان غالبيتهم قد حصلوا على احوالهم الحالية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ونسبة قليلة منهم حصلت على عمل في عام ١٩٨٤ ، ولم يحصل اي منهم على عمل في عام ١٩٨٣ ، وهو العام الذي بدأ فيه الركود الاقتصادي بالظهور في الاقتصاد الوطني .

٤) اما فيما يختص بالملته التي قضاهما (العاملون منهم) في البحث عن عمل في الاردن بعد عودتهم من الهجرة ، فكانت كما يلي :

الفترة الزمنية التي قضوها في البحث عن عمل	% منهم
أقل من ٦ شهور	٢٣,٥
٦ أشهر - أقل من ١٢ شهراً	٥٠,٠
١٢ شهراً - أقل من ٢٤ شهراً	٢٠,٦
٢٤ شهراً فأكثر	٥,٩
المجموع	١٠٠,٠

٥) وأما تقديم طلبات البحث عن عمل فكان من خلال المؤسسات التالية مرتبة حسب الأهمية :

- (١) تقديم طلبات للعمل الى المؤسسات مباشرة دون وسطاء
- (٢) تقديم طلبات بحث عن عمل لدى مكاتب الاستخدام
- (٣) تقديم طلبات بحث عن عمل لدى ديوان الموظفين .
- (٤) تقديم طلبات للمؤسسات عن طريق المعارف والأصدقاء .
- (٦) وفيما يختص بمدى ملاءمة الاجور السائدة في الاردن لمتطلباتهم فقد تبين ان نصفهم يعتقد بان مستويات الاجور مناسبة شريطة ان يملك مكانا للسكن ، في حين ان النصف الآخر اعتقد ان غلاء المعيشة السائد ومتطلبات مصاريف الاسرة تجعل مستوى الاجور السائد لا ينسجم ومتطلبات الانفاق على الاسرة .

وفي الختام يجدر التذكير ان الهجرة العمالية العائدة فيها عوامل ايجابية واخرى سلبية ، فمن ضمن ايجابياتها اضافة لما سبق وذكرناه هو ان من بينهم كوادر مؤهلة ومدرية نحن بامس الحاجة لخدماتها في هذه المرحلة من مراحل تطورنا الاقتصادي والاجتماعي كما ان عودتهم بشكل منظم ومحدود يساهم بشكل مباشر في معالجة الخلل الحاصل في سوق العمل المحلي . كذلك فان استثمار العمالة العائدة لمدخراتها في مشاريع انتاجية ستكون لها انعكاسات ايجابية على التنمية في الاردن اذا ما احسن استثمارها . لكن الذي يبدو في هذه المرحلة ان ابناءنا العائدين من الهجرة والذين لديهم مدخرات مالية يفضلون الاحتفاظ بها لدى البنوك خاصة وان ظروف الركود الاقتصادي لا تشجع على استثمارها ، حيث يبدو لهم ان في استثمارها عنصر مخاطرة لا يرغبون في مواجهته في الظروف الحالية .

من الناحية الاخرى فان عودة العمالة المهاجرة من الفئات المهنية التي تتصف بوفرة المعروض منها في سوق العمل المحلي ستؤدي الى زيادة مشكلة البطالة في صفوف القوى العاملة كما ستؤدي الى زيادة الضغط لخفض مستويات الاجور ، .

(ملاحظة : هذه المعلومات سرية وهي لغايات البحث العلمي فقط)

استشارة بحث علمي

- (١) الجنس / ذكر ☐ أنثى ☐
- (٢) العمر بالسنوات ☐
- (٣) الحالة الاجتماعية : اعزب ☐ متزوج ☐ ارملة ☐ مطلق ☐
- (٤) رجاء ذكر عدد افراد الأسرة الذين كانوا يرفقتك اثناء . فترة اقامتك خارج الاردن : ☐
- (٥) المؤهل العلمي والتخصص : ☐
- (٦) سنة التخرج : ☐
- (٧) عدد سنوات العمل خارج الاردن : ☐ البلد الذي كنت تعمل فيه : ☐
- أ- المهنة : ☐
- ب- مقدار اخر راتب شهري اجمالي بالدينار ☐
- ج- القطاع الاقتصادي : ☐
- (٨) عدد سنوات الخبرة قبل السفر للعمل خارج الاردن ؛
أ- المهنة : ☐
- ب- مقدار اخر راتب شهري اجمالي بالدينار : ☐
- ج- القطاع الاقتصادي : ☐
- (٩) تاريخ عودتك الى الاردن هو : ١٩٨ / /
- (١٠) سبب العودة هو : (رجاء ترتيبها حسب اولوياتها)
- انتهاء العقد
- انتهاء المشروع الذي كنت اعمل فيه
- صعوبات العمل
- صعوبات الحياة المعيشية
- تخفيض راتبي بنسبة (/) (يرجى ذكر النسبة)
- ظروف العائلة
- تدريس الاولاد
- الاكتفاء المادي
- وجود دخل كاف لي في الاردن
- الاستقالة
- اسباب اخرى يرجى ذكرها :

١١) هل حصلت على حقوقك كاملة بعد انتهاء عملك في الخارج ؟ نعم ☐ لا ☐
(ان كان الجواب بلا اوضح السبب) :

١٢) تمويلاي للاردن كانت تتم عن طريق : (يرجى ترتيبها حسب اهميتها)
- البنوك

- الصرافون

- الاصدقاء او الاقارب

- شخصا (عند عودتي للزيارة)

- وسيلة اخرى (يرجى ذكرها) :

١٣) ماهي الوسيلة التي تستثمر بها مدخراتك ؟ (يرجى ترتيبها حسب الاولوية)

- في البنوك المحلية

- في البنوك خارج الاردن

- في شركة مساهمة .

- في اعمال حرة بشكل منفرد (مشروع للأسرة)

- في اعمال حرة بالتعاون مع اخرين

- في شراء الاراضي واعادة تأجيرها

- في امتلاك العقارات واعادة تأجيرها

- في امتلاك العقارات لغايات السكن البعالي

- اخرى (يرجى ذكرها) :

١٤) هل تفكر في الهجرة بقصد العمل في الخارج مرة اخرى

نعم ☐ لا ☐

يرجى توضيح الاسباب :

١٥) الصعوبات التي واجهتك عند عودتك للاردن : (يرجى ترتيبها حسب اهميتها)

- عدم توفر المسكن الملائم

- التحاق الابناء بالمدارس

- عدم توفر فرص العمل

- تراجع مستوى المعيشة

- غلاء المعيشة

- عدم الاندماج الاجتماعي (صعوبة التعامل مع الاخرين)

- عدم توفر معلومات عن فرص الاستثمار في الاردن

- معاملات الجمارك والحدود

١٦) العمل الحالي (ان وجد)

- قطاع عام ☐ اسم المؤسسة ومكانها
قطاع خاص ☐ اسم المؤسسة ومكانها
ب- ان كنت في القطاع الخاص رجاء توضيح مايلي :
(١) اعمل لحسابي الخاص ☐ رجاء تحديد نوع العمل .
(٢) اعمل باجر ☐ رجاء تحديد نوع العمل
ج- (١) ان كنت تعمل باجر في القطاع العام او الخاص فما هو مقدار اجرک الشهري
الاجمالي بالدنانير
(٢) ان كنت تعمل لحسابك الخاص رجاء ذكر مقدار دخلك الشهري
بالدنانير
د- تاريخ مباشرتك لهذا العمل هو : / / ١٩٨٨
(١٧) ان كنت باحثا عن عمل في المدة التي قضيتها للبحث عن العمل ؟
(١٨) هل تقدمت بطلبات للاستخدام في
أ- ديوان الموظفين
ب- مكاتب الاستخدام
ج- للمؤسسات مباشرة دون وسطاء
د- للمؤسسات عن طريق المعارف والاشخاص
(١٩) هل تناسبك مستويات الاجور السائدة في الاردن ؟ نعم ☐ لا ☐
رجاء توضيح الاسباب :
(٢٠) اية ملاحظات اضافية اخرى ترغب في ذكرها :

الهوامش

- (١) قدر عدد سكان اللغة العربية في نهاية عام ١٩٧٩ بنحو (٨٠٠,٠٠٠) نسمة . وقدرت اعداد القوى العاملة الاردنية والفراد اسرههم المرافقة لهم في الخارج آنذاك بنحو (٧٥٠,٠٠٠) نسمة .
انظر : الدكتور تيسير عبد الجبار والدكتور يسلم السكاك : استراتيجة السكان في الوطن العربي مجلة العمل ، السنة الثالثة ، العددان ١١ و ١٢ ، ١٩٨٠ ص (٥-٢٤) .
- (٢) انظر : UN-ECWA , Development and Prospects in Selected ECWA Countries . ECWA , Beirut , 1978 .
PP(7-13)
- (٣) اذا ما نعلمنا في اعتبارنا اجمالي عدد السكان الاردنيين المقيمين في الخارج والقوى العاملة الاردنية في الخارج فان معدل المشاركة الاقتصادية للاردنيين في الخارج في قوة العمل تبلغ نحو ٤٠٪ في عام ١٩٨٥ .
- (٤) The Royal Scientific Society ; Wworkers Migration
Abroad : Socio - Economic Implications for House - holds in Jordan . R.S.S Amman , May , 1983 .
- (٥) See : Al-Akai, Mohammad A. Hadi ; Manpower , Labour Market & Wage Development : The Case of Jordan , Un-published D.Phil Thesis , University of Sussex , U.K. 1985 , Chapter 10 pp.188-305).
- (٦) انظر نفس المرجع السابق : (ص ١٦٧ - ص ٢٨٧) والجدول الخاصة بتطور الاجور في ملاحق الدراسة الميدانية موضوع البحث من ص (٣٤٠-٤٤٨) .
- المراجع باللغة العربية :
١. د. تيسير عبد الجبار : الموقف الراهن لانتقال العمالة في الوطن العربي واحتياجات المستقبل - ورقة عمل قدمت لندوة التعاون العربي في مجال العمالة واستخداماتها ، منتدى الفكر العربي عمان ٢٦ - ٢٧ / ١ / ١٩٨٦ .
٢. د. تيسير عبد الجبار ، د. يسلم السكاك : استراتيجة السكان في الوطن العربي ، مجلة العمل ، السنة الثالثة العددان ١١ ، ١٢ ، ١٩٨٠ / وزارة العمل - دائرة الابحاث / عمان . ص ٥ - ٢٤ .
٣. د. محمد عوض جلال الدين : هجرة السودانيين الى الخارج ، جامعة الحارطوم / الحارطوم ، ١٩٧٩ .
٤. د. موسى سمحة وعبد الهادي المكل : انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
ورقة عمل قدمت لندوة انتقال العمالة التي نظمتها المجلس في شهر آب لعام ١٩٨١ في مدينة عمان .
٥. د. محمد عبد الهادي المكل : واقع القوى العاملة وازدحام سوق العمل في الاردن ، جريدة الوقائع العربي . العدد (١) عمان ١٩٨٦ / ٣ / ١٥ .
٦. د. محمد عبد الهادي المكل : هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ومع اشارة خاصة الى التجربة الاردنية ، مجلة العمل العدد ٣٤ السنة التاسعة ١٩٨٦ - دائرة الابحاث / وزارة العمل / عمان . ص ٢٦ - ٤٤ .
٧. د. ادب حداد : تجربة الاردن في جلب حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، مجلة العمل ، العدد ٣٤ السنة التاسعة ، ١٩٨٦ ، دائرة الابحاث ووزارة العمل / عمان . ص ١٤ - ٢٥ .
٨. د. صالح خصاونة ود : محمد عبد الهادي المكل : واقع القوى العاملة وسياساتها في الاردن ، مسودة ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمختبرين الاردنيين المتعدد في عمان من ١٤ - ١٧ / ٧ / ١٩٨٦ .
٩. د. عيسى ابراهيم : القوى العاملة في الاردن (الملف والمستقبل) وزارة التخطيط / عمان ، حزيران ١٩٨٥ (دراسة غير منشورة) .
١٠. د. عيسى ابراهيم : البطالة وسياسات التعليم في الاردن ، وزارة التخطيط / عمان ، حزيران ١٩٨٥ . (دراسة غير منشورة) .
- ١١) منتدى الفكر العربي : العائليون من حقول النفط : سلسلة الحوارات العربية (٧) ندوة التعاون العربي في مجال العمالة

- واستخداماتها في حبة التراجع الضمني عمان ٢٦- ٢٧ كانون ثاني ١٩٨٦ .
- ١٢) وزارة العمل : مذكرة داخلية حول العاملين الأردنيين في بلدان الاستقبال العربية . دائرة الأبحاث ، وزارة العمل / عمان ١٩٨٦ .
- ١٣) وزارة العمل : التقرير السنوي لسنوات متصلة ، دائرة الأبحاث وزارة العمل / عمان .
- ١٤) البنك المركزي الأردني : الواقع الاقتصادي وحواجز الاستثمار في الأردن ، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمنتخبين الأردنيين المنعقد في عمان من ١٤- ١٧/٧/١٩٨٦ .
- ١٥) البنك المركزي الأردني : التقرير السنوي لسنوات متصلة ، دائرة الأبحاث ، البنك المركزي / عمان .
- ١٦) دائرة الإحصاءات العامة : دراسة الهجرة المائدة : النتائج الرئيسية التقرير الشهري عن الأردنيين المائلين من الخارج ، عمّان ، آب ، ليلول ١٩٨٦ .
- ١٧) وزارة العمل : ملفات العلاقات الصناعية ، دائرة العلاقات الصناعية / وزارة العمل - عمان .
- ١٨) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦- ١٩٩٠ ، وزارة التخطيط ، عمان ، نيسان ١٩٨٦ .
- ١٩) وزارة التخطيط : موجز مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٨٦- ١٩٩٠ ، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمنتخبين الأردنيين المنعقد في عمان من ١٤- ١٧/٧/١٩٨٦ .
- ٢٠) المجلس القومي للتخطيط : برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية في الأردن للسنوات ١٩٦٤- ١٩٧٠ ، عمان .
- ٢١) للمجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣- ١٩٧٥ ، عمان .
- ٢٢) للمجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦- ١٩٨٠ ، عمان .
- ٢٣) للمجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الخمسية ١٩٨١- ١٩٨٥ .

المراجع باللغة الانجليزية :

- 1) Al-Akel , Mohammad A . Hadi : Manpower , Labour Market and Wage Development : The Case of Jordan . Unpublished D.Phil Thesis , University of Sussex , U.K. , 1985 (See ch . 4 pp.83-118) .
- 2) Abella , M.I. ; Labour Migration form South and South East Asia : Some Policy Issues . International Labour Review . Vol . 123 , No.4 July/Agust 1984 . pp.491-506 .
- 3) Anani , J.A. & Abdel-Jaber , T. , Jordan's Experience and Policies in the Field of Reverses Transfer of Teognology . Amman , 1980 . (Memio) .
- 4) Anani , J.A. ; Employment and pubulation . Asian Conferéce of Parliamentarians on Population and Developement . Beijing , October 1981 .
- 5) Bagi , F.C. ; Economic Development with surplus Labour : Awel-fare criterion . Indian Journal of Economics . Vol.LXI. Part I.No. 240, 1980. PP. 61-74 .
- 6) Barunn , H.N. & Sabot , R.H. ; Migration, Education , and urban surplus : The case of Tunisia , OECD , Paris , 1978 .
- 7) beijer , G. ; Modern Pattern of International Migration Movement . Published in Jackson , J.A. (ed) , Migration . Cambridge University Press , London 1989 . pp 11-59 .

- 8) Bellante, D. ; The North-South Differentials and the Migration of Heterogeneous Labour . American Economic Review . Vol. LXIX, 1979 , pp. 166-175 .
- 9) Bhagawati, J. ; International Trade . The MIT Press Cambridge , Massachusetts , 1981 .
- 10) Bhagawati, J. The Economic of Underdeveloped Countries , World University Library , London 1966 .
- 11) Birks , J.S. & Sinclair , C.A ; International Migration and Development in the Arab Region . ILO , Geneva , 1980 .
- 12) Birks , J.S. & Sinclair , C.A. ; Arab Manpower : The Crisis of Development . St. Martin's Press , New York , 1980 .
- 13) Bohning , W.R. ; Some Thoughts on Emigration from the Mediterranean Basin . International Labour Review , VOL . III , 1975 , pp. 251-277 .
- 14) Bohning , W.R. & Maillat , D. ; The Effects of Employment of Foreign Workers , OECD .
- 15) Bohning , W.R. ; Towards a System of Recompense for International Labour Migration . IMEP Working Paper . ILO , Geneva , Feb . 1982 .
- 16) Borts, G.H. ; The Equalisation of Returns and Regional Economic Growth . American Economic Review . 1960 — pp. 319-447 .
- 17) City University of New York ; Labour Migration Under Capitalism , Monthly Review Press , New York , 1979 .
- 18) Coelho , P. & Ghali , M. ; The End of the north - South Wage Differentials . American Economic Review , 1971 . pp. 932-937 .
- 19) Education & World Affairs : Committee on International Migration of Talent . The International Migration of High-level Manpower : Its Impact on the Development Process . Praeger Publishers . New York , 1970 .
- 20) Garson , J.P. & Moulrier , Y. ; Clandestine Immigrants and Their Regulation in France : 1981-1982 . IMEP Working Paper . ILO , Geneva . May 1982 .
- 21) Godfrey , M. ; The Brain Drain from Low-Income Countries . The Journal of Development Studies .

Vol. XLVIII, No.3. Sept. 1979. pp 230-245.

22) Grubel, H.B & Scott, A.D. ; The international Flow of Human Capital . American Economic Review . LVI , 1966 .

23) Ibrahim , S.E. ; Oil , Migration and the New Arab Order , Published in Kerr , M.H. & Yassin , E. (Eds) . Rich and Poor OPEC States in the middle East . Westview Press , Boulder , 1982 . pp. 17-70 .

24) IBRD , The Economic Development of Jordan . The John Hopkins Press , Baltimore , 1957 .

25) ILO & UN-Hcr . ; Labour Markets in the Sudan . ILO , Geneva , 1984 .

26) Johnson , H.J. ; Some Economic Aspects of the Brain Drain . Pakistan Development Review , Vol . 7 , 1967 .

PP. 379-411 .

27) Malthus , R.T; An Essay on the Principles of Population , Re-printed in Malthus , R.T. on Population . The Modern Library , New York , 1960 .

28) Marx , K. ; Capital : A Critique of Political Economy .

The Modern Library , New York , 1906 .

29) Mill , J.S. ; Principles of Political Economy (3rd Edition) John W. Parker & Son. London (Vol II).

30) Mundell , R.A. : International Trade and Factor Mobility , American Economic Review , Vol . 47 , June , 1957 . PP. 321-335 .

31) Myrdal , G. ; Asian Drama : A Inquiry into the Poverty of Nations . Penguin Press .

32) Myrdal . G. ; Economic Theory and Under-Developed Regions . Gerald Dudkworth & Co. LTD. London , 1957 .

33) OECD ; Migration , Growth & Development , OECD , Paris , 1979 .

34) OECD ; Migration's Children & Unemployment : The European Experience : OECD , Paris . 1983 .

35) Royal Scientific Society ; Workers Migration Abroad , Socio-Economic Implications for Households in Jordan , RSS . Amman , May 1983 .

36) Saket , B.K. ; Economic Uses of Remittances ; The Case of Jordan . R.S.S. , Amman , 1983 .

37) Samuelson , P.A. , International Factor , Price-Equalisation Once

- Again . The Economic Journal , Vol . LIX , June , 1949 . pp. 181-197 .
- 38) Samuelson , P. A. ; Ohlin was Right . Swedish Journal of Economics , VOL . 73 , No.4. 1971 , pp. 365-385 .
- 39) Serageldin , I. (et.al.) ; international Labour Migration in the Middle East and North Africa World Bank Document . Research Project No. 61763. March , 1981 .
- 40) Smith . A. The Wealth of Nations (6th edition) Vol. I Methuen & Co. Ltd. London , 1950 .
- 41) Thomas , B. Migration & Economic Growth (2nd Edition) Cambridge University Press , London , 1973 .
- 42) U.N. ECWA : Socio-Economic Characteristics of International Migration in the Gulf States Limited Distribution Documents No . E/ECWA/POP/Conf. 4Wp 27 .
- 43) U.N ECWA : Development Trends & Prospects in Selected ECWA Countries , ECWA, Beirut, 1978.
- 44) World Bank, Manpower Development in Jordan ,(Main Report), Report No. 5117-JO, World Bank, Washington June, 1984 .

البحث الخامس

**اشكالية الهجرة السودانية العائدة
آثارها وانعكاساتها**

**الدكتور أحمد محمد حمد
الدكتور عثمان الحسن محمد نور**

إذا كانت طفرة العائدات النفطية خلال السبعينات قد لعبت دورا هاما في استيعاب اعداد كبيرة من العمالة العربية وغير العربية في سوق العمل الخليجي ، فان انخفاض تلك العائدات في النصف الثاني من الثمانينات سيشهد ظهور بوادر عودة العمالة من الاقطار المستقبلية الى بلدانهم . وقد تنبأ بعض الباحثين والمختصين في دراسات الهجرة وانتقال الايدي العاملة بظاهرة الهجرة العائدة قبل مرحلة الركود الاقتصادي والتراجع في العائدات النفطية ، حيث أشار الدكتور محمود عبد الفضيل في دراساته السابقة الى «ان القضية التي يجب ان نعيها جيدا في مستهل الثمانينات هي ان الموارد والايادات شبه الريعية التي ساعدت على رواج احوال الاقتصاديات في الدول العربية المرسلة للعمالة خلال النصف الثاني من السبعينات لن تبقى على حالها خلال النصف الثاني من الثمانينات وانما ستعرض للانكماش والانخفاض التدريجي»^(١)

بسبب تراجع بعض اعداد العمالة الوافدة من الدول العربية النفطية ولاشك ان موضوع العمالة السودانية المهاجرة باتجاه الدول العربية النفطية قد نال قسطاً كبيراً من البحث والتحليل سواء من خلال الدراسات المؤسسية أو من خلال الاهتمامات الفردية للباحثين وطلبة الدراسات العليا :

ومراجعة الادبيات المتوفرة نلاحظ ان السياق المنهجي المشترك لجميع تلك الدراسات كان كلاسيكيا براغماتيا اكتفى بتحليل الواقع حوّل تحديد للمستمر من خلال خيارات التنمية البديلة . وقد انقسمت التقييمات الاقتصادية حول موضع الهجرة الى قسمين رئيسيين : القسم الأول يحدد ان الهجرة ايجابية المصلحة ويدعو الى تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات . والقسم الثاني يقول بأن وقع الهجرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية في السودان كان سلبا وبخاصة في الاجل الطويل .

في هذه الورقة لانود الخوض في تفاصيل وجهتي النظر او تبني اي منها ولكننا سنركز بشكل اساسي على الهجرة السودانية العائدة ، توقعاتها وانعكاساتها ، وذلك باعتبارها احدى المضاعفات الرئيسية لظاهرة الهجرة . فالمتغيرات المستجدة والمتسارعة المتمثلة في نتائج الانخفاض المائل في اسعار النفط وتباطؤ عمليات التنمية في البلدان العربية النفطية - وانعكاسات ذلك على اوضاع سوق العمل ، كل ذلك يجعل من مستقبل الهجرة السودانية لتلك الدول امراً يحوطه الغموض . ونستطيع ان نبين ان حالة الاقتصاد السوداني سوف تزداد سوءا عما هي عليه ازاء الموقف من الاستغناء عن اعداد كبيرة من السودانيين العاملين بالخارج . وعليه فسنناول في هذه الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة السودانية العائدة - وسنحاول الاجابة على الاسئلة التالية :

أ - ماهي التحولات في اقتصاديات الدول العربية النفطية والتي ستؤدي الى دفع العمالة السودانية بالخارج للعودة - وماهي اشكال هذه الظاهرة المحتملة وماهو مستقبلها ؟
ب - ماهي الآثار الاجتماعية للعودة حاضرا ومستقبلا - وكيف يتم تكيف العائدين في مجتمعاتهم ؟

ج - كيف تنعكس العودة على اقتصاديات البلاد حاضرا ومستقبلا وماهي الاجراءات والتدابير الحكومية الحالية والممكنة التي من شأنها ان تعمل على تعظيم ايجابيات العودة وتقليل سلبياتها الى اقصى درجة ممكنة ؟

ضمن الاجابة على هذه الاسئلة هناك ثلاثة محاور رئيسية نتعرض لها وهي : احتمالات الهجرة العائلة وتحولات المهاجرين وسوق العمل ومشاكل العائدين بالاضافة الى خاتمة وتصور للمخرج .

ثانيا - مصادر البيانات : توفرت البيانات الاساسية لهذه الدراسة من مسحين بالعينه . المسح الاول اجري في يناير من عام ١٩٨٦ بالعاصمة القومية لرصد المتغيرات الاساسية لظاهرة الهجرة العائلة وذلك من خلال استشارة احتوت على اربعين سؤالا اخذت بياناتها من ٣٠٠ أسرة من أسر العائدين في الخرطوم والخرطوم بحري وام درمان (مسح العودة) . أما المسح الثاني فقد اجري في يوليو من عام ١٩٨٦ واعتمد على استشارة موجزة احتوت على ثمانية عشر سؤالا وجهت لعينة من ٢٤٥ مهاجرا تم اختيارهم عن طريق العينة المنتظمة من المهاجرين السودانيين الذين تقدموا بطلباتهم للحصول على تأشيرة الخروج من سلطات الجوازات لوزارة الداخلية السودانية في الخرطوم (مسح الهجرة) وفي الحالتين كان الاطار الذي يحتوي على مفردات العينة مملوفا مما يجعل بياناتها بيانات احصائية غير معنوية إلا ان نتائجها يمكن ان تعتبر جزءا من المؤشرات الهامة التي توصلنا اليها . وهنالك ايضا بيانات كلية استقيناهما من بعض الدراسات الأخرى التي تطرقت لظاهرة الهجرة عموما وكانت ذا طبيعة أكثر شمولاً مثل دراسة محمد العوضي جلال الدين في عام ١٩٧٩^(١) ودراسة وزارة التخطيط بالسودان في عام ١٩٨٥^(٢) . وتعطي هذه الاحصاءات بيانات كلية تتعلق بحجم الهجرة وتوزيعاتها الديمغرافية والمهنية وحجم التحويلات وقنوات انسيابها . هذا بالإضافة الى مؤشرات أخرى متعددة تعبر عن واقع الاقتصاد السوداني استقيناهما من هنا وهناك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م . والآن وقبل ان نتصدى للمهمة الرئيسية يتطلب الأمر اعطاء خلفية شمولية للتطورات الجارية في الاقتصاد السوداني والموقف المحتمل من مسألة العودة واثار ذلك كله على مستقبل العمالة السودانية المهاجرة والشريحة العائلة او المرشحة للعودة منها .

ثالثاً - الاطار الاقتصادي السياسي لظاهرة الهجرة في السودان :

ربما يبدو صحيحا ان الفرد العامل اينما وجد يرغب اساسا من خلال حراكه داخل سوق العمل في تحقيق تلبية حاجياته الاساسية المادية والروحية والثقافية اي أنه بتعبير ادق ينشد الاستقرار . ولكن ماهي امكانية وشروط تحقيق هذا الهدف في السودان منذ بداية

السبعينات وحتى يومنا هذا . بمعنى آخر ماهي التطورات التي حدثت للاقتصاد السوداني منذ تلك الفترة والتي دفعت بقوة العمل السودانية للهجرة ؟ وبنفس السياق فإن معالجة عودة المهاجرين السودانيين لمجملنا بالضرورة الى مسألة هجرتهم فيها يخص محدثاتها او فيها يخص انعكاساتها . ويمكن القول بثقة ان اشكالية العودة هي نفس اشكالية الهجرة . ضمن هذا التصور فإن الجانب المعني بتطور الاقتصاد السوداني في الفترة المذكورة ودوره في عملية الهجرة والعودة يعيننا في هذه الدراسة .

وفي اعتقادنا ان الازمة المركزية للاقتصاد السوداني هي في حقيقة الامر ازمة تتعلق بخيار التنمية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا . فالمشكلة الرئيسية في السودان كانت ومازالت هي مسألة تراكم رأس المال المغذي للتنمية اي الفائض الاقتصادي الذي يمكن ان يستغني عنه المجتمع سنويا لعمليات التنمية . وبالتنمية هنا نقصد عملية التغير الهيكلي في النسيج الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والمعتمد اساسا على نمو وتوزيع القوى الانتاجية في مجتمع ما باتجاه اشباع الحاجات الاساسية لكل المواطنين نحو مستويات اعلى من الرفاه الاجتماعي . وتحتّم هذه العمليات تكثيف الجهود من اجل الاعتدال على الذات والتحرر من التبعية بحيث يكون عمادها المواطن الحلاق المساهم بفعالية في عملية التغير الهيكلي .

منذ عام ١٩٥٦ شهد السودان انظمة وطنية للحكم تباينت تكويناتها وفلسفاتها السياسية والاقتصادية الا أن الجهود التنموية جميعها كانت تداعي ، وذلك لاستمرارها في مغبة الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي بالاضافة الى فساد الحكام وسوء الادارة الاقتصادية . وقد شهدت الفترة منذ منتصف السبعينات عددا من التطورات الخطيرة . ويرز مؤشر زيادة عبء الديون الخارجية كاحد معالم التدخل الخارجي وغياب المشاريع الوطنية للتنمية . وقد كان السودان في الوقت ذاته جاهزا للتدخل حيث اشتدت ازمة النظام الذي كان قائما آنذاك . واهم الملامح التي تكشف بوضوح ابعاد تلك الازمة خلال فترة عشر السنوات الماضية تتمثل في الاختلال الحاد بين معدلات نمو الانفاق الكلي (الطلب الاجمالي) على السلع والخدمات وبين طاقة البلاد الانتاجية ومقدرتها الاستيرادية ويشير عبد المحسن صالح^(١) الى أنه في الوقت الذي ظل فيه الانفاق الكلي محسوبا باسعار ١٩٧١/٧٠ م) ينمو بمعدل بلغ في المتوسط ٣٪ خلال كل الفترة كان الناتج الاجمالي ينمو بمعدل بلغ في المتوسط ١,٦٪ فقط . وفي ذات الوقت كانت مقدرة البلاد الاستيرادية تتردى العام تلو الآخر نتيجة للتدهور الكبير في انتاج عدد كبير من سلع التصدير ومالازم ذلك من تدهور في شروط التبادل التجاري العالمي بالنسبة للسودان .

وقد ترتب على التفاوت الهائل بين الانفاق الكلي والعرض الاجمالي اختلالان اساسيان . الاول اختلال داخلي تمثل في الفجوة التضخمية وظاهرة السوق الاسود وبنبرة وانعدام الكثير من السلع الاساسية . والثاني اختلال خارجي تجلّى في العجز السنوي الحاد

في ميزان المدفوعات . ذلك العجز الذي ظل يمول طوال تلك الفترة بالقروض الاجنبية القاسية الشروط حتى وصلت مديونية البلاد الى ١١ مليار دولار في بداية عام ١٩٨٦ .
فبالإضافة الى المشاكل التي نجمت عن سنوات الجفاف والتصحر والحرب الداخلية في الجنوب ، اتفق الاقتصاديون السودانيون في المؤتمر الاقتصادي القومي في مارس ١٩٨٦ على ان الحل الرئيسي في الاقتصاد السوداني يعود الى سوء الإدارة والفساد والاصرار على منهج بعينه للتنمية .

وفي النصف الاخير من السبعينات ارتبط السودان في برامج التنمية بسياسات صندوق النقد الدولي والتي تقوم اساسا على استراتيجية السلع الرأسمالية بشقيها الانتاجي والاستهلاكي . وعلى الرغم من تسارع وتيرة الاستدانة بحجة التنمية الا أن معدل الانتاج السنوي كان يتدنّى عاماً بعد عام حتى أصبح سالبا عام ١٩٨٦ - (١,٩ ٪) . ومن الناحية الاخرى فقد ادت تلك السياسات الى تطويع سياسات الاستيراد حسب مصالح الدول الدائنة واخرقت البلاد بالسلع الاستهلاكية والتي تعتبر سلعاً كالية بالنسبة للغالبية الساحقة للامر السوداني . وارتفعت اثر ذلك فاتورة الاستيراد واصبحت البلاد في حاجة متزايدة لسيولة نقدية بالعملة الصعبة . واعتمدت فيما اعتمدت من موارد على تحويلات السودانيين العاملين بالخارج كما سنرى لاحقاً .

وشهدت تلك الفترة تدهوراً سريعاً في العملية الانتاجية في مجملها وفي المساهمة النسبية للقطاعات الانتاجية المختلفة وبالتالي بمستوى الاستخدام مما ادى الى تزايد البطالة والبطالة المدفوعة الاجر في القطاعين العام والخاص وخلقت رصيدا جاهزا للهجرة من قوة العمل السودانية . فقد ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٤٥ ٪ في عام ١٩٧٠/٧١ الى ٥٣,٨ ٪ في عام ١٩٨٣/٨٢^(٣) . وصاحب ذلك تدهور كبير وسريع في معدل نمو قطاعي الانتاج الصناعي والزراعي وفي القيمة المضافة لهذين القطاعين . فخلال الفترة ١٩٧١/٧٠ بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو الفعلي للنتائج القومي ١,٩ ٪ بينما بلغ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ (٣,٢ ٪) اي كان سالبا - ويمثل هذا المعدل السنوي اكثر قليلا من نصف المعدل السنوي للسكان البالغ ٣,٢ ٪ مما يمثل انخفاضا كبيرا في متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الفعلي .

وقد خلقت هذه الظروف الصعبة الظروف المواتية لازدياد معدلات الهجرة بمعدلات عالية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . وتبين الاحصاءات الرسمية الخاصة بتكلفة المعيشة ان متوسط المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة ١٩٨٥/٧٠ قد بلغ ٢٩ ٪ . ولكنه كان متسارعا جدا في الفترة ١٩٧٩ ، - ١٩٨٥ . وهذه الفترة الاخيرة هي نفس الفترة التي سجل فيها الناتج القومي نموا سالبا . وقد كان للتخفيضات المتوالية للجنه السوداني وابعاءات ماسمي بتحزير الاقتصاد السوداني اثر مباشر على هذا التسارع في معدلات التضخم . ومن هنا شكلت المعاناة الاقتصادية المتزايدة (والتي امتدت باشكال مختلفة

لمعولي الاسر وفي سياق غياب مشروع وطني للتنمية) ، عوامل الدفع للقوى العاملة السودانية ، فتركت الديار وهاجرت الى البلدان النفطية ، حيث اغراء التكوين المالي السريع . وضمن هذا الاطار ، تظهر احطار آثار الهجرة على الإطلاق وهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عودة المهاجرين والتي تشير قرائن الاحوال الى انها وشيكة ان لم تكن قد بدأت بالفعل .

رابعا - خريطة السودانيين العاملين بالخارج :

بالرجوع الى الدراسات المتوفرة حول ظاهرة الهجرة والتي قمنا بتلخيصها في غير هذا المكان يمكن ان نفترض ان عدد السودانيين الموجودين حاليا بالدول النفطية يزيد عن ثلث المليون (٣٥٠ الف شخص)^٣ . وهذا العدد يوازي الحجم الاجمالي للقوى العاملة بالقطاع العام والبالغ قدرها ٣٤٩ الف شخص حسب بيانات ديوان شؤون الخدمة لعام ١٩٨٤ . ويوجد اكثر من ٧٠٪ من المهاجرين بالملكة العربية السعودية وليبيا والباقي في الدول العربية النفطية الاخرى بالاضافة الى اليمن الشمالي . الا أن هذا الرقم لا يعبر عن المدى الحقيقي لواقع الهجرة على بلد مثل السودان وذلك لأن الهجرة انتقائية . ففي المقام الاول يتسم المهاجرون السودانيون بالمستوى المهني والمهاري الرفيع . وتوضح الارقام الواردة في الجدول رقم (١) ان نسبة كبيرة من المهاجرين السودانيين يتمتعون بمهارات عالية وفترات تدريبية طويلة . وتشير بيانات الجدول رقم (١) الى ان ١٢٪ من المهاجرين من الاداريين والمهنيين واكثر من ٦٠٪ من الفنيين الحرفيين والعمال المهرة .

جدول رقم (١)

التركيب المهني لعينة من المهاجرين السودانيين

النسبة المئوية	العدد	المهنة
١٢,٠	٦٠	مهندسون واداريون
٩,٦	٤٨	كتابة ومحاسبون
٢٠,٦	١٠٣	حرفيون
٢٢,٠	١١٠	فنيون
١٨,٠	٩٠	عمال مهرة
١١,٢	٥٦	عمال عاديون
٦,٦	٣٣	متعطلون عن العمل
١٠٠,٠	٥٠٠	المجموع

المصدر : محمد العوض جلال الدين ، ١٩٧٩ هجرة السودانيين الى الخارج - دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادي والاجتماعي - المجلس القومي للبحوث - دار جامعة الخرطوم للنشر - الطبعة الاولى ١٩٧٩ .

وبالمقارنة مع المستوى التعليمي العام في السودان حيث تصل نسبة الامية الى اكثر من ٧٠٪. نلاحظ ان المهاجرين السودانيين يتمتعون بمستويات عالية من التعليم العام ٦٠٪ منهم تلقوا تعليما فوق الابتدائي بينما يبلغ عدد الاميين اقل من ١٠٪ ومن ناحية اخرى تبلغ نسبة الذين تلقوا تعليما فوق الثانوي العالي حوالي ١٢٪ وسط المهاجرين بينما يكون حظ الفئة المناظرة وسط اجمالي السكّان اقل من ٣٪ .

كذلك تتكون الغالبية العظمى من السودانيين المهاجرين من ذكور في سوق العمل . وهذه هي اكثر الفئات السكانية فعالية في البلدان النامية .
ويعني هذا ان الفقد النوعي الناجم عن الهجرة كان اهم بكثير مما يدل عليه عدد المهاجرين ، وتمتد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة بأشكال مختلفة لمعولي المهاجرين سواء لحقوا بهم في بلدان الاستقبال او بقوا في السودان . واذا اخذنا متوسط حجم الاسرة والبالغ ٧ افراد تقريبا لزيد عدد الذين طالتهم آثار الهجرة عن المليونين في اي نقطة زمنية في بداية الثمانينات .

خامسا - احتمالات الهجرة العائدة :

١ - مفهوم الهجرة العائدة :

والمقصود بالهجرة العائدة هنا هو العودة الجماعية للعاملين السودانيين بالخارج في فترة زمنية قصيرة نسبيا نتيجة الاستغناء عن خدماتهم في دول الاستقبال . وهي ما يصطلح عليها في الادبيات العلمية بالهجرة المعاكسة . وهذا النوع من الهجرة العائدة يختلف بطبيعة الحال عن العودة العادية للأفراد السودانيين العاملين بالخارج بعد فترة بقائهم بالخارج . في الحالة الاولى يكون للهجرة العائدة وقع ظاهر على البنية الاقتصادية والاجتماعية على مجتمع المنشأ . ويتطلب الامر دراسة نتائج مثل هذه العودة فيما يتعلق باوضاع سوق العمل في بلد المنشأ وقدرة الاقتصاد الوطني فيها للتفاعل معها واحتواء آثارها . ودراسات العودة بهذا المفهوم نادرة في السودان وان كان الاهتمام بها واسعا في وسائل الاعلام .

٢ - احتمالات العودة :

على الرغم من عدم توفر اي بيانات مباشرة حول حجم وغطى الهجرة العائدة الا ان الواقع الاقتصادي في بلدان الاستقبال وبعض المؤشرات العامة الاخرى تعكس بجلاء احتمالات الظاهرة . لقد شهدت الدول المصدرة للنقط خلال الاعوام الاخيرة الماضية انخفاضا في الطلب على النفط من حد اقصى بلغ ٣١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى مستوى متدنٍ يتراوح بين ١٥ - ١٧ مليون برميل يوميا في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

وقد انخفض تبعاً لذلك حجم انتاج النفط لتلك الدول خلال تلك الفترة من ٢١ مليون برميل الى ١٠ مليون برميل يومياً^(٨) وتزامن هذا الانخفاض في الطلب مع هبوط في الاسعار . ففي عام ١٩٨٠ كان السعر الرسمي للنفط العربي الخفيف ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد ولكن هذا السعر انخفض في مارس ١٩٨٤ الى ٢٩ دولاراً ثم واصل الانخفاض حتى وصل ١٥ دولاراً فقط في مايو ١٩٨٦ م . وكان من الطبيعي ان تنخفض عائدات النفط للدول العربية السبع الاعضاء في الاوبك بمعدلات فاقت الـ ٥٠٪ في البعض منها^(٩) .

لقد اتاحت حقبة الزيادة الكبيرة في عائدات النفط (١٩٧٢ - ١٩٨٢) فرصاً كبيرة للنمو في البلدان العربية النفطية التي تتسم بصغر القاعدة السكانية . وفي هذه البلدان خصص جزء كبير من عائدات النفط لبرامج انفاق واسعة النطاق . ونجم عن هذه الأنشطة طلب ضخم لقوة العمل ما كان يمكن الوفاء به محلياً الا ان الفرصة لم تستمر في تلك الدول كما يجب ويشير يوسف صائغ^(١٠) . إلا ان اخفاقات كثيرة قد حصلت . اولها زيادة الانتاج والتصدير بصورة خلقت حجماً من العائدات مساهم في تفاقم وتآصيل السلوكيات الاستهلاكية في استخدام الموارد المالية . ويتمثل الاخفاق الثاني في المشاكل التي لازمت خطط وبرامج التنمية والتي انحرفت بصورة متكررة عن اي تنظيم سليم للاولويات ويتعلق الاخفاق الثالث في الارتباط للصيق بمرآة رأس المال العالمي والفشل في تطوير تكامل اقتصادي عربي فعال . وقد كان بالاستطاعة الاستفادة من الفرص الواسعة المتاحة على المستوى القومي واستغلالها بالنسبة للاستثمار وتحقيق نمط افضل لتوزيع القوى العاملة والموارد المالية ولكن حدث غير ذلك حيث وزعت العوائد المالية الضخمة على اسواق المال الدولية بطريقة ادت الى تآكل في قيمتها في اغلب الاحيان .

ومن السهل تبيان ان تلك الاخفاقات مع استمرار تدني العائدات النفطية قد كان لها وقع سالب على الاقتصاديات العربية مما حدا بعدد من الدول النفطية تبني استراتيجيات عاجلة لتخفيض الانفاق العام . وقد أثرت تلك الاستراتيجيات في وضع الوافدين ففي المملكة العربية السعودية خفضت اجور الوافدين بنسب عالية تراوحت ما بين ٤٠ الى ٦٠٪ في كثير من منشآت ومؤسسات القطاع الخاص واشتملت الخطة الخمسية الرابعة للمملكة على تقدير بتخفيض العمالة الوافدة غير الماهرة بما لا يقل عن ٦٠٠ ألف عامل^(١١) وتشير بعض التقارير الى ان العاملين القادمين لا بد وان يشهدوا تخفيضاً هائلاً للعمالة الوافدة بالمملكة واذا ما استمر الحال كما هو عليه فاننا نتوقع تخفيضات متتالية للعمالة السودانية خصوصاً العمالة غير الماهرة في العام القادم والاعوام التي تليه . وما يحدث في السعودية ينطبق على الدول العربية النفطية الاخرى . وتشير الدراسة التي قام بها منير الحمش الى ان عائدات الجاهلية العربية الليبية قد انخفضت بنسبة ٥٨,٨٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ وانخفضت عائدات الامارات العربية المتحدة بنسبة ٤٠٪ وقطر بنسبة ٣٢٪

والكويت بنسبة ١٥٪ لنفس الفترة .

٣- نتائج مسح الهجرة :

الجدول رقم (٢) يوضح التوزيع النسبي للمهاجرين السودانيين في الدول العربية النفطية للاعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ . ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) ان عامي ٨٤ و ٨٦ قد شهدا تراجعا مستمرا لنسب المهاجرين السودانيين في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت . ففي خلال السنوات الاخيرة أخذت التعاقدات الجديدة في هذه الدول تركز على المقيمين من اصحاب تصاريح الإقامة القابلة للتحويل . ولا بد ان نشير الى ان الزيادة في نسب السودانيين بالجمهورية العربية الليبية هي زيادة مؤقتة نتيجة للاستغناء عن اعداد كبيرة من المصريين والتونسيين في تلك الدولة . وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية اليمن حيث الزيادة سببها الاتفاقية الثقافية بين وزارة التربية والتعليم السودانية والسلطات اليمنية لزيادة اعداد المعلمين السودانيين المعارين لتلك الدولة خلال السنوات الاخيرة .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمهاجرين السودانيين حسب تواجدهم
بالاقطار العربية النفطية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ م

الدولة المستقبلة للمهاجرين	نتائج الدراسة المبدئية ١٩٨٦ م	١٩٨٤ م	١٩٨٣ م
المملكة العربية السعودية	٥٨٪	٦٠٪	٦٣,٥٪
الامارات العربية المتحدة	٤٪	٥,٢٪	٥,٧٪
الجمهورية العربية الليبية	١٧٪	١٥,٧٪	١٤,٨٪
الكويت	٤٪	٢,٨٪	٢,٥٪
اليمن	٥٪	٢,٨٪	٣,٣٪
اقطار عربية اخرى	١٢٪	١٤٪	١٠,٢٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وكشفت نتائج هذه الدراسة عن تباين في طول فترة الهجرة حيث يتراوح المدى بين سنة واحدة وخمس وعشرين سنة . ورغم طول المدى الكلي الا ان ٧٧٪ من عينة الدراسة تقل فترة اغترابهم عن خمس سنوات . وتبين هذه الدراسة ان متوسط طول هجرة السودانيين في البلدان النفطية قد انخفض في المتوسط مقارنة بنتائج الدراسات السابقة . وتعتبر هذه النتيجة واحدة من مؤشرات الهجرة العائدة .

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب طول فترة
الهجرة ودوافع عودتهم النهائية لارض الوطن

طول فترة الهجرة دوافع العودة النهائية	اقل من سنة	سنة الى اقل من ٣ سنوات	ثلاث سنوات الى اقل من ٥ سنوات	٥ سنوات فاكثر	لا ادري	المجموع
تعليم الابناء ومسؤوليات اسرية واستقرار الاسرة	٪١٥	٪١٥	٪٣٨	٪١٩	٪١٣	٪٢٦
انتهاء فترة الاعارة او الانتداب المتغيرات الاقتصادية في دول الخليج	٪٨	٪١٦	٪٤٤	٪٣٢	صفر	٪٢٢
انخفاض المرتبات وقلة فرص العمل الاستقرار النفسي	٪٢٢	٪٢٨	٪٣٩	٪١١	صفر	٪١٧
ومعاناة الغربية . عودة الحياة الديمقراطية	٪٢٠	٪٥٣	٪٢٢	٪٤	٪١	٪٢٨
والاستقرار السياسي في السودان	٪٣٧	٪٥٠	٪١٣	صفر	صفر	٪٧
المجموع	٪١٧	٪٢٧	٪٣٣	٪١٧	٪٦	٪١٠٠

وعندما سئل افراد العينة عن نيتهم في العودة النهائية ، عبر ٪٧٠ منهم عن رغبتهم في العودة النهائية خلال السنوات القليلة المقبلة وذلك لاسباب كثيرة منها المتغيرات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط ، ومشاكل تعليم الابناء والاستقرار النفسي ومعاناة الغربية . ولكن ٪٢٢ منهم قد ذكروا ان اسباب عودتهم مرتبطة بانتهاء فترات انتدابهم . وقد اشار بعض المعلمين المعارين باليمن الشمالي الى انهم ينوون قطع فترة الانتداب نسبة للظروف الصعبة التي يعيشونها في المناطق الجبلية وفي القرى النائية . هذا بالاضافة الى ان الرواتب التي يتقاضونها قليلة ولا تتناسب مع الجهود التي يقومون بها . كما تبين نتائج هذه الدراسة ان ٪٢٨ من افراد العينة قد اوضحوا ان الاستقرار النفسي وتقادي آلام الغربية ومعاناتها من بين اسباب تفكيرهم في العودة النهائية من دول المهجر . فالشعور بالانتفاء في الغربية والعزلة عن الحياة الاجتماعية والارتباطات الاسرية بالسودان وعدم الالمام الكافي بالاحداث الاسرية وقلة المشاركة في القضايا الاجتماعية قد

دفعت بعض المهاجرين للتفكير في العودة النهائية ، وخصوصا اولئك الذين لا يصطحبون افراد امهرهم والبالغ نسبتهم حوالي ٥٩٪ من المهاجرين الذين سبق لهم الزواج^(١١) . وقد ذكر ١٧٪ من افراد العينة ان تفكيرهم في العودة النهائية ربما تفرضه المتغيرات الاقتصادية والتحوليات الاجتماعية التي تشهدها الدول العربية النفطية . وذكروا ان هذا الشعور نما لديهم خلال السنوات الاخيرة نتيجة لانخفاض العائدات النفطية وما ترتب عليه من انخفاض في الاجور والامتيازات الاخرى التي كانوا يتمتعون بها كبديل السكن والاجر الاضافي والخوافز السنوية . واوضح ٣٥٪ ان المؤسسات والمصالح التي يعملون بها قد قامت بتخفيض اعداد العاملين فيها كما قامت بتخفيض الاجور والامتيازات للذين جددت عقوداتهم .

وهناك ٧٪ من افراد العينة يفكرون في العودة النهائية لاسباب سياسية خاصة بعد سقوط نظام الحكم المايوي وعودة حياة الديمقراطية في السودان . وبالفعل عادت بعض جماعات المهاجرين من ليبيا وبعض الاقطار العربية خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

ويبدو واضحا من المتغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال السنوات الاربع الاخيرة بالنسبة للدول العربية النفطية ان تيارات الهجرة السودانية الوافدة شأنها شأن الهجرة العربية الوافدة عموما سوف تشهد تغيرات عديدة من حيث حجمها وتركيبها المهني وتوزيعاتها العمرية . ومن المتوقع ان ترتفع معدلات العودة الصافية (الهجرة العائدة ناقص الهجرة الخارجة) بصورة ملحوظة خلال السنوات الخمس القادمة . وبما يمتد هنا هو تأثير العودة الصافية وانعكاساتها على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في السودان خصوصا ان العوامل التي شكلت قوة الدفع الاساسية للعمالة السودانية بان تهجر الديار هي العوامل نفسها التي تقف حجر عثرة في سبيل احتواء آثار الهجرة العائدة .

سادسا : انعكاسات العودة على الاقتصاد الوطني

١ - اثر زوال او نقصان تحويلات المهاجرين :

يقول بعض الاقتصاديون الكلاسيكيون ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج النقدية والعينية تعتبر الفائدة الاقتصادية الرئيسية لظاهرة الهجرة . وفي حقيقة الامر فان التحويلات مورد مفر في ظل اقتصاد متأزم ، فهي مصدر للدخل المباشر ، جزء منه بالعملة الصعبة والباقي بصورة سلم استهلاكية تشبع احتياجات المواطنين^(١٢) وعلى الرغم من ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج قد دعمت بشكل كبير تطور نمط استهلاكي ذي مكون استيرادي عالٍ ، وعلى الرغم من انها لم تساعد في تنمية القطاعات الانتاجية بل ادت الى تباطؤ معدلات نموها وتراجعها الا انها قد وفرت الدعم الضروري للاقتصاد السوداني المتراجع . ففي ظل هذا التراجع اصبحت التحويلات تلعب دورا

اساسيا في موازنات البلاد المالية . كما شكلت التحويلات نسبة كبيرة من تكلفة الواردات ووصلت عام ٨٠-١٩٨٤ إلى تغطية أكثر من ٥٠٪ من قيمة الواردات .
وقد قامت الحكومة ومنذ عام ١٩٧٣ بتبني سياسات تهدف لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وذلك من خلال اجراءات تحفيزية مثل الاعفاءات الجمركية والتسهيلات العديدة في سعر صرف الجنيه السوداني واجراءات اخرى ادارية مثل فرض ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية بالاضافة الى الايرادات الاخرى كرسوم الجوازات وتأشيرة الخروج وجميع المعاملات القنصلية بدول الاستقبال .

٢ - حجم التحويلات

لقد تباينت تقديرات تحويلات المهاجرين السودانيين فيما بينها تباينا شديدا . ويرجع ذلك التباين الى سببين اساسيين . السبب الاول يعود الى أن التحويلات لها مكونان : مكون نقدي ومكون سلعي ، وفي الحالتين تعتمد التقديرات على استبيانات بالعينة من المهاجرين حول متوسط التحويل الشهري مما يجعلها تقديرات انطباعية اكثر منها احصائية . والسبب الثاني يعود الى التباين الواضح في تقديرات اعداد المهاجرين انفسهم وتشير نازلي شكري الى ان الزيادة في تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالطرق الرسمية قد بلغت ما يعادل ٣٤٣ مليون دولار في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣٨,٥٪ واستنادا على هذا المصدر فقد بلغت جملة التحويلات لعام ١٩٨٥ حوالي ١,٤٧٥ بليون دولار^(١).

واستنادا على دراسة محمد نور الدين فان جملة المبالغ التي تلقاها جميع السودانيين العاملين بالخارج تراوحت ما بين ٢,٥ - ٣,٥ بليون دولار وبلغ مستوى الادخار ٦٠٪ من جملة ذلك المبلغ . وعليه يصبح حجم التحويلات الممكنة ما بين ١,٥ - ١,٨ بليون دولار بشقيها النقدي والسلعي . وتشير هذه الدراسة الى ان جملة التحويلات النقدية الفعلية قد بلغت في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ما يقارب ١,٧٤ بليون دولار (انظر جدول رقم ٦) والجدير بالذكر ان ٢٤٪ فقط من هذا المبلغ تم تحويله بواسطة الجهاز المصرفي^(٢).

وعليه تصبح جملة التحويلات عبر الجهاز المصرفي ما يعادل ٣٩٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣ مما يعني ان جملة التحويلات عبر القنوات غير الرسمية المختلفة قد بلغت ١,٢٥ بليون دولار (٧٤٪ من التحويلات الممكنة) لنفس العام . واذا نظرنا الى ميزان المدفوعات للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ مع افتراض ان التحويلات عبر القنوات غير الرسمية كانت تمثل نسبة ثابتة من التحويلات الممكنة (٧٤٪) لتوصلنا الى بيانات الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٤)
جولة التحويلات النقدية عبر مختلف القنوات للعام المالي ١٩٨٣ - ١٩٨٤

جولة التحويلات ملايين الدولارات	عدد المهاجرين (بالآلاف)	متوسط التحويل للفرد الواحد آلاف الدولارات	دول الاستقبال
٩٥٨,٨	١٥٠	٦٣٩٢	المملكة العربية السعودية
١٣٠,٠	١٣	١٠٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٢٥,٢	٧	٣٦٠٠	الكويت
٥٥٤,٢	٨٠	٦٥٥٤	دول أخرى
١٧٣٨,٢	٢٥٠	٦٥٥٣	الجميع

المصدر : محمد نور الدين حسن - التحويلات وسياسة النقد الاجنبي في السودان - خلفية تاريخية ، ورقة مقدمة الى منظمة العمل الدولية اغسطس ١٩٨٥ .

*قنوات التحويل تشمل الآتي :

- (١) بنك السودان (٧) البنوك الاجنبية (٣) سيرة في ايدي الافراد
(٤) تحويلات بواسطة وكلاء (٥) امثالت (٦) تحويلات عينية

جدول رقم (٥)
التحويلات النقدية عبر الجهاز المصرفي والقنوات غير الرسمية
للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢
ملايين الدولارات

الفترة	التحويلات عبر الجهاز المصرفي	التحويلات عبر القنوات الاخرى	جولة التحويلات
١٩٨١	٣٥٠	٧٢٧	١٠٧٧
١٩٨٢	٩٥٥	١١٣٨	١٥٣٨
١٩٨٣	٤٣٠	١٢٢٤	١٦٥٤
١٩٨٤	٤٠٠	١١٣٨	١٥٣٨
١٩٨٥	٣٢٧	٩٣١	١٢٥٨

المصدر : التحويلات عبر الجهاز المصرفي للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ احتسبت من دراسة محمد نور الدين المشار اليها في الجدول رقم (٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٥) ان التحويلات النقدية تلعب دورا اساسيا في الموازنات المالية للبلاد وقد كانت متصاعدة للاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ولكنها بدأت في

الانخفاض في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وفي تقديرنا ان الانخفاض سببه بداية ظاهرة الهجرة العائدة . وبالإشارة الى ميزانية النقد الاجنبي لعام ١٩٨٦ الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني نجد ان التقديرات تؤكد انخفاض التحويلات الى ما لا يزيد عن واحد بليون دولار .

ان التحويلات النقدية عبر الجهاز المصرفي متوفرة لدى البنوك التجارية لتمويل الاستيراد ولا تدخل في نطاق السوق الاسود للعملة الاجنبية . اما التحويلات عبر القنوات غير الرسمية فتجد طريقها الى سمسرة السوق الاسود البدين يتعاملون مع البنوك التجارية ، الشركات الخاصة والمؤسسات الاجنبية حسب سعر السوق الاسود . ويذهب جزء كبير من التحويلات التي تجدد طريقها الى السوق الاسود لتمويل واردات غير الواردات الحكومية (الواردات الحكومية تشمل البترول ، السكر ، الدقيق القمح ، اللبن ، القطن ومداخلات الانتاج المختلفة . ويقدر محمد نور الدين ان ٥٥٪ من جملة فاتورة الاستيراد تمول بواسطة السوق الاسود للنقد الاجنبي .

جدول رقم (٦)

نسبة التحويلات النقدية غير الرسمية من مجمل فاتورة الاستيراد

للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤

(ملايين الدولارات)

الفترة	نصيب التحويلات غير الرسمية في فاتورة الاستيراد
١٩٨١	٨٠٩,٨
١٩٨٢	٩٢٠,٧
١٩٨٣	١٠٣١,٧
١٩٨٤	١٠٨٠,٨
- المتوسط	٩٦٠,٨

المصدر : راجع الجدول رقم (٤) .

٣- حجم العائدات من ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية والاجراءات الادارية :

لقد فرضت الحكومة ولاول مرة في عام ١٩٨١ ضريبة دخل سنوية على السودانيين العاملين بالخارج تدفع بالعملة الاجنبية بمقدار ٣٠٠ دولار للعامل و ٥٠٠ دولار للموظف والمهني . ولضمان تحصيل هذه الضريبة فقد ارتبطت بتجديد جواز سفر وكلفت مصلحة الضرائب السفارات والقنصليات السودانية بتحصيل تلك الضرائب . وبلغت ايرادات ضريبة المغتربين لعام ١٩٨٣ حوالي ٩٥ مليون دولار وفي عام ١٩٨٦ استبدلت الضريبة السنوية بمساهمة وطنية الزامية يتم تحصيلها سنويا بنظام الدخول المتفاوتة وقد

طبقت ابتداء من فبراير ١٩٨٦ . وتشير التقديرات في الجدول رقم (٧) الى ان جملة المبالغ التي تم تحصيلها من المساهمة الوطنية في المملكة العربية السعودية وحدها للفترة من يناير الى يوليو ١٩٨٦ بلغت ٢٢, ٢٢ مليون دولار .

كما تشير تقديراتنا في الجدول رقم (٨) الى ان جملة الايرادات القنصلية بالخارج بلغت حوالي ٦ مليون دولار لعام ١٩٨٦ كل ذلك بالإضافة الى ايرادات رخص الاستيراد والرسوم والغرامات التي تفرضها الوزارات والمصالح الحكومية على المهاجرين . ويوضح الجدول رقم (٨) ايرادات جوازات المغتربين التي يتم تحصيلها بمكاتب الجوازات بالخرطوم وايرادات رسوم القدوم التي تقوم بتحصيلها امانة المغتربين عند وصول المهاجرين لمطار الخرطوم ، وتكشف بيانات الجدول رقم (٨) ان ايرادات هذه الرسوم في زيادة مستمرة حيث بلغت حوالي نصف المليون دولار خلال اربعة اشهر فقط .

جدول رقم (٧)

المساهمة الوطنية التي تم تحصيلها من السفارة السودانية بالرياض
والقنصلية بجدة خلال الفترة يناير ١٩٨٦ الى فبراير ١٩٨٧م

(بالريال السعودي)

الشهر	المساهمة الوطنية والضرائب التي حصلت بالسفارة بالرياض	المساهمة الوطنية والضرائب التي حصلت بالقنصلية بجدة	اجمالي المساهمة الوطنية والضرائب
يناير	٩٨٠,٧٢٠	١,٤٤٠,٠٠٠	٢,٤٢٠,٧٢٠
فبراير	٨٦٦,٩٢٧	١,٩٩٠,٥٩٥	٢,٨٧٧,٥٢٢
مارس	٩٨٥,٧٢٤	٢,٣٦٩,٠٦٥	٣,٣٥٤,٧٨٩
ابريل	١,٠٣٣,٥٨٢	٢,٤٧٣,٢٢٩	٣,٥٠٦,٨١١
مايو	١,٢٥٠,٩٠٠	٢,٠٠٢,٦٧٠	٣,٢٥٣,٥٧٠
يونيو	١,٣٢٦,٢٨٥	١,٨٤٢,٢٧٥	٣,١٦٨,٥٦٠
يوليو	١,٧١٢,٢٨٠	١,٩٢٤,٤١٠	٣,٦٣٦,٦٩٠
اغسطس	٨٤٧,٤٩٠	١,٣٠٨,٥٠٥	٢,١٥٥,٩٩٥
سبتمبر	١,٣٤٣,٢٨٩	١,٩٨٦,٠٨٢	٣,٣٢٩,٣٧١
اكتوبر	١,٤٠١,٣٢٠	١,٧٨٣,٥٦٩	٣,١٨٤,٨٨٩
نوفمبر	١,٣٧١,٢٢٢	١,٦٨٤,٩٤٥	٣,٠٥٦,١٦٧
ديسمبر	١,٣٤٣,١٧٥	١,٦٧٣,٣٥١	٣,٠١٦,٥٢٦
يناير	١,٠٨٧,٣١٧	١,٨٨١,٢٥٥	٢,٩٦٨,٥٧٢
فبراير	١,٠٩٠,٥٦٥	١,٦٩٣,٥٣٠	٢,٧٨٤,٠٩٥
المجموع	١٨,٦٣٢,٩٧٦	٢٦,٠٥٣,٤٨١	٤٤,٦٨٦,٤٥٧

المصدر : احتسبت من ادارة الحسابات بالسفارة السودانية بالرياض - المملكة العربية السعودية ١٩٨٦ - ١٩٨٧م .

جدول رقم (٨)
ايرادات جوازات المغتربين (بالخرطوم) ورسوم
القدوم بمطار الخرطوم عن اربعة اشهر (١٩٨٦)
(بالدولار الامريكي)

المجموع	مايو	ابريل	مارس	فبراير	
٣٠٤,٧٨٦	٦٥٨٩٠	٧٧٥٧٢	٩٦٤٥٧	٦٤٨٦٧	رسوم جوازات المغتربين بمكاتب الخرطوم رسوم القدوم بمطار الخرطوم
١٥٦,٧٧٠	٨٦٣٦٣	١٥٤٥٠	٣٢٣٨٢	٢٢٥٧٥	
٤٦١,٥٢٦	١٥٢٢٥٣	٩٣٠٢٢	١٢٨,٨٣٩	٨٧,٤٤٢	المجموع

المصدر : ١ . احصاءات وزارة الداخلية ، قسم الجوازات ، الخرطوم ١٩٨٦ م . ٢ . احصاءات امانة المغتربين ، الخرطوم ، ١٩٨٦ م .

٤ - العودة ونقصان التحويلات :

في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوداني وفي غياب مشروع وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبحت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تلعب دورا كبيرا في دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري بل واصبحت عاملا هاما في رسم وتقرير سياسة الاستيراد . ما الذي سيحدث اذن ازاء الموقف من عودة المهاجرين ؟ فاذا افترضنا ان انخفاض العائدات النفطية سوف يدفع بثلاث العمالة السودانية الى العودة او نصفها او كلها خلال السنوات الخمس القادمة ما هي العواقب المترتبة على مثل هذه الافتراضات ؟

اول هذه العواقب في اعتقادنا هي الاختناقات الكبيرة المتوقعة في موارد النقد الاجنبي في تمويل استيراد السلع الضرورية . وهذا الامر يتطلب خطوات عاجلة لتوفير موارد بديلة اذا نقصت عائدات المهاجرين عن المستوى المطلوب . وايضا سوف ينشأ عجز في ميزان المدفوعات لا يمكن التغلب عليه في ظل الاطار الاقتصادي السياسي القائم الا بالاستدانة واستجداء العون والارتماء اكثر واكثر في احضان النظام الاقتصادي العالمي . ان التناقص في موارد النقد الاجنبي قد بدأ يحدث بالفعل . فبالاشارة الى ميزانية النقد الاجنبي نجد أن التقديرات تؤكد انخفاض التحويلات الى ما لا يزيد عن البليون دولار في نهاية العام المالي ١٩٨٦/١٩٨٧ .

والواقع أن الحد من الواردات يكاد يكون مستحيلا في بلد يعتمد على الاستيراد للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ولقد بلغت الفجوة التضخمية الناتجة عن العجز في العرض الاجمالي بالنسبة للطلب الاجمالي للسلع والخدمات المختلفة حوالي ٣١٪ وأن ٥٧٪ من ذلك العجز ناتج عن انخفاض القدرة الاستيرادية . ولقد اتضح ذلك من بيانات تقرير لجنة موارد النقد الاجنبي في اغسطس ١٩٨٧ ، حيث اوضح التقرير ان احتياطي النقد الاجنبي المتوفر لا يعطي اكثر من ١٠٪ من فاتورة الاستيراد الضرورية وعلى ضوء ذلك بلجات وزارة التجارة الى اعتماد سياسة الاستيراد من الموارد الذاتية بعد حل لجنة موارد النقد الاجنبي ^{١٦} .

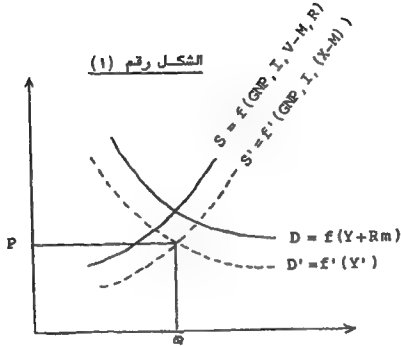
السوق الداخلي بالنسبة للعديد من المجالات ونتيجة لتأثير المضارب فقد انتعشت حركة النشاط الاقتصادي بالنسبة لتلك المجالات ، واصبحت لها قواعد عريضة من العمالة المحلية . وكمثال لذلك نلاحظ الانتعاش الذي حدث في صناعة الطوب والجير ومواد البناء الاخرى . ويزوال التحويلات متصاب هذه المجالات بالركود والشلل مما يضيف بعدا جديدا لمشكلة العطالة بتسريع العاملين (Dislocation of Labour)

ولعل أخطر آثار زوال التحويلات العينية تتمثل في الانكماش الاقتصادي الذي سيحدث في المدى القصير . ولتين ذلك بصورة اكثر دقة نورد النموذج الاقتصادي التحليلي التالي ونشير الى بعض المصطلحات الاقتصادية بالرموز الآتية :

$$\begin{array}{l}
 \left| \begin{array}{l} \text{التحويلات} \\ \text{العينية} \end{array} \right| + \left| \begin{array}{l} \text{الصادرات} \\ \text{ناقص الواردات} \end{array} \right| - \left| \begin{array}{l} \text{الاستيراد} \\ \text{الناتج القومي} \end{array} \right| = \left| \begin{array}{l} \text{اجمالي العرض الكلي} \\ \text{للسلع والخدمات} \end{array} \right| \\
 S. = GNP - I - (X-M) + RC \\
 \left| \begin{array}{l} \text{التحويلات النقدية} \\ \text{المتاحة للاستهلاك} \end{array} \right| + \left| \begin{array}{l} \text{الدخل المتاح} \\ \text{للاستهلاك الجاري} \end{array} \right| = \left| \begin{array}{l} \text{اجمالي} \\ \text{الطلب الكلي} \end{array} \right| \\
 D. = y + Rm
 \end{array}$$

التحويلات العينية (التحويلات التي تدخل البلاد في شكل سلع نهائية قابلة للاستهلاك) اذا زالت عن مكونات اجمالي العرض الكلي سينتقل منحني العرض الكلي الى اليسار وبالمقابل اذا زالت التحويلات النقدية عن مكونات اجمالي الطلب الكلي سوف ينتقل منحني الطلب الى اسفل . أي أن الانكماش الاقتصادي يثنى نتيجة لانخفاض الدخل المتاح للاستهلاك الجاري اثر زوال التحويلات النقدية ، مصحوبا بانخفاض في اجمالي العرض الكلي للسلع والخدمات اثر انقطاع تدفق التحويلات العينية . انظر الشكل رقم (١) .

الشكل رقم (١)



والحقيقة ان التحويلات بشقيها السلعي والنقدي كانت ومازالت تلعب دورا حيويا في موازنات البلاد بالنسبة للعرض والطلب . فالتحويلات النقدية تدعم دخل الأسرة دعما مباشرا وهي بذلك تؤدي الى ارتفاع مباشر في الدخل المتاح للمستهلك مما يزيد من القوة الشرائية للأسرة فالكثير من الأسر السودانية تتلقى دعما ماليا من افرادها او اقاربها المغتربين ، احيانا بصورة منتظمة و احيانا بصورة متقطعة .

سابعاً : العائدين ومشاكل العمل والاستقرار في السودان :

ان الحديث عن العودة الحتمية للعمالة السودانية بالخارج لايعني الاهتمام بشؤون مواطنين دفعتهم المعاناة الاقتصادية المتزايدة في سياق غياب مشروع وطني للتنمية لكي يتركوا الديار ويهاجروا الى البلدان العربية الثرية حيث يجذبهم اغراء التكوين المالي السريع فحسب ، ولكننا نتحدث عن افراد ذات اقتصادية واجتماعية وسكانية شملت قطاعاً عربياً من المجتمع وظهرت آثارها على مستوى الأسر . وليس هنالك ادنى شك في أن ظاهرة الهجرة قد أصبحت من أهم وسائط التغير الاجتماعي في السودان .

ولذلك فان الاهتمام بالاستراتيجية الفردية والعوامل الذاتية للمهاجر لاتقل اهمية عن الاهتمام بربط ظاهرة الهجرة العائدة بدراسات التوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية . وتبدأ قضية العائدين أولاً بتحديد المشاكل والعقبات التي تعترض طريقهم وهي كثيرة ومعقدة ، منها أن مدخراتهم محدودة وان مجال الاستثمار في الزراعة والصناعة

تعرضه عقبات متعددة تشمل الاختناقات في الوقود وفي قطع الغيار وحدة المنافسة من السلع المستوردة . ومع ذلك فإن الاستثمارات في المجالات المتوجة في ظروف ضعف البنيات التحتية تحتاج الى صبر ومثابرة . كما ان عائداها تعتبر ضئيلة اذا ما قورنت بالمداخيل المتوقعة في مجالات الاستثمار الطفيل .

يوضح الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي لافراد العينة حسب مجالات العمل التي ينوون العمل بها عند عودتهم النهائية وحسب المهن التي يعملون فيها حاليا ، ويتبين من النسب المشوية في الصف الاخير ان هنالك نسبة كبيرة من السودانيين العاملين بالخارج يرغبون في الاستثمار في مجالات الاعمال الحرة كالتجارة والزراعة والورش وقطاع الخدمات ، حيث بلغت نسبة هؤلاء ٦٩٪ مقارنة بـ ٣١٪ من افراد العينة الذين يرغبون في مواصلة اعمالهم في المهن الحكومية التي سبق ان عملوا فيها قبل الهجرة ، وقد استأثرت اعمال التجارة بنصيب كبير ، فبلغت نسبة افراد العينة لهذه الفئة ٤١٪ . وبلي ذلك فئة الذين يرغبون العمل في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات (١٥٪) ، اما نسب الذين ينوون العمل في قطاع الخدمات (التاكسيات والحافلات وفتح الاكشاك لاعمال المرطبات .. الخ) وقطاع الورش والصناعات الحرفية فقد بلغت ٨٪ و ٥٪ على التوالي . وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة والتي اوضحت ان ٧٣٪ من السودانيين العائدين من الهجرة لا يفكرون في ممارسة الاعمال والمهن التي كانوا يقومون بها قبل او اثناء اقامتهم بالخارج . ويمزي كثير من افراد العينة عدم رغبتهم في العمل الحكومي لفلة المرتبات والاجور التي سيتقاضونها ولعدم تناسب الاجور المتوقعة مع تكاليف ونفقات المعيشة ، خاصة وان معظم المهاجرين قد تعودوا على نمط استهلاكي يتميز بالوفرة واقتناء السلع الكمالية .

ورغم المؤشرات الايجابية التي عكستها رغبة المغتربين في ممارسة العمل في القطاع الخاص مستفيدين في ذلك من مدخراتهم وامكاناتهم المادية ، الا اننا نقدر المخاطر والعقبات التي ستواجه المغتربين عند استثمار مشروعاتهم في مجالات العمل الخاص ، وتعتبر فلة تجربة المغتربين في مجالات الاستثمار ومحدودية مدخراتهم من بين الصعوبات التي ستواجه العائدين الذين ينوون ممارسة الاعمال الحرة ، اضافة الى ذلك العقبات والصعوبات المتعلقة بنقص الوقود وقطع الغيار والمواد الخام وحدة المنافسة من السلع المستوردة ، وقد كشفت الدراسة التي اجريت على عينة من المهاجرين العائدين ان ٥٨٪ منهم ينوون الهجرة مرة ثانية ، وذلك اما لعدم استيعابهم في وظائف تتناسب وقدراتهم العملية ومؤهلاتهم العلمية ، واما لفشل المشروعات التي استثمروا فيها مدخراتهم . وتوضح بيانات الصف الثاني من الجدول رقم (٩) ان ٢٨٪ من المهاجرين الذين يعملون حاليا في الوظائف المهنية والادارية (ماعدا المهن التعليمية) يرغبون في مواصلة اعمالهم الحالية بالاجهزة الحكومية عند عودتهم النهائية . اما الغالبية العظمى (٧٢٪) من افراد العينة لهذه الفئة المهنية يرغبون في ممارسة الاعمال الحرة في مجالات التجارة والزراعة .. الخ .

جدول رقم (٩)
التوزيع المهني لافراد العينة حسب مجالات العمل
التي يتوون ممارستها عند عودتهم النهائية
وحسب المهن التي يعملون فيها حاليا

المجموع	احمال حرة في مجال الزراعة	احمال حرة في مجال الورش	احمال حرة في مجال الخدمات	احمال حرة في مجال التجارة	احمال غير حكومية (باستثناء التعليم)	مجال التدريس	مجال التدريس	مهن تعليمية في المراحل التعليمية المختلفة
%٥	-	%١٤	-	%٣٩	%٢	%٤٥		مهن تعليمية في المراحل التعليمية المختلفة
%٢١	%٤	%٢٠	%٣	%٤٥	%١٩	%٩		مهنيون وفنيون (ماعداء المهن التعليمية)
	-	%١٤	%٥٧	%٢٩	-	-		احمال البيع والتجارة
%٦		-	%٦٧	%٣٣	-	-		احمال الخدمات
%٢		%١٠٠	-	-	-	-		احمال الزراعة والريعي
%١٢		%٨	%٨	%٥٤	-	-		احمال مهرة وغير مهرة (في مجال الورش والصناعة)
%١٠٠	%٥	%١٥	%٨	%٤١	%٦	%٢٥		المجموع

اما بالنسبة للذين يعملون في مهن تعليمية (راجع الصف الاول من الجدول رقم (٩) فان %٤٥ يرغبون في مواصلة العمل في المهن التعليمية عند عودتهم النهائية مقارنة بـ %٥٣ للذين يتوون العمل في مجالات التجارة (%٣٩) وفي مجالات الزراعة والنشاطات المرتبطة بها (%١٤) .

لقد اوضحت دراسة مسح العينة ، حول التركيب الاسري للعائدين بالعاصمة القومية والمشاكل المعقدة التي يعانون منها ، بعض المؤشرات الهامة . فالمشكلة الاولى هي اتساع دائرة المسؤولية الاسرية لافراد الاسرة المهاجرين خصوصا اذا كان الفرد المهاجر هو رب الاسرة ويقوم في نفس الوقت بدعم والديه واخوته . ونسبة لكبر حجم المسؤولية الملقاة

على عاتقه وهو خارج وطنه يقوم المهاجر في أغلب الاحيان بدمج الاسر التي يتحمل الصرف عليها عموما اياها من أسر نواة إلى أسرة ممتدة . وقد وضع لنا ذلك جليا في كبر حجم متوسط الأسرة المعيشية والبالغ ١٢ شخصا في العينة مقابل ٦,٧ أشخاص على نطاق السودان كله . ويتضح من الجدول رقم (١٠) ان ٦٠٪ من العائدين قد وجدوا انفسهم مواجهة بعبالة أسر تتكون الواحدة منها من ١٢ شخصا في المتوسط وفيهم عدد كبير من الاطفال والصبية في سن الدراسة .

واتضح ان معظم هذه الاسر هي في الاصل أسر ريفية كانت تعمل بالزراعة قبل هجرة الاب او الابن وقد انفصلت الان عن كياناتها في الريف ، وذلك لان غالبية العائدين اتجهوا للاستقرار في المدن . فعند مقارنة اماكن الميلاد للعائدين في العينة وجدنا ان حوالي ٤٢٪ فقط ولدوا بالعاصمة القومية .

جدول رقم (١٠)
التوزيع التكراري لحجم أسر العائدين بالعينة

عدد الأشخاص	عدد الأسر	النسبة المئوية	عدد الأطفال تحت الخامسة عشرة
٣-١	٣٧	١٣,٢	٤١
٤-٦	٧٥	٢٦,٧	٢٥٦
٧-٩	٨٩	٣١,٧	٢٨٩
١٠-١٢	٤٦	١٦,٤	١٨٣
١٣-١٥	٢١	٦,٥	١٥٠
١٦-١٨	١١	٣,٩	٩٤
١٩-٢١	١	٠,٣	٨
٢٢ فأكثر			
المجموع	٢٨٠		١٥٣٣

وتتعلق المشكلة الثانية بمدخرات العائدين وطرق صرفها . ومن المفترض ان يكون الهدف الاساسي للمهاجر هو تحقيق اكبر عائد مادي يمكنه من بدء حياة جديدة في وطنه وتوظيف مدخراته في استثمارات تضمن له معيشته لكن شيئا من ذلك لم يحدث وإذا استثنينا المعارين وأولئك الذين كانوا يشغلون وظائف عليها في بلدان الاستقبال (وهم فئة قليلة في هذه العينة ٦٪) ، نلاحظ ان اهم الاسباب التي ذكرها تنحصر فيما يلي :

(أ) ان الدخل في السودان بعد العودة لا يفي الحاجيات الاساسية لهم ولأسرهم حيث بلغ المتوسط لدخل العائدين في هذه العينة (خلال اغترابهم) ٢٩٧٥ جنيها سودانيا في الشهر . اما الآن وبعد عودتهم لا يزيد وسيط الدخل عن ٣٠٩ جنيها سودانية . وفي حقيقة الامر

فان أكثر من ٧٠٪ من العائدين تقل دخولهم عن ٣٠٠ جنيه سوداني في الشهر . انظر بيانات الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)
الدخول الشهري للعائدين في أثناء وبعد الهجرة بالجنيهات السودانية

أثناء الهجرة		بعد العودة	
العدد النسب المئوية	الدخل الشهري	العدد النسب المئوية	الدخل الشهري
١٠٦١ ٥	٩٩٩ - ٥٠٠	٤,٤٩ ١٢	أقل من ٥٠
٤,١٨ ١٣	١٩٩٩ - ١٠٠٠	٨,٤٢ ٢٣	١٤٩ - ٥٠
٢٧,٩٧ ٨٧	٢٩٩٩ - ٢٠٠٠	٤١,٧٥ ١١٤	٣٤٩ - ١٥٠
٢٤,٤٤ ٧٦	٣٩٩٩ - ٣٠٠٠	٣١,٨٧ ٨٧	٥٤٩ - ٣٥٠
٤١,٨٠ ١٣٠	٤٠٠٠ فأكثر	١٣,٥٥ ٣٧	٧٤٩ - ٥٥٠
			٧٥٠ فأكثر
٪١٠٠ ٣١١		٪١٠٠ ٢٧٣	المجموع

ومن الواضح ان الفروق في المداخل بعد وأثناء الهجرة من الضخامة بكان خصوصاً وأن معظم العائدين قد زادت مسؤولياتهم وتقع على عواتقهم مسؤولية اعادة أسر ممتدة كبيرة الحجم . وقد ذكر ٥٣٪ من أفراد العينة أن غلاء المعيشة يمثل أحد المشاكل الرئيسية التي تقف في طريق استقرارهم النهائي بالسودان ، ويتضح من نتائج الدراسة الحالية ان ٤٪ من افراد العينة لم يوقفوا في ايجاد أي عمل بعد عودتهم على الرغم من أنهم عادوا الى السودان قبل عام أو أكثر وتقتصر معيشتهم على الصرف من مدخراتهم .

(ب) وهنالك فئة قليلة استطاعت أن توظف مدخراتها بصورة أفضل . فقد وجدنا أن ٣٪ فقط استطاعت أن تستثمر أموالها في انشاء مزارع للخضر والفاكهة على اطراف العاصمة القومية . ولكن حتى هؤلاء تواجههم مشاكل حمة في الاستمرار نسبة لمشاكل الوقود وصعوبة التسويق . وقد ذكروا أنهم يسمعون ويقترأون من وقت لآخر عن أهمية الاستثمار الاقتصادي للمدخرات المغترين في مشاريع تعود على الوطن وعليهم بالنفع ولكنهم لم يتلقوا أي تسهيلات او حتى توجيهات او تشجيع من الدولة في ذلك الصدد . ونسبة لقلّة رأس المال فإنهم يضطرون لاستثمار مدخراتهم في مجالات الاستثمار الهامشي الذي لم يحقق لهم عائداً ثابتاً ومستمرًا بالسودان . وهم يفكرون جدياً في شد الرحال من جديد حتى ولو بعقودات اقل ٥٠٪ من العقود السابقة .

وجه تشير نتائج مسح العينة الى ان نسبة المتزوجين وسط العائدين بلغت ٦٧,٢٪ و يبلغ عدد الاولاد والبنات لكل منهم ٣ في المتوسط . الجدول رقم (١٢) يبين التركيب العمري لآبناء وبنات العائدين .

جدول رقم (١٢)
التركيب العمري في العينة لأبناء وبنات العائدين
بالسنوات الكاملة

الفئة العمرية	ذكور		إناث	
	العدد	النسب	العدد	النسب
٤-٠	١١٣	٥٠,٠	٢٠٢	٤٩,٣
٩-٥	٦٧	٢٩,٦	١١٧	٢٨,٦
١٤-١٠	٤٠	١٧,٨	٨٦	٢١,١
١٥ فأكثر	٦	٢,٦	٤	١,٠
المجموع	٢٢٦	٪١٠٠	٤٠٩	٪١٠٠

ومن اهم المشاكل التي تواجه العائدين هي مشكلة مواصلة تعليم ابنائهم في السودان. والجدول رقم (١٢) يبين حجم هذه المشكلة بوضوح اذ ان حوالي ٢٩٪ من ابناء وبنات العائدين هم من الفئة العمرية (٩-٥) سنة وهي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي في السودان. كما وان الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة هي الفئة العمرية للتعليم المتوسط والتي تشمل ٢٠٪ من ابناء وبنات العائدين. فاذا افترضنا ان هذه النسب العمرية تمثل التوزيع العمري لكل ابناء وبنات السودانيين العاملين بالخارج، لانتضح لنا حجم المشاكل التي ستواجههم.

وهناك فئة قليلة من السودانيين العاملين بالخارج تواجههم مشاكل معقدة بالنسبة لتعليم ابنائهم. وهؤلاء يمثلون حوالي ١٥٪ من المهاجرين حسب ما بينته العينة الخاصة بهذه الدراسة، ومن الملاحظ ان نسبة كبيرة من هذه الفئة قد طال اغترابها وهي تنتمي الى الفئات العليا في التركيب المهني. والمشكلة الرئيسية التي تواجه ابناءهم هي مشكلة اختلاف النظم الاساسية للتعليم في دول الاستقبال عن النظام التعليمي السوداني وما يصاحب ذلك من اختلاف في المراحل الدراسية المختلفة واختلاف في المناهج، بل وفي بعض الاحيان اختلاف في لغة التدريس.

(د) ومن المشاكل الرئيسية الاخرى التي تواجه العائدين هي مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة في السودان. وتشير الدراسات الى ان دليل تكاليف المعيشة قد ارتفع خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ من ١٠٦,١ الى ١٦٥٠,٢ اي انه تضاعف حوالي ست عشرة مرة، بينما لم يتضاعف الدخل الحقيقي للمستهلك اكثر من مرتين. وقد اوضحت دراسة ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٣ ان ٧٤٪ من الاسر بالعاصمة القومية تستهلك اكثر من دخولها^(١١). وفي مثل هذه الظروف الصعبة يواجه العائدون مشكلة كبرى تتمثل في استهلاك مدخراتهم في ميزانية الاسرة المعيشية في فترة وجيزة وقبل ان يكونوا قد اخذوا الوقت الكافي الذي يمكنهم من التفكير الاقتصادي الجاد في كيفية استثمار هذه المدخرات.

وحق اولئك الذين وجدوا فرصا للعمل في القطاع العام او الخاص ، (وهؤلاء فئة قليلة لاتتعدى الـ ٥٪ في العينة) لايجدون بديلا عن دعم المرتبات من مدخراتهم ليقابلوا المعدلات المرتفعة لتكاليف المعيشة .

وهناك مشكلة اسكان المغتربين والتي يعاني منها كثير من المغتربين وخاصة اصحاب المداخيل المنخفضة . والجدير بالذكر ان عودة المهاجرين ستؤدي الى تفاقم هذه المشكلة . وتوضح كشوفات المتقدمين بطلبات اراضي للخطة الاسكانية (والتي بدأت منذ عام ١٩٧٧) ان الطلب الكلي للارض السكنية يفوق كثيرا العرض المتوفر . وحتى اغسطس ١٩٨١ تم توزيع ٣,٣٠٠ قطعة فقط بينما بلغ عدد المستحقين الذين تقدموا بطلبات ١٤,٧٠٠ حتى ذلك التاريخ .

وقد لعبت الهجرة الداخلية من الريف الى المدن دورا كبيرا في الاختناقات السكنية في المدن الكبرى والعاصمة القومية على وجه الخصوص .

فالقطاع التي كان يمكن تخطيطها وتضمينها في الخطة الاسكانية اصبحت جميعها مناطق مقفولة للسكن العشوائي وقد ازداد الحال سوءا بتزوج عشرات الآلاف من الأسر من مناطق شمال كردفان نحو العاصمة القومية في أعقاب موجة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد عام ١٩٨٤ .

لكل تلك الأسباب فان عودة العاملين السودانيين بالخارج ستزيد من أزمة الاسكان في المدن الكبرى مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الاراضي السكنية وبيعارات المنازل بصورة انفجارية .

ثامنا : مشاكل العمل في السودان :

يمكن القول بأن السودانيين العاملين بالخارج لا يتميزون بالشباب والقدرة والتأهيل فقط ، بل أن غالبيتهم يتتمون الى مهن تعاني منها البلاد نقصا كبيرا . وحتى الذين لم تتوفر لهم فرص التعليم كانوا قد اكتسبوا مهارات عالية في السودان قبل الهجرة وكانوا يعملون في نفس المهن في بلدان الاستقبال ونتيجة لذلك فقد اكتسبوا مهارات جديدة كل في مجاله . ووجدنا أن ٧٣٪ من أفراد العينة كانوا يقومون بنفس المهن التي كانوا يعملون بها في السودان قبل الهجرة ولكنهم لا يرغبون في الانخراط في نفس المهن بعد عودتهم ويعززون ذلك لضالة المرتبات في القطاعين العام والخاص والتي لاتكفي لتغطية المتصرفات الضرورية للأسرة .

ولكن حتى أولئك الذين لا يمانعون من العمل في حرفهم الاصلية لايجدون عملا . فهناك الكثيرون من ابناء وبنات السودان المؤهلون والذين لم تطلهم الهجرة ولايجدون عملا . فاذا كان هذا حال العائدين والذين انقضت على عودتهم بضع سنوات ومازالوا يتطلعون الى الاستقرار والبقاء في السودان فماذا سيكون حال الغالبية العظمى من

المهاجرين والذين مازالوا في مواقعهم في بلدان الاستقبال ؟ ماهي مشاكل العمل في السودان ؟

لا بد ان ننوه الى أن أي محاولة لتشخيص سوق العمل في السودان لابد أن تبدأ بتوفير احصاءات سليمة ومكتملة عن حجم القوى العاملة وتوزيعها القطاعي والمهني والجغرافي . وللأسف فان هذه المعلومات غير متوفرة . ونتيجة لذلك فإن تناولنا لهذه القضية سيكون في كثير من المواقع ، انطباعياً يقوم على اساس قاعدة معلومات عامة . ومايمينا في هذا الصدد القطاع الحديث باعتبار أن هذا القطاع هو المستقطب الرئيسي للهجرة العائدة بأقسامه المختلفة (العام والخاص والتعاوني) .

القطاع العام :

المشكلة الرئيسية في القطاع العام تتمثل في فائض العمالة . ولكن اي محاولة لتحديد معايير احصائية دقيقة لتحديد ماهو الفائض في القوة العاملة تتطلب دراسات متأنية تأخذ في الاعتبار نسبة العمل والانتاجية وتربط الموارد البشرية في الموضوع المحدد بالمهام المناط بها تنفيذها .

هذه الاحصاءات غير متوفرة ونسبة لاهميتها فقد قامت الدولة بتكوين لجان للنظر في هذا الأمر .

غير أن هنالك مؤشرات كثيرة لوجود فائض في عمالة القطاع العام . احدى هذه المؤشرات هو النمو المتواتر للعدد الكلي للعاملين بالقطاع العام ومايقابل ذلك من تدن متواصل في انتاجية ذلك القطاع . فقد بلغ العدد الكلي للعاملين في القطاع العام ٣٤٩ ألف شخص عام ١٩٨٤ ، ١٨٠ ألفاً منهم في الوزارات والمصالح المركزية (١٢٠ ألفاً داخل الهيئة و ٦٠ ألفاً خارج الهيئة) بالإضافة الى ١٦٩ ألفاً بالهيئات والمؤسسات . هذا في الوقت الذي اصبح فيه نمو الناتج القومي سالباً .

فلذا نظرنا الى التدني في الانتاج حسب مايبينا آنفاً والتضخم المتعاظم في الفصل الاول من الميزانية لاتضح لنا استحالة استيعاب الهجرة العائدة في القطاع العام . هنالك فئة صغيرة من العمالة السودانية بالخارج يمكن استيعابها اذا توفرت الدراسات التفصيلية لتحديد العجز في بعض المصالح والوزارات المختلفة . فهذه الفئة هي بالضرورة الفئة ذات التأهيل العالي والتدريب الأطول .

وتشمل هذه الفئة الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والفنيين في بعض التخصصات . اما الغالبية العظمى من المهاجرين السودانيين فلايمكن استيعابها في القطاع العام الا اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك الاستيعاب . والشرط الاول يتمثل في عودة الحياة للاقتصاد السوداني والارتفاع بمعدلات الانتاج حتى تتوفر له بعض الحركة والمرونة ويمكن تحديد الظواهر التي أدت الى تدني الانتاجية في هذا القطاع .

جهاز دولة باهظ التكاليف :

ورث السودان علاقات انتاج متخلقة من الاستعمار البريطاني بعضها شبه اقطاعي وبعضها أكثر بدائية حيث تنخفض انتاجية الفرد الى ادنى الحدود، كما ورث السودان جهاز دولة باهظ التكاليف دون ان يجري عليه اي تبديل ليلامس الامكانات المتاحة وقد زاد الطين بلة ان احتلت فئة المتعلمين مراكز السلطة الاجنبية بعد الاستقلال وتوسعت افقيا وعموديا في التمتع بامتيازات فاقت بعضها الحدود التي وصلها الاجانب ومهما كانت الحجج التي تساق لتبرير تضخم جهاز الدولة ، كالتوسع في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لانجد حجة قوية واحدة تسند تضخم قطاع الاستخدام وبين الجدول التالي نسب الزيادة في متصرفات الفصل الاول بميزانية الدولة لبعض السنوات في الفترة ٩٦٤ - ٩٦٨ .

النسب المئوية للفصل الاول «الاجور والمرتبات»

من الميزانيات العامة للفترة ٩٦٤ - ٩٨٠

٨٦/٨٥	٨١/٨٠	٧٧/٧٦	٧٣/٧٢	٦٩/٦٨	٦٧/٦٦	٦٥/٦٤
٦٠,٤	٥٦,٩	٥٢,٤	٤٩,٣	٤٦,٠	٣٧,٠	٣٠,٧

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي - الميزانية العامة للسنتين المالية - الخرطوم - السودان ١٩٦٤ - ١٩٨٦ .

وهذا التضخم ناتج عن اسباب عدة اهمها التوسع الداخلي في التنظيم الاداري لمختلف الوزارات والمصالح ونشوء الهيئات المستقلة التي انفصلت ماليا واداريا وقانونيا عن التركيب الاداري لجهاز الدولة - دون مراعاة للتكاليف التي تتحملها الخزينة العامة . وتجدر الاشارة الى ان الهيئات المستقلة التي نشأت وضعت لنفسها - وفق اهواء القائمين بأمرها سلام مرتبات تفوق في امتيازاتها الدرجات المألوفة لموظفي الدولة وقد كان من نتائج هذا التوسع الكبير ان بلغ عدد المؤسسات العامة ٨١ مؤسسة بلغت تكلفتها ٣٩٣،٧٧١،١٠٣ جنيها للعام المالي ٨٣/٩٨٤ .

ويهدد كيان القطاع العام بشكل خاص نتيجة لتعدد الهيئات المستقلة كما ترتفع قبضته الادارية والمالية نسبة للامتيازات القانونية التي تتمتع بها هذه الهيئات فيما يخص بتحكمها في ميزانياتها المستقلة مما ادى الى انكماش السلطة التشريعية وقصورها دون محاسبة هذه الهيئات حول خطط انتاجها او اوجه الصرف والاستثمار . وهذا الاتجاه ادى الى تفتت قطاع الدولة والغاء دوره في توجيه التنمية الاقتصادية .

ومن الممكن ان تكون ظاهرة الانفاق في الفصل الاول ظاهرة صحية لو انها ارتبطت بزيادة الانتاج ولكن ذلك لم يحدث ، وتضخم حجم القطاع العام الى حد فاق التصور وانعدمت فيه الفعالية ، واصبح من غير الممكن اضافة اي عمالة اخرى جديدة مهما كان لهذه العمالة من الخبرة والمهارة الفنية . ولا نرى املا على الاطلاق لاستيعاب الهجرة العائدة في هذا القطاع المتردي ، وذلك ينطبق حتى بالنسبة للعائدين الذين كانوا يعملون في القطاع العام اصلا قبل الهجرة .

وهناك العطالة الظاهرة والمتصاعدة التي تتضح الرؤية حولها بمقارنة الزيادة في الحجم الكلي للسكان النشيطين اقتصاديا بالزيادة في نمو الاستخدام . فقد بلغت النسبة في عام ١٩٨٥ / ٥ ، أي انه بين كل ٥ أشخاص ينطبق عليهم تعريف النشاط الاقتصادي شخص واحد فقط يتم استخدامه فعلا .

كما أدى الانكماش في التنمية الى ظهور العطالة مدفوعة الاجر والتي اصبحت سمة اساسية من سمات القطاع العام . ونحن نذكر الاعداد المتزايدة للخريجين من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، أي ما يعرف بالفائض التربوي ، هؤلاء يحشر بعضهم حشرا في الوزارات والمصالح المختلفة في وظائف كتابية في غالب الاحيان وتحت بنود وظائف مختلفة ، والبعض الآخر لا يجد عملا على الاطلاق ، وهذه الفئة الأخيرة هي التي كانت تمثل رصيذا هائلا للهجرة الخارجية . لقد بلغ حجم الفائض التربوي ١٠٠ ، ٠٠٠ شخص في العام ١٩٨٥ فقط وهذا العدد يتزايد عاما بعد عام نسبة لأن خطة التعليم لا علاقة لها بخطة التنمية .

وشملت العطالة الظاهرة والعطالة المدفوعة الاجر خريجي الجامعات والمعاهد العليا . وتشير احصاءات لجنة الاختيار للخدمة العامة ان عدد الخريجين المسجلين للبحث عن عمل قد بلغوا في ١٩٨٥ م ١١ ، ٠٠٠ خريج وخريجة من مختلف التخصصات ، الجزء الاكبر من هؤلاء الخريجين من خريجي الكليات النظرية . لكن المؤسف حقا ان من بينهم خريجي الكليات الزراعية .

القطاع الخاص

والأوضاع هنا ليست بأحسن حالا عنها في القطاع العام وتشير احصاءات مكتب اصحاب العمل الى ان التضخم المتعاظم في حجم الاستخدام والزيادة المنسطرة في بند الاجور والمرتبات هي السبب الأول ، فقد بلغت الزيادة في حجم القوة العاملة في القطاع الخاص ٢٣ ، ٦ ٪ في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ وصاحب ذلك زيادة في الانفاق على الاجور والمرتبات بلغت ٣٢ ، ١ ٪ .

وعلى الرغم من ذلك يعاني هذا القطاع من انخفاض هائل في الانتاجية ، ويعاني من بطء التقدم التكنولوجي وانخفاض مستمر في تراكم رأس المال المغذي للتنمية ، وكما نتأكد من هذه الحقيقة يكفي ان نلاحظ ان اجمالي تكون رأس المال الثابت المنساب من القطاع الخاص الى اجمالي الموارد المتاحة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ قد انخفض الى ما يقل عن ٣ ٪ لعام ١٩٨٤ بعد ان كانت تعادل اكثر من ١٢ ٪ في عام ١٩٦٣ .

ويرجع اصحاب العمل الفضل في نمو القطاع الخاص الى اسباب عدة اهمها :

- ١- الزام الدولة للقطاع الخاص بالتقيد بسياسات الاستخدام والاجور المعمول بها في القطاع العام فيما يتعلق بالحد الأدنى للاجور والهياكل الرأسمالية والامتيازات الأخرى .
- ٢- ضعف البنية التحتية والتدرة في النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الخام بالإضافة الى منافسة السلع الأجنبية المستوردة منها والمهيرة .

٣- اختناقات الطاقة فيما يتعلق بندرة المواد البترولية وانعدامها في بعض الأحيان والانتقاعات المتكررة في التيار الكهربائي .

وفي اعتقادنا انه وعلى الرغم من أهمية الاختناقات المذكورة اعلاه في تدني الانتاج في القطاع الخاص، الا اننا نعتقد ان الفشل هيكلي في المقام الاول وكما رأينا عند تعرضنا للقطاع العام فإن الفشل في القطاع الخاص ايضا يرجع الى ضعف الاستثمار وسوء توزيعه داخل القطاع نفسه .

وعلى الرغم من ان جميع خطط التنمية قد قررت مايزيد عن الـ ٢٠٪ لاستثمار القطاع الخاص في قطاعي الانتاج المادي والصناعي والزراعي الا ان القائمين على امر هذا القطاع قد فشلوا في هذا لأن ميادين الزراعة والصناعة تحتاج للكثير من المخاطرة وكثير من الجهد . فخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ - انجحت ٧٦٪ من استثمارات القطاع الخاص الى مجالات القطاع الثالث، التجارة والمواصلات والعقارات وخلافه .

وعليه يبدو من الواضح ان خلق فرص للاستخدام والتوظيف في القطاع الخاص يكون ضربا من الخيال اذا لم تتحقق تغييرات هيكلية اساسية تؤدي الى زيادة مطردة في الانتاج وتوفر المناخ الملائم لتراكم رأس المال، وليس هنالك املا لاستيعاب الهجرة العائدة في هذا القطاع .

تاسعا : خاتمة

لقد اهتمت الدراسة الحالية بظاهرة الهجرة العائدة باعتبارها مشكلة اقتصادية اجتماعية بالغة التعقيد في المستقبل القريب، اذا لم يتم التعامل معها بالتفكير العميق والتدبير الكافي ولقد بينا في هذه الدراسة حجم كساد سوق النفط العالمي وانخفاض العائدات النفطية وما سينجم عنه من تخفيض للعمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية . واهتمت الدراسة ايضا بتقدير اعداد السودانيين العاملين بالخارج وخصائصهم الاجتماعية والديمقراطية والمهنية . وتوصلنا الى ان الحجم الكلي للعمالة السودانية بالدول العربية النفطية يزيد عن ثلث المليون شخص . ويتمتع هؤلاء بتعليم وتدريب ومهارات اعلى من مستويات التعليم والتدريب والمهارات داخل السودان . ونحن نعتقد ان عودة هؤلاء السودانيين ستفرض على البلاد مشكلتين رئيسيتين لها ابعاد اقتصادية عميقة، بالإضافة الى المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالعوامل الخاصة بالعائدين انفسهم .

وتلخصت المشكلة الأولى في زوال التحويلات والأثار المترتبة على ذلك فيما يختص بالموازانات المالية للبلاد وسياسة الاستيراد . واقترحنا بعض الحلول على المدى القصير وتصورات نظرية للحد من سلبيات الهجرة الخارجية على المدى البعيد .

وفيما يتعلق بالمشاكل التي ستواجه العائدين وكيفية استيعابهم في نشاطات اقتصادية منتجة في ظل اقتصاد ضعيف بينا استحالة إلحاقهم بالقطاعين العام والخاص في ظل هذه الظروف وفي رأينا ان الحل الجذري لقضية العائدين تعتمد اعتمادا اساسيا على نجاح الدولة

في النهوض بالاقتصاد ودفعه نحو التقدم والاطراد . ونقدم كخاتمة لهذه الورقة ملخصا كاملا لتصورنا للخروج من وكر الهجرة العائدة .

البديل الاقتصادي للتحويلات:

على المدى القريب اننا نعتقد انه ليس هنالك بديل جاهز للتحويلات يمكن وضعه بالدقة الرقمية المطلوبة لكي يوفر المستوى المطلوب من النقد الاجنبي لتمويل الواردات ولكن يمكن القول بأن ثمة خيارات مختلفة يمكن دراستها وتنظيمها في اتجاه الخروج من فخ التحويلات على المدى القريب والبعيد .

على المدى القريب يمكن الاستفادة القصوى من حقيقة ان الهجرة العائدة لم تبدأ بحجمها المتوقع بعد . فعالية المهاجرين مازالوا في مواقعهم في دول الاستقبال وان انخفضت دخول البعض منهم في بعض تلك الدول . ويمكن ان تتم هذه الاستفادة بـ :
اولا - الاستمرار في تشجيع السودانيين العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم واستثمارها اقتصاديا داخل السودان عن طريق :

أ - مراجعة سياسات حوافز المغتربين مراجعة جذرية وتوجيهها في طريق استقطاب اقصى مستوى من مدخرات المغتربين . وفي رأينا ان يوضع نظام للتحويلات بحيث يتم ربط سعر الصرف بالمستوى الكلي للتحويلات لكل فرد من السودانيين العاملين بالخارج .

ب - قتل القنوات التي تنساب فيها التحويلات في اتجاه متصاعد تضخمى مثل المضاربة بأسعار اراضي الزراعة والبناء وهي محدودة العرض ، وقف الاستثمارات الهامشية في القطاع الثالث «قطاع الخدمات» . فهذا القطاع قد اطرده نموه وازداد في ذات الظروف التي تدهور فيها الانتاج الزراعي والصناعي وتراجع مما ادى الى مسيرة النمو السائبة خلال الفترة ٧٠/٧١ - ٨٤ / ١٩٨٥ ، ذلك مع وقف الصرف البذخي في الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالزيجات والحفلات . . الخ .

ج - وقف الاستيراد الا للضروريات ودعم الصادرات . ولا يخفى على احد ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج كانت ومازالت لا تستخدم لمقابلة احتياجات قائمة مبرة للاستيراد ولكنها كانت ذاتها تشجع ، في اطار النمط الاستهلاكي وقصور الانتاج المحلي ، على مستوى من الاستيراد لا بد من معالجته معالجة جذرية وذلك بوقف استيراد السلع الكيالية والالتزام الصارم بهذه السياسة .

ثانياً : ولكي تبرز الفائدة الاقتصادية لوقف استيراد السلع الكيالية لا بد من دعم حقيقي للصادرات ، ذلك لأن عملية التجارة الخارجية هي في الأساس عملية استبدال تقوم به الدولة لكمية وتشكيلة معينة من السلع والخدمات «صادرات» اكثر ملاءمة للطلب المحلي . وبالتالي يمكن النظر الى التجارة الخارجية على أساس انها عملية انتاجية لها مدخلاتها «صادرات» ولها متوجها «واردات» . وكسائر العمليات الانتاجية فإن حجم ونوع الناتج منها يعتمد على حجم الصادرات ودرجة الكفاءة التي تتحول بها الى واردات .

ولا بد ان تساهم البنوك التجارية في تمويل القطاع العام بصورة اكثر فعالية على ان يتم الدعم لمشروعات الانتاج المادي الصناعي والزراعي لدعم الصادرات وتوفير الفائض الاقتصادي المطلوب لدعم ميزانية النقد الاجنبي ليكون بديلا ، اقتصاديا حقيقيا لتحويلات المغتربين . ولضمان كل ذلك لابد من اعادة نظام الرقابة على النقد الاجنبي في اطار اسعار صرف متعددة تتلاءم مع متطلبات تحفيز المنتجين والمغتربين مما يساعد على انسياب النقد الاجنبي . والقضية في مجملها لاتعدوان تكون مجموعة مرتكزات رئيسية تتعلق بالاصلاح الاقتصادي وخيار التنمية وفي رأينا ان هذه المرتكزات تلخص فيما يلي :

لـ التلخص تدريجيا من الاعتماد على تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في دعم ميزانية النقد الاجنبي وميزان المدفوعات وذلك بالتوظيف الامثل للهجرة العائدة والاستفادة من مدخراتها بتوجيهها نحو الانتاج المادي الزراعي الصناعي بتوسيع قاعدة الانتاج . فالسودان بلد غني بالموارد البشرية والطبيعية وعليه يكون الاستثمار الاقتصادي الذي يحمل في احشائه معنى التنمية هو مفتاح الحل لازمة زوال التحويلات . ويمكن ان تكون هنالك مقترحات عديدة حول تفاصيل طرق الاستثمار في مجالات الانتاج الزراعي عن طريق القطاع العام او القطاع التعاوني او عن طريق القطاع الخاص خلال شركات مساهمة . ويمكن تشجيع العاملين العائدين للانخراط في نفس المهن التي كانوا يعملون بها ابان الهجرة والتي قد اكتسبوا فيها مهارات فائقة بحيث يصبح من الممكن الاستفادة من خبراتهم بصورة اكثر فعالية واتاحة الفرصة امامهم للمبادرة والابداع . .

ولدرء خطر الهزة المفاجئة لزوال التحويلات يمكن اللجوء الى عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المستقطبة للعمالة السودانية لجدولة العودة وفق خطط و برامج تجعل من الممكن استيعاب العائدين واستثمار مدخراتهم بصورة لاتؤثر على الموازنات المالية للبلاد نتيجة لتوقف تدفق التحويلات . كما يمكن الاتفاق على جلب رأس المال العربي للاستثمار في السودان مما يخدم اغراض التنمية القومية ويعطيها اولوية حاسمة - ذلك يساعد الدول العربية النفعلية نفسها على احتواء الآثار الاقتصادية لكساد سوق النفط عن طريق استغلال عائداتها . في استثمار زراعي بالسودان في اطار التضامن والامن الغذائي العربي .

ب - اننا نعتقد ان الخروج من مأزق التحويلات يقتضي بالضرورة ازالة الظروف الموضوعية التي دفعت الاقتصاد السوداني في اتجاه الاعتماد عليها . ويعني ذلك بالضرورة ازالة المشاكل التي شكلت العوامل الأساسية لظاهرة الهجرة نفسها ، هذه المشاكل هي في حقيقة الأمر مشاكل اقتصادية اساسية تتعلق بخيارات التنمية ، فالمشكلة الرئيسية في السودان كانت ومازالت منذ فجر الاستقلال هي مسألة تراكم رأس المال المعدي للتنمية اي الفائض الاقتصادي الذي يمكن ان يستغني عنه المجتمع سنويا لاستثماره في عمليات التنمية ولا فذلك من فسخ التحويلات او الاعانات او الاستدانة الا عن طريق توفير هذا الفائض ، ان تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي ضروريان لرفع انتاجية العمل المنخفضة ولتوسيع

قواعد الانتاج . فمن أين يأتي الفشل .
فإذا كانت الموارد الخارجية «بما في ذلك التحويلات» تزيد من تقديرات الخطط الاقتصادية فمعنى هذا ان الفشل يأتي من نقطة أخرى وهي نقطة العجز الواضح في موارد البلاد الداخلية .
فقد فشلت جميع الخطط منذ فجر الاستقلال - العشرية والستية والخمسية - في التمويل المطلوب من الموارد الداخلية .

ويرجع هذا الفشل الى السياسة الاقتصادية العامة في البلاد وليس مجرد اجراءات ادارية كما يعتقد البعض اذ لا يمكن لفشل ثلاثين عاما بعد الاستقلال ان يكون لاجراءات ادارية والدولة تتقدم عاماً بعد عام يطلب للمواطنين للتضحية وأنقلت كاهلهم بالضرائب المباشرة وغير المباشرة فتدنى مستوى معيشة الأسر والأفراد الى الحد الذي دفع الناس للهجرة بتلك الصورة الانفجارية .

التنمية الوطنية ومدخلها:

ان التنمية الوطنية السودانية مدخلها الأول القطاع الزراعي الحيواني حيث تكمن الثروة القومية ومنها يخرج الفائض الاقتصادي الذي يمكن من تراكم رأس المال المصاد استثماره في بناء المجتمع الزراعي الصناعي الجديد .
ولذا فالنجاح الاقتصادي الاستراتيجي في القطاع الزراعي الحيواني هو مفتاح الحل لازمة الاقتصاد السوداني . وعليه نقترح الآتي:

- ا- لابد من تحول جذري في قسم الاقتصاد المعيشي في القطاع الزراعي الحيواني بحيث تتجدد فيه علاقات الانتاج وتنمو قوى الانتاج بما يحقق مستوى معيشيا افضل وفائضا يسهم في الفائض القومي لتراكم رأس المال .
- ب - تقوية الاتجاه السلعي النقدي داخل القطاع الزراعي الحيواني بأشكال مختلفة في مقدمتها دخول الدولة ميدان التوزيع لازاحة قوى الوسطاء الطفيليين الذين يستحوذون على جزء من الفائض الاقتصادي عن طريق التجارة والتحكم في اسعار السلع .
- ج - رفع انتاجية الثروة الحيوانية وادخالها دائرة الاقتصاد السلعي النقدي وذلك باستقرار الرحل وتحديث الانتاج بينهم ويمكن ان يتم ذلك بـ:

- توفير مياه الشرب وتوزيعها بطريقة اقتصادية تضمن تحولها الى مجتمعات سكانية للانتاج وتغيير الخريطة المعثرة للسكان وذلك بانشاء دوائر سكانية انتاجية حول الآبار تتوفر فيها مياه الشرب والامطار والمراعي الطبيعية ، بالإضافة الى الصناعات الخفيفة والحرفية التي تساعد في تصنيع المنتجات المختلفة للحوم والألبان .
- القضاء على التقاليد القبلية الضارة التي تحول دون ادخال الثروة الحيوانية في إطار الاقتصاد النقدي «بين قبائل الجنوب وغرب السودان حيث تحفظ أكثر الثروة الحيوانية كمظهر من مظاهر التمايز الاجتماعي والفخر» . ويتم ذلك برفع مستوى الحاجيات

الضرورة لهذه القبائل الأمر الذي يدفع بالثروة الحيوانية الى دائرة التعامل السلعي .
اما المدخل الثاني فيتمثل في ان تسلك الدولة سياسة تستهدف رفع مستوى الفقراء
والصغار الى مستوى المنتج المتوسط الأمر الذي يؤدي الى تنمية القوى الانتاجية . والواجب
ان تغذي الدولة عوامل الثروة التقنية في هذا المجال لرفع الانتاجية بالنسبة للأرض وهذا
يتطلب توفير القدر الكافي من الآليات والأسمدة . ويعني ذلك تنويع الاقتصاد السوداني
وتقليل الايدي العاملة بالقطاع الزراعي وتحويلها نحو القطاع الصناعي . وسيحقق هذا
الهدف فائضا كبيرا يذهب للاستثمار .

ولنجاح هذا التكوين الاقتصادي الجديد لا بد ان تتخذ الدولة من الخطوات عن
طريق التسهيلات المصرفية وتخفيض الضرائب والاسهات في النقل والشحن مع تخفيض
اسعار الآليات والاسمدة والتقايي . لأن هذا التكوين هو الذي يرتفع بالانتاجية ويرتفع
بالانتاج الزراعي الصغير . ان نمو قوة الانتاج في الزراعة لا يعتمد على اجراء الاصلاحات
الزراعية المطلوبة من الناحية الكيفية والميكانيكية وحسب ، بل يتطلب ايضا التوسع في رقعة
الأراضي المزروعة . فما زالت الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والتي لم تدخل في
دائرة الانتاج بعد تشكل نسبة عالية .

ومن المهم ملاحظة ان معظم هذه الأراضي هي ملكية عامة للدولة ، الامر الذي
يساعد على خلق علاقات انتاجية وتكوينات زراعية جديدة .

تلك هي باختصار شديد استراتيجية التنمية الاقتصادية المطلوبة بالنسبة للسودان ،
والتي لا تترى خروجها من مأزق الخراب الاقتصادي الحالي الا بتبنيها ، ونقول ان الهجرة
العائلة لا يمكن ان تكون ايجابية المحصلة إلا في هذا الاطار التنموي البديل .

الهوامش

- ١- سعد الدين، إبراهيم ومحمود عبد الغفيل . انتقال العمالة العربية ، المشاكل - الآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٢- جلال الدين ، محمد الموض ، هجرة السودانيين الى الخارج - دراسة مقدمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - المجلس القومي للبحوث - دار جامعة الخرطوم للنشر - الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
- ٣- شكري ، نازلي ، ١٩٨٥ - *Final Report Of a Study On Sudanese Nationals Working Abroad* - *bridge, Mass, U.S.A. May 1985* .
- ٤- صالح ، عبد المحسن مصطفى ، ١٩٨٦ ، نظرة كلية لأداء الاقتصاد السوداني للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي القومي الخرطوم - فبراير ١٩٨٦ .
- ٥- صالح ، عبد المحسن مصطفى ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق .
- ٦- حمد ، أحمد محمد ، ١٩٨٦ ، الهجرة المعاكسة - التحديات والطول - ورقة مقدمة للمؤتمر القطاعي للموازنات المالية والموارد البشرية ضمن المؤتمر الاقتصادي القومي ، فبراير ١٩٨٦ .
- ٧- روبرت مابرو ، ١٩٨٥ ، الآثار الاقتصادية لانخفاض طلب الطاقة مستقبلاً ورقة مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي الثالث - الجزائر ١٩٨٥ .
- ٨ - الحمش ، منير ، ١٩٨٥ ، أزمة سوق النفط والاقتصادات العربية - مجلة الراصد العربي - العدد العاشر - السنة الثالثة - تشرين اول / كانون ١٩٨٥ ، تصدر عن شركة الاتحاد العربي لاعادة التامين - دمشق - سوريا ١٩٨٥ .
- ٩- صايغ ، يوسف ، ١٩٨٤ ، الازمة النفطية ومستقبل الاقتصادات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٥٩ ، الصادر في الشهر الاول ١٩٨٤ .
- ١٠- جامعة الدول العربية ، ١٩٨٥ ، التقرير الاقتصادي لعام ٩٨٥ - جامعة الدول العربية - تونس ..
- ١١- الحمش ، منير ، مرجع سابق .
- ١٢- محمد نور ، عثمان الحسن . هجرة السودانيين للاقطار العربية النفطية ، المستقبل العربي ، العدد رقم ٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٦ .
- ١٣- فرجاني ، نادر ، ١٩٨٢ ، الهجرة داخل الوطن العربي بين المفارم والمغامم ، مجلة المستقبل العربي العدد ٥٦ ، أكتوبر ١٩٨٣ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .
- ١٤- شكري ، نازلي ، مرجع سابق .
- ١٥- حسين ، محمد نور الدين ، ١٩٨٦ ،

Remittances: A Synthesis Of Information and Analysis - Background Paper, Prepared For the ILO / JASPA Mission to Sudan On Employment and Economic Reform . DSRC , Khartoum . August 1986 .

١٦ - مؤسسة دار الایام للطباعة والنشر (١٩٨٧) جريدة الايام - العدد ٣٠٧٢ - الخرطوم . اغسطس ١٩٨٧ .

١٧ - حمد ، احمد محمد (١٩٨٥) مشاكل تحديد انماط عمالة المرأة وتمكين قياسها بالنسبة للقطاع الحضري في السودان . ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية عن قياس النشاط الاقتصادي للمرأة - الجمهورية العربية اليمنية - صنعاء - فبراير ١٩٨٥ .

البحث السادس

الهجرة العائدة بالمغرب

الدكتور بشير حمدوش

الدكتور عبد الله بريدة

تنبيه منهجي

اعتمدنا في هذه الدراسة على البيانات التي وفرها المسحان اللذان انجزا سنة 1976 ببعض البوادي المغربية وسنة 1978 ببعض المدن المغربية عن طريق عينة احتمالية . كما استعملت التناصح المحصل عليها من خلال الاستجوابات التي تمت في صيف 1988 بواسطة عينة غير احتمالية تضم مهاجرين عائلتين وآخرين في طريق العودة الى المغرب وقد استعملت بعض احصائيات البلدان الأوربية في هذه الدراسة . ان عدم تجانس المعطيات المعتمدة يجعلها غير قابلة للمقارنة . وتجدر الاشارة الى ان هذه الدراسة تنتم بعودة المهاجرين في بعض جوانبها ، حسب ماتوفر لنا من معطيات كمية أو نوعية ولا تدعي المعالجة الشاملة لهذا الموضوع الشاسع .

تمهيد

بدأ موضوع الهجرة وخاصة عودة المهاجرين الى بلد المنشأ يتخذ حالياً مكان الصدارة ببلدان الاستقبال والاصل على مختلف المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية . . فهناك الكثير من البحوث والدراسات التي انجزت في هذا الميدان وخاصة في اقطار الاستقبال ، والادبيات المتوفرة تحلل الجوانب التاريخية لهذه الظاهرة مع وصف خصائص ومميزات المهاجرين وسلوكهم في العمل وفي المجتمع ، غير ان الدراسات في اوروبا ركزت اخيراً على جانب عودة المهاجرين . ، حيث ساهمت في اصدار تشريعات ونصوص تنظيمية تهدف الى تشجيع العودة الى بلد المنشأ . وتسعى بذلك اقطار الاستقبال الى التخفيف من حدة البطالة ومن الابعاء المالية التي تتحملها . وقد اتضحت سياسة هذه البلدان الهادفة الى الاستغناء عن العمال العرب وخاصة المغاربة منهم . وكانت الهجرة في المغرب الاقصى تعتبر مؤقتة لكن العودة التي كانت طبيعية الى غاية منتصف السبعينات عرفت نوعاً من التراجع حيث اصبحت لانهم حالياً إلا اعداداً ضئيلة من المهاجرين . ويهدف هذا البحث الى دراسة الهجرة العائدة بالمغرب وابرار مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والثقافية مع توضيح التطورات التي عرفتها الهجرة والمهاجر عبر مطافه الهجروي وابرار انعكاسات عودته كما تهتم الدراسة بطرح بعض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها المهاجر ببلدي المنشأ والاستقبال . وتؤدي هذه العناصر الى بعض الاستنتاجات والاقتراحات ، كما يتضح ذلك من خلال التصميم الاتي :

- ١- اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب .
- ٢- خصائص الهجرة وتطورها .
- ٣- الهجرة العائدة بالمغرب واثارها .
- ٤- مشاكل الهجرة العائدة بالمغرب والمعوقات والافات .
- ٥- استنتاجات واقتراحات .
- ٦- الخاتمة .

(١) اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب :

ليست هجرة المغاربة الى الخارج حديثة ، بل ترجع الى القرون الماضية . اما بالنسبة للتاريخ المعاصر ، فان هجرة العمال قد بدأت غداة الحرب العالمية الاولى . لقد عرفت الهجرة تطورا هائلا من حيث النوع والكم خلال القرن الاخير . كانت الهجرة تتم نخبة من التجار يتوجهون الى الديار الاوروبية والافريقية قصد القيام بعمليات تصدير منتجات الصناعة التقليدية المغربية واستيراد المنتجات المصنعة وخاصة من مدن مشهورة كمنشيستر وليون ومرسيليا .

وغداة الحرب العالمية الاولى ، ظهر نوع جديد من الهجرة يتعلق بصنف اخر من السكان قادمين من البوادي والاحياء الحديثة بالمدن . ويشتغلون في المعامل والصناعات والطرق والبناء . . وعرفت حركة الهجرة هذه تكاثرا ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث شاركت افواج المهاجرين في إعادة بناء اقتصاديات افطار اوروا التي عانت الكثير من الحروب ، بعد ان ساهم جل هؤلاء المهاجرين في الحربين الى جانب الحلفاء . . وقد ساهمت اعداد المهاجرين المتزايدة في إعادة توازن الهرم الديمغرافي في اوروا بعد الخسارة التي اصابها ساكنيه والمتمثلة خاصة في فقدان الذكور البالغين سن العمل ، ومن هذين المنطوريين يتضح ان هجرة العمال الى اوروا لعبت دورا مهما في النهوض والنمو الاقتصادي للذين عرفتهم اوروا حتى اوائل السبعينات . ويتبين لنا من خلال هذا التطور ان الهجرة تحولت من هجرة محدودة ذات مردودية اقتصادية رقيقة الى هجرة مكثفة لزيد العاملة التي تعاطى الاعمال المتعبة مقابل نتائج محدودة .

تاريخ الهجرة الى الخارج :

لا تتوفر معطيات وبيانات مدققة حول تطور الهجرة المغربية الى الخارج . فرغم وجود احصائيات رسمية ببلد المنشأ وبالاقطار المضيفة . فانها تبقى جزئية اذ لا يوجد احصاء شامل لكل المهاجرين بالخارج يوضح اعدادهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية ، فضلا عن ان تلك الاحصائيات تقتصر على العمال الذين هاجروا بشكل رسمي خلال عقدي الستينات والسبعينات . امام هذا النقص في المعطيات ، سهر المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي على انجاز مسح سنة 1975 بالوسط القروي وسنة 1978 بالوسط الحضري^{١٢} ، يهدف كل منهما الى وصف خصائص المهاجرين^{١٣} وانعكاسات الهجرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء بالنسبة للمهاجرين او لافراد اسرهم بالمقارنة مع السكان غير المهاجرين . من بين ما يستخلص من هذين البحثين الميدانيين ان 70% من المهاجرين قد توجهوا الى الخارج خلال الفترة العشرية 1964-1973 وتبلغ التقديرات المتعلقة بعدد المغاربة المقيمين بالخارج حوالي 1100 000 نسمة نصفهم يقيم بفرنسا واكثر من الربع يعيش بالاقطار

الاوربية الاخرى ، وما يقرب من 100000 يوجدون بالوطن العربي 180.000 في دول اخرى منها امريكا الشالية وافريقيا .

وتبرز هذه النتائج معدل الهجرة الى الخارج الذي وصل الى مستويات مرتفعة بالجماعات والدواوير والمدن والمراكز الحضرية التي مسها أليحث حيث ان 14.8% من الاسر معنية بالمهجرة الى الخارج بما فيها الهجرة المستمرة والهجرة العائلة بالمدن بينما سجلت المعدلات^{٥٥} الالية بالمدن الاخرى :

- 15% باكادير وفاس .

- 14% بمكناس ووجدة .

- 13.5% بالحسيمة .

- 13% بالناظور وتازة .

ولوحظ معدلات اكبر منها في البوادي وخاصة بجماعات تقع باقاليم سوس بالجنوب والريف بالشمال . وتعطي بعض المصادر الرسمية الاوربية احصائيات تتعلق بالسكان المهاجرين نستخرج منها مايلي :

فرنسا

تطور عدد المغاربة بفرنسا :^{٥٦}

بالآلاف

218-15	1972
302-26	1974
348-00	1976
386-00	1978
482-67	1982

ذلك مايدل على تزايد اجمالي يساوي 275 ألف نسمة خلال العقد 1972-1982 بما يعادل 8.5% كمعدل للتزايد السنوي . ويفسر هذا التزايد بما يسمى التجمع العائلي الذي مس اعدادا هائلة من المهاجرين منذ السبعينات .

المانيا الاتحادية

تطور عدد المهاجرين المغاربة بالآلاف :

0-97	1961
24-00	1974
25-67	1976
28-91	1978
42-59	1982

المصدر : CBS, Standestatistik, Table 5 Maandestatistik Bevilking 82/C

ويتبين من الجدول ان عدد المهاجرين المغاربة قد تضاعف 44 مرة ما بين 1981 و 1988 وتزايد ، بمعدل يساوي 7.4% سنويا ما بين 1978 و 1988 ومن العناصر المفسرة لهذا التزايد ، نجد ان التجمع العائلي الذي مس اعدادا مرتفعة من النساء والاطفال . هولندا :

تطور عدد المهاجرين المغاربة بهولندا
بالآلاف

21-60	1971
42-20	1976
54-70	1978
93-10	1982
100-50	1983

خلال فترة 12 سنة تضاعف عدد المغاربة بهولندا 4.6 مرة حيث عرف هذا العدد معدل تزايد سنوي يساوي 13.7% ولعل هذا المعدل هو اكبر تزايد حصل في اوربا خلال هذه الفترة (*) بلجيكا :

تطور عدد المهاجرين المغاربة بهذا البلد من 39.29 ألف نسمة سنة 1970 الى 105.13 ألف نسمة سنة 1981 اي تضاعف بـ 2.7 مرة وعرف معدل تزايد سنوي يساوي 9.4% وتحلل الجالية المغربية المقيمة الثانية بعد الايطاليين بهذا البلد اذ كانت تمثل 19.12% من مجموع الاجانب بلجيكا بعد ان كان وزنها النسبي لايفوق 5.8% سنة 1970 بلدان اوربية اخرى :

يتبين من دراسة مختلف المصادر للاقطار الاوربية الاخرى ان عدد المهاجرين المغاربة قد تصاعد خلال العقدين الاخيرين حيث وصل عددهم باسبانيا الى 45 ألف نسمة سنة 1984 (*) وقد تم احصاء هذا العدد رسميا بينما توجد افواج تعمل باسبانيا بصفة موسمية واخرى لم يتم تسجيلها . وقد استقبلت اقطار اخرى افواجا لا يستهان بها من المهاجرين المغاربة خلال العقدين الاخيرين (جبل طارق 3,000 نسمة ، ايطاليا ..) العودة :

تتميز الهجرة المغربية الى الخارج بعزيمة المهاجر على الرجوع الى وطنه بعد مدة زمنية يقضيها بالخارج قصد تكوين رصيد من رأس المال . ذلك مابرزته مختلف الدراسات المتعلقة بالمهاجرين المغاربة . وقد اتضح ذلك من خلال مسحي 1976 - 1978 (*) حيث لوحظ ان نسبة المهاجرين العائدين تتراوح ما بين 12% و 30% حسب المناطق :

بالمدين :

- منطقة الجنوب (8): 30%

- منطقة الشمال (9): 11.5%

- منطقة الشرق (10): 13.3%

- المنطقتي الوسطى (11): 12%

بالبوادي :

يمثل عدد المهاجرين العائدين 21.6% من مجموع المهاجرين بالمناطق المحصاة خلال

مسح 1975 .

وتفسر النسبة المرتفعة بالمنطقة الجنوبية (30%) باقضية الهجرة بهذه الناحية ويتعلق سكان سوس بمنطقتهم والتشبث بصفة خاصة بفكرة الرجوع الى مسقط الرأس وقد تبين من خلال نفس المصدر ان اكثر من ثلث المهاجرين العائدين رجعوا خلال فترة 1974-1978 تحت تأثير الازمة الاقتصادية التي بدت ملاحظها سنة 1978⁽¹⁸⁾، وبعد هذا التاريخ اخذت معدلات الرجوع من مختلف الاقطار الاوروبية تنقلص . ومثال ذلك تطور معدلات العودة من المانيا الاتحادية :

نسبة الرجوع⁽¹⁹⁾

1976	6.1%
1978	4.4%
1980	3.5%
1982	3.9%

وقد كانت هذه النسب من اضعف مالحظ بالمقارنة مع باقي المهاجرين العائدين من المانيا الاتحادية (12.8% عند الايطاليين سنة 1982، 10.0% بالنسبة للتونسيين 8.7% بالنسبة للبرتغاليين) . وفي هولندا عرفت نسب عودة المغاربة المهاجرين الى وطنهم كذلك ترجعا خلال فترة 1975-1982⁽²⁰⁾ .

وتجدر الاشارة في هذا الباب الى ان السياسة الرسمية ترمي الى تشجيع هجرة العمال المغاربة الى الخارج ، ويتضح ذلك من خلال المواقف المعبر عنها في المخططات التنموية منذ منتصف الستينات والتي تتلخص في ثلاثة اهداف :⁽²¹⁾

- التخفيف من حدة البطالة

- ضمان التكوين المهني للمهاجرين

- الحصول على العملة الصعبة

وقد وقعت الحكومة اتفاقيات متعددة مع اقطار عربية واوروبية تتعلق بهجرة العمال المغاربة .

واصبح الموقف الرسمي بعد الازمة الاقتصادية التي عرفتها بلدان الاستقبال هو اعطاء الحرية التامة للمهاجرين في اتخاذ قرار العودة او البقاء ، دون اتخاذ اي مبادرة تشجيعية لعودة المهاجرين ، بل تقوم بعض المصالح المغربية الرسمية باوروبا بالدفاع عن حقوق المهاجرين لمساعدتهم على الاستقرار هناك .

مخصائص الهجرة والمهاجرين :

تميز الهجرة المغربية في الخارج بمجموعة من العناصر البشرية والاقتصادية والديمقراطية يمكن تلخيصها في الجوانب الآتية :

اسباب الهجرة :

تختلف حسب الوسطين القروي والحضري ، فبالنسبة للبوادي تبين من خلال مسح 1975 ان اهم سبب هو البحث عن العمل (43%) . مع العلم ان نسبة العاطلين من المهاجرين لم تتعد 11.2% قبل هجرتهم ، الشيء الذي يبرز ان المهاجرين كانوا في معظمهم مشغولين بالمغرب قبل الهجرة .

وكسب ثاب للهجرة . نجد البحث عن دخل اعل (38.8%) . ومثل البحث عن الاستقرار في العمل سببا للهجرة 14.2% من المهاجرين .

اما الاسباب العائلية فقد صرح ثلثا (66%) المهاجرين انهم هاجروا قصد ارضاء الحاجيات العائلية . ومن جهة اخرى هنالك سبب سيكولوجي اجتماعي جدير عنه 30.4% من المهاجرين : هو ان مهاجرين اخرين قد سبقوهم في ذلك . في نفس السياق . لوحظ ان 4.22% من المهاجرين من المناطق القروية لجؤوا الى الهجرة لانهم شعروا بنقص في حالتهم الاجتماعية بالمقارنة مع المهاجرين .

اما بالمدن ، فقد لوحظ من خلال مسح 1975 ان البحث عن زيادة في الدخل يكون السبب الاقتصادي الاول (53.86%) .

اما البحث عن العمل فلا يهم سوى 35.1%⁽¹⁰⁾ ، ويليه البحث عن الاستقرار في العمل بـ 7.1% .

وتجدر الاشارة الى ان نسبة ضئيلة من المهاجرين بالمدن هاجرت وهي في حالة بطالة 15.5%⁽¹¹⁾ .

وقد حصل تطور في اسباب الهجرة والحالة النشابة للمهاجرين خلال مختلف فترات الهجرة .

جدول رقم 1.2 : تطور اسباب الهجرة بالمدن

الاسباب	فترات الهجرة:			المجموع
	قبل 1970	الستينات	السبعينات	
البحث عن دخل اعل	80.9	59.4	53.4	53.8
البحث عن عمل	29.1	33.7	59.8	35.1
البحث عن الاستقرار في العمل	10.0	6.9	6.8	7.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

يتضح من خلال هذا التطور ان سبب البحث عن العمل قد تزايد على حساب البحث عن دخل اعل والاسقرار في العمل ، ذلك ما تؤكد الزيادة النسبية الحاصلة في نسب العاطلين خلال هذه الفترات كما يبدو من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم 2: تطور الاسقرار في العمل قبل الهجرة

المجموع	فترة الهجرة			طبيعة العمل
	السبعينات	الستينات	قبل 1960	
47.5	46.2	48.9	50.0	مستقر
33.4	30.0	36.4	40.3	موسمي
15.5	19.5	12.1	5.6	عاطل
3.6	4.3	2.6	4.1	غير نشيط
100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

هكذا تزايدت نسبة العاطلين الى المهاجرين قبل هجرتهم من 5.6% قبل 1960 الى 19.5% خلال السبعينات واقرن هذا التطور بانخفاض عدد المهاجرين الذين كانوا يمارسون عملا موسميا قبل الهجرة .

وعما يثير الانتباه هو ان ما يقرب من نصف المهاجرين كان يتمتع بعمل مستقر عند الهجرة الى الخارج .

من يهاجر ؟

اصل المهاجر :

بالنسبة للمهاجرين الحضريين نلاحظ ان 38.4% منهم قد ازدادوا بالمدن و 59.5% منهم ازدادوا بالبوادي وانحدوا المدينة كمرحلة لهجرتهم ، اما 1.4% منهم فقد ازدادوا في الخارج .

سن ونوع المهاجرين :

يطغى عدد الذكور من المهاجرين في الاوساط القروية حيث يصل الى 98.8% سنة 1975 .

وكان معدل سن المهاجرين عند الهجرة 28 سنة ونصف يتراوح عمر ثلاثة ارباع منهم بين 20 و 40 سنة ، اما الاحصائيات الفرنسية المتوفرة لدينا فانها تعطي التوزيع التالي حسب الاعمار وسنة الهجرة الى فرنسا وذلك بالنسبة للعامل المغاربة المستقرين :

ويستنتج من هذه الاحصائيات ان 7% من المهاجرين المغاربة بفرنسا هم اقل من 20 سنة و 80.8% يتراوح سنهم ما بين 20 و 30 سنة و 24.7% يوجد سنهم ما بين 30 و 40 سنة اي 85.5% من المغاربة يوجدون في سن ما بين 20 و 40 سنة .

الحالة العائلية للمهاجرين .

85.3% من المهاجرين من اصل قروي هاجروا الى الخارج وهم متزوجون وتصل هذه

الجدول : توزيع العمال المغاربة المستقرين بفرنسا حسب فئات اعمارهم *

السنة	اقل من 20 سنة	من 20 الى 30	من 30 الى 40	من 40 الى 50 سنة	اكثر من 50 سنة
1967	516	7,075	4,537	1,168	229
1968	568	6,788	4,525	1,194	264
1969	1,114	11,174	5,619	1,180	268
1970	1,628	15,059	5,891	1,306	193
1971	1,520	13,748	4,326	894	193
1972	1,216	10,894	4,031	1,100	197
1973	3,465	16,407	5,246	1,247	383
1974	879	9,159	3,064	727	243
1975	141	2,071	441	150	102
1976	66	1,186	338	129	83
1977	29	858	245	100	68
1978	6	113	48	42	42
1979	4	99	39	24	34
1980	6	259	151	54	34
	11,158	94,880	38,501	9,295	2,333
	(%60-8)	(%24-7)	(%8-0)	(%1-4)	156,167

المصدر : للكتب الوطني الفرنسي للهجرة

لا يقدر عدد المهاجرين للموسمين بما يساوي خمس المستقرين ويشتغل جلهم بالفلاحة

النسبة الى 88% خلال مدة الهجرة بالخارج . وتلاحظ نسب مماثلة عند المهاجرين

من المدن (56.4% متزوجون قبل الهجرة) .

حجم اسر المهاجرين :

يتبين من نتائج المسحين المذكورين ان عدد افراد اسر المهاجرين يفوق حجم الاسر غير المهاجرة - سواء بالبوادي او بالمدن - حيث ان متوسط حجم اسر المهاجرين يصل الى 7.4 نسمة مقابل 5.4 بالبوادي اما بالمدن فالفرق اقل حيث ان حجم اسر المهاجرين يصل الى 7.4 نسمة مقابل 6.0 نسمة عند الاسر غير المهاجرة .

بنية اسر المهاجرين :

في البوادي يمثل عدد اطفال اسر المهاجرين 44.1% مقابل 51.7% بالنسبة للاسر غير المهاجرة اما بالمدن فان الاعداد المماثلة هي 43.2% و 58.1% على التوالي . اما عدد الافراد الاخرين «علاقات دويى القرى او غيرها» فانه يمثل 25.6% في الاسر القروية

المهاجرة 10.9% فقط في الامر غير المهاجرة . والنسب المائلة في المدن هي 23.2% و8.5% على التوالي ، وذلك ما يوضح نسبة الاعالة المرتفعة والاعباء الاجتماعية التي تتحملها أسر المهاجرين .

وتعطي الاحصائيات الاوروبية نظرة عن البنيات الديمغرافية للمهاجرين المغاربة وتطورها ببلدان الاستقبال ، تلك البنيات التي تظهر الاختلال الديمغرافي من حيث الاعمار ، الشيء الذي تغير منذ تطبيق ما يسمى بسياسة التجميع العائلي ، وتعطي الاحصائيات الفرنسية فكرة عن هذا التطور خلال فترة 1975-1982 .

جدول 2-4 تطور البنية الديمغرافية للمهاجرين المغاربة بفرنسا (1975-1982)

معدل التزايد السنوي	1982	1975	
7,5	431,120	280,000	عدد المهاجرين
13,4	167,900	69,468	عدد النساء منهم
—	109,360	-	عدد الشباب (أقل من 25 سنة) الذكور
—	107,400	-	عدد الشباب (أقل من 25 سنة) الإناث
1.38	167,620	152,243	عدد السكان النشيطين (المجموع)
0.65	149,380	142,668	عدد النشيطين الذكور
9.6	18,240	9,575	عدد السكان النشيطين إناث

المصدر: INSEE-إحصاء 1982

ويلاحظ ان معدل تزايد الجالية المغربية بفرنسا مرتفع جدا اذ وصل الى 7.5% سنويا خلال فترة 1975-1982 اما المعدل المتعلق بالنساء فانه وصل الى ضعف ذلك اي 13.4% وهذا في فترة تتميز بايقاف الهجرة من طرف بلدان الاستقبال الاوروبية .

اما عن مستوى السكان النشيطين فإنهم لم يتزايدوا الا بمعدل منخفض (1.38%) ، كما كان المعدل 0.65% فقط عند الذكور منهم ، أما عدد النساء النشيطات فقد تضاعف خلال فترة 1975-1982 بمعدل سنوي يساوي 9.6% الشيء الذي يوضح ان للتجمع العائلي انعكاسات على مختلف الجوانب ، منها الديمغرافية (تصحيح جزئي للاختلالات الاجتماعية) التخفيف من العزلة) . والاقتصادية (مساهمة المرأة اللاحقة في العمل) .

المستوى الثقافي :

ان المستوى الثقافي للعمال المهاجرين ضعيف سواء قبل الهجرة ام طيلة الاستيطان بالخارج بالنسبة للمهاجرين من البوادي 58.6% منهم كانوا يتمتعون بأي مستوى

ثقافي قبل الهجرة ، وتصل هذه النسبة الى 57.3% عند العمال المقيمين بالخارج ، بالنسبة للمهاجرين الذين هاجروا من المدن الى الخارج ، تجدر الاشارة الى ان مستواهم الثقافي اعل من الاولين حيث ان نسبة الاميين منهم لا تتعدى 44.2% وذلك راجع الى توفر فرص التعليم بالمدن .

من هؤلاء المهاجرين من وصل الى المستوى الابتدائي و 18.4% الى التعليم الثانوي اما مستوى التعليم العالي فقد وصل الى 0.2% .

ويلاحظ ان المستوى الثقافي للعمال يرتفع مع مرور الزمن ، اذ كانت تصل نسبة الاميين الى 70.1% قبل 1960 ، والى 50.1% خلال الستينات فانخفضت الى 36.4% في السبعينات كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 2-5 : تطور المستوى الثقافي للمهاجرين من المدن عند الهجرة بالمائة

المستوى الثقافي	للمهاجرين قبل 1960	للمهاجرين خلال الستينات	للمهاجرين خلال السبعينات
متعلم	10.9	50.1	36.4
كاتب	21.7	19.6	11.8
ابتدائي	5.7	19.0	26.8
ثانوي	0.4	9.8	24.2
فني ومهني	0.9	1.0	0.8
عالي	0.4	0.5	0.0
المجموع	100	100	100

ومن الملاحظ ان نسبة المدرسين بالمستويين الابتدائي والثانوي التي كانت لاتفوق 8.1% قد ارتفعت الى 50.1% بالنسبة لمن هاجر خلال السبعينات

المستوى التأهيلي

تجدر الاشارة الى ان المستوى التأهيلي للمهاجرين كان ضعيفا جدا خلال كل مراحل الهجرة ، حيث عرفت تطورا طفيفا بالنسبة للمهاجرين القرويين 94% هاجروا دون ان يكون لهم اي مستوى تأهيلي ، وتصل هذه النسبة الى 85.9% عند المهاجرين المقيمين بالخارج .

اما بالنسبة للمهاجرين الحضريين ، فان الجدول الاتي يوضح مستوى تأهيلهم قبل ان يهاجروا وخلال وجودهم بالخارج .

جدول 2-6 : مستوى تأهيل المهاجرين

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة	بالخارج %
غير مؤهلين	7.3	72.9
عمال بدون تأهيل	53.0	42.9
عمال فلاحون	17.2	6.6
عمال متخصصون	8.1	23.4
المؤهلون	21.7	17.1
صناع تقليديون	1.8	0.6
عمال مؤهلون	14.6	21.7
مستخدمون	4.5	3.8
أطباء	0.8	1.0
المجموع	100.0	100.0

المصدر : الهجرة الدولية .

ويجب التذكير بالتطور الحاصل عبر الزمن في المستوى التأهيلي للمهاجرين قبل الهجرة ، حيث حصل ارتفاع في نسبة المؤهلين منذ الخمسينات .

جدول رقم : 2-7 تطور مستوى التأهيل عند الهجرة

مستوى التأهيل	قبل 1980 (%)	الستينات (%)	السبعينات (%)
غير مؤهلين	90.4	77.3	76.6
عمال بدون تأهيل	56.3	49.7	54.8
عمال فلاحون	28.1	19.1	13.8
عمال متخصصون	6.0	8.5	8.0
المؤهلون	9.6	22.7	23.4
صناع تقليديون	0.0	1.1	2.6
عمال مؤهلون	6.0	16.8	14.5
مستخدمون	2.5	4.4	5.4
أطباء	1.1	0.7	0.9
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هدم ، ص

ويتبين من خلال هذا الجدول ان نسبة المؤهلين قد عرفت ارتفاعا مهما نسبيا حيث تنامت من 9.6% عند الهجرة في الخمسينات وما قبلها الى 23.4% خلال السبعينات وذلك راجع الى تطور الطلب من جهة الاستقلال .

قطاع النشاط والوضعية في النشاط :

بالبوادي :

77.7% من المهاجرين كانوا يشتغلون عند الهجرة في القطاع الاولي ولم يبق منهم الا 15.8% بهذا القطاع في الخارج ، اما الاغلبية منهم فانهم يعملون بالقطاع الثانوي في الخارج (70%) ذلك القطاع الذي كان لا يمس الا 10.8% من العمال قبل الهجرة .

وفيا يخص القطاع الثالث فانه قد عرف تطورا اقل حدة حيث مرت النسب المتعلقة به من 8% قبل الهجرة الى 12.8% بالخارج . اما وضع المهاجر في عمله فانه تقلص 18% من ارباب العمل قبل الهجرة الى 1.7% بالخارج فعرف بذلك تدهورا كبيرا ، لان معظم المهاجرين بالخارج اصبحوا مأجورين (98.2%) ، بعد ان كانوا لا يمثلون سوى 70.1% قبل الهجرة .

بالمدن :

يبقى القطاع الاول هو اهم قطاع بالنسبة للمهاجرين قبل هجرتهم لكن بوزن نسبي اقل بكثير مما هو عليه بالبوادي . وبالنسبة للقطاع الثانوي فانه يبقى اهم قطاع بالخارج بنسبة مماثلة (69.3%) . وتتضح المعطيات المتعلقة بالمدين من خلال الجدول التالي :

جدول 2-8 : قطاعات النشاط قبل الهجرة وبالخارج

قطاعات النشاط	قبل الهجرة %	بالخارج %
الاولي	36.8	13.6
الثانوي	27.1	69.3
- المعادن	1.3	7.9
- الصناعة والصناعة التقليدية	9.6	37.2
- البناء والاشغال العمومية	16.2	24.2
الثالث	25.7	16.8
النقل	2.3	2.9
التجارة والخدمات	23.4	13.9
آخرون	10.6	0.3
المجموع	100.0	100.0

المصدر : هـ - م ، ص - 121

(1) - آخرون : غير مصنفين وغير نشطين .

اما بالنسبة لوضع المهاجر في نشاطه فان 98.1% من المهاجرين مأجورون بالخارج بعد ان كانوا 88% قبل الهجرة . أما ارباب العمل منهم فلم يثلوا سوى 1.1% بعد ان كانوا 12% قبل الهجرة ، ويزر تحليل تطور قطاعات نشاط المهاجرين قبل الهجرة ان وزن الفلاحة عرفت انخفاضا مهما منذ الخمسينات وذلك لصالح التجارة والخدمات والصناعات التقليدية منها والعصرية كما يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم : 2-9 تطور قطاعات نشاط المهاجرين عند الهجرة :

قطاعات النشاط	قبل 1980 %	الستينات	السبعينات %
الفلاحة	81.9	38.3	31.0
- التجارة والخدمات	12.8	21.3	26.7
- البناء والأشغال	12.4	20.4	14.0
- الصناعة التقليدية	4.6	7.1	12.1
والعصرية			
- النقل	1.9	2.9	2.1
- المعادن	1.4	1.4	1.2
- قطاعات أخرى	1.4	6.1	8.6
- غير نشطين	4.1	2.6	4.3
- المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : مدم ، ص 97 .

ويمكس هذا التطور التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال العقود الأخيرة وخاصة منذ الاستقلال . ومن جهة أخرى يستتج من البحوث التي تمت في صيف 1988 ان نسبة الوفرة من المهاجرين أصبحت تتوجه الى الخارج بصفة موسمية او في اطار برامج وتعاقدات رسمية يتم بموجبها تحديد اعداد المهاجرين بدقة ، كما يتم تحديد مدة الإقامة وتاريخ العودة الى المغرب . وقد تم هذه الهجرة اساسا الفلاحين الذين يتوجهون الى جنوب فرنسا ابان الحصاد يتعاقدون احيانا لمدة طويلة ، وذلك لملء الفراغ الحاصل بالريف الفرنسي بعد نزوح الفرنسيين الى المدن ، وعدم تحملهم الأشغال الفلاحية والغنوية . كما تأكد من خلال الاستبيارات المملوءة ان آثار الهجرة على المهاجر تبقى ضعيفة في مختلف الميادين الثقافية منها والمهنية حيث ان جل المهاجرين القرويين ظلوا أميين لا يجنسون القراءة ، ولا الكتابة وعاشوا منزولين ومهمشين اجتماعيا وثقافيا ، وغالبا ما مهاجرون منفردين دون افراد عائلاتهم رغم امكانية التجمع العائلي التي اتاحت لهم مؤخرًا .

ويلاحظ بالنسبة للمهاجرين الحضريين انهم عرفوا تطورا في حالاتهم الاقتصادية والثقافية كما جاء ذلك في نتائج مسح 1976 ، وتأكد من خلال الاستجوابات التي تمت في صيف 1988⁽¹⁴⁾ ان فترة اواخر السبعينات قد عرفت بالنسبة هؤلاء المهاجرين التحاق نسلهم واطفالهم في اطار سياسة التجمع العائلي الممارسة من طرف بلدان الاستقبال . ونجدد الإشارة الى ان العناصر التي جاءت في هذا الباب تم

بطبيعة الحال خصائص المهاجر قبل هجرته وطيلة وجوده بالخارج ، وقد اتضح ان هنالك تبايناً في تطور المهاجرين القرويين والحضرين . اما بالنسبة للمهاجرين العائدين ، فالسؤال المطروح هو هل يوجد نفس التباين في تطورات خصائص هذين الصنفين من المهاجرين .

3- الهجرة العائدة بالمغرب :

شكلت دراسة الهجرة العائدة العمود الفقري لمسحي 1975-1976 وكذلك للاستجابات التي تم انتاجها خلال صيف 1988 (19) ونرمي من خلال هذا الفصل الى ابراز خصائص المهاجرين العائدين لوطنهم بصفة نهائية وما كسبوا من عودتهم هم وعائلاتهم ومجتمعهم من مختلف الزوايا المالية والاقتصادية والثقافية .

- زيارة المغرب ومدة الاقامة بالخارج :

بالبوادي :

84.5% من المهاجرين يقومون بزيارة وطنهم مرة كل سنتين والباقي منهم يزور المغرب بوتائر اقل . فيما يخص انقطاع الهجرة ، نجد ان 81.9% من المهاجرين لم يقوموا باي انقطاع في هجرتهم الى الخارج و 9.8% انقطعوا مرة واحدة و 8.3% انقطعوا مرتين او اكثر وعادوا الى الخارج بعد ذلك .

بالمدين :

تختلف المعطيات بالنسبة للمهاجرين الى الخارج من اصل حضري حيث ان 61.9 منهم يزورون المغرب مرة في كل سنة و 22.9% منهم يقومون باقل من زيارة واحدة في كل سنة و 8.4% يزورون المغرب اكثر من مرة في السنة الواحدة ويفسر علو نسبة هذه الزيارات المتعددة بالروابط العائلية وبالحرص على قضاء الاعياد الدينية بجانب الاهل كصيام رمضان ، وعيد الفطر وعيد الاضحى . وكذلك مشاركة الاسر في حفلات الزواج وافراح الولادات . . .

اما الانقطاع عن الهجرة فانه قد مس 12.3% من المهاجرين مرة واحدة ، و 5.2% مرتين و 7.5% ثلاث مرات او اكثر .

فما يخص مدة اقامة المهاجرين بالخارج قبل عودتهم النهائية الى الوطن فانها تعرف نوعاً من التباين حسب خصائص المهاجر او حسب مسقط الرأس ، تبين ان مدة اقامة المهاجرين اصلي الوسط الحضري بلغت في متوسطها 6.9 سنوات . وبالنسبة لاصلي الوسط القروي وصلت هذه المدة الى 11.2 سنة ، ويتضح من خلال الاحصائيات ان هذه المدة تختلف حسب المسؤولية العائلية التي يتحملها المهاجر فارباب الاسر وازواجهم يقيمون بالخارج لمدة 8.9 سنوات . وتنخفض هذه المدة الى 4.3 سنوات عند الابناء من المهاجرين وهذا يؤكد حرص ارباب الاسر على المكوث بالخارج قصد تكوين رصيد من المال قبل عودتهم وكذلك الصعوبات التي يواجهونها في الرجوع بحكم الاعباء العائلية

التي يتحملونها بالخارج وبالمغرب وحسب المستوى الثقافي ، يتبين ان مدة الاقامة بالخارج تنخفض بارتفاع المستوى الثقافي :

- بالنسبة للمهاجرين الاميين ؛ 9.9 سنوات

- بالنسبة للمهاجرين المتعلمين ؛ 6.2 سنوات

وباعتبار قطاع النشاط ، يتبين ان المهاجرين المشتغلين بالقطاع الفلاحي هم الذين يكثرون اقصر مدة بالخارج :

- عمال في الفلاحة ؛ 4.6 سنوات

- عمال في الصناعة ؛ 7.6 سنوات

- عمال في التجارة والخدمات ؛ 7.8 سنوات

ومن جهة أخرى يتبين من خلال الاستجابات التي تمت خلال صيف 1986 ان هذه الفوارق آخذة في التقلص حيث لوحظ ان جل المهاجرين من اصل قروي او حضري يزورون المغرب مرة في كل سنة ، مع العلم ان انقطاعات الهجرة قد انخفضت كثيرا ولا تعني الا المهاجرين المرغمين على ذلك ، ولم تعد اختيارية كما كان عليه الامر من قبل كما لوحظ ان الفرق الموجود في مدة الاقامة اخذ يتقلص .

وحسب بيانات المكتب الوطني الفرنسي للهجرة ، تتميز الهجرة المغربية الى غاية منتصف السبعينات بدوران (او تعاقب) مرتفع حيث ان عدد المهاجرين المغاربة الى فرنسا وصل الى 278970 عاملا و 134778 فردا من افراد أسر المهاجرين ، وذلك ما بين 1968 و 1975 ويغزو هذا العدد عدد المهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا سنة 1975 حسب احصاء السكان ، مما يدل على ان عددا كبيرا من المهاجرين عادوا الى وطنهم في فترة 1968 - 1975 ويؤكد نفس المصدر ان عدد المغاربة المقيمين بفرنسا قد تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة⁽³⁾ .

خصائص المهاجرين العائدين :

من بين اهداف هذا البحث نريد تتبع وضع المهاجرين العائدين منذ المرحلة السابقة لهجرتهم مورا ، بوجودهم بالخارج ووصولا الى عودتهم ، ولقد اعتمدت منهجية ملائمة لهذه الغاية في المسحين المذكورين واستجابات صيف 1986 (21) . وفيما يلي بعض العناصر المتعلقة بتطور خصائص العائدين :

مستوى التأهيل :

البوادي :

كان 81.4% من المهاجرين بدون تأهيل قبل هجرتهم الى الخارج ووصلت هذه النسبة الى 84.1% في الخارج و 80.4% بعد العودة ، ويرز هذا تزايد عدد المؤهلين عند المهاجرين العائدين ، ويوضح الجدول الآتي تفاصيل هذه النسب :

جدول رقم 3-1 تطور مستوى تأهيل المهاجري القرويين العائدين :

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة %	بالخارج %	بعد الرجوع %
بدون تأهيل :	91.4	84.1	80.4
- عمال دون تأهيل 5	30.4	48.6	26.8
- عمال فلاحون	58.0	8.1	48.0
- عمال متخصصون	3.0	27.4	5.6
مؤهلون :	8.6	15.9	19.6
- عمال مؤهلون	3.3	10.0	10.9
- صناع تقليديون	1.7	2.2	2.8
- مستخدمون	2.6	3.4	3.1
- أطر	1.0	0.3	2.8
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ ت ، ص 128 .

يتضح من خلال هذه المعطيات ان جل العمال غير المؤهلين كانوا قبل هجرتهم عمالا فلاحين وبقيت هذه النسبة مرتفعة بعد عودتهم الى المغرب : 48% أي بنقصان 10% ، وذلك لصالح المؤهلين الذين ارتفعت نسبتهم من 8.6% إلى 19.6% .

جدول رقم 3 : 3- عدد المهاجرين المغاربة بفرنسا حسب مستوى التأهيل

السنوات	مهاج		مهاج خصصون		مهاج فتيون		اطر وتقنيون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1967	6095	45,2	5870	43,2	1513	11,2	47	0,3	13525	100
1968	6091	45,7	5346	40,1	1385	14,0	37	50,3	13339	100
1969	6823	35,3	7965	41,3	4485	23,2	42	0,2	19335	100
1970	12185	50,6	8143	33,8	3696	15,4	53	0,2	24077	100
1971	11775	56,9	5456	26,3	3398	16,4	52	0,3	20681	100
1972	8.500	63,8	5187	38,9	3600	27,0	41	0,3	17328	100
1973	12788	47,8	9875	37,3	3894	14,6	91	0,3	26748	100
1974	7982	56,7	4745	33,7	1284	9,0	81	0,6	14072	100
1975	603	20,8	1952	67,2	297	10,2	53	1,8	2905	100
1976	385	21,4	1192	66,1	204	11,3	21	1,2	1802	100
1977	286	22,0	848	65,1	139	10,7	29	9,2	1300	100
1978	107	42,6	80	31,9	46	18,3	18	7,25	251	100
1979	53	26,5	64	32,0	50	25,0	33	16,5	200	100
1980	38	7,9	405	80,3	31	6,1	30	6,0	504	100
	73711	47,3	57246	36,7	24482	15,7	628	0,4	156087	100

المصدر : المكتب الوطني للهجرة بباريس (ONI)

رغم ان هذه الاحصائيات لا تشمل سوى المهاجرين الرسميين الذين تم تسجيلهم بصفة منتظمة (22) فانها تبرز الوزن النسبي للاطر والتقنيين المغاربة المهاجرين الى فرنسا والذي تصاعد من 0,3% سنة 1973 الى 16,5% ، كما تزايدت نسبة العمال المهنيين الذين مثلوا ربع الوافدين الى فرنسا في نفس السنة بعد ان كانوا لا يمثلون سوى 11,2% سنة 1967 .

تطور قطاع النشاط للمهاجر ووضعه في نشاطه :

بالبوادي :

بالنسبة للهجرة العائلة الى المغرب ، لوحظ ان ثمانية مهاجرين من اصل عشرة كانوا يشتغلون بالقطاع الاولي قبل الهجرة . وتحولت هذه النسبة الى القطاع الثانوي بالخارج . وعند العودة الى الوطن بقي منهم سبعة (من اصل عشرة) بالقطاع الذي يبرز فكرة عدم استفادة المهاجرين من تجربتهم بالقطاع الثانوي بعد عودتهم الى المغرب . والى جانب ذلك ، تضاعفت نسبة المهاجرين العاملين في القطاع الثالث اذ ارتفعت من 8,2% قبل

يلاحظ اتجاه مشابه حيث ان جل العمال هاجروا بدون تأهيل (80.1%) ،
وانخفض عدد غير المؤهلين منهم الى 89.8% بعد العودة ، وتم هذا التطور لصالح
المؤهلين الذين ارتفعت نسبتهم من 19.9% الى 30.2% كما يتبين ذلك من خلال
الجدول الآتي :

جدول : 3-2 تطور مستوى تأهيل المهاجرين الحضريين :
العائدون

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة %	بالخارج %	بعد الرجوع %
بدون تأهيل :	80.1	77.2	69.8
- عمال مؤهلين	48.4	55.5	41.5
- عمال فلاحون	23.3	6.7	14.3
- عمال متخصصون	8.4	15.0	14.0
مؤهلون	19.9	22.8	30.2
- عمال مؤهلون	13.7	17.5	20.9
- صناع تقليديون	1.9	0.3	0.8
مستخدمون	3.7	2.8	5.8
- اطر	0.6	2.2	2.7
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هدم ، ص 128 .

وفيما يتعلق بتطور مستوى تأهيل المهاجرين الى الخارج نجد الإشارة الى انه حصل
في السنين الأخيرة نوع من الاختيار من طرف بلد الاستقبال حيث سمح لاعداد قليلة
بالمهجرة شريطة ان تتوفر على مستوى عال من التأهيل والتكوين ، ذلك ما يتبين من خلال
التطور الحاصل بين 1967 و 1982 بفرنسا .

الهجرة الى 16.7% بعد العودة وجلهم يتعاطى التجارة بعد العودة . ذلك مايتأكد من خلال تطور وضعية المهاجرين في النشاط حيث أن نسبة المهاجرين أرباب الاعمال ارتفعت من 32.6% قبل الهجرة الى 44.6% بعد العودة .

جدول رقم 4-3 : تطور قطاع نشاط المهاجرين القرويين العائدين (١) .

قطاع النشاط	قبل الهجرة/ %	بالخارج/ %	بعد العودة/ %
القطاع الاول	79.9	7.9	69.6
القطاع الثانوي	8.2	78.7	9.4
القطاع الثالث	8.2	9.8	16.7
اخرى (2)	3.7	1.8	4.3
المجموع	100.0	100.0	100.0

(١) غير المصنفين وغير النشيطين

(2) المصدر ص 81

كما تطور قطاع النشاط بالنسبة الى المهاجرين المغاربة منذ 1967 كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي .

جدول 3-5 : توزيع العمال المغاربة المستقرين بفرنسا الذين هاجروا خلال فترة حسب القطاعات الاقتصادية .

البناء والأشغال المعمومية	الخدمات التزلية	الفلاحة والغابات	النسيج	البنة	إنتاج الفلال	المعادن	تقل خدمات عمومية	المجموع
1967	180	2156	563	4301	1321	2237	2627	18525
1968	241	2549	544	4201	1651	1586	2372	13339
1969	471	3492	496	6373	2984	2810	2389	19335
1970	454	5288	700	6997	3736	2167	3413	24077
1971	459	6455	1001	5707	2105	1544	3184	30881
1972	426	3990	1055	5284	2224	809	3473	17328
1973	498	5480	1672	7376	4233	918	6226	26/48
1974	216	3576	622	3419	1206	1643	3021	14072
1975	37	247	219	143	54	1463	680	2905
1976	63	158	196	144	36	806	419	1803
1977	41	76	141	108	19	538	372	1300
1978	3	29	52	25	11	2	125	251
1979	1	24	37	16	7	—	115	200
1980	277	21	26	21	11	2	146	504
للمجموع	3355	33531	7314	44068	19600	3198	28562	15606

يرجع انخفاض عدد المهاجرين الوالدين الى فرنسا منذ سنة 1975 الى القرار الصادر عن الحكومة الفرنسية (4/1975) الرامي الى توقيف الهجرة .
المصدر : المكتب الوطني للهجرة (ONT)

بالمدين :

يتضح من نتائج مسح 1978 بالنسبة الى المهاجرين العائدين أن 41.5% منهم كانوا يشتغلون بالقطاع الاول قبل الهجرة ، وتحولت هذه النسبة الى 14.3 بالخارج و 21.4 بعد الرجوع .
اما نسب القطاع الثانوي المائلة فانها تطورت من 25.6% الى 23.9% على التوالي ، يأخذ القطاع الثالث حصة الاسد عند العودة لانه وصل الى 41% بعد ان كان يمثل 26.4% فقط قبل الهجرة و 19.1% بالخارج . أما عن الوضعية في النشاط ، فنسبة ارباب الاعمال هي 12% قبل الهجرة ، 4.2% بالخارج و 38.9% بعد العودة ، وجل هؤلاء العائدين يمارسون أنشطة تجارية . وفيما يلي تفاصيل هذه المعطيات :

جدول 3-6 : تطور قطاع نشاط المهاجرين المصريين العائدين (١) :

قطاع النشاط	قبل الهجرة	بالخارج %	عند العودة %
أول	41.5	41.5	31.4
ثاني	25.6	66.3	23.9
أي :			
- معادن	1.1	23.9	0.6
- الصناعة			
والصناعة التقليدية	8.2	24.7	9.0
- البناء والأشغال			
العمومية	18.3	17.7	14.3
الثالث	26.4	19.1	41.0

(١) المصدر : عدم ، ص ١٢٢

(2) غير مصنف وغير نشيط

أي : النقل	3.1	2.0	5.3
التجارة والخدمات	23.3	17.1	35.7
آخرون (2)	8.5	0.3	13.7
المجموع	100.0	100.0	100.0

الانتظام في العمل :

يعرف المهاجرون تقلبات هامة في عملهم خلال سيروية الهجرة مع اختلاف ملموس بين الوسمطين القروي والحضري .

بالبوادي :

52% من المهاجرين كانوا في حالة عمل موسمي قبل الهجرة فصارت نسبتهم بالخارج تزايد لتصبح 38.4% عند العودة . اما نسبة المهاجرين ذوي العمل الدائم فانها تطورت من 52% الى 90.8% الى 53%

اما عدد العاطلين فقد كان 7% قبل الهجرة و8.5% بعد العودة ، ولم يسجل أي عاطل بالخارج .

يستنتج من هذه المعطيات ان نسبة العاطلين كانت ضعيفة قبل الهجرة ، الشيء الذي يؤكد ، بالنسبة للمهاجرين العائدين أن البطالة ليست السبب ولا الدافع الاساسي الى الهجرة ، ومن جهة أخرى ينحصر تحسين الانتظام في العمل في مرحلة الهجرة حيث تبقى نسب العاطلين والمؤقتين بعد العودة في نفس المستوى الذي كانت عليه قبل الهجرة .

بالمدين :

تبقى الملاحظة السابقة صالحة بالنسبة للمهاجرين من المدن اذ تنامت نسبة العاطلين

من 3.2% قبل الهجرة الى 9.2% بعد العودة ، وكانت 0.4% بالخارج .
وفيا ينقص الموسمين فقد كانت نسبتهم 37.0% قبل الهجرة و 8.1% بالخارج و
22.3% بعد العودة . اما بالنسبة لاصحاب العمل الدائم فان نسبتهم تطورت من
51.4% الى 91.4% و 57.8% .

أسباب العودة :

كانت أسباب عودتهم من الخارج من بين الاسئلة المطروحة على المهاجرين العائدين
الى المغرب بصفة نهائية وتباين الاجوبة بين البوادي والمدن كمايلي :

بالبوادي :

وقع تصنيف الاسباب الى ثلاثة انواع :

الاقتصادية :

- 16.8% عادوا بسبب حصولهم على التقاعد .

- 18.8% لصعوبة وجود عمل .

- 34.0% ليعملوا ببلادهم .

ولم يحدد البقية أي سبب اقتصادي مضبوط .

العائلية :

- 18,5% عادوا ليؤمنوا تربية أطفالهم و 37,7% ليساعدوا أسرهم وليس لبني

ماتبقى أي سبب عائلي واضح .

اجتماعية :

37,8% عادوا بسبب حنينهم الى الوطن و 19.7% لانهم لا يطبقون العيش

باوروبا ، وما بقي لم يشر لأي سبب ذي طابع اجتماعي .

بالمدن :

نجد أن 14.8% من المهاجرين عادوا لوطنهم بسبب نهاية التعاقد مع المشغل او

عدم وجود العمل . و 28.3% عادوا ليلارسوا الأعمال ببلادهم و 6.6% لعدم قدرتهم

على تحمل العيش بأوروبا .

اما مساعدة الاسرة وتربية الاطفال فانها تم 5.3% من المهاجرين العائدين .

ولقد عرفت هذه الاسباب تطورا بالنسبة لمختلف المهاجرين حسب عقود هجرتهم .

جدول رقم 3-7 : تطور اسباب العودة :

اسباب العودة	قبل 1990 %	الستينات %	السبعينات %
تربية الأطفال	4.5	6.2	0.0
نهاية التعاقد مع صعوبة وجود العمل (١)	10.6	23.4	54.6
العودة للمهنة بالمغرب (١)	54.5	54.4	38.2
عدم القدرة على العيش بأوروبا (١)	15.2	16.0	3.6

المصدر : هدم ، ص (٨)

(١) مع اسباب اخرى مشابهة وقع تركيبها بالنظام .

وهكذا يتضح ان مايقرب من مهاجرين اثنين من اصل عشرة كانوا الى غاية الستينات يعودون الى بلادهم بمبادرة منهم .

اما في السبعينات فان اكثر من نصف المهاجرين العائدين ارغموا على ذلك لعدم توفر العمل . كما يلاحظ تراجع في نسبة عدم القدرة على العيش بأوروبا (رغم مايعاني العمال من ميز عنصري متزايد اصبحوا مضطرين الى البقاء بالخارج . . .) .
آثار الهجرة :

اعتمدت طريقتان لابرز آثار الهجرة على المهاجرين واسرهم وذلك بمقارنة وضعتي الاسر المهاجرة والاسر غير المهاجرة على مختلف خصائصها من جهة ، وبتتبع الاسر المهاجرة في مطافها المجري حتى نعزل مانتج عن الهجرة من تطورات وتغيرات في ميادين السكن والموارد ، وطبيعة الاستغلايات الاقتصادية والتشغيل وطرق الانتاج الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة . ونظرا لما لهذا الجانب من اهمية مستطرق للدراسة الوسط القروي والحضري ، كلاً على حدة .

بالوسط القروي :

تبرز مقارنة أسر المهاجرين وغير المهاجرين ان اهم مورد هو محمولات المهاجرين بالنسبة للاولين 67.5% وتليه الفلاحة كمورد ثان 58,9% اما بالنسبة لالاسر الثانية فاهم مورد هو الفلاحة (54.9%) والموارد الثاني يتعلق بالانشطة غير الفلاحية (23) (69.4%) (23)

ومن جهة اخرى ، لوحظ ان عدد الاسر التي لا تتوفر على استغلاية اقتصادية ، انخفض من 24.8% قبل الهجرة الى 16.4% بعدها ، وذلك ما يوضح الآثار الايجابية للهجرة على الاسر المستفيدة من عائد الهجرة . كما حصل ارتفاع في مساحات

الاستغلاليات بالنسبة لربع اسر المهاجرين . وفي نفس الاتجاه ، تبين أن 38.6% من اسر المهاجرين التي كانت لا تتوفر على أي قطعة من الأرض توصلت إلى اقتناء قطعة أرض فلاحية بعد الهجرة (24)

- بالنسبة للملك الانعام ، نجد أن 34.3% من المهاجرين الذين كانوا لا يملكون أي رأس من الانعام توصلوا إلى شرائها بعد الهجرة .

- أما استعمال الري في الفلاحة بعد الهجرة فإنه قد ارتفع عند الاسر من 4.6% قبل الهجرة إلى 8.6% بعد الهجرة

وفيما يتعلق بالتشغيل تضاعفت نسبة الاسر المشغلة لليد العاملة من 10.8% قبل الهجرة إلى 21.8% بعد الهجرة .

وارتفع كذلك استعمال الآلات الفلاحية عند اسر المهاجرين فتحولت نسبتها من 5.5% إلى 32.2% ، مع تزايد في عدد الاسر التي تستعمل الاسمدة في الفلاحة من 58% قبل الهجرة إلى 66.4% بعد الهجرة .

أما تسويق المنتوجات الفلاحية الذي يعتبر مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا مهما ، فقد ارتفع من 74.8% من الاسر التي كانت تخصص منتوجاتها للاستهلاك الذاتي فلم يبقى إلا 68% بعد الهجرة . كما تكاثرت عدد الاسر التي تمارس أنشطة غير فلاحية ، 5.5% من الاسر التي كانت تمارس الفلاحة والتي تحولت إلى أنشطة أخرى وخاصة التجارة منها بعد العودة .

وبين الجدول الآتي مساهمة دخل الهجرة في انجازات الاسر المهاجرة .

جدول رقم 8-3 : توزيع الاسر حسب نسبة مساهمة دخل الهجرة في المنجزات .

نسبة المساهمة	اقل من 40%	من 40% إلى 70%	80% وأكثر من 80%	المجموع
بدون منجزات	-	-	-	20.1
منجزات	3.3	7.8	88.9	79.9

يلاحظ أن من بين كل عشر اسر من المهاجرين حققت ثمانية انجازات ، ومول جلها (88.9%)

هذا الانجاز بدخل الهجرة .

كما يوضح الجدول الآتي ميادين هذه الانجازات مع نسبة المساهمة من دخل الهجرة

جدول 3-9 : توزيع الامر حسب ميادين الانجاز التي حصل تمويلها من دخل الهجرة .

نسبة الامر %

71.6	- السكن العائلي
3.3	- سكن الكراء
26.3	- أرض
14.7	- أنعام
3.7	- آلات فلاحية
1.5	- بناءات فلاحية
	- انجازات فلاحية
4.1	- اخرى
1.2	- الصناعات التقليدية
2.7	- التجارة
1.7	- النقل
0.2	- مستودع (الخارج)
1.0	- فندق أو مطعم
0.0	- الصناعة
	- انجازات أخرى غير
1.3	فلاحية
7.3	- انجازات مختلفة

ونلاحظ ان اهم انجازات المهاجرين القرويين تنحصر في بناءات عائلية لانها تم ثلثه اربع المهاجرين ولها إقتناء الأرض والأنعام . اما الانجازات الصناعية او الانجازات في القطاعات المنتجة فانها شبه منعدمة .

بجانب هذه العناصر التي استخلصت من المسح الاحتمالي المنجز بالبوادي المغربية سنة 1975 نضيف بعض العناصر المستنتجة من دراسة حالات وقع اختيارها . يتأكد ان جل الحالات المدروسة تبرز ما لوحظ في البحوث الماضية حيث ان معظم المهاجرين قد حققوا انجازات كثيرا ما تنحصر في بناء المنزل واقتناء أرض فلاحية . فمنهم من هاجر كعامل فلاح كان يشتغل بضبعة فلاحية كمأجور فعاد الى قريته واشترى أرضا فلاحية تترواح مساحتها ما بين هكتارين و10 هكتارات ، وقام ببناء منزل واسكن افراد أسرته ونظم استغلال أرضه ومنهم من اكتفى بشراء أنعام واشترى منها اخرين ، ومنهم من لم يحقق اي استثمار وخاصة المهاجرين الموسمين او لم يقلحوا في هجرتهم ، وعادوا بدون رصيد ولا رأس مال . كما ان هنالك بعض المهاجرين الذين فضلوا الإقامة بالمدينة بعد عودتهم الى الوطن . ومن بين الاسباب المقدمة نجد الاهتمام بالاشغال الفلاحية والحياة بالبادية - فاشترى منازل بمدينة فاس او بمدينة سلا او

تفلفت أو الحسيمة وتعاطى الكثير منهم التجارة او مهناً وسيطة (285)

بالمثلث :

يتضح من مقارنة اسر المهاجرين مع الاسر الاخرى ان اهم مورد بالنسبة للمصنف الاول هو دخل الهجرة (73%) ويليهِ العمل المُجور (28%) والفلاحة (24.5%) ثم المقاولات التجارية والمتخصصة في الخدمات (15%) والمقاولات الصناعية التقليدية والعصرية (11%) اما بالنسبة لاسر غير المهاجرين فان اهم مورد هو العمل المُجور 55% وتليهِ المقاولات في التجارة والخدمات (31%) ثم الفلاحة (12%) والمقاولات الصناعية التقليدية منها والعصرية (5%) .

ويمكن ان نستخلص من هذه المعطيات ان اسر المهاجرين تستفيد من استمرارية في الموارد حيث ان خسارة أجرة المهاجر عند الهجرة يعوض بالتحويلات التي يقوم بها المهاجر طيلة اقامته بالخارج .

وفيما يخص أهمية التحويلات نلاحظ ان مايقرب من تسع اسر للمهاجرين من بين عشر تتوصل بتحويلات من الخارج مع العلم ان ثلثي هذه التحويلات تفوق الحد الادنى للاجرة بالمغرب .

اما عدد الاسر التي تملك مقاولات فلاحية وغير فلاحية فانه يتوزع على النحو التالي بالنسبة لاسر المهاجرين واسر غير المهاجرين :

جدول رقم 103 : المقاولات غير الفلاحية :

وجود مقاولات	اسر مهاجرين	
	قيل الهجرة	حاليا
نعم	11.8	14.6
لا	88.2	85.4
المجموع	100.0	100.0

المصدر : مدم ص 182 .

تتزايد نسبة الاسر التي توصلت الى مقاوله غير فلاحية بـ 24% بعد الهجرة ، ورغم هذه الزيادة ، تبقى نسبة الاسر غير المهاجرة التي تتوفر على مقاوله غير فلاحية اعلى من نسبة الاسر الاولى .

اما المقاولات الفلاحية ، فان 23.6% من الاسر المهاجرة كانت تتوفر لها - وانخفضت هذه النسبة الى 22.6% ، وذلك ناتج عن الهجرة . اما عند الاسر غير المهاجرة فان النسبة لا تتعدى 14.7% اي اقل بكثير من الاسر الاولى . وتندفع هذه النسب الى التفكير في ان للاسر المهاجرة من المدن علاقات بالبوادي وبالنشطة الفلاحية اكثر من الاسر غير المهاجرة ، الشيء الذي تؤكد اهمية الموارد الفلاحية بالنسبة للاسر المهاجرة (45.5%) مقابل (11.8%) عند الاسر غير المهاجرة .

وفيا يخلص تأثير الهجرة على نوع القطاع الاقتصادي ابرز مسح 1978 انخفاضاً لعدد الاسر التي لها أنشطة في القطاع الصناعي بعد رجوعها من الهجرة (من 39.4% الى 30.7%) وذلك لصالح القطاع الثالث (من 56.8% الى 66.0%) حيث تكاثرت التجارة الصغيرة والمقاهي والمطاعم المتوسطة الحجم .

ومن الملاحظ ان هذا التطور يؤدي الى توزيع يشابه بكثير البنية الموجودة التي هم الاسر غير المهاجرة ، وكان الهجرة تعتبر بمثابة عامل طبيعي تدفع العائدين الى اقتداء أنشطة غير المهاجرين ، ولا شك ان البنات الاقتصادية المحلية لها بدورها تأثير في جلب المهاجرين وتوجيههم الى الأنشطة الممارسة . ونرى ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول 11-3 : توزيع الاسر حسب قطاعات النشاط للمقاولات غير الفلاحية .

قطاع النشاط	اسر مهاجرة	
	قبل الهجرة %	بعد الهجرة %
صناعة عصرية وتقليدية	39.4	30.7
منها :		
- تغذية ونسيج	19.3	15.3
- صناعات اخرى	20.1	15.5
القطاع الثالث	56.8	66.0
منه :		
- تجارة صغيرة	42.1	48.4
- تالفي	14.7	17.6
آخرون :	3.9	3.3
مجموع	100.0	100.0

المصدر : هدم ، ص . 162

ومن جهة اخرى ، ارتفع مستوى التشغيل بصفة ضعيفة عند المهاجرين العائدين حيث تصاعدت نسبة المشغلين من 44.3% قبل الهجرة الى 46.2% بعد العودة ، وتبقى هاتان النسبتان مرتفعتين بالمقارنة مع نسبة التشغيل عند الاسر غير المهاجرة التي لاتعدى 41.1%

اما مقارنة سكن الاسر المهاجرة والاسر الاخرى فانها تبرز ان جل الاسر الاولى تقطن بالسكن التقليدي «88%» مقابل 79.2% للأسر الاخرى مع نسبة ضعيفة منهم بالسكن العشوائي «7%» .

وتتضاعف هذه النسبة الاخيرة عند الاسر غير المهاجرة حيث تصل الى 14% كما ان حجم السكن يرتفع عند الاسر المهاجرة بـ 2.8% حجرة كمتوسط مقابل 1.8 حجرة عند

الامر غير المهاجرة . ونلخص تجهيزات السكن بالنسبة لصفحي الامر من خلال الجدول الاتي ، والذي يظهر تفوق الامر المهاجرة في هذا الباب :

جدول 3-2 توزيع الامر حسب تجهيز السكن (نسب مئوية)

التجهيزات نوع الامر	الماء	الكهرباء	المطبخ	المرحاض	المجاري	الحمام
مهاجرة	61.2	78.1	85.4	89.8	71.1	19.6
غير مهاجرة	50.4	66.6	71.0	81.9	67.8	12.5

المصدر: مدم ، ص ١٧٢

وفيما يتعلق بنسبة المالكين للسكن ، تجدر الإشارة انها مرتفعة عند امر المهاجرين حيث تصل الى 87.1% مقابل 50.1% بالنسبة لامر غير المهاجرين ، اما نسبة المكثرين فانها وصلت الى 85.7% عند الامر الاولى و 41.3% عند الامر الثانية .

في نفس الاتجاه ، نجد ان 8.2% من امر المهاجرين تمتلك سيارة مقابل 7.3% عند الامر الاخرى وبالنسبة للطباخات بالغاز ، فالنسب المماثلة هي 83% و 83.6% على التوالي . واذا وقع اهتمامنا على انجازات المهاجرين نلاحظ من خلال نتائج نفس المسح المذكور ان 54.6% من امر المهاجرين حققت انجازات تفصيلها كالتالي :

ثمانية من عشرة في السكن ، واحد من عشرة في الفلاحة ، واحد من عشرة في القطاعات الاخرى ، وتحققت جل هذه الانجازات بالمدينة 80.7% اما الانجازات الفلاحية التي تمت بالبوادي فهي بنسبة « 5.7% » وان القسط الاوفر من هذه المنجزات « 80% » قد وقع تمويله بدخل الهجرة 70% واكثر وتجب الإشارة الى ان 1.2% من المهاجرين حققوا انجازات بالخارج ، وتختلف بنية استشاراتهم :

59% من الانجازات تمت في ميدان السكن .
23% - من الانجازات تمت في ميدان التجارة .
6% في ميدان الخدمات «مطاعم وفنادق» .

ويمكن استنتاج الملاحظات التالية فيما يتعلق بهذه المنجزات ومن خلال مسح 1978 تبين أن مكانة السكن في اهتمامات المهاجر الذي يحرص على تحسين حالة سكن أسرته كبرهان لنجاح هجرته .

- الاستثمار الفلاحي الذي يحتل المرتبة الثانية بالنسبة للمهاجرين من المدن ، وذلك مايمكن تفسيره ، بالاصل القروي للمهاجر والعلاقات المستمرة بالوسط القروي .

- ضعف الاستثمارات في الميادين غير الفلاحية .

- تظني الجوانب الاجتماعية والسكن والاقتصادية مع المضاربات ، وذلك يتبين من خلال اهمية اقتناء الارض وتعاطي الانشطة التجارية حيث تكون الاثار الاقتصادية ضعيفة ومحدودة على مستوى الانتاج والانتاجية والتشغيل .

وتؤكد هذه الملاحظة من خلال الاستجابات المنجزة في صيف 1988 حيث ان جل المهاجرين العائدين الى المدن لا يستثمرون اموالهم في القطاعات المنتجة ، وهمهم الاول هو بناء سكن لائق من حيث حجمه ونوعه او اقتناء سكن جاهز ، ويليهِ شراء سيارة وتجهيزات منزلية كالثلاجة والتلفزيون والفيديو وماشابه ذلك ، اما الانشطة التي لوحظت عند معظم المهاجرين فهي ممارسة التجارة . وانشاء مقاولات صغيرة في ميدان البناء ، والمطاعم والفنادق الصغرى والصناعة التقليدية ميكانيكي او سيارة تكسي «اجرة» او شاحنة او جرار . ومنهم من يكتفي بالبحث عن عمل بصفة مأجور ونادرا مايشتري احدهم اسهما في الشركات الصناعية . وتبين ان هنالك حالة واحدة لمهاجر عائد اشترك في انشاء معمل صغير للنسيج بمبلغ يساوي 100,000 درهم لكنه يواجه صعوبات في تسويق منتوجه نظرا لضيق السوق من جهة ولعدم ملائمة منتوجه مع الطلب المحلي من جهة اخرى ، وقد انشئت هذه الشركة بصفة تلقائية ويدون اي دراسة مسبقة للسوق والطلب . (28)

وجرى استجواب مع مهاجر عائد ولد بفرنسا «ارجانطوي» فضل العودة الى بلاده في سن 22 والتحق بمعمل صنع الانابيب ، حيث يشتغل كمستخدم اداري ، مكلف موفق بالتسويق والعلاقات التجارية مع زبناء الشركة . (29) وتجدر الاشارة الى ان هذا المهاجر من الجيل الثاني من عائلة حرصت على تربيته على الطريقة المغربية الشيء الذي اثر على سلوكه بمجرد بلوغه سن الرشد ، فاتخذ قرار الالتحاق بوطنه واندمج في مجتمعه اقتصاديا وثقافيا وخلقيا . فهو متزوج وأب لطفلين .

كما حصل استجواب مع مهاجرة توجهت الى فرنسا سنة 1973 في سن 17 في اطار التجمع العائلي حيث كان ابوها مهاجرا وحده ، فأتت دراستها الثانوية والعالية وأخذت تشتغل منذ خمس سنوات كاطار عال في ميدان الاعلاميات وشرعت مع اسرتها في تمهيد الرجوع الى المغرب حيث وجدت عملا بالقطاع الخاص ، ستتقاضى فيه اقل من نصف الاجرة المحصل عليها بفرنسا ، ورغم ان هذا الرجوع سيؤدي بها الى عدة مشاكل من حيث الاندماج الاجتماعي ، فانها تفضل الاستيطان بمجتمعها . (30)

وهناك حالة مماثلة لشابة مغربية في سن 25 قضت 20 سنة بفرنسا تدخل هي الاخرى في صنف مايسمى بالجيل الثاني، قطعت كل اشواط التعليم بفرنسا تسعى الى العودة الى بلادها مع اسرتها لتستقر بوطنها ، وتلج على الجانب الثقافي وعلى ضرورة المحافظة على الشخصية الثقافية المغربية التي تربطها بالوطن رغم مانعها من ايجابيات للهجرة حيث انها استفادت من هجرتها بفرنسا من عدة جوانب ، لكنها تشير الى صعوبة اندماجها بالمغرب لانها لاحظت نوعا من الفرق بينها وبين اخوانها المغاربة ، وقالت في هذا الباب «رغم الطريقة التي ينظر الي بها ورغم الملاحظات الموجهة الي والتي تذكرني بأني مختلفة عن الآخرين ، فاني اشعر انني في وطني . .

وأفضل ان اكون اجنبية في وطني على ان اكون مهاجرة من الجيل الثاني بفرنسا (20)
ومن خلال الاستجابات التي تمت بمدينة الحسيمة ، نلاحظ ان توزيع اسر المهاجرين
حسب جواهم على السؤال «ماهي آثار الهجرة عليكم . وعلى عائلتكم وبلدكم» يتم كالتالي
بنسبة :

تحسين مستوى العيش	الزيادة في البناء	انخفاض البطالة	خلق أنشطة جديدة	اجوية اخرى	بلدون تأثير	المجموع
%46	%24	%14	%6.5	%5.8	%4.7	100

ولاحظنا من خلال اجوبة بعض الأسر بهذه المدينة الحالات التالية :

- المهاجرين عادوا في حالة صحية سيئة .
- حالتنا طلاق ناتج عن الهجرة .
- زواج مهاجر واحد باجنبية ،
- أثر سيء للهجرة على تربية الابناء في أسرة واحدة .

ومن جهة اخرى ، سجلت حالتان استفادتتا من الهجرة في تجربتهما المهنية ، ومن
جهة اخرى نلاحظ على مستوى المناطق المعنية بالهجرة كآقاليم اكدير والناظور والحسيمة
التي شملها المسحان وأقاليم اخرى كورزازات والراشدية وفاس وتازة ووجدة ومكناس ،
انها استفادت من عائد الهجرة حيث ادى في غالب الاحيان الى تنشيط قطاع البناء والعقار
وميدان الخدمات ، وتجدر الاشارة الى ان للزواج المالي الناتج عن الهجرة مساوئ لوحظت
على مستوى اقتصاديات هذه المناطق ، منها ارتفاع ملموس في أسعار المنتجات والخدمات
التي تتحمل ضغط الطلب الناتج عن القوى الشرائية للمهاجرين ، الشيء الذي يؤدي الى
عدم توازن بين طاقات الانتاج المحلي والدفع القوية لطلبات المهاجرين وخاصة في ميدان
العقار وبصفة خاصة في مواسم الرجوع .

اما آثار الهجرة على الصعيد الوطني ، فان التحولات المالية قد تطورت كالتالي :

جدول رقم :

السنة	المبلغ	معدل التزايد السنوي %
1960	٦٠ مليون درهم	
1970	317 مليون درهم	18.1
1980	4148 مليون درهم	29.3
1981	5242 مليون درهم	26.4
1982	5115 مليون درهم	-2.4
1983	6515 مليون درهم	27.4
1984	7681 مليون درهم	17.9
1985	9732 مليون درهم	26.7

يتبين ان هذه التحويلات آخذة في التزايد المستمر خلال ربع القرن الاخير حيث
تضاعفت 162 مرة وعرفت معدل تزايد يساوي 22.6% وبما يلاحظ هو ان هذه التحويلات

تتأثر بسياسة الدولة في هذا الباب بشكل مباشر ، فبمناسبة منح مكافأة 5% للمبالغ المحولة التي أنشأت سنة 1973 تصاعد حجم الأموال المحولة ، وانخفض 2.4%- بعد سنة 1981 حينما تم حذف هذه المكافأة .

لكن هذا التزايد يجب أخذه بشيء من الحذر منذ سنة 1983 حيث أخذت قيمة الدرهم تناقص بالنسبة للعملة الأجنبية ، وخاصة سنة 1985 وان نسبة تخفيض الدرهم بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي وصلت الى 48% منذ اغسطس 1983 وإلى مارس 1988 و 89% بالنسبة للدولار الأميركي خلال نفس الفترة ، واعتبارا لهذا الاتجاه ، فمن المرتقب ان التحويلات ستتكاثر خلال السنوات المقبلة⁽³⁰⁾ . وتضاف الى هذه التحويلات التي تتم عن طريق القنوات الرسمية ، الأموال التي تصحب المهاجرين في زيارتهم للمغرب وكذلك الأموال التي تتم مقايضتها بصفة مباشرة من طرف العمال .

وتمثل التحويلات الرسمية خلال السنوات الأخيرة مايقرب من نصف عائدات التصدير وتعادل تقريبا مداخل السياحة والفوسفات «الثروة المعدنية الأولى بالمغرب» . اما بالمقارنة مع المتوج الداخلي الخام فقد مثلت التحويلات عن القنوات الرسمية 7.3% سنة 1984 و 8.1% سنة 1985 .

واستنادا الى نتائج مسح نظم بفرنسا سنة 1975⁽³¹⁾ فان المهاجرين المغاربة قد سجلوا النسبة القياسية في تحويل أموالهم الى المغرب «89%» حيث ان مايعادل اربعة شهور من رواتبهم يتحول الى المغرب وذلك هو اعلى مستوى ، بالمقارنة مع باقي المهاجرين «شهران ونصف بالنسبة للمهاجرين الجزائريين» . وذلك ما يؤكد النتائج المحصل عليها من خلال مسح 1976⁽³²⁾ .

٤- مشاكل الهجرة العائدة والمعوقات والأفاق :

اتضح من خلال ماسبق ان المهاجر يقوم بمجهودات كثيرة ومتعبة ، تنعكس بالخير على ابنائه وأسرته ومجتمعه ووطنه ولكنه يؤدي الثمن الغالي ويعاني الكثير ببلد الاستقبال ، وحين يعود الى وطنه يعود كزائر او بصفة نهائية وذلك في مختلف الأليادين ، منها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والادارية . .

وان دراسة الهجرة العائدة الى المغرب تبرز ان اعدادا قليلة هي التي رجعت الى الوطن واستقرت به نهائيا رغم مايعرفه المهاجر من اضطهاد ومضايقة في بلدان الاسقبال من الجهات الرسمية ومن طرف السكان وفي المعامل .

وكمثال على ذلك : فقد تطور معدل العائدين من المانيا الاتحادية على الشكل التالي :

1976	1
1978 :	4.4%
1980 :	3.5%
1982 :	3.9%

اما معدلات العودة من هولندا فقد عرفت انخفاضا اهم ما بين 1976 و 1981 وخاصة عند النساء :

الذكور	1976
1.6%	
الاناث	1981
2.2%	

وان هذه النسب اضعف ما سجل بألمانيا الاتحادية وهولندا بالمقارنة مع المهاجرين الآخرين⁽³³⁾

ومن خلال استجابات صيف 1986 لاحظنا عنصرا جديدا في مواقف المهاجرين المغاربة وهو استعدادهم للعودة الى الوطن اذا توفرت لهم شروط دنيا من طرف بلدي الاستقبال والمنشأ وعلى الخصوص تعويض ما بذلوه من جهود وتدابير تشجيعية من طرف بلد المنشأ في ميادين السكن والعمل وتبسيط الاجراءات الادارية .

ويعكس هذا الموقف المشاق التي تعرفها الجالية المغربية بالخارج مع تصاعد بعض التصرفات كالميز العنصري والمضايقات الاجتماعية والمهنية التي تفاقمت بأوروبا مع تزايد حدة الازمة الاقتصادية والبطالة التي تعيشها البلدان الاوروبية منذ بداية السبعينات .

مشاكل المهاجرين العائدين ببلد الاستقبال:

نتطرق لمعالجة هذا الجانب الى مختلف اصناف المشاكل التي تواجه المهاجر بالخارج ، الاقتصادية منها والثقافية والعائلية والبيئية والسوسولوجية والسياسية والثقافية .

فمن الزاوية الاقتصادية يلاحظ ان نسبة المغاربة العاطلين آخذة في التزايد منذ عدة سنوات وبعد ان كانت لاتمس الا القليل منهم . اتضح ذلك في نتائج مسحي 1975 و 1976 حيث ان العمال المغاربة بالخارج كانوا لا يعرفون البطالة انذاك ، اما استجابات صيف 1986 فقد أبرزت ان نسبة مرتفعة تعرف حاليا البطالة ولاسيما العائدين منهم كما ان بعض العمال كانوا فيها قبل ممارسون اكثر من عمل واحد حيث يشتغلون بصفة مزدوجة بالليل وفي آخر الاسبوع الشيء الذي ساعدهم على الحصول على رواتب مرتفعة ومنهم حاليا من يجد نفسه بدون عمل ، وتعطي الاحصائيات الرسمية نسب بطالة المغاربة وتبرز انها من اكبر النسب الموجودة بالمقارنة مع الجاليات الاخرى بفرنسا .

ويمثل معدل البطالة سنة 1982 17.7%⁽³⁴⁾ وفي هذا الباب ، نشير الى ان نسبة العاطلين تتزايد عند الجاليات الاجنبية بالمقارنة مع العمال الفرنسيين ولقد حذف 385,000 منصب عمل بفرنسا بين 1976 و 1981

كان نصيب المهاجرين منها 225,000 اي مايعادل 58.5%⁽³⁵⁾ .

ومن الجانب الاجتماعي ، تشكل عزلة المهاجرين المشكل الاول بحيث انهم يكتسبون سنة كاملة او اكثر من ذلك بعيدين عن نساءهم واطفالهم وذويهم ، كما ان ظروف عيشهم وسكنهم وتغذيتهم سيئة في غالب الاحيان ، ولايساهم المهاجر الا بصفة نادرة في الانشطة الثقافية والاجتماعية كما لاينخرط في الجمعيات الثقافية . ولوحظ في جل المدن الاوروبية ان العلاقات بين المهاجرين القاطنين باحياء مختلفة قد تكون ضعيفة ولايتمتعون الا في

مناسبات قليلة كأفراح الزواج والأفراح الدينية . ويمنع عليهم تنظيم الحفلات على الشكل المغربي ، بدون أجواق ، وكثيرون هم المغاربة الذين حكم عليهم بأداء غرامات مالية لأنهم فرحوا في أعيادهم أو حفلاتهم وعبروا عن فرحتهم باستعمال الموسيقى المغربية⁽⁸⁸⁾ وهناك نسبة مرتفعة من الأسر التي تقطن بالأحياء العشوائية خاصة بجنوب فرنسا «مرسيليا».

وبذلت هنالك مجهودات من أجل تحسين سكن العمال بتحويلهم الى ما يسمى بالسكن معتدل الكراء «H.L.M.» والى فنادق أو مقرات خاصة بالعمال الأجانب ذات الكراء المعتدل «FOYERS d'immigrations» وجل المهاجرين يعتبرون في عزلة جغرافية ، وفي ملل كما ان مستوى دخلهم ضعيف ، وفي ازدحام سكني مقلق ، وفي مستوى تأهيلي شبه منعدم وفي نزاع مستمر مع الجاليات الأخرى ، وفي علاقات متوترة مع مجتمع الاستقبال . كل هذه العناصر تؤثر على المهاجر وخاصة على بعض تصرفاته في المجتمع .

وقد قام الباحث جان فيليب بوتو⁽⁸⁷⁾ بدراسة عينة من المهاجرين مع ظروف سكنهم ادت به الى النتائج الآتية :

- ١- كثيرا ماتؤدي الهجرة الى انخفاض في المستوى التأهيلي للمهاجر .
 - ٢- ينحصر عالم المهاجر في الميدان الادواتي .⁽⁸⁹⁾
 - ٣- يكون السكن المشكل الاول في اهتمامات المهاجر .
 - ٤- قلما يغادر المهاجرون مسكنهم الاول .
 - ٥- تؤثر اقدمية المهاجرين الاوروبيين على تحسين ظروف السكن ولا تؤثر على تحسين ظروف سكن المهاجرين من المغرب العربي .
- يمثل وزن السكن في ميزانية الاسرة المهاجرة ضعفي مايمثله عند المواطن الفرنسي .
- ٦- 66% من المهاجرين من المغرب العربي عبروا عن رغبتهم في الرجوع الى وطنهم .
- ومن بين خلاصات هذا الباحث ان تحسين ظروف السكن يكون الشروط الاساسية في كل سياسة ترمي الى التخفيف من حدة مشاكل المهاجرين وتسهيل اندماجهم في مجتمع الاستقبال .

قال الكاتب الطاهر بنجلون⁽⁸⁹⁾ في هذا الباب : إن غياب الاجباء والاسرة العائلية والحياة بهامش مجتمع ذي ثقافة مختلفة غالبا مايكون حاقدا ، وهذا الانفراد والعزلة الكبرى طيلة السنوات الطوال من الحياة العملية مع كل الاختلالات التي تنتج عن ذلك . والعودة الى الوطن في حالة العجز عن العمل . . كيف يمكن ان تقدر ثمن هذه العواقب ؟ وتنعكس هذه الحالة على نوعية الحياة حيث ان هذه الفوارق الاجتماعية تؤدي لاجالة الى فوارق ذات طابع اخر منها على الخصوص معدل الوفيات الطفولية المرتفع عند السكان المهاجرين ، وكمثال على ذلك نأخذ ألمانيا الاتحادية التي تطور بها هذا المعدل على الشكل الاتي :

جدول رقم 4- تطور معدل وفيات الرضع بألمانيا الاتحادية

السنة	السكان الألمان	المهاجرون
1972	21.9	26.0
1975	19.4	12.2
1978	14.4	18.6
1980	12.5	14.1
1982	10.6	13.6

المصدر: دراسة المجلس الأوروبي 12 «84»

حيث نرى أن معدل الوفيات المرتفع عند الأسر المهاجرة يفوق المعدل المسجل عند السكان الألمان بنسبة 28.8% كما يلاحظ فرق في مستوى الولادات بين الأجانب والمهاجرين وكمثال نأخذ هولندا التي تطور فيها عدد ولادات المهاجرين المغاربة بالمقارنة مع ولادات السكان الهولنديين كما يلي:

جدول 4-2 تطور عدد ولادات المغاربة بهولندا

السنة	ولادات المغاربة	ولادات الهولنديين	ولادات الأجانب	نسبة الولادات المغربية مع الهولندية %	مع الأجنبية %
1975	1980	169,730	8,150	0.75	15.7
1977	2030	163,120	10,180	1.24	19.9
1980	3130	167,720	13,580	1.87	23.0
1982	3700	158,820	13,850	2.33	27.9

المصدر: دراسة المجلس الأوروبي 12 «84»

نرى أن ولادات المهاجرين المغاربة بهولندا تتكاثر سنة عن سنة وقد ازداد وزنها النسبي من 0.75% سنة 1975 إلى 2.33% سنة 1982 وبالمقارنة مع الهولنديين ومن 15.7% إلى 27.9% بالمقارنة مع ولادات الأجانب بهولندا ، أما الهرم العمري للسكان المغاربة بهولندا فإنه على شكل مختلف من زاويتي الأعمار والجنس كما هو واضح من الشكل التالي :

الهرم العمري للسكان المغاربة بهولندا

وفيما يخص المشاكل الثقافية والبيئية التي يعيشها المهاجرون المغاربة فإنها تلخص من جهة في نسبة الأمية المرتفعة في صفوف المهاجرين بالخارج مع عدم تحسن خلال هجرتهم في مستواهم الثقافي وكذلك عدم ملائمة التعليم المحلي لأبنائهم ، الشيء الذي يؤدي إلى انقطاع مبكر عن الدراسة من طرف أبناء العمال بكل ماينتج عن ذلك من عواقب . ورغم ما بذل من مجهودات في هذا الباب من طرف مسؤولي بلدان الاستقبال والمنشأ من ادخال برامج ومعلمين مغاربة بالخارج ، تبقى النتائج دون المستوى المطلوب وقد قامت بعض

المؤسسات بإنشاء مدارس بالمغرب خاصة بأبناء عمالتنا بالخارج لكنها لن تتفوق في جلب الأطفال⁽⁴⁰⁾.

فيا يخص الميز العنصري فإنه يلاحظ أنه في التصاعد والتفاحش حيث ابرزته الكثير من البحوث واستطلاعات الرأي . ومن بين العناصر الملموسة من خلال الاستجابات التي تحققت في صيف 1988 أن الرغبة في الرجوع الى الوطن من طرف جل العمال ونهضى الترتيبات للعودة يفسر من طرف العديد من المهاجرين بتنامي الكره والحقد والاعتداء التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية من طرف المجتمع . وأن عدد الضحايا يتكاثر سنة بعد سنة اضافة إلى المضايقات التي يعانون منها والمواقف الرسمية التي تزكي احيانا هذه التصرفات اللاانسانية .

وتتبلور هذه الكراهية من خلال استطلاع الرأي التالي :

عن سؤال ماهو رأيكم بالنسبة لمصلحة مستقبل المجتمع الفرنسي فيما يتعلق بوضع المهاجرين :

الرأي	مجموع السكان %	المتنمون لأغلبية «الاشتراكيون» %	المتنمون للمعارضة %
العودة النهائية	72	55	89
اندماجهم النهائي	28	39	8
دون جواب	5	6	5
المجموع	100	100	100

ومن جهة اخرى ، ادى نفس الاستطلاع الى نتائج توضح موقف المواطن الفرنسي ازاء امكانية اندماج المهاجرين المغاربة والافارقة بالمقارنة مع ماحصل في الماضي بالنسبة للمهاجرين الاوروبيين بفرنسا «ايطاليين ، بولونيين ، اسبانيين» . واعطي الجواب عن هذا السؤال بالنتائج التالية :

74% يعتقدون ان هذا الاندماج اصعب من اندماج المهاجرين الاوروبيين

14% يعتقدون ان هذا الاندماج مستحيل .

10% يفكرون انه يمكن ان يتم كما كان الامر بالنسبة للمهاجرين الاوروبيين

الاخرين .

هذا بالرغم من ان الدراسات الرسمية والبحوث التي تمت في هذا الباب قد ابرزت التكلفة الضعيفة للمهاجر من الجوانب الاجتماعية «الضمان الاجتماعي والمعاش والتعويضات الصحية» ..

كما ان الاعمال التي يقوم بها تعتبر تكميلية لعمال بلدان الاستقبال حيث ان رجوعه الى وطنه لا يفتح افاق التشغيل وتوفر فرص عمل لعمال بلدان الاستقبال الا بنسبة لاتفوق 10% بفرنسا⁽⁴¹⁾

وتنعكس هذه المواقف على الجهات الرسمية والثقافية ، ذلك من خلال التشريعات والتنظيمات التي تم إصدارها خلال السنين الأخيرة والرامية إلى حث المهاجرين على العودة إلى بلادهم وخاصة ما يسمى بالتشجيعات المالية . وهناك ما يسمى بسياسة «الاندماج» وما هي في الواقع إلا محاولة تقصّد «التمثل»⁴³

وتؤكد المواقف الثقافية ضرورة المساواة بين العمال المهاجرين وإخوانهم العمال الفرنسيين لكن هذا الخطاب يبقى نظريا وسطحيا وبدون تأثير ملموس على حياة العمال المهاجرين ، حيث أن مواقف النقابات ، تختلف شيئا ما في الجانب النظري لكنها تبقى عمليا في نفس المستوى⁴⁴

أما سياسة تشجيع العودة عن طريق المنح أو مشاريع العودة أو التكوين المهني قصد العودة فانها أدت إلى نتائج محدودة ، ورغم أن عددا لا يستهان به من المهاجرين عادوا إلى وطنهم غداة الإعلان عن التشجيعات المالية حيث أعطيت لهم مقادير تتراوح ما بين 30,000 و 100,000 فرنك فرنسي حسب أقدميّتهم وحالتهم الزوجية وعدد أطفالهم ، لكنه سرعان ما تبين للمهاجرين أنهم أوقعوا ضحية في فخ ، حيث لا يسمح لهم هذا القدر المالي بانجاز مشروع في حجم متوسط ، وكثيرا ما حصل استهلاك هذه الأموال من طرف المهاجر العائد خلال الأشهر الأولى بعد عودته ، وتبين من خلال بعض الحالات⁴⁵ أن القدر المالي قد ارتفع أخيرا ، فمتمم من عاد إلى الوطن بـ 280,000 فرنك فرنسي ، لكنه في حيرة فيما يخص كيفية استعمال واستثمار هذا القدر هل يشتري مسكنا أو دكانا ؟ أو مقهى ، أو أرضا فلاحية... أو ؟

وتؤدي هذه الحيرة إلى التساؤل عن المشاكل والمعوقات التي يواجهها المهاجرون بوطنهم .

مشاكل المهاجرين والمعوقات ببلد المنشأ :

يعرف المهاجر المغربي عدة مشاكل ومعوقات بوطنه سواء خلال هجرته إلى الخارج أو في الزيارات الموسمية أو عند رجوعه النهائي إلى بلاده . ويمكن تصنيف هذه المشاكل من الزوايا الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والثقافية والمهنية وكذلك الإدارية .

من الجانب الاجتماعي يؤدي غياب المهاجر كرجل أسرة - وغالبا كآب - إلى عدة مشاكل يعرفها أبناؤه وزوجته : انعدام السلطة الأبوية ، عدم تربية الأطفال ومراقبتهم وتوجيههم والسهر على تكوينهم خلقيا وثقافيا ومهنيا . .

ولنلاحظ في بعض المدن نوعا من الانحلال الخلقي بالنسبة لأطفال وأزواج المهاجرين أما من الناحية الديمغرافية ، فقد اتضح من خلال المسحّن السابقين ومن خلال استجوابات صيف 1986 أن حجم أسر المهاجرين مرتفع كما هو الشأن بالنسبة لمعدل الولادات عند هذه الأصناف من السكان .

وكثيرا ما لاحظنا ان المهاجر يبقى غريبا بوسطه عند زيارته لاسرته ويقضي مالا يزيد عن اسبوعين او ثلاثة في سنة مع ذويه ، حيث يقضي اسبوعين في طريق المجيء والعودة ، خاصة اذا قدم على متن سيارة⁽⁴⁶⁾ . وهذه المدة القصيرة التي يقضيها في مجتمعه كل سنة او مرة في الستين ، لا تكفي لأبنائه ليتعرفوا عليه وليعايشوه ، كما ان غيابه الطويل عن مجتمعه يجعله يجهل التطور الذي عرفته أسرته وبيئته ، وبالتالي لا يمكنه ان يواكب سير أسرته من مختلف الزوايا التربوية منها والثقافية والاجتماعية . . وبطبيعة الحال تتكاثر هذه المشاكل كلما طالت مدة الهجرة .

ووعيا منه بذلك ، يسعى المهاجر الى العودة الى وطنه نهائيا ، وكثيرا ماتم العودة بدون تهييء من طرفه ومن طرف أسرته ومجتمعه . ويلقى به في مشاكل كثيرة ماتكون اعوض وانخطر . الشيء الذي يجعله يفكر في الرجوع الى بلد المهجر .
والمهاجرون الذين تم استجوابهم يمكن ترتيبهم على الشكل الآتي⁽⁴⁷⁾ :

مهاجرون قرويون عادوا الى نشاطهم الاولي بعد غياب قاموا خلاله بتحسين مستوى مهاراتهم وتجميع رصيد من المال ، استثمروه في أنشطة منتجة ، وهذه الحالات كثيرا ماتتوفق في إعادة اندماجها بمجتمعها الاصلي خاصة ان لم تطل مدة الهجرة كثيرا .

ومما لاحظناه ، ان جل المهاجرين الفلاحين الذين اشتغلوا بنفس القطاع في الخارج وعادوا الى نشاطهم بالمغرب حالفهم النجاح حيث وفروا وسائل الانتاج الفلاحي اراضي ، انعام ، وسائل التجهيز وكثيرا ماوفروا وسائل العيش لابنائهم وفرص الشغل بالحقل الفلاحي او احيانا بالمدينة ، اقتناء دكان تجاري لأبنائه ، أنشطة في الصناعة التقليدية .

مهاجرون قرويون اشتغلوا بالخارج في القطاع الثانوي او الثالث وعادوا ليبارسوا بالقطاع الفلاحي بعد ان قاموا باستثمارات في توفير وسائل الانتاج وتكوين اطفالهم في الشؤون الفلاحية وحسن تدبير ما اشتروه من أرض ، وأنعام ، وأملاك . في هذه الحالة ، تبين ان جل المهاجرين افلحوا في عودتهم واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والعائلي اما المهاجرون القرويون الذين عادوا الى المدينة فأكثرهم يعيشون مشاكل ومآسي . . في أنشطتهم الاقتصادية وفي اندماجهم في المجتمع .

وتبين من خلال الاستجوابات المنجزة ان جهلهم للوسط الحضري يقلص حظهم في التوفيق في اعمارهم وأنشطتهم . الشيء الذي ادى بهم الى خسران اموالهم المستوردة من الخارج عند نهاية هجرتهم . ومنهم من يرغب في العودة الى البادية ومنهم من يبحث عن كيفية الرجوع الى الخارج ، وتحفز وطأة هذه المشاكل في حالة ما إذا مر المهاجر القروي بالمدينة ليعيش بها بضع سنوات قبل هجرته الى الخارج ، او نزحت أسرته الى المدينة اثناء هجرته الى الخارج .

وفىما يخص المهاجرين الحضريين ، لوحظ ان معظمهم افلحوا في عودتهم اذا ما عادوا الى نشاطهم الاصلي وخاصة اذا عملوا في نفس القطاع الذي كانوا فيه بالخارج ليحصلوا فيه على مستوى تأهيل مناسب .

فمنهم من تعلم ميكانيك السيارات والشاحنات ، ومنهم من اصبح يحسن مهنة الكهرياء واصلاح المحركات ومنهم من كان عاملا بالبناء قبل هجرته وعاد الى نفس النشاط بانشاء مقالة صغيرة للبناء او ماشابه ذلك ، فتوفقوا بسهولة في تعاملهم مع المواطنين وحتى في ميدان الصفقات العمومية نظرا لما لهم من اتقان في العمل .

وكلما ابتعد المهاجر عن مهنته الأصلية او عما مارسه بالخارج يواجه مشاكل عويصة في مرحلة عودته الى الوطن وخاصة اذا تعاطى قطاعا ليس له اي المام به . وهنا نجد الاشارة الى أن الادارة لاتقوم بأي مبادرة في هذا الباب لتوجيه المهاجر العائد وارشاده الى الانشطة والمشاريع النافعة والتي تكون في متناوله المالي والتأهيلي .

ان وزارة الشغل هي التي تعنى بشؤون المهاجرين وخاصة بالتفاوض مع الاقطار الاجنبية في ميدان عقدة التشغيل كما تتكلف بالتنسيق مع القنصليات المغربية بالخارج ، بالشؤون العمالية والاجتماعية ومع وزارة الاوقاف ، بالشؤون الدينية ، للجانالية المغربية بالخارج ، اما شؤون العودة الى الوطن وكل ما ينتج عنها من اجراءات وترتيبات فلا توجد هيكل منظمة تتوفر على الوسائل الضرورية من اطر ذات كفاءة في الميدان .

وهناك بعض المؤسسات التي تهتم بشؤون العمال بالخارج .
- البنك الشعبي : الذي يساعد مع بنوك اجنرى على التحويلات ويقدم لهم خدمات اخرى منها التأمين والتوفير للسكن .

- القرض الفلاحي : الذي يساعد المهاجرين على الاستثمار في القطاع الفلاحي . وتربية الماشية والتشجيعات التي تقدمها الدولة في هذا الباب .

- المؤسسات الجهوية للاعداد والبناء : التي تخصص بعض القطع الارضية للسكن او البناءات الصناعية . ولكن هذه المبادرات تبقى منفردة وغير منسقة ولاتدخل في سياسة شاملة للدولة وترمي الى تنشيط المهاجرين العائدين وتوظيف دخل الهجرة بصفة رشيدة وعقلانية ، وعلى الخصوص حمايتهم من الاخطاء التي يرتكبونها في توظيف اموالهم واجتناب اعمال النصب والاحتيال التي يتعرضون لها .

ومن بين المشاكل التي يعيشها المهاجر العائد ببلاده نجد تربية الاطفال وتعليمهم والصحة والسكن ، والنقل العمومي ومستوى الاجرة التي يتقاضاها حيث يواجه صعوبات التكيف بحكم الفوارق المرتفعة الموجودة بين بلد المهجر ووطنه .

5- الاستنتاجات والاقتراحات :

ان اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب قد عرفت تطورات جد هامة خلال العقد

الآخر، من الجوانب العديدة وطبيعتها واهدافها وانعكاساتها . بالنسبة للهجرة الى اوربا، كانت تتميز بمحدودية من حيث الزمن اذ كان العامل المغربي يهاجر بصفة مؤقتة (48) لهدف معين ، وغالبا ما يهاجر وحده ويدون افراد عائلته، ويستثمر امواله بوطنه . لقد تبين من خلال استجوابات صيف 1986 أن الفكرة مازالت راسخة في أذهان المهاجرين وتعكس ارادة قوية للعودة الى مسقط الرأس ، ذلك ما أكدته المسح المنجز بفرنسا سنة 1975 الذي سبق ذكره ، حيث أن 75% من المهاجرين المغاربة لاينون البقاء بفرنسا ويعزمون على العودة الى بلادهم و 71% منهم يريدون الرجوع الى المكان الاصلي (جماعة الاصل) ولكن هذه الارادة لن تتبلور في الواقع فسنه بعد سنة ، يواجه المهاجر صعوبة حادة بالخارج خاصة بعد التجميع العائلي ، وتصعب الاستفادة من منح الرجوع حيث يجد نفسه وافراد أسرته مقيدين بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية ببلاد الاستقبال ، كما يجد أمامه عدة صعوبات في تنبيه عودته الى وطنه كتوفير الشغل بالنسبة له ولابنائه وصعوبة استكمال تعليم اطفاله والتوصل الى الوسائل الضرورية كأرض او منزل للسكن وارض صناعية لانجاز مشروع يعود عليه بالخير والدراسات المتعلقة بالمشروع . .

وان هذه الصعوبات ومعاشية الواقع الاجتماعي بأوروبا وبالوطن، دفعت المهاجر الى البحث عن وضعية جديدة بالنسبة له ولأسرته ، وهناك تباين في الحالات الموجودة في وضعية المهاجر المصمم على الرجوع الى وطنه مها كان الثمن ، ووضعية المهاجر الذي حصل على التجنس وأخذ يتدمج في مجتمع الاستقبال وهنالك الحالة الوسطية وخاصة ما يسمى بالبحث عن مواطنة جديدة *Novelle citoyennete* ، حيث سمح للمهاجرين في بعض الاقطار بالمساهمة في الانتخابات البلدية بحكم أقدميتهم بالمدينة ومساهماتهم في حياتها . وقد بدت ظواهر جديدة عند مهاجري المغرب الذين توصلوا الى انشاء جمعيات ثقافية ودينية تهتم بعدة أنشطة اجتماعية وانسانية وثقافية وتكوينية ، وتنظم محاضرات من طرف شخصيات عربية واوروبية يحلل من خلالها الوجه الحقيقي للإسلام والاهداف النبيلة التي يسعى اليها من خلال هجرتهم . كما تساعد هذه الجمعيات المهاجرين العرب العاطلين والذين يواجهون صعوبات مالية او اجتماعية ، كما تسهر على تعليم اللغة العربية وحفظ القرآن والا احاديث النبوية ونشر الثقافة العربية (٤٩) عند المهاجرين والتعرف على الحضارة والفنون الاسلامية .

كما تصلر جرائد ومجلات أسست من طرف مهاجرين وأوروبيين ، تهتم بشؤون المهاجرين وتوضيح آرائهم ومشاكلهم ، وتعطي للاروبيين فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم (٥٠) . وتوجد جمعيات تهتم بالدفاع عن حقوق المهاجرين بالخارج وبالوطن نذكر منها :

ودايات العمال والتجار المغاربة بالخارج والمنظمة على شكل فيدارالية والتي تتقابل مع المسؤولين المغاربة والفرنسيين بصفة منتظمة لتقديم مطالب العمال ومشاكلهم .

ويتضح من خلال هذه العناصر الجديدة ان وجه الهجرة أخذ في التغير والتطور بحكم ما عرفه المهاجر من مشاكل على المستوى المهني والعائلي ، واصبح له منظور آخر بحكم التغيرات في البنية السوسيو جغرافية التي عرفها المهاجر خلال العقد الاخير ، ووزن المشاكل المطروحة من طرف الاطفال الذين بلغوا سن العمل ووعوا بوضعيتهم في بلد الاستقبال ويضيق الأفاق الموجودة بوطن الاب . وتلعب مواقف الجيل الثاني (3) دورا وتأثيرا أساسيين في التغيرات التي عرفتها طبيعتهم وفي الرؤية الجديدة الموجودة عندهم وان غالبيتهم ترفض الحالة التي يعيشها أبائهم ويناضلون من اجل الاعتراف بهم كمجموعة متميزة تطالب بالمساواة مع الفئات الاخرى من المجتمع الاوروبي⁽⁴⁾ وقد بلور هذا الجيل أفكارا جديدة تجلّت في شعارات نذكر منها :

«ان فرنسا الغد مارة» (La France de demain est en train de passer)

«ليس علينا ان نندمج ولكن عليكم أنتم أن تقبلونا»

(Cen'est pas a nous integrer, c'est a vous de nous accepter)

«المساواة والحرية» (Egalite et liberte)

«ان فرنسا مثل الدراجة النارية تحتاج الى وقود مختلط لكي تسير الى الامام»⁽⁵⁾

(La France est comme une mobylette, pour avancer, il lui faut du melange)

ومن العناصر التي تؤكد هذه التحولات والتطورات ، تلك الاستنتاجات التي انتهى اليها باحثون لهم الملم بمشاكل الهجرة نذكر منهم فرانسواز كاسبار (Francoise Gaspard) وكلود سيرفان شرايبر (Claude Servan Schreiber) في كتاب نهاية المهاجرين .⁽⁶⁾

(La fin des immigrés) والطاهر بنجلون في كتابه وصياغة فرنسية (Hospitalite) «⁽⁷⁾ (Maghrebins en France) و «المغاربة في فرنسا» .⁽⁸⁾

ومغزى هذه البحوث هي ان المهاجرين سوف لن يعودوا الى بلادهم .

كما ان مواقف الجيل الثاني للهجرة قد تطورت جذريا ، وجلهم لا يعتبر نفسه مهاجرا لأنه لم يهاجر فعلا ، بل نشأ بأوروبا ، ويعطيه القانون حق التجنس ، لكنهم يعانون من مشاكل شتى منها الرسوب في التعليم (1% فقط من المغاربة يقضون المدة الاجبارية بأكملها بفرنسا)⁽⁹⁾ والنسبة المرتفعة في البطالة والتمهيش الاجتماعي والثقافي .

لكن ملاحظة الاتجاهات الواقعية تدفع الى اخذ هذه العناصر بشيء من الحذر حيث ان الاتفاقيات المبرمة في هذا الباب من طرف الاقطار العربية لم تطبق الانسيا وتطحن عليها العناصر الظرفية اكثر من الرؤية بعيدة المدى .⁽¹⁰⁾

انطلاقا من هذا الجانب يجب السهر على استقبال نسب مرتفعة من المهاجرين العائدين في المستقبل وبالتالي العمل على تخطيط وتوفير وسائل الاستقبال ببلد المنشأ والتخفيف من حدة المشاكل التي ستتج للاحالة عن حركة العودة ، وخاصة بمجتمعات الاصل ، والمناطق التي تمهها الهجرة بصفة خاصة . ويمكن القول ان التنبؤات المدققة

تصعب في هذا الميدان حيث تبقى اشكالية الهجرة الدولية قائمة وانها مازالت لم تحل من مختلف جوانبها حتى نتمكن من تقييم كلفتها الحقيقية على مستوى المهاجر نفسه ، وعلى مستوى أسرته ومجتمعه الاصيل . ومن جهة اخرى تقييم الربح الذي استفاد منه مجتمع الاستقبال . فحسب الدراسات التي تمت في هذا الباب تكلف تربية الفرد (منذ ولادته الى سن الانتاج والمساهمة في الاقتصاد) ما يقرب من 1.2 سنة من العمل بالنسبة لأبيه (90) ، منها تكلفة الحمل ، الولادة ، التغذية ، الملابس ، السكن ، التكوين . . .

ومن هذا المنظور ، نلاحظ أن عودة المهاجر لوطنه الاب يتم حاليا في ظروف غير عادلة ، وأنه لا ينصفه في شيء من المجهودات والتضحيات التي قام بها لصالح المجتمع المستقبل لذا يجب إعادة النظر في ظروف العودة وشرطها حتى يؤدي للمهاجر مقابل تكلفته الحقيقية ، سواء عاد الى وطنه أم مكث في بلاد المهجر .

وفي حالة تجنيسه أو تمثله بالمجتمع الاوربي ، تنتج عن ذلك خسارة لبلد المنشأ الذي أدى ثمن استشارات سوسيو وجرافية في تربية المهاجر ولصالح المجتمع المستقبل الذي يستفيد من المهاجر منذ بلوغه سن العمل ، خاصة وأن الهجرة تطورت خلال السنين الاخيرة حيث غس المهارات العالية من خريجي مدارس ومعاهد التكوين والتدريب التقني والمهني .

وفي هذا السياق من اللازم أن نحول للمهاجر منح ومعاشات في مستوى ماكلفته الهجرة في الواقع وفي مستوى مساهمته في بناء مجتمع الهجرة .

وباعتبار أن نسبة قليلة من المهاجرين هم الذين يعودون لوطنهم ليمارسوا أنشطة انتاجية ، منهم من يعود طاعنا في السن ولا يقدر على العمل ، أو مصابا بمرض ، ومنهم من يعود بصفته ملاكاً ويعيش من ربح املاكه العقارية دون أن يساهم في الناتج الداخلي الخام ، ومنهم من يعود الى الوطن ويستهلك رصيده المالي دون خلق أي نشاط اقتصادي ، فيبقى عائلة على مجتمعه ، حيث يعيش افراد أسرته مأساة في الفقر بعد أن كانوا يتوفرون على دخل منتظم طيلة سنوات الهجرة .

من هذا المنظور نؤكد ان اشكالية الهجرة مازالت مطروحة للنقاش وان هنالك نوعا من الجدال ، ويجب البحث عن الحلول الموضوعة له ، لصالح المهاجرين ومجتمعهم الاصيل حتى يعوضوا عن ما ساهموا به في إعادة بناء اقتصاديات اوروبا ومانع عن ذلك من تشييد وازدهار لصالح بلدان الاستقبال .

ويجب ان تدرج هذه الرؤية في اطار استراتيحية شاملة للهجرة العائلة سواء ازاء البلدان المستفيدة او على المستوى الوطني .

وان وضع عناصر هذه السياسة والسهر على تنفيذها مع تتبع المهاجرين ومشاكلهم يقتضي توفر وسائل ملائمة من هياكل ادارية واطر على درجة عالية من الكفاءة وادراك انعكاسات الهجرة في مختلف الميادين .

ومن بين العناصر التي يجب ان نعطي لها الاولوية في مستقبل قريب ، هناك اعادة النظر في شروط العودة وقدر المنح وجدولة منحها ، حتى ينصف المهاجر في مجهوداته وتضحياته ويضمن ادنى الشروط المادية لادماجه في مجتمعه من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . .

ومن المهام الاساسية التي تقع على عاتق المسؤولين ، السهر على تهيئة ظروف هذا الاندماج وخاصة توفير بنك للمشاريح الصغيرة والمتوسطة في متناول المهاجر على صعيدي المال والكفاءة ، كما يجب مساعدة المهاجرين من بعض الجبايات . .
وبالتعاون مع الجهات المسؤولة بأقطار الاستقبال يمكن التفكير في اتخاذ تدابير لصالح المهاجرين العائدين نذكر منها على سبيل المثال ، الاقتراحات الآتية :
- توفير مشروع انتاجي لصالح كل مهاجر او مجموعة من المهاجرين تتم دراسته مسبقا من مختلف الزوايا لتجنب كل عوامل الفشل .

- ضمان الجانب التمويلي من طرف بلاد المهجر .
- تأهيل المهاجر او مجموعة المهاجرين في الجوانب التقنية والتسييرية والتجارية (Marketing) من طرف بلاد المهجر ، وذلك باعتبار الظروف الخاصة للمهاجرين وظروف بلد المنشأ ومعطياتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية . .
- تزويد المهاجر العائد او المجموعة العائدة بالتجهيزات والالات الضرورية للمشروع من طرف بلد الاستقبال .

- المساعدة التقنية والفنية من طرف بلد المهجر حتى يؤمن نجاح المشروع .
- اعطاء تسهيلات للمهاجر العازم على العودة ، لتتضمن عناصر انجاز المشروع ببلده .
- ضمان الحق في المعاش حسب الاقدمية لكل مهاجر عائد .
- منح المهاجر التعويضات العائلية بأكملها حتى بعد العودة وكذلك مصاريف التنقل الى المغرب .

- وأخيراً وليس بآخر ، يجب توفير مناخ الثقة بين المهاجر الذي يريد العودة وبلد الاستقبال ، حيث يجب ان تضمن له استمرارية الدخل ، حتى بعد العودة مع امكانية الرجوع للعمل ببلد المهجر في حالة فشل مشروعه او عدم قدرته على تحمل صعوبات الاندماج ببلد المنشأ بالنسبة له ولأطفاله وباقي افراد أسرته .

ومن المستحب ان تدرج هذه الاقتراحات ضمن تصور عام لمشاكل الهجرة حيث اصبح من الضروري وضع سياسة شاملة في هذا الباب ، تركز على معطيات تعكس واقع المهاجر ومشاكله وطموحاته ، لاسيما بالنسبة للعودة ، وفي هذا الاطار يجب :
- تنظيم قاعدة المعطيات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية والمهنية المتعلقة بالمهاجرين .

- انشاء بنك لمشايرع خاصة بالمهاجرين العائدين .
- تأسيس مراكز تهتم باستقبال المهاجرين العائدين أو الذين ينوون العودة لتوجيههم وتزويدهم بالارشادات اللازمة⁽⁶⁰⁾ .

الخلاصة

تطرقنا من خلال هذا البحث الموجز الى دراسة بعض الجوانب لاشكالية الهجرة الدولية بالمغرب ، معتمدين في ذلك على نتائج مسحي 1975 بالبوادي 1978 ببعض المدن المغربية وكذلك على الاستجابات التي انجزت في صيف 1986 مع بعض المهاجرين وحاولنا وصف تطور الهجرة على ضوء المعطيات ومعرفة تطور طبيعة الهجرة وحجمها وخاصة الهجرة العائدة وآثارها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب . كما حاولنا ابراز مشاكل الهجرة العائدة ومعوقات وآفاقها مع بعض الاستنتاجات والاقتراحات .

ومن بين الخلاصات الاساسية لهذه الدراسة نجد ان المهاجرين قد عرفوا تحولات جد هامة خلال العقود الاخيرة نذكر منها المرور من الهجرة الفردية الى الهجرة العائلية ومن الهجرة المؤقتة الدائرة الى الهجرة المتواصلة ، مع تغيير الاتجاه الجغرافي للمهجرة حيث كانت جنوباً شاملاً واصبحت جنوباً جنوباً .

كما انه لوحظ ارتفاع في المستوى الثقافي والمهاري للمهاجرين خلال السنوات الأخيرة ويمكن تلخيص إشكالية الهجرة العائدة في نقطة جوهرية تعكس المسألة النفسية التي يعرفها المهاجر الراغب في الرجوع الى وطنه حيث يوجد في صراع وتحمت تأثير عوامل متناقضة .

فمن جهة له رغبة عميقة في الالتحاق ببلديه ومجتمعه الاصلي خاصة انه اصبح مفروضاً من طرف فئات كثيرة في مجتمع الاستقبال ، ومن جهة اخرى يجد نفسه سجيناً لصعوبات رجوع ابنائه واندماجهم بالوطن الاب ، وأحياناً يواجه رفضهم لفكرة العودة . كما انه سجين مستوى العيش الذي تعود عليه في الخارج مع أسرته حيث يصعب عليه الاكتفاء بما يجده في وطنه .

الموامش

- (1) من هذا المسح عينة تمثيلية احتمالية بأقاليم الحسيمة والناظور وكنديت ، يساوي حجمها 3000 أسرة 1155 دوار ، أي ما يعادل 8898 نسمة . - هجرة التماسو هجرة التخلف ، الاستاذان حمدوش بشير وصيد الله براءة وآخرون - للمعهد الوطني للإحصاء - الرباط - 1978 . (هـ ت) .
- (2) تم هذا البحث على مستوى عينة تمثيلية لاحدى وعشرين مدينة ومركزاً حضرياً . وكان عدد الأسر للمعينة بهذا المسح هو 3368 أي ما يعادل 23070 نسمة (هـ د م) .
- الهجرة الدولية بالغرب ، الاستاذان حمدوش بشير وبراءة عبد الله وآخرون - للمعهد الوطني للإحصاء - الرباط - . 1981 .
- (3) معدل الهجرة = عدد الأسر المعنية بالهجرة / متوسط عدد الأسر بالمدينة .
- (4) المصدر : مجلة رجال وهجرة Hommes et Migration عدد 1043 للسنة 1982 من وزارة الداخلية الفرنسية .
- يجب أخذ هذه الاحصائيات بعني من الحذر حيث ان بعض الاصناف من المهاجرين يصعب احصاؤهم .
- (5) المصدر : معطيات الاحصاء لسنة 1971، 1981 .
- (6) المصدر : جريدة الرأي 03.10.84 (L'opinion) من الجريدة الاسبانية Y.A التي تستند الى مصادر رسمية تقول ان هناك ما يزيد على 418000 اجنبي ساسياتها منهم 45,000 مغربي .
- (7) سبق ذكرهما : هـ د م و هـ د م .
- (8) مدن اكبر ، انزكان ، تارودانت ، اولاد تاهة .
- (9) مدن الحسيمة ، الناظور ووزاوي .
- (10) مدن وجدة والميونة ، أخفرويركان ، جرسيف .
- (11) مدن : تازة ، فاس ، سفرو ، عين تاجيطلات ، مولاي ، ادريس ، مكتاس ، آزر ، لقياب .
- (12) الهجرة الدولية بالغرب (هـ د م ص :) (15) المجلس الاوروبي - ستراسبورغ 1984 صفحة 12 (84) .
- (14) المجلس الاوروبي - الدراسات الديموغرافية رقم 13 هـ . ستراسبورغ 1984 ص . 9
- (15) انظر التخطيط الثلاثي . 1967 - 1965 ص 27 و 1978 - 1968 الجزء 1 ، ص 23 .
- 13.4 % (16) بالنسبة للمهاجرين الذين لازالوا بالخارج و 7 % بالنسبة للمهاجرين المائتين - هجرة التنمية او هجرة التخلف ص . 24.86
- (17) المصدر . هـ د م ، ص 76-77 ، 97-99
- (18) تم البحث في صيف 1986 بمدن الحسيمة ، فاس ، سلا ، تيفلت والرباط .
- (19) انظر الاستشارة ، ملحق رقم 1
- (20) Jean Pierre Garson et G. Tapinoe - L'argent des Immigrés - PUF , 1981 . P . 153 .
- (21) انظر الملحق رقم 1 .
- (22) هناك اعداد مرتفعة من المهاجرين غير القانونيين الذين يصعب تسجيلهم من طرف سلطات اطار الاستقبال .
- (23) هـ د م ، ت ، ص 52 .
- (24) هـ د م ، د ، ت ، ص 90 .
- (25) انظر الحالات من رقم 1 الى 12 بالملحق II
- (26) المصدر : انظر الحالات للرقعة من 8 الى 12 بالوسط الحضري .
- 27 انظر الجدة رقم 9
- (28) انظر تفاصيل في الجدة رقم 10 بالملحق .
- (29) مجلة الأساس ، عدد 85 سبتمبر - اكتوبر 1986 ص . 31
- (30) حسب مسؤولين في البنك الشعبي وصلت التحركات من صيف 1986 الى صيف 1988 الى 10.500 مليون درهم من طريق هذا البنك .
- 31 للمصدر مرجع سبق ذكره : ONI
- (32) انظر : هـ د م - ص . 149
- (33) المصدر : المجلس الاوروبي رقم CDOE 12-84-240
- (34) المصدر : الاحصاء العام 1982 (INSEE) حسب 197630 مغربي بفرنسا .
- (35) المصدر : مجلة الليف ، عدد 156 ماي ، يونيو 1984 ص . 23

(38) تشير الإشارة إلى أن مغربيا وب امرأة قتل في مناسبة كهذه ربما بالرصاص من طرف فرنسي قبل أنه ازعجه في نومه

سنة 1984

(37) BUTAUD Jean-Philippe , *Le logement des immigrés en France* , Documents d'information et de gestion n 25 – Decembre 1973 .

انظر المهد الوطني للدراسات الديموغرافية عدد 1280 79 .

(38) *Espece instrumentale* .

(39) الطاهر بنجلون : المزلة الكبرى ، عند سوي ، باريس ، ١٩٧٧ .

(40) انشئت مدرسة يمينتي اكثير والتاطور من طرف البنك الشعبي .

(41) المصدر انجز من . *Magazine hebdo* . 04 . 13 . 1984

(42) انظر مقال روبرت سولي بجريدة لوموند بتاريخ 16 مارس 1984 تحت عنوان : ان المهاجرين .

(43) ما يسمى بالفرنسية . *Assimilation*

(44) BERNARD GRABOTTEC : *Les travailleurs immigrés en France* .

Maspero 1978 . P. 266 et suivante .

MEKKI BENTAHAR , *Les Arabes en France* S.M.E.R. 1979 . p.178 et suivante .

(45) انظر الحالة رقم ٧ .

(46) في صيف 1986 ، انتظر الآلاف من المهاجرين اسبوحا كاملا في مدينة الحزيرات باسبانيا قبل ائخذ الباصرة التي يحملهم الى

مدينة طنجة اوسيتة .

(47) انظر شبكة التصنيف بالمحق رقم 2 .

(48) .

الهجرة الدائرة :

'CIRCULAR MIGRATION'

Migrant Workers ,

In Tijdschrift voor Economische

en Sociale Geographie

(TESG) 1978 . N 1-2

AMSTERDAM

(49) انظر المحلق رقم 3 بالنسبة للجمعية الاسلامية لغرب فرنسا التي قمنا بزيارتها في غشت 1986 .

(50) جريدة المهاجر

أسست بولندا سنة 1978 .

وجريدة بلا حدود .

أسست سنة 1979 وجريدة الجبل الثالئ أسست سنة 1986 .

(51) مسيرة بور ، بفرنسا (*La marche des Bruns*) اكتوبر . 1983 .

(52)

مسيرة المساوات وضد الحز المنصري بباريز 3 دجنبر . 1983

(53) مسيرة اكتوبر 1983 بفرنسا .

(54) *Edition de seuil*

(55) *Edition de seuil*

(56) CRISM – Edition de CRNB 1983

(57) انظر شبكة فرنسية - الطاهر بنجلون .

انظر : اتفاقية الوحدة الاقتصادية المبادرة من المجلس الاقتصادي العربي سنة 1958 والتي تنص عل حرية تنقل الافراد والافاقمة والعمل . والاتفاقية العربية لتتقل الايدي العاملة رقم 3 لسنة 1978

(59) دروس الأستاذ الفريد صوفي بمعهد الديموغرافيا بجامعة باريس ، النظرية العامة للسكان .

(60) انظر دراسة الأستاذ عبد الكريم بلكندوس ، سياسة العمدة من اوربا .

ملحق

خصائص ٥٠ مهاجراً عادياً بالمغرب

الدكتور عبد الله برادة

خصائص خمسين مهاجراً عائداً بالمغرب

مقدمة : تم الاعتداد في جمع معطيات هذا البحث على مسح غير احتمالي لخمسين مهاجراً ، ومهاجرة عادوا الى المغرب ويتوزعون عبر الاقاليم والمدن التالية :

الحسيمة	15
فاس	12
سلا	10
الرباط	08
الخميسات	05

هذه المدن والاقاليم تم اختيارها بناء على دورها كمزود اساسي للهجرة الدولية بالمغرب الشمالي .

ويتوزع هؤلاء المهاجرون حسب الجنس ومكان الازدياد كما في الجدول 0-1
جدول 0-1 : توزيع المهاجرين حسب الجنس ومكان الازدياد .

الجنس	مكان الازدياد	حضر	ريف	المجموع	%
ذكور	18	20	38	76	
إناث	10	08	12	24	
المجموع	28	28	50	100	
%	56	44	100		

ولدراسة هذه الخصائص قمنا ببناء استهارة تتضمن ثلاثة محاور كبرى تطابق صيغة عملية الهجرة :

- مرحلة ما قبل الهجرة بما في ذلك الهجرة الداخلية .

- مرحلة الهجرة من بدايتها الى نهايتها بالخارج .

- مرحلة العودة ، بدايتها ، وضعها الحالي والافاق المستقبلية .

الا انه قبل تناول الموضوع نشر الى ان تفاعلاته كثيرة جدا تستدعي معالجة آلية الشيء الذي لم يتوفر لنا ، حيث عاجلنا المعطيات بصفة يدوية مما أدى الى استخراج مؤشرات احصائية تركيبية وجداول تتناول متغيرة واحدة تلو الاخرى مع جداول مركبة نحاول من خلالها ابراز بعض التفاعلات التي تبذلونا اساسية . لذا فان هذا التحليل لا يمكن اعتباره كاملا وتمثيلاً للعوامل المجرورية بالمغرب . لكن نتائجه تبقى صالحة على مستوى افراد هذه العينة .

ومستغل هذه المؤشرات لدراسة المحاور الآتية :

- 1.0- معطيات ديمغرافية عامة .
- 2.0- معطيات مهنية .
- 3.0- بعض العناصر المتعلقة بصيرورة الهجرة .
- 4.0- بعض الخصائص المتعلقة بالمهاجرين .
- 5.0- المميزات الاساسية لحياة المهاجرين في الخارج .
- 6.0- دراسة الدخل والتحويلات .
- 7.0- الانجازات .
- 8.0- بعض مواقف المهاجرين .
- 9.0- الافاق وسياسة الدولة .
- 10.0- استجواب مع عمال عائدين بتعاونية .

1.0 معطيات ديمغرافية عامة :

يتبين من خلال التوزيع العمري للمهاجرين العائدين حسب العينة المدروسة ، أن معدل اعمارهم يساوي 42.4 سنة ، ويتراوح هذا العمل بين 27 سنة و 55 سنة مع تمركز قوي بجوار المعدل . ومن الملاحظ ان اعمار المهاجرين المزدادين بالارياض قد تكون في متوسطها اضعف من اعمار المهاجرين المزدادين بالحضر ، وفيما يتعلق بأعمار المهاجرين ابان الهجرة ، فانها تتراوح ما بين 21 سنة و 38 سنة بالنسبة للرجال ، وبين 14 و 28 سنة بالنسبة للإطفال الذين صاحبوا اباؤهم عند الهجرة ، وأن معدل اعمار المهاجرين في جيلتهم هو 25.4 سنة وفيما يتعلق بعدد افراد الاسرة هؤلاء المهاجرين فانه يتراوح ما بين 01-08 وذلك قبل هجرتهم الى الخارج .

ويصل معدل عدد افراد الاسرة الى 3.2 قبل الهجرة ، ويعرف تضاعفا بعد العودة حيث يصل الى 6 افراد . ويتراوح هذا الاخير بين فرد واحد و 14 فردا ، بتباين يساوي 2.9 او معامل تشتت يساوي (50%) .

ويسر الجدل الاتي تطور امر المهاجرين من حيث عددها قبل الهجرة وبعد العودة ، فيما يتعلق بالاسر الصغيرة ذات حجم (1) قبل الهجرة فانها تطورت الى فئة 4-2 في معظمها (83%) والى فئة (17%)

اما فيما يخص الاسر ذات الحجم المتوسط قبل الهجرة (من 2 الى 4) فان نصفها قد قفز الى فئة (7.5) افراد ، وثلثها الى مستوى 8 افراد فاكثروا ولم يبق في نفس المستوى سوى 17% منها . اما الاسر ذات الحجم الكبير فاكثرت ، فانها قد تجاوزت 7 افراد بعد عودة المهاجرين .

ان مستوى تعليم هؤلاء المهاجرين قد يتركز بالدرجة الاولى بالمستوى الابتدائي (50% عند الذكور و 20% عند الاناث) ، اما الاميون فان نسبتهم تمثل (35%) عند الذكور و

(40%) عند الاناث . كما نجد بعض المهاجرين الذين وصلوا إلى التعليم الثانوي ، ومهاجرين وصلتا نفس المستوى . اما التعليم العالي فلم تصل اليه سوى مهاجرين ضمن افراد هذه العينة ، ويتبين ان نسبة المتعلمين تنخفض كلما ارتفعت اعمار المهاجرين وذلك ما يبرز فعل الاجيال ويؤكد من جهة مدى استفادة الشباب من المجهودات التعليمية ومن جهة ثانية ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للمهاجرين خلال السنين الاخيرة .

جدول 1.1.0 مستوى التعليم قبل الهجرة

مستوى التعليم	ذكور (%)	اناث (%)
بدون مستوى	35	40
ابتدائي	50	20
ثانوي	15	20
عالي	00	20
اخر	00	00
المجموع	100.0	100.0

ولقد تبين من خلال تصنيف هؤلاء المهاجرين والمهاجرات حسب مستوى تأهيلهم او تخصصهم قبل الهجرة ان معظمهم كان مؤهل اكثر من (50%) ، وان ما يهاجز ثلثهم هاجر وله تأهيل في ميدان عمله ، اما مستوى الفنيين او التقنيين فانه وجد على مستوى اربعة مهاجرين ذكور ، ومهاجرة واحدة . ويوضح الجدول 2.1.0 توزيع المهاجرين والمهاجرات حسب مستوى تأهيلهم .

جدول 2.1.0 : مستوى التأهيل قبل الهجرة

مستوى التأهيل	ذكور	اناث
بدون مستوى	52	66
مؤهل	37	17
فني	10	00
مهندس	00	17
المجموع	100	100

يبدو ان مستوى تأهيل العمال العائدين لم يعرف سوى تحسنا طفيفا حيث انخفضت نسبة غير المؤهلين الى (37%) وارتفعت نسبة المتخصصين والمؤهلين الى (40%) وعاد مهاجران في مستوى مهندس وثلاثة فنيين عوض عن اثنين . اما الاناث فان حالتهم لم تتغير بعد العودة حيث ان جلهن عاد الى الاشغال المنزلية .

جدول 3.1.0 : مستوى التأهيل بعد الهجرة %

مستوى التأهيل	ذكور	إناث
بدون مستوى	37	66
مؤهل	42	17
لغوي	16	00
مهندس	05	17
المجموع	100	100

2.0 معطيات مهنية :

ان مايناهز 1/2 المهاجرين قد كانوا يمارسون الفلاحة قبل هجرتهم و 1/5 يمارس التجارة و 6 ذكور من 38 يمارسون مهنة البناء اما المهاجرات فان معظمهن كان يشتغل داخل المنزل . وعرفت هذه النسب تطورا بالخارج حيث تمثل مهنة الميكانيك مايقرب 58% ، أما نسبة الفلاحين فلم تتعدى 5% ونسبة التجار لم تتجاوز 16% كما نجد مهاجرة تمارس مهنة الاعلامية في المستوى العالي :

جدول 1.2.0 : التوزيع المهني للمهاجرين ابان الهجرة وبعد العودة

المهن	المهنة ابان الهجرة		المهنة بعد الهجرة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
فلاح	5	—	26	—
تاجر	16	—	21	—
ميكانيكي	58	—	16	—
بناء	5	—	11	—
حيسوبي	—	—	05	—
اعلامياتي	—	17	—	17
حازف	—	—	—	—
بدون مهنة	—	—	16	—
أخر	16	83	05	83
المجموع	100	100	100	100

ويتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن نسبة الفلاحين قد ارتفعت بعد العودة من الهجرة دون ان تصل الى المستوى الاصيل «28%» بعد ان كانت 47% قبل الهجرة ، اما عدد التجار فقد بقي على ماكان عليه قبل ، وعدد البنائين قد عرف انخفاضاً طفيفاً، لكن مهنة الميكانيك قد برزت من جديد بعد ان كانت منعقدة قبل الهجرة وتهم ستة مهاجرين من 38 واذا وقع اهتمامنا على دراسة تطور المهن نفسها عبر نفس الشخص نجد من

خلال الجدول 2.0. ان اكثر من نصف الفلاحين قد عادوا الى مهنتهم ، وان خمسهم قد تحول الى مهنة الميكانيك والخمس الاخر قد لجأ الى مهن التجارة والقطاع الثلاثي ، كما ان نصف التجار قد عادوا الى مهنتهم ، وربعهم اخذ يمارس مهنة في القطاع الثالث والرابع الاخر قد تعاطى بعد عودته الميكانيك .

وفيا يخص المهاجرين الذين كانوا ضمن القطاع الثلاثي الاخر «دون التجارة» فان 80% منهم عاد الى المغرب دون ان يمارسوا اي مهنة ، 20% منهم عادوا الى مهنتهم الاصلية و 20% منهم عادوا الى مهنة التجارة . وهنالك 14 مهاجراً كانوا بدون مهنة قبل الهجرة ، ثمانية منهم بقوا في نفس الحالة ، وسبعة منهم لجأوا الى ممارسة مهن ثلاثية دون التجارة ، ذلك ما افرز تطورا اكيدا في المهن المساندة من طرف المهاجرين العائدين خاصة في مجال الميكانيك . لكن هناك نسبة مهمة من المهاجرين الذين عادوا الى الوطن دون ان يمارسوا اية مهنة .

جدول 2.0. توزيع المهاجرين حسب المهنة قبل الهجرة والمهنة بعد الهجرة/

المهنة قبل الهجرة المهنة بعد الهجرة	فلاح	ميكانيكي	تاجر قطاع ثلاثي	قطاع اخر	لاشيء	الاجمعي
فلاح	56	22	11	11	-	100=18
تاجر قطاع ثلاثي	-	25	50	25	-	100=08
قطاع ثلاثي اخر	-	-	20	20	60	100=10
لاشيء	-	-	-	43	57	100=14
المجموع	100=	08=	08=	12=	14=	50=

حالة النشاط :

نسعى من خلال دراسة حالة نشاط المهاجرين الى ابراز مدى تطور عدد المشغلين والمُشَغَّلِينَ والعاطلين منهم قبل الهجرة وبعدها . ويتضح في ذلك ان 80% من المهاجرين كانوا مشغلين قبل هجرتهم الى الخارج و 10% منهم كانوا مشغلين اما نسبة العاطلين فانها لن تهم سوى 5% منهم . وعند العودة ارتفع عدد المشغلين الى 58% وانخفض عدد المشغلين الى 21% اما بالنسبة للنساء فإنه قد تضاعف وبرز تتبع تطور حالة النشاط ان نصف المشغلين قبل الهجرة قد أصبحوا مشغلين . 5/1 المشغلين قد أصبحوا عاطلين ، وخمسا 1/5 اخر بقي في حالة المشغل . كما ان مهاجرين من 32 مروا من حالة مشغلين الى حالة نشاط حر . ويتوضح هذا التوزيع في الجدول 3.2.0

جدول 3.2.0 حالة النشاط قبل وبعد الهجرة

حالة النشاط بعد الهجرة	مشغل	حر	مشغل	اخر	عاطل	المجموع
حالة النشاط قبل الهجرة	19%	8%	50%	6%	19%	«32»
مشغل	—	—	10	—	—	«2»
حر ومشغل	—	—	100	—	—	«2»
اخر او ربة منزل	20	—	20	60	—	«10»
عاطل	—	—	50	50	—	«4»
المجموع	«8»	«3»	«24»	«10»	«6»	«50»

ومن خلال محاولة ابراز العلاقة بين حالة النشاط بعد العودة من الهجرة ومستوى التأهيل بالنسبة للمهاجرين يتوضح ان 4/1 هؤلاء غير المؤهلين قد كانوا مشغلا بعد العودة وثلاثهم 3/1 كان مشغلا او حرا و 4 من 24 عادوا واصبحوا عاطلين. وهناك 6 مهاجرين من 24 الذين كانت لهم حالة اخرى « 5 منهم نساء عدن الى النشاط المنزلي» وفيما يتعلق بالمؤهلين لوحظ ان 8 من 16 عادوا مشغلين و 4 مشغلين او احرارا والباقي في حالات اخرى منهم عاطلون . اما على مستوى المهاجرين الفنيين فنرى ان نصفهم يوجد في حالة مشغل والنصف الاخر في حالة مشغل .

يتضح من خلال هذه المعطيات ان الخصائص الديمغرافية للمهاجرين العائدين قد عرفت تطورا بينا وخاصة على مستوى حجم الاسرة ، كما الشأن بالنسبة للمعطيات المهنية التي عرفت تحولات مهمة ، الا ان المستوى التأهيلي بقي في ركود.

3.5 بعض العناصر المتعلقة بصيرورة الهجرة؛

لقد بينت دراسة التوزيع الزمني لهجرة هذه العينة ، ان سنوات الهجرة تتراوح ما بين 1956 و 1978 وان جل الاناث المهاجرات قد هاجرن خلال السبعينات باستثناء البعض منهن اللاتي صاحبن أزواجهن في وسط الستينات ، وان وسط سنة 1988 هو الذي يمثل التاريخ المتوسط لهذه الهجرة . وفيما يتعلق بسنة العودة فانها تتراوح ما بين 1979 و 1986 بمتوسط للعودة يكون هو وسط سنة 1984 وان متوسط المدة التي استغرقتها هجرة افراد هذه العينة تساوي 15 سنة و 8 شهور بتباين يساوي 25 سنة ، ومعامل التشتت يساوي 32% الشيء الذي يبرز نوعا من التباين الضعيف حيث ان جل المهاجرين يوجدون بجوار

المتوسط ، الا مهاجرا مكث بفرنسا 29 سنة ، ومهاجرين مكثا 24 سنة بنفس البلاد . كما
يتوضح ان 90% من المهاجرين الممثلين في هذه العينة هاجروا الى فرنسا ، و 10%
50 هاجروا إلى ألمانيا الاتحادية «انظر الجدول 1.3.0.

جدول 1.8.0 توزيع المهاجرين حسب فئات الأعمار والجنس وسنة الهجرة:

إناث						ذكور				فئات الأعمار
المجموع	الثانيات	السيتمات	الستات	الحسينات	المجموع	الثانيات	السيتمات	الستات	الحسينات	
0					0					أقل من 20
2			2		2				2	20-29
6		6			8		8			30-39
2		2			16		8	8		40-49
2			2		12		2	8	2	50+
12		8	4		88		18	16	4	المجموع

وإذا قورنت مدة الهجرة بسنة الهجرة يتضح ان المهاجرين كلهم الذين تقل مدة هجرتهم عن 10 سنوات قد غادروا وطنهم خلال السبعينات كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين الذين دامت هجرتهم ما بين 10 و14 سنة .

اما بالنسبة لأولئك الذين قطنوا مدة 15 سنة او اكثر، فان جلهم قد غادروا الوطن خلال الستينات ، اما فيما يخص سبب الهجرة فان البحث عن عمل قد هم ربع المهاجرين فقط . وهناك ربع آخر هاجروا قصد التجمع العائلي، 18% هاجروا لاسباب عائلية داخل المغرب ، اما العشرون المتبقون من 50 فإنهم هاجروا لاسباب اخرى ومنهم من هاجر خصيصا ليعود بمشروع يحققه بالمغرب مع توفير الوسائل الضرورية لذلك . واذا درسنا توزيع هذه الاسباب حسب فئات اعمار المهاجرين فاننا نجد انها تتوزع على الشكل الوارد بالجدول 2.3.0

2.3.0 توزيع المهاجرين حسب السن عند الهجرة وسبب الهجرة

سبب الهجرة السن عند الهجرة	البحث عن عمل	اسباب عائلية بالمغرب	تجمع عائلي	اسباب اخرى	المجموع
اقل من 20	-	-	66	34	100 «6»
20-24	-	25	25	50	100 «16»
25-29	60	-	-	4	100 «10»
30-39	33	11	22	38	100 «18»
40 +	-	-	-	-	-
المجموع	«12»	«6»	«12»	«20»	«50»

4.0 بعض الخصائص المتعلقة بالمهاجرين :

السكن في الهجرة

هنالك مهاجران فقط من 50 صرحوا ان سكنهم كان جيداً بالخارج اما معظمهم «40%» فانه قد صرح انهم كانوا يسكنون منازل غير لائقة او هامشية ، والربع كان يقطن بملاجئ، اعدت خصيصا لاستقبال المهاجرين ، وربع اخر صرح بان سكنه كان في المستوى المتوسط .

الحالة الصحية في الهجرة :

ان ما يقرب من 4 مهاجرين من 10 صرحوا ان ظروفهم الصحية كانت جيدة بالخارج . وهناك عدد معادل من الذين صرحوا ان ظروفهم الصحية التي عاشوها بالخارج كانت متوسطة ، والباقي كانت ظروفهم الصحية سيئة .
اما فيما يتعلق بمستوى التغذية فان 60% من المهاجرين قالوا ان تغذيتهم كانت متوسطة بالخارج و 28 وصفوا هذا المستوى بأنه جيد و 12% وصفوه سيئا اما بعد العودة فان ما يقرب من 7 مهاجرين من اصل 10 اعتبروا مستوى تغذيتهم بالوطن جيدة والباقي منهم صرحوا ان ذلك المستوى متوسط ، كما يبين ذلك الجدول الاتي :

جدول 1.4.0 مستوى التغذية بالخارج وبعد العودة/

مستوى التغذية	بالخارج	بعد العودة
سيء	12	-
متوسط	60	32
جيد	28	68
المجموع	100	100

الانتهاء النقابي في الهجرة : يتضح من خلال دراسة 50 مهاجراً أن 3/4 منهم لم يتموا الى اية منظمة نقابية وان كل المهاجرات قد بقين في معزل عن اي انتهاء كما نرى ذلك في الجدول الاتي :

جدول 2.4.0 : الانتهاء النقابي اiban الهجرة

الانتهاء النقابي	الذكور	الاناث
نعم	26	-
لا	74	100
المجموع	100	100

تمهيس المهاجرين :

ان كل المهاجرين الذين استجبوا في هذه النقطة اجابوا بعدم تفكيرهم في اخذ جنسية اخرى دون الجنسية المغربية الا ان 4 مهاجرين من اصل 50 أي 8% اجابوا بأن أطفالهم قد حصلوا على جنسية اجنبية ويتعلق الامر بطفل مهاجر مكث بفرنسا 15 سنة وآخر مكث بنفس القطر 11 سنة ، وثالثا ورابعا مكث بالخارج 20 سنة .

5.0 بعض المميزات الاساسية لحياة المهاجرين في الخارج :

لقد تبين من خلال الاستجابات التي تمت مع المهاجرين العائدين ان جلهم قد عاد الى وطنه بسبب ماكانوا يعانونه من بطالة خلال السنين الاخيرة ومن ميز عنصري من طرف مجتمعات الاستقبال وخاصة بلجيكا وبعض المدن الفرنسية الشيء الذي ادى ببعضهم الى تغيير بلاد الهجرة «من بلجيكا مثلاً الى فرنسا قبل عودتهم الى المغرب» . وهنالك من المهاجرين الذين عادوا الى وطنهم نتيجة المشاكل التي عرفها أبناؤهم وخاصة منهم الاناث عند وصولهم الى سن معين حيث لم يستطيعوا الاندماج بمجتمع الاستقبال . سواء من حيث الجانب الاجتماعي او من حيث الجانب المهني والعمل.

كما لوحظ ان بعض المهاجرين المسترجعين باجنيبيات قد فشلوا في اندماجهم حيث ادى بهم الامر الى العودة الى وطنهم تاركين زوجاتهم واموالهم بالخارج ومن بين المهاجرين الذين تم استجوابهم اثار بعضهم الجانب الخلقي ، الشيء الذي ادى بهم الى ارسال كل

افراد عائلتهم الى المغرب ومنهم من رفض الدخول في سياسة التجمع العائلي واجاب انه مطمئن لبقاء افراد عائلته بالمغرب وان الحافز الاساسي الذي يدفع به الى البقاء في الهجرة هو تكوين رأس مال يساعده على العودة والاندماج الاقتصادي في بلده الاصيل .

كما اشار بعض المهاجرين الى المضايقات التي اصبحوا يعانون منها في اطار المؤسسات المشغلة وكذلك من طرف المصالح الادارية العامة كالشرطة والادارة المحلية وادارة الحالة المدنية وكذلك ادارة الشؤون الاجتماعية والتعويضات العائلية فمنهم من قيل له بهذه الادارة الاخيرة : (كفى من زيادة الاطفال لانكم ايها الاجانب قد أثقلتم على كاهل الميزانية المخصصة لابناء وطننا) .

لكن جل المهاجرين العائدين قد صرحوا بالمستوى الجيد لصحتهم وصحة اطفالهم ومستوى لآباس به للتغذية خاصة منهم من كان يتقاضى التعويضات العائلية . كما ان البعض اشار الى الاستفادة من الدعم والاعانات العائلية والاجتماعية المخصصة لهم من المصالح الاجتماعية .

6.0 دراسة الدخل والتحويلات :

ان دخل المهاجرين العائدين من الخارج يتراوح ما بين مايقابل 25,000 درهم و 120,000 درهم سنويا بمتوسط قدره 81,000 درهم وفرق نموذجي يناهز 32,000 درهم اي معاملا للتشتت الاحصائي يساوي 50% وان معظم هؤلاء المهاجرين قد اشاروا الى ان دخلهم هذا كان يكفيهم لتسديد حاجياتهم وحاجات افراد عائلتهم كما يساعدهم على توفير قسط لآباس به من هذا الدخل في الخارج وعلى تحويل مقادير لآباس بها الى وطنهم اما بصفة منظمة او بمناسبة زيارتهم الى الوطن او في بعض المناسبات او الافراح العائلية . وقد تتراوح مبالغ التحويلات السنوية ما بين 12,000 درهم و 50,000 درهم بمتوسط قدره 27,800 درهم وفرق نموذجي قدره 15,600 درهم اي معاملا للتشتت مرتفع ويساوي 88%.

ومنهم من اشار الى تعدد مداخيلهم اما عن طريق عملهم بعبة مؤسسات او عن طريق تشغيل بعض افراد اسرهم من ابنائهم وذويهم القاطنين معهم بالخارج والذين يساهمون في دخل ونفقات الاسرة .

وتتشغل هذه السلبية في الانحلال الخلقي الذي اصاب المجتمع نتيجة الهجرة والتصرف الخلقي لآبناء المهاجرين الذي يتمثل في سلوك آبناء الاجانب ، وذلك رغم حرص المهاجرين على مراقبة ابنائهم . ومنهم من حرص على ارسال ابنائه الى الوطن بمجرد بلوغهم السن الخامسة عشرة . ومنهم من لم يقل ان يلتحق به آناؤه الى الخارج .

الجانبا التربوي والثقافي : هنالك 4 مهاجرين من 10 عبروا عن سلبية الهجرة من الزاوية التربوية والثقافية على مستواهم وعلى مستوى افراد اسرهم وعلى مستوى البيئة الاجتماعية

وهناك ما يقرب من 7 مهاجرين من 10 عبروا عن ايجابية الهجرة من هذه الزاوية وذلك على مستوى المدينة او الوطن .

وقد قال بعض المهاجرين ان تلمدرس ابنائهم راجع للهجرة سواء بالوطن او بالمهجر ويعود ذلك لتوفرهم على الوسائل المادية وفهمهم للمشكل . وعكس ذلك فان بعض المهاجرين فسروا فشل تلمدرس ابنائهم بسبب الهجرة وخاصة غيابهم عن الوطن او عدم انسجام اطفالهم بمدارس المهجر .

الجانب الاقتصادي : ان 85% من المهاجرين اجابوا انهم استفادوا من الهجرة على المستوى الفردي من الزاوية الاقتصادية . كما ان نفس النسبة قد اجابت بايجابية الهجرة من هذه الزاوية على مستوى المجتمع ، المدينة او الاقليم . اما على مستوى افراد الاسرة فهناك 92% من المهاجرين الذين قالوا ان افراد اسرهم قد استفادوا اقتصاديا من الهجرة . وان الكثير منهم قد اشار الى ان الهجرة مكنتهم من تكوين رأسمال ، الشيء الذي ادى بهم الى استثمارات ذات طابع اقتصادي في اطار الاسرة حيث ان ذلك كان هو السبب في حركة اقتصادية مهمة ورواج على مستوى الوطن والاقليم كما ان البعض قد اشار الى التشغيل الذي استفاد منه افراد الاسرة والمجتمع والى التكوين والمهارات المحصل عليها خلال الهجرة .

ومن المهاجرين الذين أعزوا فشلهم وفشل افراد عائلاتهم في الميدان الاقتصادي الى الهجرة حيث ان غيابهم وبعدهم عن الاسرة ادى الى حرمان قضاياهم من مدبر ومسير . وقد تبين ان ما يقرب من مهاجر واحد من ثلاثة مهاجرين لم يقوموا بأي تحويل الى وطنهم طيلة استيطانهم بالخارج (14 من اصل 50)

جدول 1.6.0 : توزيع المهاجرين حسب الدخل بالخارج والدخل بعد العودة :

الدخل بالخارج الدخل بعد العودة	بلون	اقل من 30000	30000 49000	50000 69000	70000 99999	100000 واكثر	للمجموع
بلون دخل اقل من 10000	2	2	4	-	4	-	12
10000-19999	-	-	-	-	-	-	-
20000-29999	-	-	2	2	4	-	8
30000-39999	2	4	2	-	4	-	12
40000-49999	-	-	-	-	-	-	-
50000 واكثر	-	-	-	4	2	4	10
المجموع	4	6	8	10	18	4	50

ويتضح ان 10 مهاجرين كان لهم دخل بالخارج ولم يعد لهم دخل بعد العودة الى وطنهم ، وان منهم من قد عرفوا تراجعاً في دخلهم بعد العودة الى الوطن .

قامت الدولة بعدة عاوليات ترمي الى الدفاع عن مصالح المواطنين العاملين بالخارج . كما ان الدولة قد وجدت منفذاً اخر لعائلاتها بالخارج وذلك بابرام اتفاقيات مع الدول العربية المصدرة للنقط (ليبيا ، العربية السعودية ، العراق . . .) .

حيث ان هذه الاقطار كانت في حاجة اكيدة الى اليد العاملة بعدما سمي بالخدمة البترولية الاولى : الا ان هذا المنفذ قد اخذ يتقلص تدريجياً كما ان موقف الدولة ازاءه قد اصبح تحفظياً . وان التصميم الختاسي 1985-1981 بعد ان لاحظ ان الهجرة الى الخارج قد اصبحت ضئيلة يقول :

«وفينا ينص عمالتنا بالخارج يجب ان تدرس التدابير التي يجب اتخاذها قصد ادماجهم في السياق الاقتصادي والاجتماعي . وان كل من عبر عن ارادته للرجوع او ارغم على الرجوع لوطنه سيدمج بالاقتصاد الوطني .

اما فيما يتعلق بعائلتنا الذين يشتغلون خارج المغرب فان عدة تدابير قد اتخذت لصالحهم وخاصة في ميادين التكوين والانشطة الاجتماعية والتربوية وذلك لتسهيل اعادة ادماجهم المرتقب في المجتمع المغربي» .

وعملنا فان سياسة الدولة في هذا الباب لن تعرف تغيراً جلياً ونخضع اساساً الى مبدئين :

- السهر على الدفاع على مصالح عمالتنا الذين يرغبون البقاء في الخارج . اما بالنسبة للذين يريدون الرجوع للوطن ، او ارغموا على ذلك تحت ضغط البطالة او الميز العنصري ، فان بلادهم ترحب بهم دون ان تتخذ تدابير خاصة لاستقبالهم اولتشجيعهم في ذلك .

ومن جهة اخرى يجب الاشارة الى ان المصالح المختصة منهمكة الان في اعداد بعض التدابير لصالح العمال العائدين منها .

- صندوق جماعي لصالح العمال .

- بنك للمشاريع خاص بالعمال .

وانشطة اجتماعية وثقافية وكذلك تنظيم عمليات مراكز للتصنيف لصالح ابنائهم وتسهيل وسائل استقبال العمال الزائرين لوطنهم . ويتبين من خلال الاستجوابات ان هناك مؤشرات تدل على رغبة المهاجرين المغاربة في العودة الى وطنهم ، وعلى سبيل المثال :

حيث ان 8 منهم دامت هجرتهم 20 سنة او اكثر والستة الآخرين دامت هجرتهم ما بين 10 و14 سنة . كما ان هناك 18 مهاجراً قاموا بتحويل مبالغ تتراوح ما بين 10,000 و20,000 درهم جلهم مكث بالخارج ما بين 10 و14 سنة .

اما الآخرون فانهم يتوزعون حسب مستوى تحويلاتهم السنوية ومدة هجرتهم على الشكل الوارد في جدول .

جدول 2.6.0 : توزيع المهاجرين حسب مدة الهجرة ومستوى التحويلات السنوية

المجموع	20 سنة +	15-19 سنة	10-14 سنة	أقل من 10 سنوات	مدة الهجرة ومستوى التحويلات السنوية
14	8	—	6	—	لا يحملون
2	—	—	2	—	أقل من 5,000 درهم
—	—	—	—	—	5,000-9,999
18	2	4	10	2	10,000-19,999
8	4	—	2	2	20,000-29,999
8	2	—	6	—	30,000 وأكثر
50	16	4	26	4	المجموع

وفيما يتعلق بالتحويلات حسب سن المهاجرين عند العودة فإن معظم المهاجرين الذين قاموا بتحويلات ذات مبالغ مرتفعة كانت أعمارهم تتراوح ما بين 30 و 49 سنة وعند مقارنة التحويلات السنوية بالدخل السنوي فإنه يتبين أن 4 مهاجرين من 14 مهاجراً لن يتوفروا على أي دخل في الخارج وأن 2 من 14 كانوا يتوفرون على أقل من 30,000 درهم سنوياً بالخارج وفي آخرين لهم دخل يتراوح ما بين 30,000 و 50,000 درهم أما الباقون (4) فكان دخلهم يفوق 50,000 .

وبالنسبة لـ 18 مهاجراً الذين كانوا يحملون مبالغ تتراوح ما بين 10,000 و 20,000 درهم سنوياً فإن 8 منهم كانوا يحصلون على دخل يتراوح ما بين 70,000 و 100,000 درهم سنوياً والباقي من 50 مهاجراً يتوزعون خلال الجدول 3.6.0 .

جدول 3.6.0 : توزيع المهاجرين حسب الدخل والتحويلات بالخارج :

المجموع	100,000 وأكثر	70,000 و 99,999	50,000 و 69,000	30,000 و 49,000	أقل من 30,000 من	بلون دخل	الدخل السنوي بالخارج والتحويلات السنوية
14		2	2	4	2	4	لا يحملون
2					2		أقل من 5,000
							5,000-9,999
18	2	8	4	2	2		10,000-19,999
8		2	4	2			20,000-29,999
8	2	6					30,000 وأكثر
50	4	18	10	8	6	4	المجموع

وان دراسة التحويلات السنوية حسب اعداد افراد الاسرة الباقيين بالمغرب تبرز ان 28 من اصل 50 كان عدد افراد اسرهم يتراوح ما بين 2 و 12 وان 12 من 50 لاتركب الا من فرد واحد اما 10 الآخرون فان افراد اسرهم يصل الى 6 فأكثر ويعطي تقاطع هاتين المتغيرتين التوزيع في الجدول 4.6.0 .

جدول 4.6.0 : تحويلات المهاجرين وعدد افراد اسرهم

عدد افراد الاسرة التحويلات السنوية	1	2-4	5-7	8	المجموع
لايجولون	4	10	—	—	14
اقل من 5,000	—	—	2	—	2
5,000-9,999	—	—	—	—	—
10,000-19,999	6	12	—	—	18
20,000-29,999	2	4	2	—	8
30,000 واكثر	—	2	4	2	8
المجموع	12	28	8	2	50

ويتضح من خلال هذا الجدول ان المهاجرين الذين لايجولون اي مبلغ هم اسر صغيرة وان تحويل المبالغ المرتفعة يهم عموما الاسر ذات الحجم الكبير . اما فيما يتعلق بالتحويلات المتوسطة فانها توزع بصفة عادية فيما بين الاسر المتوسطة الحجم والصغيرة . واذا قورنت التحويلات السنوية مع الدخل الحالي بالمغرب فانها تبرز ان 10 مهاجرين من 50 يتوفرون على دخل بالمغرب يفوق 50,000 درهم كانوا يجولون بمبالغ سنوية تفوق 10,000 درهم اما بالنسبة للذين لايتوفرون على دخل بالمغرب فان 2/3 منهم كانوا لايجولون اي مقدار الى المغرب . اما فيما يخص الآخرين فانهم يتوزعون وفق الشكل الوارد بجدول 5.6.0 .

جدول 5.6.0 توزيع المهاجرين حسب التحويلات والدخل الحالي

الدخل الحالي بالمغرب	يدون دخل	أقل من	10,000	20,000	30,000	40,000	50,000	المجموع
التحويلات السنوية		10,000	19,999	29,999	39,999	49,000	فاكثر	
	8		4	2				14
5,000			2				2	
9,999 - 5,000								0
19,999-10,000			4	6	2	4	2	18
29,999-20,000	2			2			4	8
30,000 و أكثر	2				2		4	8
المجموع	12	-	8	12	4	4	10	50

تبرز مقارنة الدخل بعد العودة الى الوطن والدخل بالخارج ان هنالك علاقة بينهما بالنسبة الى مهاجرين عائدين كان لهم دخل يفوق 100,000 درهم بالخارج واصبح يتجاوز 60,000 درهم بالمغرب كما ان 8 مهاجرين يتراوح دخلهم ما بين 50,000 و 70,000 درهم بالخارج واصبح بالمغرب يفوق 40,000 درهم . لكنه لوحظ ان 4 مهاجرين كانوا يتقاضون سنويا ما بين 70,000 و 100,000 درهم حين عودتهم الى وطنهم اصبحوا بدون دخل كما نرى ان عددا لا يستهان به عرفوا انخفاضا جديا في دخلهم بعد عودتهم الى الوطن وذلك مايتوضح من خلال معطيات الجدول .

المجموع	100,000	70,000 98,999	50,000 69,000	30,000 49,000	أقل من 20,000	أقل من 10,000	الدخل السنوي بالخارج السن الحالي 85 أقل من
				2		2	29-35
		3	2	4	2	2	36-40
	4	8	2				41-45
		2	6	2	4		46-50
	4	18	10	8	6	4	المجموع

7.0 منجزات المهاجرين

لقد ادى البحث الى معرفة المنجزات التي تمت من طرف المهاجرين العائدين وان عدد المنجزات المحققة بدخل الهجرة هو 94 انجزت من 34 مهاجراً حيث ان 18 مهاجراً لن يحققوا اي انجاز . ذلك ان ثلثي المهاجرين العائدين قد انجزوا في ميدان معين او عدة ميادين .

اقتناء المنزل بالمغرب :

هناك 28 مهاجراً من اصل 50 اقتنوا 48 منزلاً حيث ان بعضهم اقتنى منزلين او ثلاثة ، ويتوزعون وفق جدول 1.7.0 .

جدول 1.7.0 : اقتناء منازل بالوطن .

عدد المنازل	عدد المطلق	المهاجرين النسبي
0	22	44
1	14	28
2	10	20
3	4	08
المجموع	50	100

منجزات اخرى :

هناك 8 مهاجرين قاموا باقتناء منزل بالخارج اي 16% من المهاجرين . كما ان عشرة اقتنوا ارضاً فلاحية و 8 حققوا شراء ارض بالمدينة قصد بناء منزل . ومن جهة اخرى فان 4 مهاجرين اقتنوا دكاكين او حققوا تجارة ، وعدداً متساوياً قاموا بايداع أموالهم في شراء الخلي والذهب . اما الاستثمار في الماشية فانه قدهم ٦/ مهاجرين ، وفي الجدول 2.7.0 توزيع الانجازات حسب الميدان :

جدول 2.7.0 : انجازات المهاجرين

نوع الانجاز	عدد الانجازات	%
اقتناء منزل بالمغرب	46	48.9
اقتناء منزل بالخارج	8	8.5
اقتناء ارض فلاحية	10	10.6
ارض للبناء	8	8.5
انعام	6	6.4
تجارة	4	4.3
حلي وذهب	4	4.3
اخر	8	8.5
المجموع	94	100.0

8.0 بعض مواقف المهاجرين

لقد لوحظ تباين في مواقف العمال العائدين ازاء الهجرة حيث منهم اكد سلبية الهجرة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والحلقية والدينية ، ومنهم من ثمن الهجرة واعتبرها موجبة ومفيدة من زاوية التعليم والتكوين المهني وكذلك من حيث تكوين رأس المال يساعدهم على العودة والاستثمار بوطنهم . وقد ابرز استغلال الاجوبة عن السؤال (رقم 10 العناصر التالية :

من الجوانب الاجتماعي : هنالك 46% من المهاجرين الذين عبروا على الجانب السلبي للهجرة على مستواهم . و 60% يفكرون في ان الهجرة سلبية على مستوى افراد الاسرة وتلي مستوى البيئة الاجتماعية و 55% ابرزوا سلبية الهجرة على مستوى المدينة او الاقليم ومنهم من برر هذه السلبية بالانعزال والتغيرات غير المرضية الناجمة عن الهجرة خاصة في العلاقات الاجتماعية . ومنهم من قال ان غياب المهاجر بصفته رب الاسرة له سلبية متعددة على مستوى الاسرة والمجتمع . وان الاسرة قد فقدت حرارة علاقاتها العاطفية وبذلك تم تشويه المجتمع المغربي الذي كان يتميز بعلاقات اجتماعية جد قوية ، كما اشار بعض المهاجرين الى الانحلال الذي تم في العلاقات الاجتماعية وأثاروا مشاكل جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل . ومنهم من قال ان أسرته أصبحت مقسمة بين مجتمعين مختلفين ، ومنهم من اشار الى امراض اصيبوا بها نتيجة انعزالهم ابان الهجرة . وفيما يتعلق بالمهاجرين الذين عبروا على ايجابية الهجرة من الزاوية الاجتماعية فان البعض قد اكد ان التفتح على المجتمع الخارجي له عدة مزايا وان المجتمع المغربي يستفيد كثيرا من ذلك . وهنالك بعض المهاجرين الذين اجابوا ان اثر الهجرة ضعيف على المستوى الاجتماعي ، ومنهم من اجاب بانها لا يندري .

الجانب الخلفى : هنالك اكثر من نصف المهاجرين الذين عبروا عن سلبية الهجرة من الجانب الخلفى سواء على مستواهم او على مستوى افراد أسرهم او بيهتهم الاجتماعية او المدينة او الوطن .

9.0الاتفاق وسياسة الدولة في ميدان الهجرة الى الخارج :

ان سياسة المغرب في ميدان الهجرة كانت دائما تهدف الى تشجيع العمال على الهجرة الى الخارج ، وذلك مايتوضح من خلال مختلف تصاميم التنمية التي اكدت على ثلاثة ابعاد :

- تخفيف البطالة بالمغرب .

- اعطاء العمال تكوينا مهنيا بالخارج .

- الحصول على العملة الصعبة .

وان التصميم التنموي 1968-1972 يؤكد ذلك بوضوح وان الهجرة تساعد على تمويل جزئي للاستثمارات الداخلية ، وانها تشغل طرفا من عمالنا الذين لا يمكنهم ان يشتغلوا داخل وطنهم ، وعلى تكوين اكثر عدد من المواطنين الذين يحصلون على مهارات مهنية ومواقف موجبة مع فكر المساواة وذلك في اطار التنمية الاقتصادية للوطن⁽¹⁾

وان تدابير مختلفة وتدخلات في هذا الباب اتخذت من طرف الدولة لتشجيع العمال المغاربة الموجودين بالخارج وخاصة منها :

- اعادة التنظيم مع تعزيز المصالح الادارية المكلفة بالمهجرة والزيادة في شبكة المتتبعين

والمرافقين في الميادين الاجتماعية بالخارج .

- القيام باعمال اجتماعية بالخارج لصالح العمال .

- الامضاء على معاهدات ثنائية في ميدان اليد العاملة مع بلدان المهجر .

- انشاء (صندوق الهجرة) قصد اعانة وتمويل المهاجرين الذين توجهوا الى الخارج لأول مرة بواسطة قروض خاصة .

كما ان تشجيع تحويل اموالهم الى المغرب قد تم تأسيسه منذ 1973 بنسبة 5% وتستفيد اموالهم المودعة بالبنوك بفائدة لا بأس بها⁽²⁾ .

ومنذ الازمة الاقتصادية العالمية وتوقف الهجرة الى اوربا منذ وسط السبعينات (باستثناء الهجرة الموسمية) لم تقم الدولة بأي مبادرة لتشجيع العودة الى الوطن . بل على عكس ذلك .

(1) انظر التخطيط الخماسي 68-1972 الجزء الاول ، ص 83 والتصميم الثلاثي 65-1967 ص 427 والتصميم الخلفي 1973-1977 الجزء الاول ص 122

(2) انظر التصميم الخماسي 68-1972 ص 93 ، و 1973-1977 ص 123 ، ولقد حلف هذا التشجيع منذ 1981 بعد تدوير قيمة الدرهم مقابل الفرنك الفرنسي .

تجنيس الاطفال : ابرز الاستجواب مع العمال في هذا الباب ان 92% منهم يقومون بتجنيس اطفالهم وان 8% فقط هم الذين قبلوا هذه العملية . كما لم يوجد ضمن العينة اي مهاجر متجنس .

ثقافة اطفال المهاجرين : اوضح الاستجواب مع 50 مهاجراً ان كل اطفال المهاجرين يحسنون استعمال اللغة العربية مع لغة بلد الاستقبال ، وان جل المهاجرين يرغبون في ارسال ابنائهم الى وطنهم ليتابعوا دراستهم بالمدراس المغربية ، لكن هذه الاجوبة يجب ان تؤخذ بشيء من الحذر لان جل المهاجرين الذين استجوبوا يتميزون بارتباطهم المستمر بالمغرب حيث ان العينة المختارة لا تتضمن مهاجرين لايزورون المغرب الا في حالات نادرة الشيء الذي يؤثر على ثقافة اطفالهم .

10.0 استجواب مع عمال هائدين اسسوا تعاونية الامل للتجارة بمدينة سلا :
لقد تم اختيار تعاونية الامل لاستجواب مسيرتها لانها انشأت من طرف مجموعة من 12 عاملاً يشتغلون بالخارج يتعاون مع مكتب تنمية التعاونيات التابع لوزارة التخطيط . وقد ادى هذا الاستجواب الى نتائج جد مهمة من حيث مبدأ انشاء هذه التعاونية وتنظيمها وتسييرها وانتاجها ومعطياتها المالية مع ابعادها الاقتصادية وآفاق نشر مثل هذه التجربة .

1.10 لماذا انشأت تعاونية الامل ؟ : تبين من خلال الاستجواب الذي تم ان جل المتعاونين قد قرروا انشاء هذه التعاونية سعياً للعودة الى وطنهم واعادة اندماجهم في مجتمعهم للابتعاد عن اقطار المهجر حيث كانوا يعانون من النفي وسوء المعاملة والخصوع لسيطرة المشغلين والحرمان من الحرية والانتعاش كما ان جلهم قد اشاروا الى الاستغلال الذي كانوا يخضعون اليه في المهجر من طرف ارباب المعامل . والانشطة اللا انسانية التي كانوا يمارسونها بالخارج . وقد وقع الاجماع من طرف عمال هذه التعاونية على ضرورة تأسيس وحدة اقتصادية تساعد على الاندماج في مجتمعهم الاصلي والاستفادة من المزايا والتشجيعات المتاحة لهم من طرف الدولة والمساهمة في التنمية الوطنية . وقد وقع الاختيار على شكل التعاونية العالية للانتاج التي يعرف بها القانون الاساسي كمجموعة لاشخاص ذاتين والذين حصلوا من خلال الممارسة على خبرة معينة ، الشيء الذي يمكنهم من انشاء تعاونية من هذا النوع حتى ينتجون المواد ويمارسون خبراتهم وينموها ، بصفة جماعية وهكذا يستفيد العمال العائدون من ثمرات اعمالهم ويحافظون على كفاءاتهم ، الشيء الذي يساعد على الاندماج في المسار الاقتصادي الوطني كما يساعد ذلك على الزيادة في قيمة راسمالمهم واغناء خبراتهم والمساهمة في تسيير تعاونيتهم هذه . وان الدولة قد تعفيهم من جل الضرائب والجبايات مع اعطائهم امكانية الاستفادة من قروض مالية بفائدة منخفضة . وفيما يتعلق بتعاونية الامل للتجارة فانها قد تأسست من طرف مجموعة من العمال كانوا يشتغلون ببلجيكا منذ يوليو 1985 وهنالك عمال اخرون مازالوا بالخارج يرغبون في الالتحاق بهذه التعاونية . لكن هؤلاء العمال اشاروا الى الصعوبات التي واجهتهم والمسطرة الادارية

المعقدة مع مشاكل التمويل لهذا المشروع . ولولا مساعدة المكتب الانف الذكر لما توفق هؤلاء العمال في انجاز هذا المشروع . ولقد تم اللجوء الى الشركة الفرنسية للاستثمار والتنمية الصناعية (S.I.D.T) للحصول على الاعتمادات الضرورية ذلك في اطار تعاقد يمتد على خمس سنوات ، على اثرها تمنح هذه الشركة كل حقوقها للمتعاونين المغاربة . كما حصلت هذه التعاونية على اعانات تقنية ومساعدات في التيسير من طرف هذه الشركة وخاصة في دراسة المشروع واقتناء الارض في المنطقة الصناعية لمدينة سلا وشراء الآلات الضرورية كما ان الشركة المعنية (S.C.O.D) قد منحت لهذه التعاونية قرضنا مبلغه 1,200,000 درهم لنفس الغرض .

وان هدف هذه التعاونية هو انتاج مختلف المواد الخشبية للبناء والتأثيث وذلك على مستوى صناعي متوسع وباعتمادها التقنيات المتطورة والآلات الحديثة قصد ملائمة متطلباتها هذه طلب السوق وذوق المستهلكين .

2.10 تنظيم التعاونية : لقد نظمت هذه التعاونية على شكل شركة مجهولة يسيرها جمع عام ، ولقد حرصت على وضع قانون داخلي صديق عليه بالاجماع ليحافظوا على حقوق المتعاونين وامكانية انعاشهم وتقديمهم واستفادتهم مع تطور المشروع . كما ان هذا التنظيم الداخلي قد فتح امكانية الالتحاق بهذه التعاونية لكل عامل اخر يشتغل بالخارج ، وللعمال غير المهاجرين وغير العائدين الذين اشتغلوا سنة على الاقل في اطار التعاونية ، كما حددت مساهمة المتعاونين في 50,000 درهم وينص هذا القانون على كيفية توزيع الارباح كإيلي :

- 10% للاحتياطات القانونية .
- 5% لصندوق التضامن الاجتماعي .
- 30% تحول الى اسهم وتستعمل في توسيع التعاونية .
- 5% توزع على العمال غير المتعاونين لتحفيزهم وحثهم على الاندماج النهائي .
- 50% توزع على المتعاونين .

وقد ينص هذا القانون على ان الاجور المؤداة للمتعاونين تكون محسوبة باعتبار ما يؤدونه من عمل وخدمات .

متعاونون يشتغلون 45 ساعة في الاسبوع ويتقاضون 1500 درهم شهريا مرتبطة بزيادة كلفة المعيشة ، وعمال يتقاضون اجورا اقل نظرا لعدد ساعات العمل المنخفضة .

3.10 التسيير والانتاج : اضافة الى المجلس الاداري هناك لجنة المتعاونين المسؤولة على تسيير العمل وتحتوي على ستة متعاونين مسؤولين .

مسؤول على مصلحة العمال .

مسؤول على مصلحة الحسابات .

مسؤول على مصلحة المواد الأولية والمخزونات او التوريدات .

مسؤول عن مكتب الدراسات الذي يشرف في نفس الوقت على مهمة الانتاج .

مسؤول على مهمة التسويق .

البحث السابع

**الهجرة التونسية العائدة
المحددات والتبعات**

**الدكتور خالد الوحيشي
الدكتور حافظ شقير
الدكتور عبد الرازق بالحاج زكري**

مقدمة

لم تتم عودة العمال التونسيين المهاجرين في فرنسا كما كانت ترغب بذلك الجهات الحكومية وشرائع رأس المال السائدة في فرنسا . وعلى الأقل كما عبرت عنه التصريحات الرسمية والاجراءات والتدابير التي اتخذت بهدف دفع المهاجرين الى العودة الى بلدان المنشأ .

هذا ما تؤكده الارقام وهذا مادفعنا الى طرح سؤال رئيسي ، نحاول الاجابة عليه في هذه الورقة ، حول مسببات فشل توجهات واجراءات متخذي القرار في فرنسا المتعلقة بالمهاجرين مركزين على حالة الهجرة التونسية . يلي ذلك سؤال ثان مترتب عن الاول يتعلق بمستقبل الهجرة التونسية واحتمالات عودة المهاجرين التونسيين من فرنسا على المدى القريب ، ذلك ان استمرار بقاء المهاجرين في فرنسا مرتبط عموماً بمواقف وتدخلات جهات ثلاث : بلد المنشأ وبلد الاستقبال والمهاجر نفسه .

للتعرف على مدى قابلية بلد المنشأ لاستقبال عودة مكثفة للمهاجرين التونسيين حاولنا عرض اهم مؤشرات السياسات الانمائية المتبعة في تونس وانعكاساتها على القوى العاملة من ناحيتي حراكها وتشغيلها .

وبخصوص فرنسا بلد الاستقبال حاولنا ان نتعرف على مدى مطابقة التوجهات المعلنة بخصوص المهاجرين لاحتياجات هيكل الانتاج لديها ، وهل ان الموقف العلني يتماشى مع رغبة شرائع رأس المال ام البعض منه ، اي ماهو الدور الذي يلعبه التناقض بين شرائع رأس المال في افسال التوجهات المعلنة وان الجواب بوجود مثل هذا الدور وكيف يتم ذلك وماهي احتمالات استمراريته في المستقبل ؟ وأخيراً ماهو موقف المهاجر نفسه ، وإذا مارفرض العودة فكيف يتغلب على اوضاعه المعاشية والمهنية الطاردة ، وماهي التدابير التي يتخذها لدعم بقاءه واستقراره ؟

تبقى الاجابة كامنة في حفيظة العلاقة بين هذه المحددات الثلاثة ، وقد حاولنا ان نعالجها من خلال عرض اهم خصائص انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الاختيارات الانمائية في تونس وصولاً الى تبيان بعض مؤشرات وانعكاسات هذه وتلك على حراك قوة العمل التونسية وهجرتها بالخصوص اي بعض مؤشرات استراتيجية رأس المال في المركز اوفي تونس ازاء قوة العمل التونسية .

وقد دعمنا استنتاجاتنا المكتتية بمسح ميداني اجريناه على عينة صغيرة من العائدين (٥٠ شخصاً المتواجدين في مناطق ريفية «قرية منزل عبد الرحمن» وفي مناطق حضرية «العاصمة» . تنقسم العينة الى ثلاثة اصناف : اصحاب مشاريع اقتصادية واجراء واثارين وقد استهدف المسح غرضاً محدداً وهو التعرف على بعض الامثلة لتفهم صيرورة الهجرة والعودة .

يتوجب اخيرا الاشارة الى ان الدراسة قد ركزت على حالة فرنسا دون غيرها كبلد استقبال ويعود ذلك لكونها من ناحية اكثر البلدان استقبالا للبد العاملة التونسية المهاجرة ، كذلك لتوفر البيانات ودقتها من ناحية اخرى ، ونحن هنا نتعرض الى حالة ليبيا رغم استقطابها المكثف للبد العاملة التونسية خاصة خلال العشرة الاخيرة «حوالي خمس المهاجرين التونسيين»^{١١} لان مسببات العودة وميكانيزماتها تختلف عما هو بالنسبة للمهاجرين في اوروبا وذلك لكون صيرورة الهجرة لهذا البلد تسبق وتختلف عما هي عليه بالنسبة للهجرة الى فرنسا^{١٢} وقد تتطلب معالجة يصعب الاحاطة بها في هذه الورقة .

مدخل نظري

١- لقد اصبح من المسلم به في العديد من الدراسات الحديثة ان الفصل التقليدي بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ليس له اي مبرر سوى تسهيل عرض البحث وتيسير فهم تقسيماته . فعلى المستويين المفاهيمي والواقعي لانجد اي فارق مهم بين الظاهرتين . ورغم ان هناك خصوصيات وفوارق بين اقتصاديات بلدان المركز الرأسمالي والبلدان التابعة له لكنها ترضخ بأجمعها لاحكام رأس المال . ولما كانت قوانين رأس المال العامة ذات طابع دولي فان تفسير ظاهرة الهجرة الداخلية كالهجرة الخارجية لا يمكن القيام به الا ضمن عملية تحليل التبادل الرأسمالي وماتفرضه من علاقات غير متكافئة تتضمن سيادة المركز وتبعية الاطراف ، فالفاقر السكاني الحالي في الاطراف هو في الاصل نتاج وانعكاس لنهب الاستثمار لثروات هذه البلدان وهو صنيع رأس المال لكي يتابع استغلالها حسب احتياجاته المتطورة . فاحدى الادوار التي يوكلها رأس المال لهذا الفاقص السكاني هو توفير يد عاملة رخيصة بصفة مستمرة .

من هنا يمكن القول بأن هجرة البد العاملة سواء كانت داخلية ام خارجية انما تمثل تنقلا لقوة العمل وتجنيدا لها داخل المجال الذي يسيطر عليه نمط الانتاج الرأسمالي . وتكون الهجرة في كلا الحالتين متعلقة بنفس الديناميكية للتنمية غير المتوازنة داخل النظام الرأسمالي^{١٣} .

واذا كان حديثنا هذا على الصعيد النظري فان الواقع يثبت حقيقة ذلك بما لا يدع مجالا للشك . فكل الهجرات من معظم الدول المستعمرة صارت بعد الاستقلال تسمى خارجية بعد أن كانت قبله تسمى داخلية ويؤكد ذلك مثال الجزائر قبل استقلالها عام ١٩٦٢ ويعده . وكذلك حالة ايرلندا والمانيا قبل وبعد التقسيم .

اذا لا يمكن دراسة هجرة قوة العمل «الداخلية او الخارجية» في مجالات رأسمالية ، الا ضمن صيرورة رأس المال ككل وانعكاسات قوانينه على التبادل غير المتكافئ ، وخصوصية انصياح هذا الوسط اذ ذلك لهذه القوانين .

لا يمكن ضمن هذا التصور فصل دراسة مسألة عودة العمال المهاجرين عن هذه القوانين العامة والمتعلقة عموما بطبيعة العلاقة بين خصوصية ميكانيزمات رأس المال من

ناحية، وحراك قوة العمل من ناحية اخرى، لذلك سوف نهتم في هذا القسم النظري باشكالية حراك قوة العمل ككل مركزين على الحراك الجغرافي «الهجرة» .

٢- لاختلاف في القول بأن اشكالية الهجرة عموماً هي اشكالية حراك قوة العمل، والتي تشمل كل تنقلات قوة العمل سواء الجغرافية «الهجرة» او المهنية «من مهنة لآخرى» والقطاعية «من قطاع لآخر» كما ان مصطلح حراك قوة العمل لا يصلح الا للنظام الرأسمالي في المركز والأطراف واي مكان يقع تحت سيطرته .

٣- ان خلق قوة العمل يتم عبر «تحرير» الاشخاص من علاقات الانتاج قبل الرأسمالية وبالاتقضااض عليها ، وبالتالي تمكينهم من التحكم في قوة عملهم وفي مكان وزمان بيعها . ان اهم وسيلة لتحرير قوة العمل والخلق المكثف لاحتياطي العمل، هي تجريد جماهير الفلاحين من اراضيها بما يجعلها على استعداد بيع قوة عملها مقابل اجر، ولتنقل الى حيث تتمكن من التحصل على الرغيف .

اما استعمال قوة العمل فيعني به تحركات رأس المال لدفعها للحراك الى حيث يرغب، ولارضائها لشروطه الاخرى اي التحولات الطارئة في عملية الانتاج «في ساعات العمل، وكثافته وانتاجه» .

وفي ضوء ذلك فان حرية العامل تفقد معناها ، فلكي يتمكن من العيش يضطر الى بيع قوة عمله، ويتم هذا البيع حسب شروط صاحب رأس المال . فالحرية تعني بالتالي رضوخ العامل لشروط رأس المال .

٤- اذن تعتبر قوة العمل مورداً فائض القيمة النسبية لرأس المال، كما ان حراك قوة العمل هو شرط اجتناب هذا الفائض ، ويمكن القول ان استراتيجية رأس المال السكانية في هذا الباب تتمثل في تسخير كل الجهود لخلق وتوفير قوة العمل بشكل مستمر وبدون حدود حجماً وانتشاراً . فرأس المال لا يكتفي بما هو موجود من احتياطي العمل المتوفر بل يبحث باستمرار عن خلق الجديد وتعويده على الحراك لتوفير الاستغلال الامثل ، فهو لا يكتفي بما هو متوفر وطنياً بل يتخطاه الى ما هو اوسع ، خصوصاً في مراحل تطوره المتقدمة، لكي يخلق قوى العمل في اي مكان يقع تحت سيطرته ويجلبها منه، ويمكن القول ان استراتيجية رأس المال ازاء سكان البلدان المستعمرة او التابعة هي تحويلها الى خزان احتياطي لقوة العمل التي قد يحتاجها في مرحلة او اخرى من تطوره وتيسير استدعائها عند الحاجة .

٥- لا يعتبر رأس المال ضمن النظام الرأسمالي مسؤولاً عن خلق طلب العمل وحسب بل عن العرض ايضاً حيث يتدخل من الجهتين . اذ وفق احتياجات القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها فانه يرضخ قوة العمل الى عمليتين ، حركة طرد وحركة جذب نحو المجال او القطاع الخاضع وخارجه . ففي مراحل معينة من تطور وسائل الانتاج تستغني الصناعات عن القوى العاملة المؤهلة فتحيل جزءاً منها على البطالة وتجذب مكانها قوى عاملة غير مؤهلة . كالنساء والاطفال والفلاحين المجريدين من وسائل انتاجهم . وتجلبهم

من أي مكان يقع تحت سيطرة رأس المال سواء من المراكز أو من الدول الاطراف . هذا ماينطبق عموما على فترات الجذب القوية لاوروبا الغربية خلال الخمسينات والستينات . وفي مراحل أخرى من تطور الصناعات في اوروبا ، وعند التوجه نحو استعمال تقنيات وتكنولوجيا متطورة يقل الاهتمام بالقطاعات والصناعات ذات التكنولوجيا الضعيفة ، مما يؤدي بها بالتالي الى لفظ جزء هام من قوة عملها خاصة قليلة التأهيل منها كالعمال المهاجرين ، وهذا مايفسر الخلفيات الكامنة وراء الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاوروبية لتشجيع عودة العمال المهاجرين خلال العشرية الاخيرة .

٦- لاشك اذن ان رأس المال يبذل قصارى جهده لتعويد القوى العاملة على الحراك بما تقتضيه مصالحه غير ان هذه العلاقة ليس في الواقع ميكانيكية ، فرغم ان رأس المال هو المحدد في اخر التحليل فان هناك عوامل أخرى مهيمنة لهذه الصيرورة واهمها استراتيجية العمال «الافراد» والتي يصفها «قودمار» بأنها استراتيجية «الاحراك»^{١١٠}.

ويقصد الباحث المذكور بمصطلح الاحراك كل مايتعلق برغبة العامل في التحصل على احتياجاته من عمل وتعليم وسكن ووسائل الترفيه في مكان اقامته ورفضه الزواج المفروض والهجرة ذات الوعود الكاذبة . فاستراتيجية العامل هي موضوعيا استراتيجية الاستقرار في اوضاعه المادية والمعنوية . وهذه الاستراتيجية المناهضة لاستراتيجية رأس المال في مجال الحراك يعبر عنها العامل بأشكال تضالوية متعددة ، نقابية ومطلبية وسياسية وغيرها ، وهذا من شأنه ان يعرقل ، بدرجة أوبأخرى وحسب المراحل وموازين القوى الاجتماعية ، تطوع الطرف الآخر في تحقيق الحراك الكامل .

وبما مر اعلاه . تشكل استراتيجية «الاحراك» التي ينفجها العامل واقع الوجه الآخر من اسباب فشل جهود متخذني القرار في بعض بلدان اوروبا الغربية لدفع العمال المهاجرين للعودة الى بلدانهم :

عوامل الهجرة:

١- افراغ الريف من سكانه النشطين اقتصاديا عملية مستمرة:
يتبين من خلال التعدادات العامة للسكان ان الريف قد فقد خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٨٤ حوالي ١٣٧٥٠٠٠ شخص بمعدل ٤٩١٠٠ شخص سنويا وهو مايمثل ٦٥٪ من الزيادة المتوقعة في سكان الريف^{١١١} .
وان نسبة الريفيين قد تقلصت باستمرار خلال هذه الفترة حيث انتقلت من ١٦،٩٪ عام ١٩٥٦ الى ٢،٣٧٪ عام ١٩٨٤ .

ويمكن تلخيص اهم العوامل التي ادت الى هذا النزيف المستمر بالتالي
أ- لعل من اهم الاختيارات التي اتبعتها السياسة الزراعية في تونس منذ الاستقلال هي سياسة التعصير او التحديث ، بمعنى تكثيف مكننة الزراعة ، حيث اتخذت الجهات الحكومية وخلال جميع المراحل اجراءات عديدة لتشجيع استعمال المكننة في الزراعة ، وقد

نتج عن ذلك ان انتقلت على سبيل المثال نسبة المستعملين للجرارات من ١٨٠٢ من مجموع المنتجين عام ١٩٦١-١٩٦٢ الى ٥٦٪ عام ١٩٨٠ ، كما ان هذا الاستعمال لم يكن مقتصرًا على الفلاحين الكبار بل حتى الصغار منهم ، اي الذين يملكون اقل من ٢٠ هكتاراً ، قد شهدوا تحولاً هاماً في هذا المضمار حيث انتقلت نسبة استعمالات الجرارات بينهم من ١٣٠٢ ٪ عام ٦١-١٩٦٢ الى ٥٢٠٢ ٪ عام ٩٨٠ (الجدول رقم «١») ، وان تبرير ذلك بطبيعة الحال هو اضطرار الفلاحين الصغار لاستعمال هذه الوسائل للتمكن من المزاومة في سوق صعبة خاصة وان اسعار المنتج الفلاحي كانت متدنية كما سنرى ذلك فيما بعد .

تطور استعمال الجرارات حسب حجم المزرعة
جدول رقم «١»

عدد المستعملين		حجم المزرعة	
١٩٨٠	١٩٦١-١٩٦٢		
١٥٤٤٠٠	٣٥٦٨٠	صفر الى ٢٠ هكتاراً	
٧٧٠٧ ٪	٣٨٠٢ ٪	٢٠ الى ١٠٠ هكتار	
٤٢٤٠٠	١٩٢٠٥	١٠٠ فيما فوق	
٩٠٠٩ ٪	٨٣٠٧ ٪		
٢٠٠٨٠٠	٥٩٢٥٥	المجموع	
٥٦٠٦ ٪	١٨٠٢		

المصدر : التقرير الاقتصادي والاجتماعي : للكتب الوطني للدراسات بالاتحاد الفرنسي للشغل ١٩٨٤ - ص ٢٤

اذن تزداد هذه الصعوبة بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين ذلك لان معظم استخدماتهم لهذه الوسائل يتم بالكراء وان عدد المنتجين الذين يستخدمون الجرارات بالكراء كما توضحه الارقام ظل في تزايد مستمر حيث انتقل من ٤٤٢٩٠ مستخدماً عام ١٩٦١ الى ١٦٦٥٧٠ عام ١٩٧٦ ثم قفز الى ١٨٧٧٠٠ عام ٩٨٠ ولتوضيح ذلك عن طريق النسب نرى بان ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين للجرارات عام ١٩٦١ ثم ٩٢ ٪ عام ٩٧٦ و ٩٣٠٥ ٪ عام ٩٨٠ يقابله من جانب اخر تناقص عدد المستعملين المالكين خلال العقدين ١٦٠٠٠ عام ١٩٦١ و ١٣٥٨٠ عام ١٩٧٦ و ١٣٠٠٠ عام ١٩٨٠ - الجدول رقم «٢»

جدول رقم ٢٠
تطور توزيع المنتجين الذين يستخدمون
الجرار حسب صفة الاستعمال

المجموع	١٠٠ هـ لها فوق	٢٠ الى ١٠٠ هـ	صفر الى ٢٠ هـ	
				١٩٦٢-١٩٦١-
				المنتجون الذين يستخدمون
				الجرارات بصفة
٩٥٠٦	٢٢١٥	٢٦٠٥	٤٧٤٠	الملك
٥٤٠٥	١٢١٥	٢٠٥٠	٢١٤٠	- الكراء + الملك
٤٤٢٩٠	٤٠	١٤٥٥٠	٢٨٨٠٠	الكراء فقط
				١٩٧٦-
				المنتجون الذين يستخدمون
				الجرارات بصفة
١٠١٩٠	٢٧٢٠	٥٧٢٠	١٧٣٠	الملك
٣٣٩٠	١٩٠	١٧٦٠	١٤٤٠	الكراء + الملك
١٠٦٥٧٠	٢٥١٠	٣٢٤٧٠	١٣١٥٩٠	الكراء فقط
				١٩٨٠
				المنتجون الذين يستخدمون
				الجرارات بصفة
١١٧٠٠	٢٤٠٠	٥٠٠٠	٣٤٠٠	الملك
١٩٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٤٠٠	الملكية الخاصة
١٨٧٧٠٠	١٤٠٠	٣٥٧٠٠	٤٥٠٦٠٠	الكراء

وكما توضح لنا هذه الأرقام نرى مامعناه ان معدل مؤجر / مالك لعام ١٩٦١ كان ١:٣ وارتفع عام ١٩٧٦ ليصبح ١:١٢ وانتهى الى ١:١٤ عام ١٩٨٠ .
ولاشك بأن مثل هذه العوامل مجتمعة من شأنها ان تزيد من ازمة الفلاحين ومن حدة البطالة ، وتدفع باتجاه شغل العيش في الريف وتحفز سكانه للهجرة وترك الارض .

ب- بهدف تأمين إعادة انتاج قوة العمل في تونس وبكلفة محدلة فقد تدخلت الدولة منذ الاستقلال تقريبا بوضع سقف لاسعار المنتج الفلاحي او الحفاظ على اسعار متدنية وترتب على ذلك تدهور في المنتج الفلاحي وخسارة في ارتفاع مستمر، مما دفع الدولة للاستيراد المتزايد للمواد الزراعية، فقد وصل الاستيراد من الحبوب عام ١٩٧٥، ٣٣١ الف طن و٢٦،٥٪ من الانتاج الوطني و٣٩٥ الف طن عام ١٩٧٦ و٧٨٤ الف طن عام ٩٧٨ ثم قفز الى ٨١٠ الف طن عام ٩٧٩ وبالنسبة لثلاث السنوات الاخيرة فقد استوردت تونس ما يعادل كل الانتاج الوطني من الحبوب.

٢- هشاشة اقطاب العمل وتحول الهجرة من داخلية الى خارجية:

في البداية، قد يكون من المفيد ابداء الملاحظات العامة التالية حول سوق العمل لتوضيح الصورة الاجمالية كالآتي:

أ- لقد تزايدت منذ الاستقلال نسبة السكان المؤهلين للعمل^{١٢} من مجموع السكان بشكل مستمر، حيث انتقلت من ٢٣،٨٪ عام ٩٦٦ الى ٢٩٪ عام ٩٧٥ و٣٠،٦٪ عام ٩٨٤ مع تراجع طفيف عام ٩٨٠ (٢٨،٣٪). اي ان نسبة النمو لهذه الشريحة السكانية كانت اعل من المجموع (٣،١٪) للسكان النشيطين خلال الفترة ١٩٦٦ - ٩٨٤ و٢،٤٪ لمجموع السكان خلال نفس الفترة^{١٣}. كما تزايد وفي نفس السياق حجم الطلب الاضافي على العمل منذ الاستقلال حيث انتقل عدد الطالبين الجدد من ٣٧٥٠٠٠ خلال العشرية الاولى ١٩٥٦ - ١٩٦٦ الى ٤٦٩٠٠٠ خلال العشرية الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٥ ثم ارتفع الى ٦٦٤٠٠٠ خلال العشرية التالية ١٩٧٥ - ١٩٨٤ انظر الجدول رقم ٣.

ب- نلاحظ كذلك ان هذه الكثافة في الطلب الاضافي على العمل، قد قابلها ضعف في القدرة على استيعاب تشغيل اليد العاملة، حيث لم يتم تشغيل كل الطلب الاضافي في اية مرحلة منذ الاستقلال، بل لم تكن هنالك قدرة على تشغيل حتى نصف الطالبين للعمل خلال العشرية الاولى مثلا.

كما يلاحظ من ناحية اخرى التزايد الهائل في تشغيل اليد العاملة النسائية التي انتقلت نسبتها من مجموع العاملين من ٦،٢٪ عام ٩٦٦ الى ١٩٪ عام ٩٧٥ والى ٢٢٪ عام ٩٨١ علما ان ٥٧٪ من التشغيل النسائي يتم في مناطق حضرية^{١٤}.

ج- والان، ماهي مضاعفات هذه الحالة؟ لقد ادت وضعية التشغيل هذه الى تزايد البطالة في البلاد حيث يخال على البطالة حوالي ١٠٠٠٠ شخص سنويا اي يمكن القول انه كلما يتم تشغيل شخص خلال العقدتين الاخيرين يتم في الوقت نفسه خلق عاطل عن العمل، بل يبدو ان هذا الوضع يزداد تازما ذلك ان نسبة البطالة في تزايد من ١٥،٢ عام ١٩٦٦ الى ١٦،٤٪ عام ١٩٨٤ (جدول رقم ٤) ويلاحظ ان البطالة منتشرة في المدينة اكثر منها في الريف حيث نرى من خلال نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤ تزايد هذه النسبة في الحضر خلال نفس الفترة من ١١،٤٪ الى ١٢،١٪^{١٥}.

جدول رقم ٤٣
الطلب على العمل

DEMANDE D'EMPLOI

		المصرية الاولى	المصرية الثانية	المصرية الثالثة	المخطط السادس
الطلبات الإضافية قبل الهجرة	Demande additionnelle avant emigration	1 ^{ere} decennie	2 ^{eme} decennie	3 ^{eme} decennie	dont 1 ^{er} plan
الهجرة	Emigration «18-59 ans»	٢٥٧٠٠٠	٤٦٩٠٠٠	٦٦٤٠٠٠	٣٢٤٠٠٠
الطلبات الإضافية	Demande additionnelle	١٤٠٠٠٠	٩٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠
خلق مواطنين شغل	Creation d'emplois	١٢٥٠٠٠	٢٩٧٠٠٠	-	-

واذا تم احتساب البطالة بأكثر دقة^{١٠٠} نجد انها اكثر انتشارا وخطورة: فهي تشمل وبالنسبة للعشرية الاخيرة ١٩٧٥ - ٩٨٤ - ٢٠٠ الف وهم المرفدون من الطالبين الجسد للعمل اي ٣٢,٣٪ من مجموع الطالبين الجسد للعمل + ٢٢٠ الف وهم العاملون في القطاع غير المنظم اي شبه العاطلين + ٤٣٣٠٠٠ شخص هو حجم نقص التشغيل وهكذا تصل نسبة العاطلين والشبه العاطلين ٧٦,٩٪ من مجموع النشطين وهذه النسبة هي اعلى في المدينة منها في الريف. من خلال مامر، يمكن القول بأن هشاشة ومحدودية اقطاب العمل في الحضر التونسي قد انعكست بشكل واضح على حراك قوة العمل ويصبغ هذه الاخيرة بالليونة وعدم الاستقرار. ويمكن ابراز ذلك من خلال التنقل الكبير لقوة العمل وحراكها المهني والقطاعي.

أ- مهاجر عبر مراحل: لعل من احدى السات الهامة للهجرة الداخلية في تونس هي مرحليتها، اي انه ليس للمهاجر عادة توجه ومقصد معينان فهو يعمل بمناطق عدة قبل ان يستقر باحداها او قبل ان يهاجر الى خارج البلاد. وتؤكد اطروحتنا هذه جميع نتائج المسوحات التي اجريت منذ الاستقلال والتي نذكر منها مايلي:

- من خلال تعداد نتائج عام ٩٦٦ يستنتج اندريه^{١٠١} في تركيزه على الشمال الغربي من تونس ان ولاية جندوبة تستقبل الوافدين من باجة والكاف لكي تحيل بعضهم الى ولاية بنزرت المحطة الاخيرة التي تحيلهم كليا او جزئيا الى تونس العاصمة.
- من نتائج مسح عام ٩٧٢ يستنتج بيكوي^{١٠٢} ان ٤٠٪ من المهاجرين كأفراد (او ارباب اسر) الذين استقروا في تونس العاصمة خلال العشرية الاخيرة قد تنقلوا عبر مراحل ابتدأت، خاصة بالنسبة للمهاجرين من مناطق الشمال الغربي، بالنزوح الى المدن القريبة وصولا الى العاصمة.

ب- من هجرة داخلية الى هجرة خارجية، نظرا لضعف جاذبية العمل، في المدن اداة تتحول هذه الاخيرة كما بينا الى محطات ينتقل منها المهاجر الى مدن اخرى وتعتبر بعضها، والعاصمة بالخصوص، محطة للانتقال الى خارج البلاد وبهذا الخصوص يقول بيكوي^{١٠٣} لقد اصبحت تونس بدورها محطة وفي معظم الاحيان ينتقل منها المهاجرون الى الخارج ومن خلال الاستشهاد بالارقام نرى بأن ٣٣٪ من المهاجرين الى تونس العاصمة خلال عام ٩٧٢ - ٩٧٣ قد انتقلوا فيها بعد الى الخارج. ويؤكد بادويل^{١٠٤} هذا الاستنتاج بقوله: ان العاصمة قد اصبحت في فترة معينة محطة بدورها حيث لم تعد قادرة على توفير العمل وتصبح عندها الهجرة الى الخارج، الفرصة الوحيدة للارتقاء او على الاقل للعمل الذي استحال التحصل عليه داخل البلاد كما تبدوا الهجرة الى الخارج محاولة اخرى لكي لا يظهر النازح في نظر الاهالي في منطقة الانطلاق «الريف» بمظهر الفشل اذن الهجرة تبدو هنا كمنفى لتغطية فشل الزواج في الداخل.

جدول رقم ٤٤

REPARTITION DE LA POPULATION ACTIVE AGE DE 15
توزيع السكان النشطين البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر

والارقام بالالف

	١٩٦٩			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٤		
	SM	SF	INIS	SM	SF	INIS	SM	SF	INIS	SM	SF	INIS
population active » 15 ans et plus « النشيطون	١٠٣٧٠,٣	٦٦,٥	١٠٩٣٧,٧	١٣١٨٠,٣	٣٠٣,٥	١٢٦١,٨	١٢٤٦,٣	٣٦٣,٥	١٨٠٩,٨	١٦٧٨	٤٥٦	٢١٣٤
Acités occupées يعملون	٨٦٩,٦	٥٧,٦	٩٣٧,٢	١١٠٥,٩	٢٦٠,٦	١٣٦٦,٥	١٣٣٥	٣٤١,٩	١٥٧٦,٩	١٣٩٥	٣٨٨	١٧٨٣
Sans travail بدون عمل	١٥٧,٦	٨,٩	١٦٦,٥	٢١٣,٤	٤٢,٩	٢٥٥,٣	٢١١	٢١,٦	٢٣٢,٩	٧٨٣	٦٨	٣٥١
Taux de chômage البطالة			٪١٥,٢			٪١٥,٧			٪١٢,٩			٪١٦,٤
population السكان			٤٥٨٣			٥٥٨٨			٦٣٩٣			٦٩٧٥

ج- دوران عمل مرتفع ومستمر: تعاني قوة العمل وخاصة الريفية منها نتيجة العوامل السابقة الذكر من حراك مهني وقطاعي قوي داخل المدن: يقدر سباق^{١١٠} من خلال دراسة ميدانية اجراها في احد المصانع ان ٤٧٪ من عمال المصنع لم تتجاوز مدة عملهم بنفس المصنع الـ ٥ سنوات ، وبالنسبة للريفيين منهم «اي المهاجرين» تصبح النسبة ٥٩٪ مما يدل على ان هنالك دورانا شديدا لليد العاملة وقد يرغب اصحاب العمل في ذلك لكونه يجد من المصاريف «الضمانات الاجتماعية والحقوق الاخرى» كما يفسر ذلك بأن هنالك عودة مستمرة وعدم استقرار .

د- يتبين اذا مما سبق ان البناء الاقتصادي . كما تطور ضمن التشكيلة الاجتماعية بتونس وضمن التقسيم العالمي للعمل ، لا يمكن له ، ولاسباب بنائية وليس بعارضة ان يوفر التشغيل الكامل للقوى العاملة المعروضة بل ولاحتى التشغيل العادي سواء في اوقات الازدهار الاقتصادي او في اوقات الازمة ، وقد التجأ متخذو القرار منذ وقت مبكر للعمل على حل لتهمير قوة العمل من اجل التخفيف من حدة الطلب من ناحية واستجابة لاحتياجات السوق الدولية في مراحل معينة من ناحية اخرى .

لقد ادت الهجرة فعلا الى التخفيف من حجم العاطلين بدرجة محسوسة وفي بعض الفترات خاصة ، حيث مثلت ٢ ، ٣٩٪ من مجموع الطلب الاضافي على العمل خلال العشرية الاولى ، غير انه واثر قرار اوروبا بغلاق ابوابها امام المهاجرين ، فقد تقلصت هذه النسبة الى ٧ ، ٢٠٪ خلال العشرية الثانية ونزلت خلال السنوات الاخيرة الى ٥ ، ٧٪ فقط ومحتسبة من الجدول رقم (٢٣) .

القسم الثاني

مشروع العودة الى بلد المنشأ في ضوء تطور جهاز الانتاج وأوضاع العمال المهاجرين في بلد المستقر

١- تطور جهاز الانتاج في فرنسا وانعكاساته على الهجرة التونسية :

فرضت الازمة الاقتصادية التي عاشتها الدول الغربية خلال العقد الاخير وما أفرزته في المنافسة في السوق الدولية عدة تغييرات في أجهزة الانتاج نذكر من أهمها مايلي :

- الحد من الاستثمار في قطاعات معينة كصناعة السيارات والنسيج والملابس وغيرها وهي عموما صناعات لا تتطلب مهارات متطورة ، علاوة على تصدير بعضها الى بلدان العالم الثالث قصد الانتفاع من ليونة اليد العاملة الرخيصة .
- البحث عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتخصصة التي تعتمد على المعرفة التكنولوجية المتطورة .

- لقد أدت هذه الاختيارات «المشجعة على تطوير وسائل الانتاج» الى الاستغناء اما عن العمل بكل بساطة واما عن العمل العادي وتمت الاستعاضة عنها بعمل أكثر تأهيلا واختصاصا ، ذلك ماؤكدته مؤشرات التشغيل في فرنسا للفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ حيث نلاحظ ان النسب السنوية لتطور الاجراء هي سلبية في قطاعات الفلاحة والصناعة المنجمية والصناعات التحويلية والبناء حيث كانت على التوالي - ٤,٧٪ - ٥,٣٪ - ١,٤٪ وقد تزايدت ايضا البطالة خلال الفترة حيث انتقل معدل البطالة من ٢,٤٪ عام ١٩٧٠ الى ٥,٩٪ عام ١٩٧٩ .

ولكون العمال المهاجرين يعملون اساسا ضمن هذه القطاعات - مايزيد عن ٧٠٪ من المهاجرين التونسيين يعمل بهذه القطاعات عام ١٩٧٥ (جدول رقم ٥) فقد شملتهم انعكاسات هذا الوضع بل لقد انعكست عليهم أكثر من غيرهم حيث يلاحظ ارتفاع مهم من العاطلين لديهم أكثر من غيرهم . فبينما كان عدد طالبي العمل من المهاجرين ٣٦,٢٨٨ عام ١٩٧٢ ارتفع الى ٦٧,٦٣٨ عام ١٩٧٥ و ١٣٦,٦٤٤ عام ١٩٧٩ بما يمثل ١,٣٪ من مجموع طالبي العمل في فرنسا (جدول رقم ٦) .

يمكن القول ان هذه التحولات في جهاز الانتاج الاوربي، ولتجنب تكاليف اجتماعية للمهاجرين النشطين التي بدأت تظهر^{١١١} قد مثلت الاسباب الرئيسية التي دفعت الجهات الحكومية في أوروبا لايقاف الهجرة القادمة وتشجيع المهاجرين على العودة الى بلدانهم الاصل .

جدول رقم ٤٥٩
توزيع المهاجرين التتلمين حسب قطاع النشاط
الاقتصادي سنة ٧٥-٨٢

القطاع	ذكور		نسبة		اناث		نسبة		المجموع		نسبة
	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	
الزراعة والصيد البحري	٣٣٤٠	٢٠٨٠	٥,٣	٣,٦	٤٠	٤٠	٠,٩	٠,٨	٣٣٩٥	٢١٢٠	٥,٠
صناعة المواد اللاصقة	١١٩٠	١٠٨٠	١,٩	١,٩	٤٥	١٢٠	١,٩	٢,٤	١٢٨٥	١٢٠	١,٩
انتاج وتوزيع الطاقة	١٤٥	٦٢٠	-	١,٢	٥	٢٠	٠,١	٠,٤	٦٨٠	-	١,١
صناعة المواد الوسيطة	٧٤١٠	٤٩٨٠	١١,٨	٨,٧	٣١٠	٢٠٠	٦,١	٤,٠	٧٧٢٠	٥١٨٠	١١,٤
صناعة مواد التجهيز	٧٤٨٠	٦٤٨٠	١١,٩	١١,٣	٣٥٥	٣٠٠	٧,٠	٦,٠	٧٨٣٥	٦٧٨٠	١١,٦
صناعة مواد الاستهلاك	٤٤٣٠	٤٠٠٠	٧,٠	٧,٢	٩٩٠	٢٠٠	١٩,٦	١٢,١	٥٤٢٠	٤٦٠٠	٨,٠
البناء والتشييد	١١٤٧٥	١١١٢٠	٣٤,٢	٢٨,٢	١٤٠	٨٠	٢,٨	١,٦	١٢٦١٥	١٢٢٠٠	٣١,٩
التجارة	٥٣٣٠	٦٤٢٠	٨,٥	١١,٢	٨٧٥	٥٨٠	١٧,٣	١١,٦	٦٢٠٥	٧٠٠٠	٩,٢
النقل والمواصلات	١٨٩٥	٢٥٨٠	٣,٠	٤,٥	١٧٥	١٢٠	٢,٥	٢,٤	٢٠٢٠	٧٧٠٠	٣,٠
الخدمات التجارية	٧٤٣٥	٩٩٨٠	١١,٨	١٧,٤	١٠٠٥	١٩٢٠	١٩,٩	٣٩,٤	١١٩٤٠	١١٩٤٠	١٢,٤
الايجار والبنوك	٣٨٥	٣٠٠	٠,٥	٠,٥	١٨٠	١٠٠	٣,٥	٢,٠	٥١٥	٤٠٠	٠,٨
وما يخص المؤسسات المالية	٢٢٢٠	٢٥٢٠	٣,٥	٤,٤	٩٣٠	٨٦٠	١٨,٤	١٧,٣	٣٣٨٠	٣٣٨٠	٤,٦
خدمات غير تجارية	١٣٧٤٥	٥٧٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٥٥	٤٩٨٠	١٠٠	١٠٠	٦٧٨٠٠	٦٢١٨٠	١٠٠
الجملة											

جدول رقم ٢٦
الطلب على العمل «فرنسيون وأجانب»
لفترة الأشهر الثلاثة

الآخيرة من السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩

% الأجانب من المجموعة	الطلب		
	الأجانب	الفرنسيون	
٨,٨	٣٦٢٨٨	٣٧٦٨٢٢	نهاية ١٩٧٢
٨,٦	٣٩٤٨٨	٤٢١١٥٨	نهاية ١٩٧٣
٩,٣	٦٧٦٣٨	٦٥٥٧٩١	نهاية ١٩٧٤
١٠,٥	١٠٥٧٥٣	٩٠٣٩٢٩	نهاية ١٩٧٥
٩,٢	٩٥٦٧٩	٩٤١٢١٠	نهاية ١٩٧٦
١٠,١	١١٥٥٢٣	١٠٢٩٣٦٧	نهاية ١٩٧٧
١٠,٠	١٣٣٢٠١	١١٩٥١٠٧	نهاية ١٩٧٨
٩,٣	١٣٦٦٦٤	١٣٣٢٢٠٨	نهاية ١٩٧٩
١٤,١	٩٤٠٧٧	٥٧١٦٢٨	رجال
٥,٣	٤٢٥٨٧	٧٦٠٥٨٠	نساء

Source : Ministère du travail et de la participation .

رغم التأكيدات على ضرورة إيقاف الهجرة واتخاذ العديد من الإجراءات لدفع المهاجرين الى العودة لم تكن النتائج كما ترغب فيه الحكومات الأوروبية ويمكن القول وبخصوص الهجرة التونسية ان هذه الإجراءات قد فشلت في دفعهم الى العودة الى بلدهم حيث يقدر معدل العائدين السنوي منهم بحوالي ٣٥٠٠ شخص فقط .

ويبدو هذا الفشل أكثر وضوحا عندما نعلم ان الهجرة لم تتوقف بل استمرت وان بشكل آخر اي كهجرة مرية . ويقدر حجم هذه الأخيرة السنوي في الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ بحوالي ٤٠٠٠ شخص^{١٨} او أكثر نظرا لان المهاجرين غير القانونيين الذين سويت اوضاعهم القانونية هم من المتحصلين على عمل وان الذين لم يتحصلوا على عمل يبدو انهم لم يتقدموا للجهات الحكومية لتسوية اوضاعهم القانونية ، كما لم تشمل التسوية من دخل بعد عام ١٩٨٠ .

ومن العوامل الأساسية التي تفسر توجهات الحكومات الأوروبية ، التي تضاف الى جهود المهاجرين من اجل الاستقرار في بلد الهجرة ، هو تحول المهاجرين للعمل ضمن قطاعات أخرى هي بحاجة لهم سوى التي كانت موجودة وخاصة قطاع الخدمات او بعض القطاعات التي شهدت ازدهارا خلال فترة الأزمة ، وتؤكد الاحصاءات الحكومية الفرنسية الاستنتاجات هذه حيث يتبين من خلال تطور توزيع المهاجرين النشطين حسب قطاع النشاط انه : رغم تناقص طفيف للحجم الاجمالي للمهاجرين خلال الفترة

١٩٧٥-١٩٨٢ بحوالي ٥٠٠٠ شخص نلاحظ تزايد في حجم ونسبة العاملين في قطاعات التجارة والخدمات من ٤, ٢٧٪ في بداية الفترة الى ٣١٪ في آخرها ، مقابل تناقص في القطاعات الاخرى كالبناء مثلا الذي شهد تقلصاً في عدد من العاملين ضمنه من ٢, ٣٤٪ الى ٢, ٢٨٪ بالنسبة للذكور خلال نفس الفترة (جدول رقم ٥٥)

وتعود هذه الجاذبية لكون هذه القطاعات تتعرض لصعوبات كبيرة نتيجة المزاحمة الدولية وهي بحاجة اكيدة ليد عاملة تقبل اجرا متدنيا وذات ليونة شديدة مما لاتوفره غير الايدي العاملة المهاجرة وخاصة منها التي احييت على البطالة . وكذلك اليد العاملة غير القانونية التي كانت سببا في ازدهار بعض القطاعات الجديدة الخفية (١٦)

وحصيلة القول انه على الرغم من توجهات رأس المال وهيكلته الجديدة الهادفة الى تقليص حجم اليد العاملة غير المؤهلة وبالتالي اليد العاملة المهاجرة ، وعلى الرغم من القوانين والتشريعات والحملات العنصرية ضد المهاجرين فان جهاز الانتاج الاوروبي «الفرنسي» هنا بالخصوص وقطاعات منه بالخصوص تحتاج لليد العاملة الاجنبية ، اي ليد عاملة مهمشة ولينة ، احتياجا مستمرا زد على ذلك ان الحاجة تمثل طريقة فعالة لمراوغة صلاية نظام التجار كما ذهب الى ذلك مولي بونتق (١٧)

٢ - صراع المهاجرين بين صعوبات العيش والرغبة في الاستقرار :

امام توجهات رأس المال واجراءات الحكومات الاوروبية التي عرضنا بعض خصائصها والتي انعكست على ظروف عيش المهاجرين الاقتصادية وغيرها ، طور المهاجر استراتيجية الاستقرار التي عبر عنها ، وبالإضافة الى نضالاته المطالبة باجراءات عملية في مجالات عيشه كالتحاق الاسرة به والدخول المكثف للمرأة في سوق العمل في فرنسا .
نتعرض فيما يلي باختصار لاهم خصائص المهاجرين وظروف عيشهم الاقتصادية والمهنية والاسرية والسكنية لتبيان صراع المهاجر من اجل الاستقرار وتذليل عوامل الطرد او العودة الى بلاده .

تطور حجم الهجرة التونسية في فرنسا :

تطور عدد التونسيين في فرنسا من ١٩١٦ سنة ١٩٤٦ الى ٤٨٠٠ سنة ١٩٥٤ و ٢٦٥٦٩ سنة ١٩٦٢ ، وشهدت الهجرة بعد هذه الفترة تحولا كميّا هائلا حيث اصبح عددهم في فرنسا ٦١٠٢٨ عام ١٩٦٨ و ١٣٩٧٣٥ عام ١٩٧٥ ، ويعود ذلك الى عدة عوامل تعرضنا الى بعضها في القسم الاول من هذه الورقة وأهمها هي التحولات التي حصلت في الريف التونسي خلال الستينات «تجربة التعاوض الفلاحي» والهجرة اليهودية والاجنبية بعد حرب مدينة بنزرت واجلاء الجيش الفرنسي منها وكذلك احتياجات الاقتصاد الفرنسي الى يد عاملة مهاجرة (الجدول رقم ٥٧) .

جدول رقم (٧)
تطور السكان التونسيين بفرنسا من ١٩٦٨
الى ١٩٨٢ حسب النوع

١٩٨٢	١٩٧٥	١٩٦٨	
١١٧١٠٠	٩٦٥١٥	٤٠٧٢٤	ذكور
٧٢٣٠٠	٤٣٢٢٠	٢٠٣٠٤	إناث
١٨٩٤٠٠	١٣٩٧٣٥	٦١٠٢٨	المجموع

* المصدر : التعداد الفرنسي سنة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ و ١٩٨٢

كما يتضح من نفس الجدول ان عدد المهاجرين قد بلغ ١٨٩٤٠٠ سنة ١٩٨٢ وان حجم التزايد السنوي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، والتي منع خلالها دخول المهاجرين الى فرنسا ، لم يتغير عن الفترة السابقة ، حيث يكون معدل التزايد السنوي خلال الفترة الاولى ١٩٦٨ - ١٩٧٥ حوالي ١,٥ ٪ سنويا و ٤,٤ ٪ خلال الفترة الثانية كما ان نسبة المهاجرين التونسيين لمجموع المهاجرين الى فرنسا قد ارتفعت من ٣,٠ ٪ سنة ١٩٥٤ الى ١٤,١ سنة ١٩٧٥ و ٥,٢ سنة ١٩٨٤ (جدول رقم (٨)).

جدول رقم (٨)
تطور عدد التونسيين ونسبهم الى مجموع المهاجرين حسب تعدادات فرنسا

السنة	العدد	النسبة من مجموع المهاجرين
١٩٤٦	١٩١٦	١,٠ ٪
١٩٥٤	٤٨٠٠	٣,٠ ٪
١٩٦٢	٢٦٥٦٩	١,٢ ٪
١٩٦٨	٦١٠٢٨	٢,٣ ٪
١٩٧٥	١٣٩٧٣٥	٤,١ ٪
١٩٨٢	١٨٩٤٠٠	٥,٢ ٪

* المصدر : التعداد الفرنسي - سنة ٤٦ - ٥٤ - ٦٤ - ٦٨ - ٧٥ - ١٩٨٢

بعض الخصائص السكانية للمهاجرين التونسيين في فرنسا :
تعتبر الخصوبة مصدراً هاماً لازدياد حجم المهاجرين ، بالمقارنة خاصة مع وضع الخصوبة في فرنسا حيث يبلغ معدل الخصوبة الكلية ١,٦ عام ١٩٨٦ أي أقل من معدل الاحلال ، بينما يبلغ هذا المعدل حوالي ٥ بتونس .
وقد وقعت عدة تقديرات لمعدلات الخصوبة الكلية بالنسبة للمهاجرات ، واحتسبت مثلاً ميشال براهيمي^(١) ان معدل الخصوبة الكلية قد انخفض من ٤,١ سنة

١٩٦٢ الى ٣,٣ سنة ١٩٧٥ ، وفي نفس الفترة انخفض معدل الخصوبة الكلية للفرنسيات من ٢,٨ الى ١,٩٣ ، كما تقلد معدلات الخصوبة الكلية لبعض الجنسيات كما يلي^(١٣) :

- ٦,٠ بالنسبة للمهاجرات
- ٣,٦ بالنسبة للبرتغاليات
- ٢,٥٥ بالنسبة للاسبانيات

اي ان معدل الخصوبة الكلية للمهاجرات يتوسط مستوى الخصوبة في بلاد الاصل ومستوى الخصوبة في بلاد الاستقبال ، كما أن التمعن في التقديرات التي أعدتها ميشال براهيمى لسنوات ٦٢-٦٨ - ١٩٧٥ تدل على تقلص معدلات الخصوبة الكلية وذلك رغم دخول افواج جديدة من النسوة القادمات من بلدان المغرب العربي .

واعتمادا على هذه الملاحظات يمكن الاستخلاص ان النسوة المهاجرات تغير سلوكهن ازاء الخصوبة بعد الهجرة ، ويعود ذلك الى عدة اسباب سترجع اليها بالتفصيل في الفقرات القادمة ، وخاصة منها تشغيل المرأة وتغير السلوك الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الذين رغم بعض المحاولات للبقاء على بعض التقاليد فانهم تأثروا بالسلوك السائد في بلد الاستقبال .

شهد الهرم السكاني للمهاجرين في فرنسا تشبيها مهما خلال الفترة الاخيرة نتيجة التغيرات الحاصلة بفضل التجمع العائلي والولادات بفرنسا ، فنسبة الشبان «اقل من ١٥ سنة» ارتفعت بين ٦٨-٨٢ من ٢٢,٣ الى ٣٤,٢ . كما ان نسبة الاناث في هذه الفئة العمرية ارتفعت الى ١,٠٤ أما نسبة الذكور الى الاناث فقد ارتفعت بين ٦٨-٧٥ من ٢,٠ الى ٢,٢ ثم انخفضت الى ١,٦ حيث ارتفع عدد المهاجرات من ٢٠٣٠٤ سنة ١٩٦٨ الى ٤٣٢٢٠ سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٧٢٣٠٠ سنة ١٩٨٢ (انظر الجدول رقم «٧»)

اما نسبة النوع فهي تختلف من فئة عمرية الى أخرى ، فتجدها مرتفعة بالنسبة للفئة العمرية ٣٥-٥٤ حيث تبلغ ٣,٦ اي ان عدد المهاجرين الذين يعيشون بدون زوجاتهم مازال مرتفعا . ويبلغ عدد الافراد الذين يكونون اسرا معيشية بمفردهم ١٠٣٤٠ من بينهم ١٠٠٠ امرأة اي حوالي ١٠٪ .

ويرجع هذا التغير في نسبة النوع الى الدخول المكثف للنسوة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ وقد أحصى التعداد الفرنسي ٤١٣٨٠ تونسيا دخلوا الى فرنسا خلال هذه الفترة من بينهم ١٨٩٠٠ امرأة .

وتطور معدل الافراد بكل اسرة^(١٤) من ٢,٥ سنة ١٩٧٥ الى ٣,٦ سنة ١٩٨٢ بينما بلغ متوسط عدد الناشطين في الاسرة الواحدة ١,٣٤ كما نجد حوالي الثلث يتمون الى اسر معيشية يفوق حجمها ٦ افراد ، اما نسبة الافراد الذين يعيشون في أسر لا يفوق حجمها ٥ افراد فتبلغ ٤٧٪ .

كما ابرز التعداد العام للسكان الفرنسي لعام ١٩٨٢ ان حوالي ٢٠٤٢٠ عائلة منها ٣٨٥٢٠ متركة من زوج وزوجه على الاقل و ١٩٠٠ أي (٧,٤٪) بعائل واحد «أب أو أم» منها ١٣٠٠ عائلة تتولى رعايتها ربة أسرة ، وهذا الرقم رغم ضعفه فهو يدل على أن العائلات التي تفقد الزوج بسبب الطلاق أو الفراق أو الموت لا ترجع الى بلدها الاصيل بل تواصل اقامتها ببلد الهجرة ومن بين هذه الزوجات ٥٤٪ ناشطات (٧٠٠ من ١٣٠٠).

كما ان ربع هذه العائلات (٧,٢٤٪) هي تلك التي يتوفر فيها شغل للزوج والزوجة «أحدهما على الاقل تونسي» وان نسبة الأزواج الذين لا تفوق اعمارهم ٤٠ سنة تساوي ٣,٧٤ أي انه في المتوسط ، تكون هذه العائلات «شابة» بالمقارنة بالعائلات التي يعمل فيها الزوج فقط ، و ٢٢٪ من هذه العائلات التي يفوق عدد الاطفال فيها ٣ بينما تساوي هذه النسبة ٥٢٪ بالنسبة للعائلات التي يعمل فيها الزوج فقط ، وتساوي نسبة العائلات بدون اطفال في هذا الصنف ٢٧,٧٪.

يتبين مما سبق ان العائلات «الشابة» أو «الحديثة» تعمل فيها المرأة أكثر من العائلات الأخرى وان عدد الاطفال في تقلص ضمن هذه العائلات .

التجمع العائلي :

بدأت الهجرة العائلية للتونسيين الى فرنسا مع موجة الهجرة الكبيرة في اواخر الستينات وتطورت أكثر بعد إيقاف هجرة العمال الى فرنسا سنة ١٩٧٣ وتعد الهجرة العائلية من أهم محاولات العمال في أوروبا من أجل الاستقرار ولها تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى بلد الاصل أو بلد الاستقبال ومن أهم أسباب تطور الهجرة العائلية نذكر :

١ - في بلد الاستقبال :

- قوانين الضمان الاجتماعي التي تحمل الفارق كبيرا في المنح العائلية بارتباط وجود الابناء في بلد الاصل أو في بلد الاستقبال وكذلك القوانين التي تفقد العامل حقوقه في العمل والاقامة عند عودته من بلد الهجرة لفترة معينة .

- الاستقرار النسبي الذي يبحث عنه المهاجر خاصة بعد المحاولات التي قام بها رأس المال على اثر ظهور الأزمة الاقتصادية . اذ أن التحاق أفراد الأسرة بالمهاجر يضمن لهذا الأخير وسائل دفاع من أجل بقائه في فرنسا .

- الضمانات الاجتماعية والصحية التي يتمتع بها المهاجر في بلد الاستقبال وخاصة في مجالات الصحة والسكن والتعليم .

٢ - في بلد الاصل :

- الوضع الجديد الذي تعيشه المرأة والمترب عن دخولها سوق الشغل والتعليم وكذلك تفكك الحياة الأسرية القديمة . حيث أصبحت المرأة لا تقبل العيش بعيدة عن زوجها بسهولة .

- ان تردي سوق الشغل وفشل تجارب العودة جعل المهاجرين يفضلون الاستقرار ولو مؤقتا في بلد الاستقبال .

- ومن جهة اخرى فان ارتفاع الاسعار وخاصة منها اسعار الاراضي الصالحة للبناء في ضواحي المدن بالخصوص ، جعلت المهاجرين يجدون صعوبات كبيرة في انجاز عودتهم وفي العديد من الحالات يفضلون التخلي عن هذه المشاريع لان طاقة ادخارهم لاتسمح لهم بذلك .

ولكل هذه الاسباب اصبحت الهجرة العائلية المصدر الوحيد للهجرة الى فرنسا بالاضافة الى الهجرة غير الشرعية التي ستتطرق اليها لاحقا ، ان النظر الى الارقام يدل بصفة واضحة على اهمية هذه الظاهرة ، فقد ارتفع عدد الافراد الذين دخلوا عن طريق التجمع العائلي من ٢٠١٢ سنة ١٩٦٨ الى ٤٧٦٣ سنة ١٩٧٣ ثم انخفض الى دون ٣٠٠٠ بعد سنة ١٩٨٣ ، وفي سنة ١٩٨٥ بلغ عدد العائلات التي التحقت بمهاجري فرنسا ١٥٤٤ ، بينما بلغ عدد الافراد ٢٣٣٩ اي بمعدل ١,٥ في كل اسرة التحقت بمهاجر ، ويبلغ عدد الافراد الذين هاجروا خلال عشر السنوات الاخيرة حوالي ٤٥٠٠٠ شخص^(٣٢) .

الجيل الثاني :

ان التقديرات لسنة ١٩٨٣ لحجم الجيل الثاني للمهاجرين التونسيين بفرنسا تبرزها الارقام بالجدول رقم «٩» .

جدول رقم «٩»

آلفة العمرية	١٤٠٠	٢٤-١٥	٢٤٠٠
ذكور	٣٣٠٦٠	١٢٦٤٠	٤٥٧٠٠
اناث	٣١٨٠٠	١١٦٢٠	٤٣٤٢٠
الجملة	٦٤٨٦٠	٢٤٢٦٠	٨٩١٢٠

أما الفئة الأولى / ١٤-٠ / فمشاكلها متعلقة أكثر بالتعليم والفئة الثانية / ٢٤-١٥ / متعرضة أكثر إلى البطالة وسوء التشغيل .

وأهم سؤال مطروح امام الجيل الثاني هو هل سيكون الجيل الذي سيعرض الجيل الاول في موقعه ضمن جهاز الانتاج في فرنسا او سيحاول رأس المال التخلص منه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تحدد بصفة عامة الموقف من مستقبل الهجرة في فرنسا ومن العودة .

امام العجز الديمغرافي الذي تعيشه فرنسا ونظرا للاوضاع المتردية التي يعيشها الجيل الثاني يبدو ان هذا الجيل مؤهل ليكون جزءا من الطبقة العاملة في فرنسا في المستقبل ، وقد عملت الحكومة الفرنسية على تدعيم هذا الاتجاه وبرز ذلك في مايي^(٣٣) :

١ - الفصل في التعليم الذي يعاني منه ابناء الجيل الثاني ذلك انهم يدرسون في اقسام

مكتظة تحول دون ما يحتاجون من دعم في اللغة الفرنسية خصوصا .
٢ - غالبا ما يتم توجيههم إلى الشعب الثانوية القصيرة حيث يجد ابن المهاجر نفسه في الشارع قبل ان يتجاوز الخامسة عشرة من عمره «٢٧» .

ان الاوضاع الاسرية للجيل الثاني والامية النسبية للوالدين وعدم تفهمهم للصعوبات النفسية والثقافية لا يثبتهم بفسر بقسط كبير فشل ابناء الجيل الثاني في حياتهم المدرسية من جهة والقطيعة بين الاسرة والطفل منذ تسربه من التعليم من جهة ثانية ، فهو يجد نفسه نصف الوقت في شارع فرنسي والنصف الاخر في منزل غريب وشبه تونسي ، كما تعمل السلطات الفرنسية على توجيه ابناء المهاجرين الى التخصص في المهن التي يشتغل فيها الالاء والتي لا تسمح لهم من وجود شغل في هذه الظروف فهي لا توجههم ، خلافا للفرنسيين ، الى الاختصاصات الجديدة ، كالكهرباء والالكترونيك والاعلامية ، بل يوجهونهم الى البناء والحداثة .

ان ابناء العمال التونسيين في فرنسا ، اضافة الى كونهم يعيشون مشكل البطالة كغيرهم من الشباب الفرنسي وبقية الشباب المهاجر فهم اقل حظا في العثور على شغل من الشباب الفرنسي وذلك للأسباب التالية :

- ان المؤهلات التي حصلوا عليها هي عموما في قطاعي البناء والمعادن ولا تمكنهم من الحصول على شغل بسهولة نظرا للزامة المتواصلة التي يعاني منها هذان القطاعان .
- ان شباب الجيل الثاني لا يقبل بسهولة العمل في بعض الظروف التي يعمل فيها أبائهم «أجور منخفضة وظروف سيئة» .
- ان ابناء المهاجرين اكثر حساسية لمشكلة المساواة في الاجر والحقوق الاجتماعية من اباؤهم .

- ان الوضع القانوني لهؤلاء الشبان يساهم في تردّي اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسانية وكما نقول جاكولين كستالاسكو^(٣٨) ان هذا الجيل معرض الى قوانين تتغير بسرعة ومتشعبة ومتناقضة وغير منشورة .

ان هذا الوضع يفجر في نفسية شباب الجيل الثاني المشاكل المتعلقة بالشخصية الثقافية حيث تضعه في تناقض مع وضعه كشباب بدون جنسية وبدون ارتباط ثقافي متين وينجز عن هذا الوضع ما يلاحظ من انجراف لدى الاحداث في احياء المهاجرين مما يجعل شباب الجيل الثاني مستهدفا من قبل الحملات العنصرية .

لقد رفض الجيل الثاني عموما مسألة العودة وفاقم عنده التثبيت بالبقاء في بلد الهجرة لانه - خلافا للجيل الاول - لم يأت الى فرنسا حاملا معه مشروع العودة وحينها ، مع ارتباطات متينة في بلد الاصل كما تدعم هذا التوجه فشل تجارب العودة على قلتها ونقول بهذا الخصوص بان عودة هؤلاء الشباب تمثل هجرة في حد ذاتها اذ ان الامتيازات التي يحصل عليها كمهاجر هي اعلى بكثير من الامتيازات التي قد يحصل عليها في بلد الاصل^(٣٩) .

الخصائص الاقتصادية للمهاجرين التونسيين بفرنسا:

لن يواكب تطور الناشطين نسق تطور السكان التونسيين بفرنسا فبينما كانت نسبة السكان المهاجرين التونسيين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ هي ٤, ٤ ٪ سنويا لم تتجاوز نسبة الناشطين ٦, ٠ ٪ سنويا حيث تطور عدد الناشطين من ٧٢٩٨٠ سنة ١٩٧٥ الى ٧٦٠٢٠ سنة ١٩٨٢ انظر الجدول رقم ١٠ اما نسبة الناشطين من مجموع السكان فقد انخفضت من ٥٢, ٢ ٪ سنة ١٩٧٥ الى ٤٠, ١ ٪ سنة ١٩٨٢ ، ويلاحظ هذا الانخفاض بالنسبة للجنسين : من ٦٩, ٥ ٪ الى ٥٨, ٣ ٪ بالنسبة للذكور ومن ١٣, ٧ ٪ الى ١٠, ٧ ٪ بالنسبة للإناث .

جدول رقم (١٠)

تطور عدد الناشطين بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢

١٩٨٢	١٩٧٥	
٦٨٣٠٠	٦٧٠٤٠	ذكور
٥٥٨, ٣	٤٩٦, ٥	
٧٧٢٠	٥٩٤٠	إناث
٤١٠, ٧	٤١٣, ٧	
٧٦٠٢٠	٧٢٩٨٠	المجموع
٤٤٠, ١	٥٥٢, ٢	

المصدر : التعداد الفرنسي سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٢

يرجع هذا الانخفاض الى عدة عوامل نذكر منها ماشاهدناه الى حد الان اي تشييب الهرم السكاني وتطور نسبة النوع لصالح الاناث ثم البطالة التي يعيشها المهاجرون . اما الاتجاه السائد في توزيع الناشطين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي فهو يتميز خاصة بدخول المهاجرين اكثر فأكثر قطاع الخدمات وتقلصهم في قطاع الصناعات وقطاع البناء والتشييد .

ويبرز الجدول رقم (٥) ان نسبة الناشطين في قطاع البناء والتشييد انخفضت من ٣١, ٩ سنة ١٩٧٥ الى ٢٦, ٦ ٪ سنة ١٩٨٢ اي بخسارة ٥٤١٥ في هذا القطاع كما ان اتجاه الاقتصاد الفرنسي في التقليل من الاعمال العادية ونقل الانتاج الى البلدان النامية جعل المهاجرين يخرجون شيئا فشيئا من قطاع الصناعات ويبرز لنا ذلك الجدول ان نسبة المهاجرين التونسيين قد انخفضت من ١١, ٤ ٪ الى ٨, ٣ ٪ بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ في قطاع صناعة المواد الوسيطة بينما مرت هذه النسبة من ١١, ٦ الى ١٠, ٩ ٪ في قطاع صناعة مواد التجهيز ومن ٨ ٪ الى ٧, ٤ ٪ في قطاع صناعة مواد الاستهلاك .

وقد كان لاتجاه الاقتصاد الفرنسي نحو القطاع الثالث اثر على تحول المهاجرين نحو هذا القطاع وخرجهم شيئا فشيئا من القطاع الثاني وخاصة من قطاع البناء فتطورت نسبة العاملين في التجارة من ٩,٢٪ الى ١١,٣٪ خلال الفترة ومن ١٢,٤٪ الى ١٩,٢٪ في قطاع الخدمات التجارية ، وقد شمل هذا التطور الذكور والاناث حيث مرت هذه النسبة من ١١,٨ الى ١٧,٤٪ بالنسبة للذكور ومن ٢٠,٤٪ الى ٣٩,٣٪ بالنسبة للاناث .

ولقد كان لتحول المهاجرين التونسيين نحو القطاع الثالث تأثير على مستوى بعض الاصناف المهنية المتعلقة بهذا القطاع اذ يبرز الجدول رقم «١١» انه في الوقت الذي انخفض فيه عدد العمال «انخفاض ضعيف» تطور عدد المهاجرين في المهن الحرة والاطارات العليا وفي صنف الموظفين (EMPLOYE) وفي صنف الاطارات المتوسطة وفي صنف العاملين بالخدمات ، وكانت نسبة التطور اكثر ارتفاعا في صنف الموظفين (EMPLOYE) حيث ارتفع العدد من ٤٥٦٠ سنة ١٩٦٨ الى ٥٢٥٥ سنة ١٩٧٥ ثم الى ٨٠٢٠ سنة ١٩٨٢ .

جدول رقم «١١»

١٩٨٢	١٩٧٥	١٩٦٨	
١٥٢٠	١٢٩٠	٨٨٠	المهن الحرة - الاطارات العليا
٨٠٢٠	٥٢٥٥	٤٥٦٠	الموظفون
٢٩٨٠	٢٣٩٠	٢١٦٠	اطارات وسطى
٣٧٠٠	٢٥٤٠	١٢٠٠	اخوان خدمات

المصدر : تعداد فرنسا لسنوات ١٩٦٧-١٩٧٥-١٩٨٢

اما في ما يخص التوزيع حسب الاصناف المهنية فيبرز التعداد (انظر الجدول رقم «١٢») ان اغلبية العمال المهاجرين التونسيين هم عمال بدون اختصاص ويمثلون ٤٢,٦٪ بينما يبلغ عدد العمال الذين يمتلكون اختصاصات ٢٥,٩٪ .

ان دخول المرأة سوق الشغل وكذلك ابناء الجيل الثاني الذين يتمتعون بمهارات اكثر من العوامل التي ساهمت في هذا الصعود الاجتماعي للعمال التونسيين بفرنسا ، وقد وصلت البطالة بالنسبة للمهاجرين عموما في فرنسا ، الى نسب تفوق ٢٠٪ ففي اواخر سنة ١٩٧٩ كان عدد التونسيين الطالبين للشغل تساوي ٨١١٥ من بينهم ١٣٢ امرأة (الجدول رقم «١٣») ويمكن تقدير نسبة البطالة من التعداد بـ ١٨,٢٪ سنة ١٩٨٢ مقابل ٧٪ سنة ١٩٧٥ .

جدول رقم (١٢)
توزيع الناشطين التونسيين حسب قطاع
النشاط الاقتصادي
١٩٨٤

المجموع	ذكور	إناث	
٧٦٠٢٠	٦٨٣٠٠	٧٧٢٠	المجموع
١٦٠	١٤٠	٢٠	الفلاحون المنتجون
٨٤٠	٨٠٠	٤٠	الحرفيون
٢١٢٠	١٩٤٠	١٨٠	تجار
١٨٠	١٦٠	٢٠	أصحاب مؤسسات «١٠ اجراء على الأقل»
١٤٠	١٢٠	٢٠	مهن حرة
٨٤٠	٧٨٠	٦٠	إطارات «قطاع حكومي»
٥٨٠	٥٢٠	٦٠	إطارات «مؤسسات»
٤٨٠	٣٦٠	١٢٠	مهن مؤقتة «التعليم - صحة»
١١٤٠	٩٨٠	١٦٠	مهن مؤقتة «الادارة والتجارة»
٨٤٠	٨٤٠	٠	تقنيون
٧٢٠	٧٢٠	٠	المشرفون
١١٠٠	٧٠٠	٤٠٠	موظفو القطاع الحكومي
٥٣٠٠	٤٢٠٠	١١٠٠	الموظفون الإداريون بالمؤسسات
١٦٢٠	١٣٦٠	٢٦٠	موظفو التجارة
٣٧٠٠	٢١٨٠	١٥٢٠	موظفو الخدمات المباشرة للمؤسسات
١٩٦٦٠	١٩٢٠٠	٤٦٠	عمال مؤهلون
٣٢٣٦٠	٣٠٢٤٠	٢١٢٠	عمال غير مؤهلين
٢٢٠٠	٢١٨٠	٢٠	عمال زراعيين
٢٠٤٠	٨٨٠	١١٦٠	عاطلون عن العمل «لم يعملوا من قبل»

جدول رقم (١٣)
الطلب على العمل من الجانب لفترة الأشهر الثلاثة الأخيرة
من السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ حسب الجنسية

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١		
٣٦,٢٨٨	٢,٦٤٣	٢,١٤٤	٢,٣٣٤	٢,٥١٠	١٣,٥١٥	٧٨٦	٢,٣٢٠	٤,١٨٣	٣,٩٠٨	٨٨٥	١٩٧٢	نهاية
٣٩,٤٨٨	٣,٠٢٠	٣,٦٤٥	٢,٩٢٩	٣,٢٣٣	١٣,٣٩٨	٨٥٧	٢,٩٢١	٤,٥٠٩	٤,٠٥٨	٩٢٨	١٩٧٣	نهاية
٦٧,٦٣٨	٤,٦٦٤	٦,٦٩٦	٥,١٣٩	٧,٠٥٣	٢٣,٨٨١	١,٥٤٨	٥,٨٥٠	٦,٥٣٤	٥,٩٥٠	١,٣٢٣	١٩٧٤	نهاية
٩٥,٧٥٣	٩٥,٢١٠	٧,٢٢٤	٧,٧٧١	١١,١٧٣	٣٥,٦٤٢	٢,٤٣٥	١٠,٧٥٣	٩,٩٠٤	٩,٣٩٨	١,٩٣٧	١٩٧٥	نهاية
٩٥,٦٧٩	٩,٢٢٨	٦,٢٦٣	٦,٤٦٥	٩,٨١٢	٣١,٧٦٩	٢,٠٩٦	١٠,٥٥٠	٨,٩٢٢	٨,٥٧٣	٢,٠٠١	١٩٧٦	نهاية
١٥,٥٣٣	١٠,٥٨٦	٥,٨٤١	٧,٨١٧	١٢,١٦٥	٤٠,٥٩٩	٢,٤٣٨	١٣,٦٤٨	٩,٩٥٥	١٠,١٨٠	٢,٢٩٤	١٩٧٧	نهاية
٣٣,٢٠١	١٣,٩٥٠	٦,٤٦٢	٨,٦٥٦	١٤,٣٨١	٤٦,٥٠١	٢,٩٥٠	١٦,٦٣٠	١٠,٤٧٥	١١,١٠٣	٢,٤٥٤	١٩٧٨	نهاية
٣٦,٦٦٤	١٧,٣٠٨	٧,١١١	٨,١١٥	١٤,٤٥٥	٤٦,٦٩٧	٢,٣٩٣	١٦,٣٩٩	٩,٧٥٣	١١,١٢٩	٣,٣٠٤	١٩٧٩	نهاية
٩٤,٠٧٧	٩,١٦٧	٥,٧٢٦	٦,٧٨٨	١١,٦٦٢	٣٦,٦٨١	١,٤٦٥	٨,٧٣٢	٥,٧٧١	٦,٩١٧	١,٨٦٨	رجاء	
٤٢,٥٨٧	٨,١٤١	١,٣٨٥	١,٣٢٧	٣,١٩٣	١٠,٣١٦	٩٢٨	٧,٦٦٧	٣,٩٨٣	٤,٢١٢	٣,٣٠٤	بناء	

٧- مقفلة .
٨- تونسيون .
٩- مواطنو إفريقيا السوداء .
١٠- جنسيات أخرى .
١١- جميع المهاجرين .

١- مواطنو المجموعة الاقتصادية الأوروبية باستثناء الفرنسيين والإيطاليين .
٢- إيطاليايون .
٣- إسبان .
٤- برنغاليون .
٥- غريغوريون .
٦- جزائريون .

المصدر : : Ministère du Travail et de la Participation .

المرأة المهاجرة والشغل :

من اهم العناصر التي تؤثر في استقرار المهاجر انخراط المرأة في سوق الشغل ومشاركتها الاقتصادية سواء كان ذلك ضمن القطاع المنظم او القطاع غير المنظم اذ ان دخل المرأة يمثل عنصرا هاما في دخل الاسرة من ناحية الكم والكيف فهو يمكنها من تعويض النقص المتأتي للمهاجر من التحاق امرته به والزيادة في نفقاته في المعيشة والسكن المترتبة عن ذلك . ومن الناحية الكيفية يساهم خروج المرأة من المنزل بقسط كبير في تغيير رؤيتها للمجتمع ولعائلتها وكذلك في تغيير سلوكها ليقترّب بالتدريج من سلوك المرأة الفرنسية .

ان المشاركة الاقتصادية للمرأة واستعمالها للخدمات الخارجية للمجتمع الفرنسي يوثران كثيرا في تغيير السلوك الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي (الخصوبة) للمرأة المهاجرة .

- ومن العوامل التي اثرت في خروج المرأة المهاجرة للعمل وخاصة التونسيات نذكر :
المشاكل التي عاشها المهاجرون بعد سنة ١٩٧٣ وخاصة فترات البطالة وعدم الاستقرار المهني مما دفع المرأة الى المساهمة في دخل الاسرة لسد حاجات الاتفاق .
- تشييب الهيكل العمري ودخول اناث عن طريق التجمع العائلي يرغبن في العمل ومن بينهن من اكتسبت خبرة فنية قبل مجيئهن الى فرنسا .
- دخول فتيات الجيل الثاني لسوق الشغل ، وهن يتمتعن بأكثر تكويناً من امهاتهن وكذلك اكثر تأثرا بسلوك الفتاة في بلد الهجرة . ومن العوامل المشجعة لدخولهن سوق الشغل وضعهن التعليمي الدوني بالنسبة لفتيات بلد الهجرة فمثلهن مثل كل ابناء الجيل الثاني يقع توجههن في اغلب الاحيان الى التعليم المهني القصير والى اختصاصات لم تعد مطلوبة في سوق الشغل .

ومن جهة اخرى فان التطور الحاصل في جهاز الانتاج في فرنسا وتطور الانتاج وتطور الخدمات المنزلية الناجمة عن النسبة المرتفعة للفرنسيات المشتغلات^(٣١) والتي تطورت اكثر في السبعينات من الاسباب المباشرة لتشغيل المهاجرات فتمكن المرأة المهاجرة الدخول في قطاع الخدمات المنزلية والقطاعات المشابهة لذلك عن طريق العمل غير القانوني هي مرحلة من مراحل (تشييبها) في سوق الشغل ومواصلة نشاطها والحصول على الوثائق القانونية لذلك .

- ومن اهم العوامل التي ابرزت طلب المرأة المهاجرة للعمل نذكر مايلي :
العالة غير المصرح بها وخاصة في قطاع الخدمات المنزلية وهي قطاعات تقليدية تدخل اليها المرأة ، وتخص هذه المهنة النسوة المتزوجات اللاتي دخلن مؤخرأ سوق الشغل

(٣١)

- انتشار العمل غير القانوني بصفة عامة للفرنسيين ولغير الفرنسيين خلق فرصاً اكثر لليد العاملة النسائية التي يمنح عليها العمل عادة وخاصة بالنسبة للجيل الثاني - الا في بعض

الحالات الاستثنائية^(٣) .

يمكن اعتبار المرأة المهاجرة مثل المهاجرين الشرعيين مؤهلة للعمل في القطاعات التي تطور فيها التشغيل الأسود مثل الخدمات بصفه عامة والخدمات المنزلية وحضانة الاطفال والتنظيف وخاصة في الاعمال الاسرية عندما يكون الزوج يدير بنفسه مؤسسته العائلية . كما تتمتع اليد العاملة النسائية بحراك مهني كبير في عدة اتجاهات من القطاع الاول الى القطاع الثاني والعكس^(٤) اي ان هذا الحراك يدل من جهة على هشاشتها ومن جهة أخرى على تطلعاتها في الحصول على عمل مستقر ، اي ان السيورة المشالية^(٥) للمرأة المهاجرة تكون من الاعمال المنزلية الى الاعمال المقدمة الى الافراد ثم الخدمات المقدمة الى المؤسسات والجمعيات والمعامل ثم المكاتب والتجارة مثل ماتوكده ابحاث ليونت^(٦) على ان ٣٦٪ من النسوة يذهبن من الخدمات الى العمل و ٢٩٪ من الخدمات المقدمة الى الخواص الى الخدمات المقدمة الى المؤسسات والجمعيات العمومية و ١٦٪ ممن سيكون هن الاتجاه المعاكس اي من العمل الى الخدمات .

أما بالنسبة للمهاجرات فان وضعهن في تونس - بالنسبة للجبل الاول خاصة - يسمح هن بالتطلع الى دخول سوق الشغل في فرنسا ، فالمرأة التونسية اقتحمت سوق الشغل منذ أوائل الستينات ، وقد ساعدها في ذلك تعليم الفتيات الذي انتشر بعد سنة ١٩٥٦ ، ومن جهة أخرى فالتغيرات الحاصلة في تركيبة الاسرة التونسية وتفكك الاسرة الممتدة وانخفاض الخصوبة نتيجة استعمال وسائل تنظيم الاسرة من العوامل التي تساعد المرأة التونسية على الاقتراب بسرعة من سلوك نظيرتها الفرنسية (بلاد المهجر) وتحد اكثر من خصوبتها وتساعد على اقتحام سوق الشغل تاركة ابناءها في دور الحضانة ، وتدل الاحصائيات التي ابرزها التعداد الفرنسي ارتفاع عدد النسوة المشتغلات من ٣١٦٠ سنة ١٩٦٨ الى ٥٩٤٠ سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٧٧٢٠ سنة ١٩٨٢ .

أما فيما يخص التوزيع حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ، تسبرز نفس الاحصائيات رغم ان عدد النشاطات المشتغلات لم يتغير بين سنتي ٧٥ و ٨٢ تضاعف عدد المشتغلات في الخدمات التجارية وتقلص في بعض القطاعات الأخرى كقطاع البناء والتجارة وصناعات المواد الاستهلاكية وصناعات المواد الوسيطة (انظر الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)
توزيع النشاطات التونسية
في فرنسا
حسب قطاع النشاط الاقتصادي
١٩٧٥ - ١٩٨٤

١٩٨٢	١٩٧٥	
٤٠	٤٥	الزراعة والصيد البحري
١٢	٩٥	صناعة المواد الفلاحية والغذائية
٢٠	٥	انتاج وتوزيع الطاقة
٢٠٠	٣١٠	صناعة المواد الوسيطة
٣٠٠	٣٥٥	صناعة مواد التجهيز
٦٠٠	٩٩٠	صناعة مواد الاستهلاك
٨٠	٩٤٠	البناء والتشييد
٥٨٠	٨٧٥	التجارة
١٢٠	١٢٥	النقل والمواصلات
١٩٦٠	١٠٠٥	الخدمات التجارية
١٠٠	١٨٠	البنوك والتأمين والمؤسسات المالية
٨٦٠	٩٣٠	خدمات غير تجارية
٤٩٨٠	٥٠٥٥	الجملة

المصدر : التعداد الفرنسي : سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

وتؤكد بيانات الجدول رقم (١٤) ان المرأة التونسية المهاجرة تعاني حراكا مهنيا وقطاعيا واسعا . وهذا الحراك لا ينتج فقط من تغيرات داخل جيل واحد من المهاجرين بل وكذلك من التركيب الحاصل في حجم المهاجرات مع تطور الهجرة العائلية ودخول فتيات الجيل الثاني سوق العمل^(٣٧) ،^(٣٨) .

كما ان الاشارة الى توزيع المهاجرات حسب التصنيف المهني في سنة ١٩٨٢ يبرز ان ١٤ ٪ (١١٠٠ من مجموع ٧٧٢٠) مهنية يعملن كاداريات في المؤسسات واغلبهن من الجيل الثاني و ١٥٢٠ اي ٢٠ ٪ منهن في الخدمات المقدمة الى الخواص ، اما الباقيات فاغلبهن عاملات بدون تخصص يذكر ونعتمد الاشارة الى ان ١٥ ٪ من النشاطات لم يعملن الى حد وقت التعداد .

ان الاحصائيات المعروفة من خلال التعدادات لا تمثل الواقع الحقيقي لنشاط المرأة وخاصة تلك التي تعمل بوقت جزئي او بطريقة غير قانونية ولكن استخلاصها هي ان المرأة المهاجرة التونسية أصبحت تشارك بقسط هام من وقتها في النشاط الاقتصادي مما يساعدها

على الاندماج في مجتمع المهجر ويخلق لها ظروفًا لا بد من أخذها بعين الاعتبار في حالة التفكير في العودة إلى بلد الأصل . بل يأتي مشروع العودة كنتفض لوضعها ولوضع عائلتها وخاصة لوضع ابنائها وبناتها .
الظروف السكنية للمهاجرين :

ان التغيير الحاصل في ظروف السكن والناتجة عن الاسباب الالفة الذكر لها انعكاس كبير على ميزانية العائلة المهاجرة ومن ثم على ادخار المهاجر .

ان المهاجر الذي لم تلتحق به عائلته يفضل السكن في ظروف سيئة للغاية مقابل انماثيات افضل في الادخار ويمثل الكراء في هذه الحالات العشر (١٠/١) من دخل المهاجر ، كما ان العديد من المهاجرين من هذا الصنف يسكنون شققا في النزل الخاصة بهم . وهذه الظروف السكنية السيئة والسكن الجماعي يحد من استهلاك المهاجرين باعتبارهم يتقاسمون المصاريف الحياتية مع بعضهم . وقد ابرز تعداد سنة ١٩٨٢ بفرنسا مايلي :

- ان نسبة الذين يسكنون على حساب صاحب العمل او بدون مقابل ضعيفة ٦,٥ % .

- ان نسبة الذين اشترؤ المساكن التي يسكنونها كذلك ولا تتجاوز ٧,٦ % .

- ان اغلبية المهاجرين يسكنون مساكن مأجورة ٨٥,٨ % ومن بين هذه النسبة نجد ١٧٣٤٠ (٩,٣٠ %) يسكنون مساكن اجتماعية . (H.L.M.)

حسب المقاييس المعتمدة في التعداد يبدو ان ٦٧ % منهم يسكنون في مساكن مكتظة وتبدو نسبة الاكتظاظ اقل في المساكن الاجتماعية حيث تساوي ٤١,٧ % (٣٨) .

التحويلات واثرها على مشروع العودة :

بالرغم من تطور الهجرة التونسية الى فرنسا ، فان حجم التحويلات بدأ في التقلص وتخاصة ابتداء من سنة ١٩٧٩ ، وتدخل في تقديرنا بعض المتغيرات السوسيو-ديمغرافية والاقتصادية (معدل البطالة ، التضخم المالي ، التجمع العائلي ومدة الاقامة في فرنسا) كما وقع التعرض اليها ، في تفسير هذا الانخفاض .

جدول رقم (١٥)

تطور التحويلات للاجانب حسب الجنسيات في فرنسا

(مليون فرنك فرنسي)

اتجاه التحويلات نحو	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
البرتغال	٥٣٠٠	٦٠٤٤	٦٨٤٣	٧٣٢٦
المغرب	١٦٧٧	٢٢١٢	٣٠٧٥	٣١٤٠
اسبانيا	١٩٤١	١٩٦١	١٧٦٠	١٩٦١
تونس	٩٣٤	٦٠٩	٧٧٨	٥٦٦
تركيا	١٩٤	٣٣٧	٤٨٢	٥٧٤
يوغسلافيا	١٠٤	٩٧	١٢٢	١٣٨
الجزائر	٢٠٧	٩٣	٧٨	٦٣

ويلاحظ من هذه المعطيات بأن معدل التحويلات لكل مهاجر الى فرنسا (باعتبار كل الجنسيات) قد تطور من ٢,٦٩٦ فرنكاً في ١٩٧٩ الى ٣,٦٤٩ فرنكاً سنة ١٩٨٢ .
وبالمقابل وفي نفس الفترة تجدر الاشارة بأن تحويلات التونسيين عرفت انخفاضاً ملحوظاً حيث كان ٥٠٨٢ فرنكاً عام ١٩٧٩ وأصبح ٢٦٥٨ فرنكاً في ١٩٨٢ .
في حين ان معظم تحويلات المهاجرين من الجنسيات الاخرى قد سجلت المعدل العام للتحويلات المشار اليها .

ومن ناحية اخرى فان نسبة تحويلات المهاجرين التونسيين في فرنسا سنة ١٩٨٢ لا تمثل الا ٣,٢ ٪ من المجموع ، بينما تمثل نسبتهم من مجموع المهاجرين المتواجدين في هذا البلد ٤,٧ ٪ . واذا قارنا هذه النسب بنسبة ١٩٧٢ تتأكد لدينا ظاهرة هذا الانخفاض بوضوح تام حيث كانت نسبة التحويلات ٨,٤ ٪ عام ١٩٧٩ في حين ان التونسيين لا يمثلون سوى ٤,٤ ٪ من مجموع المهاجرين .

ماذا يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ؟ ان هذا الانخفاض في التحويلات ينخفض في رأينا الى عاملين هامين :

- تطور استثمار المهاجرين في فرنسا وخاصة في التجارة وقطاع الخدمات وعلى سبيل المثال يقدر عدد التجار والحرفيين التونسيين في فرنسا ٦٦٠٠ وبمجموع قيمة معاملاتهم ٣٠٠ مليون دينار تونسي^(٣٩) .

- اللجوء الى التحويلات عبر القنوات الرسمية (الحوالات البريدية والبنوك) مما شجع الدوائر الرسمية الى السماح للمهاجرين بفتح حسابات لدى البنوك في تونس خاضعة الى الدينار القابل للتحويل لحثهم لتحويل مدخراتهم .

وفي الخلاصة ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى تطور التحويلات بارتباط مع العناصر التي وقعت الاشارة اليها مسبقا ، يخرج المهاجرون التونسيون من جملة المدخزين

الكبار (كالتغاليين والمغاربة) وهذا من شأنه ان يبعد الاتجاه نحو العودة أو بالاحرى يمدد مشروع العودة الى اجل غير محدد على الاقل .

لم تتوقف جهود رأس المال عن اصدار القوانين واتخاذ القرارات لدفع المهاجرين الى العودة . بل لقد حاول ان يفاقم من ازمة اوضاعهم وذلك للتمكن من تعميق استغلالهم . فانتشار البطالة بينهم من شأنها ان تضمن استعماهم بأقل تكلفة ، فالبطالة المرتفعة بين المهاجرين كما يقول رابيسوري تمثل الوسيلة لضمان لين في التصرف في اليد العاملة والذي كان يضمه دوران قوة العمل عبر الحدود^(١) .

غير ان معظم ظروف المهاجر التونسي التي اتينا على عرض اهم مؤثراتها وخاصة التحولات الاخيرة التي حدثت عليها تؤكد توجه المهاجرين التونسيين نحو البقاء في فرنسا كما تؤكد رغبتهم في ذلك .

والتجمع العائلي من شأنه ان يحد من عدم الاستقرار النفسي للمهاجر ومن مبررات عودته في العطل ويؤجل على الاقل العودة النهائية . كما ان احتمال عودة الجيل الثاني ضعيفة . فهم لم يهاجروا لكي يعودوا ، كما ان البديل (اي بلد الابوين) غير معد من نواحي الضمانات الحياتية ، وهذا من شأنه ان يدفع اب هذه الاجيال للتشبث بالبقاء في بلد المهجر .

ويدعم كذلك هذا التوجه التزايد الهام للنساء العاملات من المهاجرات حيث يخففن من اثر بطالة الزوج ووجدت وتعظم في الحالات الاخرى دخل الاسرة بما يدعم استقرارها ، كما ان التحسن في ظروف السكن عامة وخاصة بعد التحاق الاسر من شأنه ان يخفف من شظف العيش ويوفر الحد الأدنى المطلوب من الرفاه .

كما ان تقلص حجم التحويلات والمترتب في الواقع على التحاق الاسر وتزايد المصاريف يؤثر على صحة هذا التوجه ونجاح المهاجرين في ضمان استقرارهم .

لهذه الاسباب ولغيرها ، كاحتياج المجتمع الفرنسي الى جاليات النساء المهاجرات ، نظرا لارتفاع الخصوبة لديهن لتغطية (العجز الديمغرافي) للمجتمع الفرنسي خاصة للمستقبل القريب . وضعف الاعداد للبديل في بلد المنشأ لتزايد المصاريف في بلد الاستقبال . . . الخ فان احتمالات عودة العمال التونسيين المهاجرين في فرنسا احتمال ضئيل خاصة في المدى القصير .

وقد يبرز احتياج سوق العمل العربي للعمالة الاجنبية من خلال الهجرة غير الشرعية التي تطورت من قبل والتي لها مكاسبها وموضعها في جهاز الانتاج في فرنسا .

والهجرة غير الشرعية في فرنسا قديمة ولكن القوانين الجارية الى حد سنة ٩٧٣ كانت تسمح بتسوية اوضاع العمال بعد تحصلهم على شغل في فرنسا وكانت كل هذه التسويات تقع في قطاع الفلاحة وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات المنزلية وقطاع تحويل المعادن .

وقد كان اللجوء الى العمالة الموسمية في الفلاحة مصدرا هاما للهجرة غير الشرعية حيث ان اصحاب المؤسسات في هذا القطاع يريدون تطبيق قوانين الشغل وخاصة بعد سنة ١٩٦٨ حيث وقع تطبيق قوانين وتشريعات تضمن حقوق العمال في العطل وعدد ساعات العمل^(١).

ولقد كان لهذه القوانين تأثير كبير على تكلفة العمل بهذا القطاع الذي لا يحتاج الى يد عاملة طوال السنة بل يحتاج الى يد عاملة تتوفر فيها شروط الحراك قابلة ان تعمل في ظروف سيئة وفترات طويلة في اليوم وتوجد هذه الخصائص عند غير الشرعيين . ويصفه متشابهة ومتوازية لقطاع الفلاحة ، فقطاع البناء والتشييد يمثل احد اقطاب جلب اليد العاملة غير الشرعية وذلك لنفس الاسباب المذكورة اعلاه ، وخاصة في المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي لا تتحكم في حجم نشاطها .

وتواصلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حتى بعد ايقاف الهجرة اذ تعتبر ظاهرة لها منطقتها الخاص^(٢) اذ انها مرتبطة اشد الارتباط باليات سوق الشغل ورقابة الهجرة وتطور بعض القطاعات الهامشية والتغيرات الطارئة على جهاز الانتاج وعلى نظام العمل بالاجر^(٣) من اهم المصادر لهذه الهجرة غير الشرعية بعد سنة ٩٧٣ يمكن ذكر :

- لم شمل العائلات

- الهجرة المؤسسية

- السياح الذين يمددون اقامتهم

كما ان المشاكل التي تعيشها بعض القطاعات من جراء الازمة لعبت دورا كبيرا في استقطاب العمالة غير الشرعية ، كالوضع بالنسبة لقطاع النسيج ، وفشل العديد من تجارب الاستثمار .

في سنة ١٩٧٩ بلغت التسوية ١٠٣٤٥ وانخفض العدد الى ٣٠٠٠ سنويا بعد الاتفاقية المبرمة بين تونس وفرنسا . وقد بلغ عدد الذين وقعت تسوية وضعهم خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٨ ، ٤٢٤٩١ مهاجرا منهم ٣٨٢٣٣ في الفترة ٩٦٢ - ٩٧٤ ويختلف توزيعهم حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة الاولى والفترة الثانية .

وفي الفترة الاولى استقطبت الفلاحة ٤٠٪ من مجموع التسويات بينما لم تستقطب الا ١٪ في الفترة الثانية . اما بالنسبة للمعادن فكانت ٨٪ في الفترة الاولى مقابل ٦،٧٪ في الثانية . وفي البناء والتشييد فكانت النسب ٤١ ، ٤٪ مقابل ٤٣٦٪ في الفترة الثانية وانظر الجدول رقم ١٦ . .

وقد ابرزت التسوية التي قامت بها الحكومة الفرنسية سنة ٨٠ - ٩٨١ ان عدد التونسيين الذين وقعت تسوية وضعيتهم هو ٢١٤٧١ من مجموع ١٢٤١٠١ .

جدول رقم ١٦٥

المهاجرون التونسيون الذين وقعت تسويتهم خلال الفترة ٦٩- ٧٨

المجموع	المنطقة والخدمات الترتيبية	البناء والتشييد	المعادن	المعادن ومخام الحديد	الزراعي	الثلاجة	السنة
١٠٣٤٥	٢٥١١	٥٤٢٩	٩٤٢	٩٤٢		٧٨٧	١٩٦٩
٣٦٤٦	١٢٣٧	١٤٧١	٤٤٣	٤٤٣		٢٤٠	١٩٧٠
٢٦٢٨	٩٧١	٩٣٤	٣٠٣	٣٠٣	١	٢١٠	١٩٧١
٧٨٢٦	١٠٥٤	٩٨٣	٢٦٥	٢٦٥		٢٤٥	١٩٧٢
١٨٨٠٨	٥٢٤٦	٨٥٥٩	١٧٧	١٧٧	٢	٢٤٠٣	١٩٧٣
٢٥٧٢	٨٠٧	١٠٩١	١٦١	١٦١		٣٢٣	١٩٧٤
٥٩٩	٣١٧	١١٩	٥٣	٥٣		٢٨	١٩٧٥
٧٣٠	٢٨٤	٢٨٣	٤٨	٤٨		٦٣	١٩٧٦
٣٤٩	٢٠٨	٧١	٢٣	٢٣		٧	١٩٧٧
٨	٧					١	١٩٧٨

المصدر : الميزان القومى للهجرة وفرسانه .

القسم الثالث

العودة وإعادة الاندماج

لقد بدأ الاهتمام بقضية عودة المهاجرين لدى الدوائر الرسمية التونسية اثر التغيرات الحاصلة على مستوى السياسة المتبعة من طرف البلدان الغربية ازاء الهجرة "وكان الاتجاه العام المعلن من طرف الجهات الرسمية بأن الهجرة مؤقتة وان عودة المهاجرين وادماجهم في المجتمع التونسي «لا مفر منها» ولكنها يجب ان تخضع الى المبادئ التالية :

- التركيز على ان العودة يجب ان تكون اختيارية مع تمكين المهاجر من الاحتفاظ بحقوقه المشروعة .

- العودة في اطار التشاور مع بلدان الاستقبال

- ضرورة تحضير هذه العودة من اجل ادماج افضل للعائدين .

وجملة هذه المبادئ - والتي تتركز على التذكير بالاتفاقيات العامة المبرمة مع بلدان الاستقبال في ميدان تشغيل الایدي العاملة التونسية - تنبي على التخوفات من حدوث اختلالات في سوق العمل الوطنية التي تشكو مصاعب مختلفة «البطالة بدخول الشباب في سوق الشغل . . الخ» من الممكن ان تعرف مضاعفات اخرى من جراء عودة مكثفة للمجالية المتواجدة بالهجرة .

١- العودة واميتها

رغم كل التوقعات فان الهجرة العائدة لم تعرف خلال عشر السنوات الاخيرة نسقا مكثفا، اذ لم تسجل مختلف المصالح المسؤولة عن مراقبة المهاجرين الا معدلا سنويا يقارب ٣٥٠٠ عائد " .

ونود الاشارة منذ البداية بأن هذا المعدل يجب التعامل معه بالحدس العلمي المطلوب اذ نعتقد أن الاحصائيات الرسمية لا يمكن لها سوى تسجيل العائدين الذين يتصلون بالمصالح الادارية المختلفة «ديوان التشغيل، وكالة النهوض بالاستثمارات الصناعية او الفلاحية، مصالح الديوانة مثلا» وتبعالذلك فان العائدين لاسباب مختلفة «تقاعد، مرض الخ» وخاصة منهم الذين لا يستحقون خدمات تلك المصالح فانهم قد لا ينضمون في الغالب الى احصاء معين كما نلاحظ ايضا بأن حجم العائدين قد يشمل ايضا مجموعات من الطلاب الذين انهموا دراساتهم في الجامعات الاجنبية والذين يتقدمون حتما بمطالب لتغيير الإقامة للتمتع بالامتيازات المخصصة للمقيمين بالخارج لمدة تعدى السنتين .

وانطلاقا من هذه الملاحظات العامة ، فان تقديرات حجم العائدين قد تطورت من سنة ١٩٧٥ كما في الجدول رقم «١٧» .

جدول رقم «١٧»
تقديرات حجم العائدين خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

السنة	العائدون	السنة	العائدون
١٩٧٥	٧٥٣	١٩٨٠	١٤٧٤
١٩٧٦	٢٢٦٢	١٩٨١	١٨٩٧
١٩٧٧	٣١٩١	١٩٨٢	٣٥٤٤
١٩٧٨	٤٦٣٣	١٩٨٣	٣٩١٤
١٩٧٩	٤٢٥١	١٩٨٤	١٠٠١٣
المجموع	١٥٠٠٠	المجموع	٢٠٨٤٢

في الفترة الفاصلة بين السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ لم تشهد حركة العودة الحجم المتناظر خاصة وهي تمتاز بتطوير الخطاب الرسمي للبلدان الغربية المشجع للعودة وإقرار التشجيعات المادية . وفي اعتقادنا بأن الحجم العائد في سنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ مبرراته هي ان العائدين قد عجلوا عودتهم للتمتع من التمتع بمنحة العودة المقررة من طرف السلطات الفرنسية في اغسطس ١٩٧٩ اذ سرعان ما تقلص حجم العائدين سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ حيث عرفت السنوات الاخيرة اكبر موجة لتسوية اوضاع المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في فرنسا حيث انتفع ٢١٠٠٠ عامل تونسي بتسوية وضعهم القانوني والذين دخلوا فرنسا - رغم الاجراءات المتخذة للحد من الهجرة وقفل الطريق امام الهجرة السرية - ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

ويبقى حجم العائدين المسجل عام ٩٨٤ ملفتا للانتباه اذ بلغ ١٠٠٠٠ مهاجر عائد ، معظمهم من فرنسا «اكثر من ٩٠٠٠ من المجموع» وقد يكون تفسير ذلك بوضوح مرحلي تميز بارتفاع عدد الباحثين عن شغل من المهاجرين التونسيين والمسجلين لدى المصالح المختصة في فرنسا كالآتي :

تطور الباحثين عن شغل من المهاجرين التونسيين : ١٩٨٢ - ١٩٨٤

٩٨٢/١٢/٣١

١٩٢٢١

١٩٨٣/١٢/٣١

٢١٠٨١

١٩٨٤/١٢/٣١

٢٢٩٤٢

بينما تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٩٨٤ ان هنالك ٢٤٣١٠ أفراد كانوا مقيمين بالخارج عام ١٩٧٩ وشملهم التعداد المذكور على اساس انهم

اصبحوا يقيمون بتونس حاليا ومن ضمنهم المتعاونون الاجانب العاملون في تونس فترة اجراء التعداد .

بعض النتائج للمسح الميداني :

كان الاتجاه الرئيسي لاستقبال نتائج المسح الميداني هو التوصل الى بلورة السمات الرئيسية لبعض نماذج اصناف من المهاجرين طبقا للتساؤلات التي انعكست والتي تشكل الركن الاساسي لهذه الدراسة .

وانطلاقا من الاشكالية العامة ، وتطور الهجرة التونسية خصوصا الى اوروبا الغربية كانت هذه التساؤلات تتمحور حول العناصر التالية :

- ان الهجرة التونسية تتجه خاصة في النصف الثاني من السبعينات نحو الاستقرار . ولا تشكل العودة بالتالي ظاهرة مميزة . اذ ان حجم العائدين واستمرار الهجرة بجميع اشكالها «هجرة عائلية وهجرة موسمية خاصة» هو دليل واضح لهذا الاتجاه رغم القرارات السياسية المتخذة من طرف بلدان الاستقبال والرامية الى الحد من الهجرة وتشجيع العودة .

ان العودة تكتسب طابعا مميّزا ، اذ يفضل العائدون العمل المستقل على العمل المؤجر .

ان التجربة التي تعرض لها المهاجرون في بلدان الاستقبال «ظروف العمل وامكانية التأثير بسلوك ونمط استهلاكي جديدين» من ناحية والواقع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية اخرى يجعل من عملية اعادة الاندماج في المجتمع التونسي ليست بالهينة بل يمكن القول انها تتعرض الى عوائق موضوعية تضعف من امكانية نجاحها .

بعض الخصائص لنماذج العائدين

١- الاتجاه نحو الاستقرار لدى بعض المهاجرين :

من خلال البيانات المتوفرة من استغلال نتائج المسح الميداني ، وقع تتبع بعض المؤشرات التي مكنتنا من بناء النموذج لهذه الشريحة قصد التعرف على الدوافع التي تربطها ببلد الاستقبال ، وتحثها على البقاء والاتجاه نحو الاستقرار .

أ- خصائص الهجرة

لقد تميزت هذه المجموعة من المهاجرين بالقيام بهجرة واحدة الى فرنسا تحديدا ، وكان الشروع فيها في بداية الستينات ، وذلك ابان الفترة الاولى لتطور الهجرة التونسية ، والتي لم تعرف اي انقطاع ، كانت تتخللها فترات للزيارة الدورية اثناء العطل الصيفية . وككل المهاجرين من الجيل الاول لم يصحب هؤلاء المهاجرون اي فرد من العائلة . ومرت بالمراحل العامة التي تميزت بها اقامة المهاجرين : ظروف السكن الجماعية ، تحويلات مالية دورية للقيام بشؤون العائلة في تونس . .

ب- مدة الهجرة

كما يلفت الانتباه ان معدل الهجرة هو ٢٣ سنة حيث تتراوح بين ٢٨ سنة اطول فترة و ١٤ سنة اقلها .

ج- العمر :

تتمتاز هذه المجموعة بتقدمها في العمر ، اذ يبلغ المعدل العمري لها ٥٢ مما يجعل جل المهاجرين على مشارف التقاعد .

مدة الهجرة المتوقعة / نية البقاء في بلد الهجرة :

لتحديد نية المهاجر في البقاء او العودة سألنا هذه المجموعة عن المدة التي كانت متوقعة لديهم للبقاء قبل الهجرة . ومن الفترة المحصلة للبقاء اثناء الهجرة «وقت اجراء المقابلة» .

المدة المتوقعة قبل الهجرة

نجد الإشارة الى ان غالبا مايجد المهاجر فترة معينة «حتى لو لم يقع الالتزام بها سواء كان بالتمديد او التقصير» وخلافا لذلك فان نية البقاء لاطول فترة ممكنة كانت واضحة لدى هذه المجموعة ومطابقة عامة لمدة الهجرة التي قضتها الى غاية صيف ١٩٨٦ .

وتدرجنا اثناء المحادثة مع هؤلاء المهاجرين عن نية البقاء في بلد الهجرة فكانت الاجابة تتمحور ايضا حول البقاء اطول فترة ممكنة . ولا تمثل العودة مشروعا في الامد القريب ولا المتوسط حتى ولو بعد التقاعد اذ يصرح جل المهاجرين المعنيين بأن عائلاتهم متندجة في مجتمع الاستقبال وان لهم اولادا سواء في سن الدراسة او الشغل في بلد الهجرة . ويعتبرون ان بقاءهم يمثل عامل امان نفسيا بالنسبة لافراد الاسرة ويمكن ان يلعب دورا يقي الاسرة ككل من الضحك او الضياع .

هـ- التحاق الاسرة :

لقد التحقت بالمهاجرين اسرهم في كل الحالات ، بعد فترة زمنية تتراوح بين ٣ سنوات في ادناها وعشر سنوات في اقصاها . اي بمعدل ٧ سنوات بعد سفر المهاجر للعمل الى فرنسا وترجم هذه المرحلة الانتقالية بالنسبة للمهاجرين بالفترة التي يتم تأقلمهم مع ظروف العمل والاقامة في بلد الهجرة وتكتمل من تهيئة الظروف الملائمة لاقامة الاسرة .

ويمثل بالنسبة للمهاجر التحاق الاسرة عامل استقرار نفسياً يخفف من وطأة الشعور بالغربة ، كما يمكن التجمع العائلي المهاجر من التمتع بالخدمات الاجتماعية والمنح العائلية التي كثيرا ماتمثل قدرا هاما في تكوين الدخل اذا ما اعتبرنا ان اسرة المهاجر ذات خصوبة مرتفعة .

٥- التعليم ومشاكل الانبناء في بلد المهجر :

يلاحظ ان اغلب اولاد الاسرة قد تمت في بلد الهجرة ، او وقع في الغالب التحاق بعض الابناء مع الزوجة في سن مبكرة ، ولحد اجراء هذا البحث صرح المهاجرون المعنيون بأن لهم اولادا يزاولون الدراسة او قد زاولوها في مدارس حكومية تابعة للنظام التعليمي الفرنسي ، ولاحظنا حسب تصريحات الابناء ان جل الابناء لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة ، اذ ان تعليمهم قد توقف في حدود مرحلة ثانوية مهنية في افضل الحالات مكنتهم من الحصول على مؤهل للتعليم الفني او المهني . وقد تمكن اغلبهم من العمل في قطاعات مختلفة ولكن في رتب مهنية افضل بكثير من حيث التأهيل وظروف العمل .

اما عن المشاكل التي تعترض الابناء فهي متمثلة في ماييلي :

قلة ممارسة اللغة العربية في اغلب الحالات .

عدم الاطلاع على تاريخ الوطن وتراثه وحضارته .

الابتعاد عن الدين الاسلامي .

قطع الصلة بتونس

التأثر بحضارة بلد الهجرة .

ولم نسجل بالنسبة لهذه العينة - المحدودة طبعاً - مشاكل متأتية عن عدم اندماج الابناء في مجتمع الاستقبال كالانحراف . والبطالة ومشاكل مع الاءاء ، ونعتقد ان الاصل الجغرافي للابناء المتحدرين من وسط شبه ريفي يلعب دوراً هاماً في المحافظة على القيم العائلية والالتفاف حول عائلها . وتمثل هذه المشاكل المعروضة مؤشراً عادياً يتفق عموماً مع خصائص الجيل الثاني ويلعب حافزاً لا يستهان به في اعتقادنا لدفع الاءاء نحو البقاء او اذا صح التعبير نحو الاستقرار في بلد الهجرة .

ز- ظروف العمل والمعيشة في بلد الهجرة :

ان جل المهاجرين من هذه الشريحة يعتقدون بأن ظروف هجرتهم مقبولة بل يذهب بعضهم الى وصفها بالجيدة ، ولم يعرف معظمهم فترة بطالة اثناء طول اقامتهم المتواصلة في بلد الهجرة . ان امتداد هذه الفترة تمثل عاملاً هاماً مكنتهم من التأقلم مع الظروف الاقتصادية والاندماج في البلد المستقبل ، وقد ساعدتهم خبرتهم وحراكمهم المهني من ضمان سيرة طبيعي لحياتهم المهنية مع الحصول احياناً على تدرج مهني دون ان نجد مايلفت الانتباه في مانحصر تعليم مهن جديدة او مهارات عالية .

الدخل في بلد الهجرة

يمثل دخل المهاجرين مستوى مرتفعاً بالنسبة الى المعتاد ، اذ نلاحظ ان معدله يساوي مراحاً بين مستوى عال « ١٠٨٠ د.ت » ومستوى منخفض « ٦٥٠ » ديناراً تونسياً ، واذا ما اعتبرنا ان الاجر الادنى الصناعي المضمون والمعمول به حالياً في فرنسا

بناهر ٤٥٠ ديناراً تونسياً ، فأننا نرى ان معدل الدخل الملاحظ لهذه المجموعة يمثل الضعف بالنسبة للأجر الأدنى في بلد الاستقبال ، ويتضاعف ثماني مرات تقريبا بالمقارنة مع الأجر الأدنى المضمون للبلد الأصلي «تونس» . مما يجعل الاتجاه نحو البقاء في بلد الهجرة حدثاً له مبرراته الموضوعية ، اذ عادة ما يقوم المهاجر بالمقارنة بين وضعه المادي في بلد الاستقبال والوضع المحتمل في بلد الاصل .

ط - الاستثمار في تونس وطبيعته اثناء الهجرة :

تعتبر محصلة الهجرة ومدخراتها بالنسبة لهذه الشريحة ايجابية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان معدل الاستثمار يساوي ٣٧٠٠٠ دينار تونسي مسجلاً رقماً قياسياً ١١٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار، واقله ٨٠٠٠ دينار تونسي، وكلا المبلغين يمثلان طرفي نقيض ، وان كانت هذه المبالغ المحولة والمستثمرة في تونس تعبر عن نجاح مسار الهجرة فان طبيعة الاستثمار تمثل في رأينا عنصراً رئيسياً في هذه العملية، اذ علاوة على اقتناء مختلف سلع التجهيز «أثاث ، ذهب ، اجهزة كهربائية ، معدات صناعية . . الخ» يحصل اجماع لدى كل المهاجرين على تخصيص المبلغ الرئيسي لبناء او شراء مسكن غالباً ما يكون على الطراز المعماري الحديث ومجهزاً بالمرافق الصحية الضرورية وتكفي هذه الاشارة للملاحظة بأن جل هؤلاء المهاجرين قد تأثروا الى حد ما بسلوك حياتي واستهلاكي نعتقد انه ناتج من الهجرة .

وبما يجدر ابرازه ايضا ان هذا التوجه نحو الاستثمار في السكن يبرهن عن مدى اصرار وتعلق المهاجر بالوطن الأم وبالمجتمع المحلي خاصة وان المسكن يمثل رمزاً حياً لهذا التعلق ويكون في النهاية «مجال امن» يمكن الاستقرار يوماً عند التفكير في العودة النهائية التي مازالت عالقة في ذهن المهاجر وذلك رغم العوامل الموضوعية التي تربطه ببلد الهجرة .

٢ - الاتجاه نحو العمل المستقل :

تمثل هذه الشريحة ثلث العائدين الذين اجرينا معهم لقاءات في اطار المسح الميداني ، اذا ما استثنينا المجموعة التي اتصلنا بها والتي لاتنوي العودة . ونبادر بالاشارة الى أن اغلبية من عادوا كمستقلين قد كانت هجرتهم الى بلد اوروبي وبالاخص فرنسا . كما نلاحظ ايضا ان هذا الاتجاه يدعم نتائج لدراسات سابقة حول تطلعات المهاجرين نحو العودة^(٣٧) في اتجاه النشاط المستقل .

أ - الخصائص العامة للهجرة :

تتميز هجرة العائدين كمستقلين بحدائتها النسبية اذا ما قورنت مثلا بمجموعة المهاجرين الذين مازالت هجرتهم متواصلة . اذ سافر العمال الى اوروبا - خاصة فرنسا - في السبعينات وتحديدا بعد عام ١٩٧٦ . بينما بدأت هجرة العمال المتجهين نحو ليبيا مثلا مؤخرا بعد عام ١٩٧٥ . مع ظهور البلد (ليبيا) كبديل يمكن ان يستقبل الاعداد الهامة من المهاجرين التونسيين . وتتميز هذه الهجرة الاخيرة بأنها تخص العامل فقط . حيث لم نسجل التحاق الاسرة بأي مهاجر من هذه المجموعة ولا تختلف اسباب الهجرة اذ نلاحظ انها تتمحور بالنسبة للعينة المدروسة ككل . حول اسباب اقتصادية - مادية (عدم كفاية الدخل ، تحسين وضع العائلة ، الامل والتطلع نحو الرقي الاجتماعي ... الخ) .

ب - مدة الهجرة :

لم تتعد الاقامة في بلد الهجرة ، بالنسبة لهذه الشريحة العائدة عشر سنوات وذلك بتفاوت كبير بين المهاجرين الى ليبيا والى فرنسا الذين يمثلون الاغلبية . ان الهجرة الى ليبيا لم تتواصل اكثر من ٩ سنوات بينما مثلتها الى البلدان الاوروبية لم تنخفض تحت ٩ سنوات . ومقارنة مدة الاقامة الفعلية هذه مع المدة المتوقعة قبل الهجرة ، تبين بأن جل العائدين قد حددوا هجرتهم مدة لاتتجاوز ٥ سنوات . وطول الهجرة خلافا لما كان يتوقع يرجع الى عدم انجاز مشروع الهجرة والتمكن من الادخار الكافي . هذا اذا ما اعتبرنا ان فكرة العودة كمستقر كانت تراود جل مهاجري هذه المجموعة ومن ناحية اخرى لاحظنا لدى البعض من المهاجرين من عبر على أن نية الاستقرار في بلد الهجرة ، او الهجرة غير محددة منذ البداية ، لكن الدافع الذي سرع العودة يمثل بالشعور بالغربة ، او لظروف الاسرة او للقيام بمشروع اقتصادي في تونس اعتبارا منهم بأن هدفهم من الهجرة قد وقع تحقيقه .

ج - العمر :

يتراوح عمر المهاجرين العائدين كمستقرين ما بين ٢٨ و ٣٧ سنة اي بمعدل عمري يساوي ٣٢ سنة ، مع اعتبار حالة وحيدة يفوق عمر المهاجر فيها ٤٠ سنة ، ويبقى كل

هؤلاء المهاجرين في صف الناشطين.

د - التحاق الأسرة :

كما يلتفت الانتباه ان كل المهاجرين من صف المستقرين لم يصحب احد منهم افرادا من عائلته ماعدا حالة مهاجر تزوج في بلد الهجرة .

هـ - الدخل في بلد الهجرة :

يتراوح الدخل مابين ٣٠٠ دينار و ١٤٥٠ ديناراً تونسياً وذلك بمعدل ٨٠٠ دينار واذا ماربطناه بمستوى مهارة المهاجرين نلاحظ ان جل المهاجرين كانوا يتميزون باختصاص مهني قبل الهجرة في ميادين مختلفة غالباً ماتهم قطاع الخدمات (صيانة السيارات بمختلف انواعها) او في الصناعات الصغرى التقليدية (تجارة . صنع مواد البناء) وواصلوا العمل في نفس الاختصاص تقريبا وفي درجات مهنية يمكن ترتيبها في العمال المهاجرين . وهذا مايفسر معدل الدخل الشهري المرتفع اذا ما تذكرنا بأنه لا يضاف اليه المنح العائلية اعتبارا وان كل المهاجرين يعيشون منفردين في بلد الهجرة وتمثل هذه الظروف عاملا موضوعيا يمكنهم من الادخار نسبيا ، الشرط الاساسي لتأهيلهم للقيام بمشروع العودة .

و - الاستثمار وطبيعته اثناء الهجرة :

تتراوح المبالغ المستثمرة بين ٤٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ دينار تونسي ، ورغم ان هذه المبالغ تمثل طرفين متناقضين (الادنى - الاقصى) نلاحظ ان المبلغ قد استثمر كليا لانجاز مشروع ، اذ اعتمد في شراء معدات لتحسين مصنع تقليدي في التجارة كان يتعاطى فيه المهاجر نشاطه قبل التحاقه ببلد الهجرة ، وكانت حالة هذا المصنع هي سبب الهجرة الرئيسي . وبخصوص المبلغ الثاني نلاحظ ان القسط الاوفر منه لانجاز رحلة فريدة من نوعها تخص قطاع الخدمات لها اختصاص في التنظيم الاداري .

أما بالمعدل فتجدر الاشارة بأن معدل المبالغ المستثمرة يساوي ٣٠٠٠٠ دينار تونسي خصص الجانب الاوفر منه لاقتناء المسكن وبعض المعدات وبالاخصصوص شراء سيارة لاستعمالها في اطار المشروع .

ز - القطاع المهني وطبيعة المشروع المتخذ :

لا يمثل القطاع الاصلي للمهاجر قطاع الجذب عند العودة ، اذ أن اغلبية المهاجرين العائدين كمستقرين قد غادروا منهم واختصاصاتهم الاصلية لانجاز مشاريع اقتصادية يغلب عليها قطاع الخدمات (تجارة - نقل) ومثل الاختصاصي في اللحام المنزلي او في صنع مواد البناء يتحولان الى التجارة في ملابس الاطفال او امتلاك معمل صغير لصنع الملابس

الجاهزة خير دليل على هذا المنهج .

بينما نرى ان ١٣/٥ قد وصلوا نشاطهم في القطاع الاصلي وقد ساهمت هجرتهم الى حد بعيد في تدعيم مشاريعهم (تجارة - صيانة السيارات) .

ح - عملية الاندماج : القيام باجراءات لتحضير العودة :

لتحديد مسار عملية اندماج هذه المجموعة مادام المشروع الرئيسي للعودة هو تعاطي نشاط اقتصادي اردنا التعرف ، هل انها قامت بتحضيرات سابقة للعودة ، كالشروع في انجاز الاجراءات المطلوبة . ومنها التسهيلات الادارية لتحقيق مثل هذا النشاط الممنوحة للعائدین على مستوى المبدأ على الأقل . وتمثل هذه الاجراءات في تقديم مطلب مصادقة من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات او اقتناء ارض صناعية او قروض بنكية مختلفة في اطار التسهيلات الممنوحة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة . واذا كانت الاغلبية على علم بهذه الاجراءات فان الاقلية هي التي قامت فعلا ببعض الاجراءات لتحضير المشروع . ولكن لم تتحصل في النهاية سوى على المصادقة على انجاز المشروع . وتبقى القروض المطلوبة منتظرة في كل الحالات . ويتعرض جل المهاجرين المستقرين لمعضلات واعباء مادية . علما بان مدخراتهم لم تمكنهم من انجاز نشاطهم حسب تخطيطهم الاولي وتصورهم الاصلي .

ط - التفكير في الهجرة من جديد :

يمثل بالفعل اصرار اغلبية المهاجرين (٧ من ١٣) على الهجرة من جديد نتيجة ملفنة للانتباه والتساؤل في نفس الوقت .

وقد لاحظنا لدى المهاجرين الذين قد مارسوا نفس نشاطهم السابق كما عند الذين تنقلوا الى نشاط آخر . وعادة ما تكون الصعوبات الادارية (الحصول على قرض) والمهنية (مواد اولية) وترويج الانتاج . اهم عوامل فشل المشروع وفشل العودة معا .

٣ - العودة والبحث عن شغل :

٣-١ المؤشرات العامة :

أ - اما خصائص العائدين في اطار الاندماج المهني كاجراء ، فهي تختلف عن المجموعتين اللتين اشرنا اليها سابقا . فنسبة العائدين من ليبيا تكون الاغلبية وهذا لايعني بالضرورة ان العائدين من اوربا لايسلكون هذا الاتجاه (نظرا لأن عينة البحث لم تطرح تمثيل مجموع العائدين ككل) ، ومايمكن استخلاصه في هذا الاطار هو بعض الخصائص لنموذج الباحثين عن شغل عند العودة .

وتتماز هجرة هؤلاء العائدين بحداتها وقصر مدتها اذ لا تتعدى في المعدل خمس

- السنوات . وفي اعتقادنا ينتمي مهاجرو هذه المجموعة الى صنفين :
- المهاجرون الذين التحقوا بفرنسا بعد ١٩٧٤ - رغم الاجراءات التي اتخذت لاييقاف تيار الهجرة للقيام باعمال موسمية ثم انصهروا بعد ذلك في مجموعات «المهاجرين السريين» .
 - المهاجرون الذين سافروا الى ليبيا في اطار الهجرة غير المنظمة .

فطبيعة هذا المسار يؤدي الى جعل هذه المجموعة معرضة للعودة المربكة وذلك لاسباب غالبا ماتكون غير اقتصادية . فهي ترجع بالاساس الى عدم تسوية الوضع القانوني في فرنسا خاصة وان جملة تسوية هذا الوضع عام ١٩٨١ لم تشمل المهاجرين الذين دخلوا التراب الفرنسي بعد عام ١٩٨٠ او كانوا لايزاولون نشاطا مستقرا في الفترة التي سبقت هذه لعملية من ناحية ، وتخفض ايضا الى طبيعة العلاقات السائدة بين تونس وليبيا من ناحية اخرى .

ب - العمر :

لاحظنا ان المعدل العمري بالنسبة للعائدين من هذه المجموعة لايتعدى ٣٢ سنة ولا تمثل حسب اعتقادنا مدة تواجدهم في الخارج للعمل سوى انقطاع مؤقت لحياتهم المهنية في تونس التي لم تتسم بالاستمرارية اذ نشير الى ان بعضهم مروا بفترات بطالة قبل الهجرة .

ج - الدخول في بلد الهجرة :

اما معدل الدخول الشهري المتقاضى من طرف المهاجرين من هذا الصنف فهو لايتعدى ٣٠٠ دينار تونسي ، ونرى هذا المعدل طبيعيا اذا ما اعتبرنا ان اغلبية العائدين قد ينتمون الى اصناف مهنية عادية ، واذا ما اعتبرنا معدل العائدين من اوروبا وفرنسا خاصة وعلى حده فان المعدل يرتفع الى ٤٥٠ دينارا تونسياً محققا بذلك مستوى الاجر الادنى المضمون الصناعي .

د - الاستثمار في تونس اثناء الهجرة :

تعتبر محصلة الهجرة بالنسبة لافراد هذه المجموعة محدودة بالمقارنة مع سابقتها اذ لم يمثل معدل (الاستثمار) المنجز ٥٠٠٠ دينار . وفي حين لم يتمكن بعض المهاجرين من اي (استثمار) طوال مدة هجرتهم - حيث كانوا المعلنين الوحيديين للاسرة - ولم تتمكن الاغلبية الا على الحصول على بعض الاثاث والاجهزة ذات الالهمية المختلفة او التأهل للزواج والقيام بمصاريفه .

هـ - الحصول على كفاءات مهنية :

لم يصرح اي مهاجر عائد انه اكتسب اي كفاءات مهنية تذكر ، اذ تلاحظ ان

أغلبيتهم قد اشتغلوا في قطاعات مختلفة وغالبا لا تتطلب مهارات محددة تاركين حتى مهتهم السابقة.

٢٠٣ عملية الاندماج :

أ - العمل الأخير قبل الهجرة وعند العودة :

لقد لاحظنا بأن مجموع العائدين كانوا يتعاطون نشاطا مهنيا قبل الهجرة وقد صرح بعضهم بأن نشاطهم يمر بفترات بطالة ، ورجع جلهم الى القيام بنفس الاعمال في نفس الاختصاص المهني السابق لهجرتهم .

ب - طريقة البحث عن شغل :

تمكن العائدون من العثور على اول شغل بين فترات تتراوح بين ٣ و ٩ شهور وبما يلفت الانتباه بأن جلهم قد تم تشغيلهم عبر قنوات غير رسمية .

ج - البطالة :

أما فئة العاطلين عن العمل من ضمن مجموعة العائدين في اطار الاندماج المهني (البحث عن شغل) فهي تخص الشباب ، اذ ان معدلهم العمري لا يفوت ٢٧ سنة واغلبيتهم كانوا في بطالة قبل الهجرة وقد اضطروا الى العودة سواء لانهم لم يتمكنوا من تحديد عقد عمل بعد انتهاء العمل (الهجرة الى ليبيا) او كانوا في وضع غير قانوني في فرنسا او ايطاليا .

فمسار هذه الفئة لا يختلف في اعتقادنا عن وضع الشباب التونسي الذي لم يعرف تجربة الهجرة . ويثل فشل هجرتهم عاملا اضافيا لشعورهم بعدم الاطمئنان للمستقبل حيث نجدهم يتأرجحون بين الامل على الحصول على شغل مستقر في تونس وتطلعهم الى هجرة الى احد البلدان الخليجية التي ستمكنهم حسب اعتقادهم من تحسين وضعهم المادي وتحقيق رغباتهم الاساسية (الحصول على مسكن واقتناء سيارة لاستعمالها كوسيلة نقل مادام الشغل أملا غير مضمون) ويذكر كلهم بأنهم مسجلون ومرشحون للهجرة في آن واحد .

د - نية الهجرة من جديد :

وفي اطار تقييمهم لعملية اندماجهم يذكر العائدون ان وضعهم لم يطرأ عليه تحسينات معينة . وقد يظهر التوجه ١٢ من ١٨ من العائدين الى هجرة من جديد امرا طبعيا ، ولكنه في الواقع يفرض تساؤلا حول امكانية ادماج المهاجرين في الدورة الاقتصادية في حين ان السوق الوطنية تنصف باختلال واضح بين العرض والطلب .

٣٠٣ بعض الاستنتاجات العامة :

لقد حاولنا الوقوف على بعض تجارب العودة اعتيادا على عينة محدودة لاتطرح طبعا تمثيل العائدين ككل ، وقد لا تسمح ايضا باستخراج استخلاصات عامة ، ولكن

الاستنتاجات التي استخلصناها تبقى ذات أهمية بالغة إذا ما رجعنا الى بعض الدراسات الميدانية ومختلف البحوث الجامعية التي انجزت حول الهجرة التونسية والمغربية والجزائرية فيتضح لنا :

١ - ان تجارب العودة وإعادة الاندماج في اغلبها - اذا ما اعتبرنا فئة اصحاب المشاريع الاقتصادية من ضمن العائدين - تتعرض الى عوائق وعقبات موضوعية يصعب التغلب عليها مما يجعلها تتجه نحو الفشل ومائية الهجرة من جديد الا دليل واضح على هذا المسار . ولتدعيم هذا التحليل نقدم اهم النتائج لبحث قامت به مختلف البعثات التابعة للديوان الفرنسي للهجرة والمنتسبة في بلدان المنشأ ، شمل عينة من بين المهاجرين العائدين والمتنقلين ببرنامج «الاعانة من اجل الانتاج» عام ١٩٨٥ قصد تتبع عملية اندماجهم في بلدانهم . وقد شمل هذا البرنامج منذ بداية تطبيقه مهاجرين موزعين حسب الجنسيات كالآتي^(١) : الجزائريون ٥٧٢٥ بنسبة ٣٧,٧٪ ، المغاربة ٢٢٣٢ بنسبة ١٤,٧٪ ، التونسيون ٦٢٦ بنسبة ٤,١٣٪ ، الافارقة : ٤٢٥ بنسبة ٢,٨٪ ، اوروبيون (تابعون للسوق الأوروبية المشتركة) : ٣٧٩٧ بنسبة ٢٥٪ ، اترك : ١٦٣٦ بنسبة ١٠,٩٪ ، وجنسيات اخرى ٧١٧ بنسبة ٤,٧٪ .

اما نتائج هذا البحث والمتعلقة بالعائدين التونسيين فهي التي اردنا الاشارة اليها وهي تتمثل كالآتي :

- ٢٥٪ من مشاريع العودة قد انجزت .
- ١٠٪ من المشاريع الاصلية قد غيرت طبيعتها وتوقف انجازها نتيجة لذلك .
- ٦٥٪ من مشاريع العودة قد وقع التخلي عنها ولم يشرع في انجازها لغاية اجراء البحث (فترة تقوت ثلاثة اشهر بعد عودة المهاجرين الفعلية) .

اما الملاحظات التقويمية التي تخص العائدين حسب هذه الدراسة فهي تتمحور

حول :

- صعوبة انجاز مشاريع العودة نظرا لعدم القيام بالتحضيرات قبل العودة .
 - صعوبة التحصل على الرخص الادارية .
 - استحالة التحصل على القروض التكميلية .
 - وتقوياً لتجربتهم تقع الاشارة بأن :
 - ٤٠٪ من العائدين راضون على عملية اندماجهم .
 - ٣٠٪ منهم نادمون على اخذ قرار العودة .
 - ٣٠٪ يرغبون في الهجرة الى فرنسا من جديد .
- ٢ - لا يختلف وضع العائدين والباحثين عن شغل عن المجموعة الاولى وقد تزيد المصاعب التي يمر بها سوق الشغل الحالي - والذي لا يمكن ان يعرف تغييرات هيكلية في

المستوى القريب - بشعورهم بالفشل .

أما التصور الذي يعتمد على أن الهجرة تمكن من اكتساب مهارات مهنية فهو قد لا يتطابق تماماً مع الواقع - وعلاوة على أن أغلبية المهاجرين ينتمون إلى اصناف مهنية دنيا، فإن اصحاب المؤسسات لا يمكنونهم من تأهيل في اطار التكوين المستمر . ويقول فالتر شولفيد^(١٤) في هذا الصدد : «أرى من الواجب بأن يسجل بأن من المثالي أن يقبل المشغلون تكوين المهاجرين في اختصاصات او مهارات يمكن لهم استعمالها في بلدانهم الأصلية» . ورغم أن هذه المقولة قد مر عليها عرون سنة ، فإنها تعبر بوضوح عن مواقف رأس المال تجاه المهاجرين .

ونضيف بأن الوضع لم يشهد أي تغير ، وعلى سبيل المثال فإن طاقة الاستيعاب للهيكل التكوينية في فرنسا لا يمكن إلا من قبول ٦٠٠٠ مهاجر من مجموع ٥٠٠٠٠ عرض للتكوين^(١٥) .

أما إذا اعتبرنا جديلاً بأن اكتساب مهارات مهنية عالية ممكن فأننا نرى :

- نرى أن المهاجرين اصحاب هذه المهارات لا يفكرون حتى في العودة . ومقارنة وضعهم في بلد الهجرة وبعد العودة لا يحثهم على اخذ هذا القرار .
- عدم تطابق هذه المهارات أحياناً مع متطلبات عملية الانتاج في تونس .

الخلاصة :

لكون عودة العمال التونسيين المهاجرين بفرنسا لم تصبح بعد ظاهرة توجهنا إلى دراسة مستقبلاتها من خلال تشخيص محدداتها .

واتضح بداية أن هناك تناقضاً بين المعلن والواقع في بلد الاستقبال ، فبينما تتزايد التصريحات والأجراءات الحكومية واصدار القوانين لايكاف الهجرة ودفع المهاجرين نحو العودة إلى بلدانهم الأصل ، وبينما تبرز التوجهات السائدة لرأس المال الاستغناء عن العمالة غير المؤهلة كالعالة المهاجرة ، نجد جاذبية مهمة لقطاعات أخرى متخلفة والقطاع الثالث بالخصوص .

أي اتضح أن هنالك صراعاً بين اجنة الرأسمالية في أوروبا وأن الهجرة القانونية وغير القانونية قد لعبت دوراً هاماً في تمكين المؤسسات الفرنسية الصغرى والمتوسطة من فرض وجودها على الرأسمال الاحتكاري الذي يرغب في تكثيف رأس المال وتعويض العمال العاديين بتكنولوجيا متطورة جديدة ويد عاملة متخصصة .

كما اتضح أن تونس بلد المنشأ غير قادر أن يستقبل المهاجرين العائدين فكيف له ذلك وهو يحيل على البطالة منذ ما يزيد عن ١٥ سنة شخصاً من كل طالبين جديدين للعمل ؟ وحيث تفرغ أريافه من السكان وتتحول مدنه إلى محطات للنازحين يتقنون منها خارج البلاد عند توفر أول فرصة أن كانت قانونية أو غير قانونية^(١٦) .

كما نلاحظ ان التوجه العام كما ورد ذلك في المخططين الاخيرين هو نحو متابعة تصدير العمالة للتخفيف من حدة البطالة والضغط على السوق ، وتؤكد تجارب العائدين ، كما لمسناها في الواقع ، الصعوبات الكبيرة التي يتعرض لها المهاجر العائد الراغب في اعادة الاندماج والاستقرار في بلد المنشأ .

يكثّر الحديث عن الهجرة المؤقتة ، ولقد تأكد لدينا والمسح الميداني أثبت ذلك بقوة انه إن كان هنالك حدث مؤقت في هذا الباب فهي العودة نفسها . فمن يعود من المهاجرين سرعان ما يقرر الرجوع . فهو كما تقول الأغنية الشهيرة القبائلية «إذا خرجوا رغبوا بالعودة وإذا عادوا رغبوا الخروج ثانية» والتي شبه فيها المهاجر بالخطاف حيث يقضي وقته في الذهاب والاياب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط .

يقول احد المهاجرين في فرنسا ، «يعود اصرارنا على البقاء في فرنسا اليوم ، رغم العنصرية ، والبطالة ، والفشل الدراسي (للانساء) ومنح العودة والتصرّجات الضخامية ، والطرد التعسفي ، والاعتقالات وقوانين باسكا (وزير الداخلية) ، فلتان بناتنا ، وانفصال الأزواج وترك الاطفال في المأوي (التربية) وفي السجون ، ذلك لكوننا - حبا من حب وكرها من كره وخاصة أولئك الذين يدعون بالحاح الى الاختيار - قد اخترنا البقاء وإن كان الاختيار يعود الى اختيار ما هو اقل سوء»^(٣١).

لا يمكن تغيير التناقض القائم بين الاعتقاد سوى لدى الجهات الحكومية او حتى لدى المهاجرين ، ان الهجرة مؤقتة وبين واقعها المستمر (الدائم) الا بحقيقة ان الهجرة هي عملية بنوية وليست ظرفية .

فحل مسألة الهجرة متوقف في بلد المنشأ بإيجاد حل جذري لمسألة التشغيل والتي تتطلب وفي ظل الازمة الحادة للتشغيل في تونس احداث نقلة نوعية في الاختيارات المتعلقة بالتصنيع والتنمية .

والحل يكمن ايضا في توجه مختلف بلدان المركز نحو قبول علاقات أكثر تكافؤا مع بلدان العالم الثالث والتخلي عن التقسيم العالمي للعمل المجحف بين المركز والاطراف .

مجددنا مهاجر^(٣٢) آخر عن هذه العلاقة متصورا سيناريو يدور في بلدان المنشأ على غرار ما يدور في بلد الاستقبال بفرنسا فيقول :

لتصور وقوع نفس الاحداث في بلدان المنشأ اي في بلدان المغرب العربي :

ايقافات حثيثة للمتعاونين الفنين في شوارع الرباط والجزائر او تونس وتفتيش عام للاروبيين المشبوه فيهم ، امام المدارس والجامعات والمصانع ، حملات عنيفة للرجال ، التدخل في الاحياء التي يراودها المتعاونون ، التدقيق في اوراق تعريف المتواجدين قرب المناطق السياحية ، وربما انه في فرنسا ، لا يفرق اليمين بين عربي او اراحيي ، يمكن للشرطة في المغرب ان تتهم اي اوروبي بالجناسومية او نشر افكار سامية . ويسمح بالتالي للشرطي المغربي ان يفتش حشوية اي أستاذ من المتعاونين بحثا عن كتب او محلات ممنوعة بالمغرب

ولكل نظام عدوه المدني .

سيناريو غريب رغم ان العرف السياسي الدولي يقر مثل هذا التصرف فردود فعل دولة كبرى يعتدى على احد مواطنيها في دولة اخرى يكون بنفس درجة وحجم الاعتداء ان لم يكن اقوى ، غير ان هذا السلوك لا يصدر عادة الا بين بلدان لها علاقة متسمة لحدا ما بالتكافؤ : هنا يكمن اذا الفارق .

المهجرة والعودة هما اذن وجهان للعلاقات التي فرضها التقسيم العالمي للعمل والمتسمة بتبعية الدول المصدرة للعمالة لبلدان المركز المصنعة .

المواش

- (١) قبل اجراءات الطرد من ليبيا عام ١٩٨٥ والتي شملت حوالي ٣٥ ألف مهاجر تونسي .
 (٢) يقول المتويز مثلا بهذا الخصوص : يبدو واضحا ان الاحتياج المكثف للسلطات الليبية لليد العاملة الاجنبية هو بهدف استعمالها لاعطاء قيمة رأسمالية لربح وليس في اطار اعادة انتاج رأس مال زراعي كان ام صناعيا يعتمد على قاعدة اجتماعية وتكنولوجيا مبنية حتى ان ارتبطت بالتقسيم العالمي للعمل ، فهي وان كانت قطبا جاذبا لليد العاملة ، فليس هنالك اي دليل على ان هذا القطب شيئا آخر غير اقتران ثانوي للربح النقطي .
 Mannoubi.ket Baizaien Lotfi : Migrations Tunisiennes en Lybie .

P.R.U Lygus Arabe .

دراسة غير منشورة

- BEN GENDOUZ Abdelkrim . 'Elements pour une approche theorique des Migrations in ternationales de main d'oeuvres' . . In : Revus fundique politique et economique de Maroc , p.195 .

- F.P. DE GAUDEMAR , 'Molodite due travail et accumulation du capital' , ed . Mas- pero , P.126 , 1985 (٤)

- (٥) الزيادة المتوقعة هنا هي الزيادة التي كانت تحصل لوحافظت نسبة الريفيين من مجموع السكان مستواها سنة الانطلاق اي عام ١٩٥٦ وهي ٦٦,٩٪ : حسين الديلمي : أنماط التشغيل والدخل في القرية التونسية : ص ١ .
 جامعة الدول العربية - وحدة البحوث والدراسات السكانية (دراسة غير منشورة) .

- (٦) اي السكان في سن العمل الا من منهم في حالة المعجز او في التعليم او النساء في البيت .
 Bedoi Abalegall - 'L'emploi non agricole et urbain en Tunisie' UREP - Ligue des Etats Arabes Tunisie 1987 .

دراسة غير منشورة

- (٧) البلوي عبد الجليل المصدر السابق ص ٤ .
 (٨) البلوي عبد الجليل ، المصدر السابق ص ١٤ .
 Recensement General de la Population et de l'habitat - Tunis - Mars 1984 . Vol.5 , P.48 . (٩)

- (١٠) المصدر السابق ص ١٤
 R.Andre : Traits Generant des migrations internes en Tunisie' in : Revue de l'Institut de Bruxelles 1972 . (١١)

- M.Picouet : L'enquete migration et emploi . Tunis 1972-73 Actes des 4eme Colloque de demographie Maghrebine Maghrebins' . p.138 , 20-24 Juin , 1975 . (١٢)

- (١٣) المصدر السابق ص ١٣٩ .
 P.R. Baduel : Societe et migration temporaire au Niefssana .
 ED. CNRS . , P.128 . (١٤)

- Sebag , Camillari , Bouhdiba : Les pre conditions sociales de l'industrialisation Tunisien- (١٥)
 ne . In : Cahiers du CERES , Serie Sociologie 1987 , p.54 .

وحول الحراك المهني والقطاعي الطر :

- Oum Kalthoum Doumiak : 'La main-d'oeuvre industrielle' , in : Revue Tunisienne des Sciences Sociales , no . 84 , 1979 .

- Annuaire Statistiques de l'OCDE , 1982 . (١٦)

١٧ شملت تسوية اوضاع العمال المهاجرين غير القانونيين ٢١ الف مهاجر تونسي دخلوا التراب الفرنسي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ .

Yann Moulier , J.P. Garson : Op. cit. , P.68 . (١٨)

(١٩) بالإضافة الى استمرارية عوامل الجذب التقليدية (القطاعات المحتاجة بنسبها الى اليد العاملة الأجنبية) انضافت عوامل جديدة مرتبطة خصيصا بالازمة وتزايد المزاومة الدولية متمثلة في البحث عن لينة مترابطة لجهاز الانتاج اي تجنب نظام الاجور للمجهد ، وقد ادى ذلك الى خلق او دعم ان وجدت ادوار الاقتصاد تحت الاراضي وخاصة في مجال الخدمات المقدمة للمؤسسات وقد سمحت بذلك الجهات الحكومية ص ٢٦٠ .

Y.M. BOUTANG , Op. cit. , P.68 . (٢٠)

Michael BRAHIMI : La fécondité des étrangères en France en 1973 . (Note de travail (٢١) 1979) .

Roxane Silberman , Hafeth

Chakir , : Les femmes (٢٢)

(٢٣) يقصد بالامرة هنا كل اسرة يكون رئيسها تونسيا ويمكن ان يكون بقية افرادها غير تونسيين .

OFFICE National de L'immigration . (٢٤)

(٢٥) شقيق حافظ : مشاكل الجيل الثاني في أوروبا ، ندوة تعليم ابناء المهاجرين العرب في أوروبا ، باريس ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٣ .

Catherine Wintholz de Wenden : La seconde generation des immigrés . in : (٢٦)

ندوة تعليم ابناء المهاجرين العرب في أوروبا المنعقدة بباريس ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٣ .

James Merangi , André le Bat - duration des genres changes dans la societé française , 1982, la Documentation Française . (٢٧)

(٢٨)

Costalasocus J. la Politique française l'émigration et la condition de la seconde génération , in : l'émigration en europe . CREA , Alger 1961 .

(٢٩)

Catherine Wintholz de Wenden .

(٣٠) تطورت نسبة التشغيل من ٧,٧ ٪ سنة ١٩٦٨ (التعداد الفرنسي سنة ١٩٦٨) الى ١٩,٣ ٪ سنة ١٩٧٥ (التعداد الفرنسي سنة ١٩٧٥) . بينما تطورت نسبة تشغيل المرأة من ٤,٤ ٪ الى ١٣,٧ ٪ خلال نفس الفترة .

(٣١) Roxane Silberman , Yann Roublen , Souad Machaoui et Hafeth Chakir . نفس المصدر .

(٣٢)

(٣٣) Le Bon , A , les générals changes et le Monde du travail , OCDE.

Leontil , I , Levy F. Role d'usation des primary immigrited migration club. No.11 , Jun 1958 (٣٤) المصدر السابق : ...

Roxane Silberman , (٣٥) المصدر السابق .

Leoneth , Levy .

Hafeth Chakir , Yann Rôvein -- le compartiment demo-Economique de migrants en France-- F.N.S.P. , 1979 .

(٣٧) المصدر السابق : ...

Roxane Silberman ,

(٣٨) كل البيانات المدرجة في هذه الفترة مأخوذة عن التعداد الفرنسي لسنة ١٩٨٢ كما يمكن ذكر بعض المؤشرات التي تدل على تحسن في ظروف سكن المهاجرين التونسيين :

٨,٠٣ ٪ من مساكن المهاجرين يوجد بها الماء الساخن .

٧٦,٦ ٪ من المساكن بها حمام .

٥٨,٨ ٪ من المساكن مجهزة بالتسخين المركزي .

٤٠ ٪ من المساكن مجهزة بالمطاف .

(٣٩) انظر جريدة الصباح : ١٢ / ٨ / ١٩٨٢ .

Emili Reynetri , Jun 1985 : Migra (٤٠)

tion et segmentation du marche de l'emploi , in international population conference , SUSSP , P.12 , June 1985 .

Garsoni , J.P. , Silberman Roxane : l'economie des migrations clandestines . (٤١)

Yaou Roubert , in l'Economie des migrations clandestine . (٤٢)

Yuan Rober : l'iden . (٤٣)

(٤٤) نذكر على سبيل المثال بان احدثات (مصلحة عودة واندماج المهاجرين) يرجع الى ١٩٧٥ ضمن ديوان العملة التونسي بالخارج والتشغيل والتكوين المهني سابقا . وتطورت هذه المصلحة لتصبح ادارة معينة (بالعمل الاجتماعي والعودة ضمن ديوان التوظيف والتشغيل والعملة التونسية بالخارج حاليا) .

(٤٥) المصادر الاحصائية التي يمكن الرجوع اليها لتقدير حجم العائدين :
- ادارة المصالح القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية التونسية التي تجمع شهادات تغيير الإقامة للمهاجرين العائدين . الوثيقة التي تمكن العامل بالتمتع بالاعفاءات الجمركية (سيارة ، اثاث او معدات . . . الخ) .
- مصالح ديوان التوظيف والتشغيل والعملة التونسي بالخارج .
- بعض المصالح السابقة للديوان التونسي .

- مكتب الديوان القومي للهجرة الفرنسي بتونس بخصوص العودة من فرنسا .

(٤٦) BEL HADK ZEKRI-M.S.S. MENNEN , Attitudes et Aspirations des travailleurs
emigres face au retour definitif . Projet REMPLD-1977. TRICART-ABOUSAADA.
L'emigration tunisienne et LA question du retour . GREGE lilles , 1983 Actualites migrations
n 123 Avril 86 .

(٤٧) دراسة حول مشاريع العودة :

(٤٨) فالتر شولفيد : العمال المهاجرون والعودة الى بلدان الاصل - ندوة الاطراف الصناعية . أينا ١٩٦٦ (الاصل بالفرنسية) .

(٤٩) رشيد شاكور : اي مستقبل للهجرة الجزائرية ، اشكالية الاندماج للعمال المهاجرين (دكتوراة مرحلة ثالثة) فروسور - الاصل بالفرنسية .

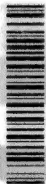
(٥٠) المهاجرون لا يهربون لاني العودة الى الفلاحة التي حولتهم الى فلاحين ولا الى الصناعة التي منحهم (في حالة تكتهم من العمل فيها صفة STATUS الهولندي المهاجر ص ٢٢٤) .

Mustapha Kharmande , «Gomme-nous des traities» , Le «Mondes» . (٥١)

Mokhtar Lakhal : le «Mondes» . (٥٢)

مكتبة الاسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

Biblioteca Alexandrina



0332637